

مذكرات في الفكر و السياسة

الاستاذ الدكتور

نديم عيسى الجابري

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

عضو مجلس النواب العراقي / الدورة الأولى

بغداد ٢٠١٩

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ ﴾

فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿﴾

صدق الله العظيم

[النحل: ٤٣]

الاهداء

إلى زوجتي الحبيبة

إلى اولادي الأعزاء..... أكرم زين

إلى بناتي الغوالي

إلى احفادي الأعزاء سجاد لميس

يوسف آدم.....

المقدمة :

بعد سنوات من التأمل و التفكير والمراجعة ولدت فكرة هذا الكتاب . ان هذا الكتاب يحتوي ، في جانب منه ، على شئ من المذكرات ، و في جانب آخر يحتوي على أطروحات في الفكر و السياسة كتبت في اوقات سابقة .

ان نشر هذا الكتاب أملته الضرورات الآتية:

١ - الضرورة العلمية التي تقتضي أن نضع خلاصة تجربتنا السياسية و الفكرية أمام الباحثين و أهل الاختصاص كمادة أولية و قاعدة معلومات موثقة للبناء عليها و الاستنتاج منها .

٢ - الضرورة السياسية التي تقتضي أن نضع تجربتنا السياسية و الفكرية أمام أصحاب القرار و صناعه من أجل استخلاص الدروس و العبر و التأسيس لآلية سليمة لصناعة القرار و اتخاذه .

ان مهمة من هذا القبيل لم تكن سهلة ، و ذلك لقدم الوثائق و تبعثرها من جهة ، و لحساسية الأفكار و السياسات التي يتم التطرق إليها بين طيات هذا الكتاب من جهة اخرى .

و قد تم تقسيم هذا الكتاب إلى مقدمة و أربعة فصول و خاتمة .

في الفصل الأول سوف يتم التطرق إلى افكارنا حول ظاهرة الاسلام السياسي .

و في الفصل الثاني سيتم التطرق إلى افكارنا حول الشؤون السياسية العامة .

اما الفصل الثالث فإنه سوف يركز على افكارنا حول الشؤون العراقية .

والفصل الرابع سوف يكرس لتوثيق عدد محدود من خطبنا السياسية وحواراتنا الصحفية .

و في الخاتمة وضعنا انطباعات عامة حول هذا الكتاب .

و من الله التوفيق

الفصل الاول

(افكار حول الاسلام السياسي)

المبحث الاول

أركان المشروع الإسلامي الناجح (وجهة نظر قابلة للنقاش)

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى : مجرد وضع الإسلام في مشروع سياسي لا يعد شرطاً وحيداً لنجاحه ، ما لم تتوفر فيه المقومات و الأركان و الوعي و الزمان و المكان المناسبين و التنظيم و الأدوات و القدرات .

الفرضية الثانية : مجرد وقوف الفقيه على رأس المشروع السياسي الإسلامي لا يعد شرطاً وحيداً لنجاحه ، ما لم تتوفر المعطيات الواردة في الفرضية الأولى . فضلاً عن ضرورة توافر الأركان الأساسية للمشروع الإسلامي الناجح . لعل أهمها ما يأتي :-

أولاً : الفقيه الجامع للشرائط : ليس بالضرورة أن يكون كل الفقهاء صالحين لقيادة المشروع الإسلامي الناجح ما لم تتوفر فيهم الخصائص (الكاريزمية) . و ليس بالضرورة أن يكون الفقيه الذي يتمتع بالكاريزما المطلوبة للقيادة شرطاً وحيداً لنجاح المشروع الإسلامي ما لم تتوفر إلى جانبه الأركان الأخرى . فضلاً عن ضرورة تحليله بالسمات والقدرات الآتية :

- ١ - القدرة العصرية على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها .
- ٢ - الكفاءة الإدارية و السياسية و المجتمعية .
- ٣ - القدرة على مواكبة تطورات العصر من تحولات اجتماعية و قيمية و تقنية و غيرها .
- ٤ - أن يكون فقيهاً للأمة و ليس فقيهاً لطائفة معينة دون سواها .
- ٥ - أن لا يكون من فقهاء السلطة الظالمة أو من المسوغين لوجودها أو لممارستها السياسية .
- ٦ - و لكي لا تختلط الأمور ، أو تنتشعب على الفقيه ، ينبغي عليه أن يقلص من دائرة إبدائه للرأي حول القضايا و الأشخاص قدر المستطاع . ليتجنب الأخطاء التي قد تيدر منه نتيجة لنقص المعلومات أو بسبب المقدمات الخاطئة أو المضللة التي يبني عليها رأيه . و بالمقابل عليه أن يوسع من دائرة الفتوى ، و يركز على التأصيلات الإسلامية التي من شأنها الدفاع عن الشريعة إزاء الإشكالات و البدع و الفتن ، أو إزاء محاولات شق وحدة الأمة أو النيل منها .

٧ - ان تتسم فتوى الفقيه بالواقعية بحيث لا تمتد خارج حدود الزمان و المكان . و الالههم انها لا تمتد خارج الحدود الوطنية لكي لا تربك النظام الاقليمي او الدولي ، او تحدث فيه تصدعات جوهرية تفضي الى اندلاع الفتن و الحروب .

ثانيا : النخب المفكرة : بما ان الفقيه لا يتمتع بالعصمة ، فأنه قد يقع في بعض المنزلقات الدنيوية ، وهناك شواهد كثيرة على ذلك لا نود الخوض فيها لحساسيتها . اذ انه قد يقع في منزلق الاستبداد نتيجة للطاعة العمياء للامة او نتيجة لتدني الوعي العام ، او قد يقع في منزلق التأصيلات الفقهية لوجود السلطة الظالمة او وضع المسوغات الشرعية لممارساتها السياسية ليصبح احد فقهاء السلطان . و لكي لا يقع الفقيه في تلك المنزلقات المحتملة ، لابد من وجود طبقة اجتماعية متنورة تحول دون حدوث ذلك . و هم الصفوة المفكرة من ذوي الفكر الثاقب و الثقافة العالية . ان هذه الصفوة تنبثق من الطبقة الوسطى ، و تعد الركن الثاني لولادة مشروع اسلامي ناجح . اذ يتمحور دورها حول الموضوعات الآتية :

- ١- تفعيل العقل الاسلامي و تنميته ، و تنوير الامة و رفدها بالثقافة و الفكر و الرأي الحصيف .
- ٢ - الدفاع عن الفتوى و تسويقها للعامة بلغة عصرية سلسة و مفهومة .
- ٣- وضع حد للدمج المتعمد او غير المتعمد ما بين الفتوى و الرأي . فالفتوى بشروطها ملزمة ، و الرأي قابل للنقاش حتى و ان صدر من الفقيه الجامع للشرائط .
- ٤- تفنيد الفتاوى ، بالأدلة العقلية ، اذا اخذت تلك الفتاوى المنحنيات الآتية :
 - أ - اذا كانت فتاوى غير واقعية ، كتحريم جهاز التلفاز او تحريم الانترنت او الفيس بوك ، و ما شابه ذلك .
 - ب - اذا كانت فتاوى غير عصرية مثل حرمة تعلم اللغات الاجنبية او حرمة ارتداء ربطة العنق و ما شابه ذلك .
 - ج - اذا كانت فتاوى مثيرة للفتن الطائفية او القومية او الدولية ، مثل تكفير احدى الطوائف المسلمة او اطلاق احكام تعصبية ازاء قومية معينة كتلك الاحكام التي اطلقها الشيخ جلال الصغير مؤخرا ازاء الكرد عندما وصفهم بأنهم (مارقون) سيقاتلهم الامام المهدي (ع) حال ظهوره .
 - د - اذا كانت الفتاوى تنطوي على اضعاف الشرعية لوجود السلطة الظالمة او مسوغة لممارساتها السياسية . و الامثلة على ذلك كثيرة لا نود الخوض فيها في الوقت الراهن .
 - هـ - اذا كانت الفتاوى تنطوي على انحيازات فئوية او حزبية او شخصية .

و- اذا كانت فتاوى تتعارض مع الحياء والذوق العام. مثل فتوى جواز التمتع بالطفلة الرضيعة بالتحضين والتقبيل والتفخيز، أو (متعة الوداع) والتي تبيح للزوج التمتع بزوجه المتوفاة لمدة (٦) ساعات بعد وفاتها.

يبدو ان تصدي النخب المفكرة لفتاوى من هذا القبيل ، تعد مسألة في غاية الاهمية لنجاح المشروع الاسلامي من الزوايا الآتية :

- انها تحصن الامة من الفتن و التضليل و التخلف الذي يسببه فقهاء السلطان .
- انها تحصن الفقهاء من الزلل العقائدي او السياسي الذي قد يقدر في عدالتهم.
- انها تضع حدا للعصمة العرفية التي اضعفتها العامة على الفقيه .
- انها تؤسس لتفعيل العقل الاسلامي ، و دفعه للتأمل و التدبر و التفكير و التفقه و عدم الانقياد للغير بدون دليل او حجة .
- انها تؤسس لمبدأ الطاعة الواعية بدلا من الطاعة العمياء التي درجت عليها العامة .

ثالثا : العامة : تعد العامة الركن الثالث من اركان المشروع الاسلامي الناجح ، لأنها تمدده بالقوة و الشرعية الشعبية المطلوبة . اذ بدون العامة يبقى المشروع الاسلامي مشروعا ضعيفا ، و لا يحظى بالمشروعية الكاملة . وهنا نقصد بالعامة سواد الناس من الذين يؤيدون المشروع الاسلامي ، و يعملون على انجازه . و يلاحظ انهم على نوعين اساسيين ، فمنهم من لا يقرأ و لا يكتب مما يجعلهم خارج الاطار المعرفي لكنه لا يجعلهم خارج اطار المشروع الاسلامي ، لانهم احد ادواته . و منهم الحاصل على قدر من التعليم الذي يجعلهم داخل الاطار المعرفي . و هم الاداة الاكثر فاعلية و قوة لنجاح المشروع الاسلامي بحكم قدرتهم على التفاعل الايجابي مع فتاوى الفقيه و طروحات النخب المفكرة على حد سواء . ان دور العامة في المشروع الاسلامي الناجح يتمحور حول الطاعة الايجابية الواعية و الاسناد الفاعل للمشروع . مع ذلك ، يجب ان لا يغيب عقل العامة لكي لا تدفع نحو الركون السلبي للفقيه .

(كتب في بغداد عام ٢٠١٥)

المبحث الثاني

حوارنا مع الشهيد الصدر الثاني

(من وثائق السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر رضوان الله عليه) .

((بسم الله الرحمن الرحيم))

تمثل هذه مجموعة من الأسئلة والاستفتاءات التي أجاب عنها السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر رضوان الله عليه سنة ١٩٩٨ . وقد كانت هذه الأسئلة والاستفتاءات موجهة من الدكتور (نديم عيسى الجابري) الذي يحتفظ بأصل هذا الاجابات .

((سيدنا المفدى)) .

أ- لماذا ينفرد الشيعة بتقسيم رسائلهم العملية الى عبادات ومعاملات؟ وما هو ردمك على مقولة سيد قطب ((الإسلام وحدة لا ينقسم وكل من يشتر عقيدة الإسلام الى عبادات ومعاملات فإنما يخرج عن هذه الوحدة))؟

الجواب:

بسمه تعالى: هذه الوحدة صحيحة بمعنى انه نزل الاسلام لكي يطبق كله دفعة واحدة متكاملة ولكن تقسيم الفقه ايضا صحيح كتقسيمه الى الحديث عن الوضوء والحديث عن الصلاة والحديث عن الحج وغير ذلك . فان في هذا التقسيم دقة وإيضاح ولا يمكن تداخل الاحاديث بعضها في بعض.

٢ . ماهر الفرق ما بين الأصولي والسلفي ؟ ومن هو الاصولي تحديدا؟ ومتى ظهر هذا

المصطلح ؟

الجواب:

بسمه تعالى : السلفي هو من يعمل بعقيدة السلف من اهل السنة . و اما الأصولي ففيه الان اصطلاحين : احدهما من يعمل بالأصول من الشيعة في مقابل الاخباريين الذين يعملون به . والثاني من يدعو الى حكم ديني من أي مذهب كان في مقابل من يدعو الى حكم دنيوي او ديمقراطي.

٣ . ما هو ردمك على هذا الرأي : ان الأصولي يختلف عن الفقيه حيث ان الأول يبحث في

القواعد الكلية ليتوصل منها الى الحكم الشرعي ؟ في حين ان الثاني يبحث في جزئيات القواعد

الكلية ليتوصل الى الحكم الشرعي ؟

الجواب:

بسمه تعالى : الأصول و الفقه متعاونان على استخراج الحكم ولا يمكن الاستغناء عن أي منهما في ذلك . ومن يتخيل اسقاط علم الأصول من هذه الناحية او محاولة الاستغناء عنه فهو جاهل . فالفقيه الذي ليس بأصولي جاهل.

٤ . هل ان علماء الكلام اصوليون ام فلاسفة ؟ وكيف يمكن اثبات ذلك بالدليل ؟

الجواب:

بسمه تعالى: هم ليسوا اصوليون ولا فلاسفة لان لعلم الكلام شخصيته المستقلة عنهما وطريقة خاصة في التفكير وان كان ولا بد فهو اقرب الى الفلسفة من الأصول لأنه يشبهها من الناحية العقلية كما هو معلوم للممارسين .

٥ . ما هي الضوابط الشرعية التي يتم بموجبها تقسيم الدين الى اصول وفروع ؟ وهل ثمة محذور شرعي في هذا التقسيم ؟

الجواب:

بسمه تعالى: اصول الدين هي افكار نظرية مقومة للدين . بحيث يكون انكارها انكاراً للدين . بخلاف الفروع فأنها امور عملية ويكون التارك لها فاسقاً مع كونه مؤمناً بالدين.

٦ . هل ان العقل مصدراً للأحكام الشرعية ام انه وسيلة لفهم النصوص القدسية واستنباط الأحكام الشرعية ؟

الجواب:

بسمه تعالى : ليس هنا محل بحثه لأنه طويل .

٧ . في ضوء قوله صلى الله عليه واله (ان الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها امر دينها) هل المقصود بالتجديد تجديد الاسلام كدين ام كفكر ام كحركة ؟

الجواب:

بسمه تعالى : هذا الأمر مذكور في الروايات بانه يثبت الحق ، ويناقش الشبهات ويدحض اباطيل الكفار والفسقة والمذاهب الباطلة ونحو ذلك . وهل التجديد عمل فردي ينهض به ((الفقيه)) لوحده ام هو عمل جماعي تنهض به الجماعة الاسلامية المنظمة ؟ بسمه تعالى هو كقيادة عمل فردي لكنه يكون بمساعدة الجماعة لا محالة. ومن هو المجدد المقصود في القرن العشرين ؟ هذا راجع الى وجدان كل فرد والأمر الان مختلف فيه ولا يمكن البت فيه.

(كتب في بغداد / شباط ١٩٩٨)

المبحث الثالث

الثورة الحسينية و التسويق العالمي

كل الثورات و الانقلابات و احداث العنف التي حدثت في التاريخ العربي كانت تستهدف تبادل مواقع الاستغلال و ليس القضاء على ظاهرة الاستغلال . لذلك فأنها تنقل المجتمع من مستبد الى مستبد . و يلاحظ ان هذه الظاهرة اصبحت احدى سمات السلوك السياسي العربي الذي بدأ يقبل بالمستبد و يتوله به و يتغنى به و ينسج الاساطير حوله لكي يزيده ظلما و طغيانا . و هذا ما لاحظناه منذ العهد الاموي الى العهد العثماني ثم استمر بعد الحرب العالمية الاولى و الثانية و حتى يومنا هذا . و من الجدير بالذكر ان هذا المنهج السلبي قد استمر حتى بعد ما يعرف بـ (ثورات الربيع العربي) التي حدثت في بعض البلدان العربية .

حيث يلاحظ ان الشعوب العربية بعد ان تحررت من سطوة الطغاة سرعان ما انتجت طغاة جدد باسم الدين او المذهب ليحلوا محل الطغاة السابقين . بل ان بعضهم بدأ يبحث عن طغاة صغار يتلذذ بالخضوع لهم و تنفيذ اوامرهم و نسج الاساطير و القدسية حولهم . و يبقى الاستثناء الوحيد في التاريخ العربي يكمن في ثورة الامام الحسين عليه السلام . حيث انها الثورة الوحيدة في التاريخ العربي التي كانت تهدف الى القضاء على ظاهرة الاستبداد و ليس استبدال مواقع الاستبداد . فتورة الامام الحسين كانت تهدف الى الاصلاح و ليس الاستيلاء على السلطة كما يزعم البعض . و ان جوهر الاصلاح يكمن في تصحيح مسار العملية السياسية التي سنها الرسول الاعظم و اكملها الائمة و الصحابة و التي ارتكزت على قاعدة الشورى في تولي السلطة و ليس التوريث الذي اراده بني امية . ان عظمة الثورة الحسينية و جوهرها يكمن في ما يأتي :

١ - انها اول ثورة في التاريخ العربي استهدفت القضاء على ظاهرة الاستبداد و لم تستهدف تبادل مواقع الاستبداد او الاستغلال .

٢ - ان عظمة الثورة الحسينية تكمن في كونها اندلعت في مجتمع يمجد المستبد و يتغنى به . بل انهم لم يعرفوا نظاما للحكم غير الحكم الاستبدادي . لذلك عاشت الثورة الحسينية غربة عن المجتمع الذي انت من اجله ، لدرجة ان المجتمع ترك الامام الحسين و اهل بيته و اصحابه يقتلون بشكل مروع دون ان يقدم على نصرتهم او تقديم الدعم لهم .

٣ - ان عظمة الثورة الحسينية يكمن في توقيتها ايضا . فالامام الحسين لم يقم بثورته في عهد معاوية لأن حكمه لم يأت عن طريق التوريث فضلا عن مصادقته على الصلح مع الامام الحسن عليه السلام و الذي يقضي بعودة الحكم بعد معاوية الى الشورى . لقد ادرك الامام الحسين ان المبادرة في التصدي للاستبداد في اول عهده افضل من التصدي له في عهد متأخر لأن الاضرار

تكون اقل و ان فرص الاطاحة به تكون اكثر رجحانا . عليه ساهمت الثورة الحسينية في الاطاحة بالحكم الاموي الاستبدادي و لو بعد حين . عليه ، يمكن تسويق الثورة الحسينية على المستوى العالمي مثلما سوق الغرب الثورة الانكليزية و الثورة الفرنسية و الثورة الامريكية اذا ما ركزنا على محتواها التحرري و توقيتها و الظروف الاجتماعية التي احاطت بها بدلا من تشويهها بممارسات لا تمت لها بصلة .

(كتب في بغداد ١٥ / ١١ / ٢٠١٣)

المبحث الرابع

ردنا على مقالة الكاتب سليم الحسني (إسلاميو السلطة)

رغم أن معلوماتكم فيها مقدار من الصحة لكن أحيانا تنتسج الحقيقة بالخيال لتبني عليها مسلمات خاطئة . إن هذا المنهج يتعارض مع الرؤية العلمية التي تقتضي تحري الحقيقة و تدقيق المعلومة من أطرافها المتخاصمين ثم تتم عملية التحليل بعد ذلك و ليس قبله . لا نريد أن نصح معلوماتك كلها إنما نكتفي بما يخصنا لأننا أدرى منكم بها . عليه نوضح ما يأتي :

١ - أن ترشيحنا لمنصب رئاسة الوزراء لا صلة له بالابتزاز إطلاقا . إنما تم بعد حوار دار بيننا و بين جناب الشيخ اليعقوبي بعد ترشح كل من الجعفري و عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء . حيث سألني سماحة الشيخ كيف ترى الأمور اذا تولى أحدهم الرئاسة ؟ اجبته : في كلا الحالتين البلد مقبل نحو حمامات من الدم . ثم سألني لماذا ؟ اجبته : لأن أهل السنة لن يقبلوا بالاثنتين باحتساب أن الفتنة الطائفية اندلعت في عهد الجعفري و لأنهم يتحسسوا من الجهة التي ينتمي إليها السيد عادل عبد المهدي و ليس من شخصه .

و لذلك ستزداد أعمال العنف و الإرهاب في حال تولي أي منهما . و في أعقاب ذلك ..، قال سماحة الشيخ نحن نثق ببتبؤاتكم السياسية و نأخذها محمل الجد و لكن لماذا تتفرون على الموقف ؟ و لماذا لا تسعوا لمعالجته؟ . ثم أضاف هل انتم قادرون على إدارة البلد و إنقاذه ؟ قلنا له نعم و سننجح أن شاء الله خصوصا كوننا الشخصية الوحيدة التي تحظى بقبول أهل السنة و ذلك كوني من أهل الداخل و لا تربطني علاقة مع الجانب الإيراني . و في ضوء هذا الحوار طلب سماحة الشيخ منا الترشح لرئاسة الوزراء و نحن قبلنا التحدي رغم توقعنا للمخاطر و التسقيط السياسي كمحاولة لإنقاذ العراق و لكن انهيار الحزب تحت الضغط الإعلامي و التدخلات الخارجية و حملات التسقيط التي نفذها حلفاؤنا حالت دون نجاحنا .

٢ - لذلك لم يكن ترشيحنا للرئاسة ذات صلة بالابتزاز بدليل عرضت علينا الكثير من المناصب للحزب و لنا شخصا بما فيها منصب نائب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس مجلس النواب مقابل التخلي عن الترشيح فقط و ليس لتأييد أي من المرشحين إلا أننا رفضنا ذلك رفضا قاطعا لأنه لا يمكن إنقاذ البلد من خلال هذه المناصب .

٣ - و في أعقاب تراجعنا عن الترشيح للرئاسة تفاوضت شخصيا مع وفد حزبي مع كلا المرشحين لأن الحزب و سماحة الشيخ كانوا يميلون للسيد الجعفري و انا كرئيس للحزب كنت اميل إلى السيد عادل عبد المهدي . لم نتقلب في تحديد المرشح الذي نريده إنما اتفقنا على تأييد السيد عادل بعد أن اقنعتهم بجدوى هذا التأييد و حصل الاتفاق معه على شرط الشراكة في إدارة البلد و ليس على أساس المغانم . عليه من الضروري تصحيح معلوماتكم .

(كتب في بغداد ٢٥ / ٩ / ٢٠١٥) .

المبحث الخامس

وثيقة تاريخية

ورد في هامش خطاب المرحلة ذي الرقم ١١٣ لسماحة المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي و المؤرخ في ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٦ ما يأتي : (أذن سماحة الشيخ (دام ظلّه) للدكتور نديم الجابري الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي بالترشيح لمنصب رئاسة الوزراء داخل كتلة الائتلاف العراقي الموحد كمشروع وطني يخفف الكثير من الاحتقانات والاختناقات بعد الصراع الشديد الذي حصل بين مرشحي الدعوة والمجلس الأعلى، وفور ترشيح الدكتور الجابري اتحدت كتل الائتلاف لتسقيط وتشويه صورته وإصاق التهم الكاذبة بحزب الفضيلة الإسلامي ثم أطلقوا التهديدات بالتصفية والاستئصال ؛ لأنهم يعتقدون أن الأمر يجب أن لا يخرج من دائرتهم .

ولما كشف القوم عن خباياهم وعلم سماحة الشيخ أنهم يرفضون بشكل قاطع ترشيح الدكتور الجابري أمره سماحة الشيخ بسحب ترشيحه ، إلا أنه ونتيجة قناعته التامة بجدوى المشروع في حل جملة من مشاكل البلاد ووسط تأييد عدة كتل نيابية خارج الائتلاف خطط لانسحاب حزب الفضيلة الإسلامي من كتلة الائتلاف وانضمام الكتل الأخرى إليه وهو ما يحقق له أغلبية في البرلمان تمكنه من تشكيل حكومة، إلا أن سماحة الشيخ كان يرى أن الظروف لا تسمح بهكذا مشروع فيه إضعاف للائتلاف الشيعي فلم يجد بُدّاً من إقالة الأمين العام للحزب حرصاً على وحدة وقوة الائتلاف الشيعي الذي لم يُقدّر هذا الموقف واستمر في حربه الظالمة التي طالت المرجعية وأبناءها ، ورأى سماحته فيما بعد الصلاح في انسحاب حزب الفضيلة الإسلامي من الحكومة المزمع تشكيلها) .

((خطاب المرحلة ذي الرقم ١١٣ لسماحة المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي و المؤرخ في ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٦)) .

المبحث السادس

القوى الإسلامية والسلطة و الزمن

إن إطالة أمد بقاء القوى الإسلامية في السلطة في البلدان العربية سيفضي إلى النتائج الآتية :

١ - يعزز من احتمالات تقسيم تلك البلدان إلى دويلات فئوية كجزء من مشروع الشرق الأوسط الجديد .

٢ - يعزز من الاتجاهات الشعبية المؤيدة للعلمانية كحد أدنى ، و للاتجاهات الإلحادية كحد أعلى .

. و من اجل التقليل من الآثار النفسية (السيكولوجية) لظاهرة العنف و الإرهاب المتفشية في العراق لابد من اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - إحياء الفنون و الآداب في العراق لأنهما يطفان السلوك البشري و يضيفان عليه مسحة إنسانية رقيقة بدلا من المسحة الوحشية التي يرسمها العنف و الإرهاب في السلوك البشري . كما فعل فلاسفة الإغريق القدامى أمثال سقراط و أفلاطون و أرسطو الذين ربطوا ما بين الفلسفة و الموسيقى لولادة فيلسوف متكامل ، فالفلسفة تنمي العقل و الموسيقى تلطف السلوك .

٢ - إحياء الدين الإسلامي الحقيقي بوصفه منظومة أخلاقية و ثقافية و حضارية و ليس بوصفه منظومة سياسية من اجل تلطيف الروح و النمو بها إلى ما فوق الشرور الدنيوية من جهة ، و من اجل الحد من التوظيف السياسي للدين كمسوغ لأعمال العنف و الإرهاب كمسوغ للهيمنة السياسية للقوى الطائفية على السلطة و الثروة و المجتمع مهما كان مذهبها من جهة اخرى .

(كتب في بغداد ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٣)

المبحث السابع

حوارنا مع السيد مقتدى الصدر

التقى سماحة السيد مقتدى الصدر الأستاذ الدكتور نديم الجابري الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي ... و رحب سماحة السيد بالدكتور الجابري و الوفد المرافق له . و عبر الدكتور الجابري عن سروره برؤية و لقاء سماحة السيد مقتدى الصدر شارحاً له بعض القضايا المثارة و المهام الجسام المتعلقة بها و منها ما يتعلق بمنهج الصدرين الشهيدين (قد) و العمل السياسي و صياغة الدستور و مراحل عمل الائتلاف، و التعاون و التنسيق المشترك مع الكتلة الوطنية المستقلة .

و ناشد الدكتور الجابري السيد مقتدى الصدر بالعمل على وحدة التيار الصدري . لان هذا التيار هو المهتم بالعراق و أتباعه يحيون و يموتون في هذا البلد . بجهودكم و حكمتكم تدفعون الامور بهذا الاتجاه خصوصا ان المرحلة القادمة ستكون محكا مهما لفاعلية و وجود القوى المؤثرة على الشارع . و تطرق الدكتور الجابري الى ضرورة إعطاء أبناء التيار الصدري الفرصة لاكتساب الخبرات السياسية القيادية و الإدارية.. معربا عن قناعاته بوعي و عقلانية التيار الصدري .

و علق سماحة السيد مقتدى الصدر قائلا: أن هذا الأمر يحتاج إلى التكاتف اكيدا . ثم اضاف الدكتور الجابري: أن هذه الناس التي شخّصت و اتبعت السيد محمد الصدر (رض) قادرة على إدارة الدولة و إنجاح العملية السياسية . و انتقد السيد الصدر القرار الأخير بتجديد وجود قوات الاحتلال قائلا : أن هذا القرار كان من المفروض أن يناقش في الجمعية الوطنية أو في الائتلاف العراقي الموحد على اقل تقدير .

ثم تطرق سماحة السيد الصدر الى قوة الغرب و نفوذه و امتلاكهم لعنصري المال و الخبرة ، مؤكدا على ضرورة اعلان القوى الوطنية والاسلامية الخيرة عدم علاقتها بشرعنة الاحتلال .

ثم قدم الدكتور الجابري شرحا عن مراحل عمل لجنة صياغة الدستور آملا من السيد مقتدى الصدر الاستماع إلى آرائه حول الدستور و مضامينه و منها هوية العراق و مركز الدين من الدولة و نظام الحكم و الفدرالية .

و علق سماحة السيد الصدر قائلا : لا أحبذ الفدرالية بوجود المحتل ...

و ختم الدكتور الجابري كلامه مع سماحة السيد بالقول : نأمل أن نتواصل معكم و نضعكم بالصورة اولا بأول و ان يأخذ الله تعالى بأيدينا جميعا لديمومة و قوة هذا الخط و ان المشروع طويل لا يمكن اقتصاره بيوم و ليلة .

و علق سماحة السيد مقتدى الصدر بقوله : نتواصل بعون الله. هذا و قد حضر اللقاء السيد محمد
إسماعيل الخزعلي عضو المكتب السياسي و السيد ابو مناضل الساعدي .

(تقرير النائب محمد إسماعيل و المنشور في جريدة الفضيلة العدد ١٩ في ٩ / ٦ / ٢٠٠٥)

المبحث الثامن

تغريدات حول الاسلام السياسي

اولا : الإسلام و النهضة :

لا يمكن ان يعد الاسلام احد موانع النهوض و الا كيف نفسر النهضة الاسلامية التي امتدت منذ عصر النبي (ص) الى نهاية الدولة العباسية . لكن الفكر الاسلامي البشري الذي ابتعد عن السمو الاسلامي يعد احد موانع النهوض لأنه غيب العقل و ابتعد عن مفهوم الوحدة الاسلامية الجامعة . لذلك اخذ يلهي الناس بحلية هذا المخترع او حرمة مع انه لا يوجد مخترع محرم بذاته انما قد يحرم بغيره . لذلك اصبح هذا المنهج يمثل نوعا من الترهيب الذي يشل قدرة العقل الاسلامي على الابداع خوفا من التكفير و ما شابه ذلك .

(كتب في بغداد في ١٦ / ٨ / ٢٠١٢)

ثانيا : الاسلام و الشيوعية و عبد الناصر :

تجارب الإسلام السياسي لم ترتق إلى مستوى تجربة الزعيم جمال عبدالناصر لأنه كان يمثل زعامة نادرة و مشروع تنمية واسعة . الشيوعية لم تكن كفرا و لا و الحادا إنما كانت تمثل موقف اللامبالاة من الأديان . فتوى السيد محسن الحكيم بصدد الشيوعية سواء كانت دقيقة أم لا بيد انها ساهمت بعدم وقوع العراق تحت الهيمنة السوفيتية .

(بغداد ٧ / ١ / ٢٠١٩)

ثالثا : الاسلام و الغرب :

يخترع الغرب كل يوم اختراع جديد يساهم في اعمار الارض ، و نحن في العراق ينحصر دورنا في تقرير اذا كان هذا الاختراع حرام ام حلال دون ان يكون لنا دور في اعمار الارض . مع ان اعمار الارض يعد احدى علل خلق الانسان في الارض حسب النص القرآني .

(بغداد ١٥ / ٨ / ٢٠١٢)

رابعاً : الاسلام و المذاهب الاسلامية :

تعد المذاهب الاسلامية نتاج العقل البشري ، لذلك فأنها تحتل الخطأ أو النقصان . بينما الشريعة الاسلامية نتاج الهي وصل الى الارض عن طريق الوحي المرسل الى نبي معصوم ، لذلك فأنها لا تحتل الخطأ أو النقصان .

عليه من الصعب القول بمطابقة مذهب ما مع الاسلام كلياً او احتساب المذهب بمثابة الاسلام لان ذلك يوقعنا في واقعة التكفير و الطائفية تجاه المذاهب الاخرى . لذلك قال السيد الشهيد محمد صادق الصدر انه لا يوجد في القرآن الكريم أي تفضيل لمذهب على اخر لا بتصريح و لا بتلميح . عليه من حق الانسان المسلم تفضيل مذهب على اخر لكن ليس من حقه الادعاء بأن مذهبه يمثل الاسلام كله لان هذا الادعاء يمثل خلا شرعياً يوقعه في الفتنة .

(بغداد ١ / ٣ / ٢٠١٥)

خامساً : السنة و الخلافة :

الفكر السياسي الإسلامي السني لازال يدور حول نموذج الخلافة بدون عصرنته. و مرجعية الدولة لازال حاكماً عليه . ضعف أداء القوى السياسية السنية المعاصرة يكمن في دورانها حول المكون السني حصراً . و عشقها للسلطة السياسية و السعي للمشاركة فيها الامر الذي يمثل جرحاً في سلوكها السياسي .

(بغداد ١٧ / ٦ / ٢٠١٨)

سادساً : ماهية داعش :

داعش بذرة غربية بقشرة اسلامية لذلك امتلكت القوة
سقتها القوى الشيعية الطائفية لذلك امتلكت الذريعة و الحاضنة
سمدتها القوى السنية التكفيرية لذلك امتلكت الأيديولوجية القتالية
و ستحصد ثمارها اسرائيل قوة و توسعا و امانا .

(بغداد ٦ / ٩ / ٢٠١٤)

سابعاً : منهجية التفكير :

منهجية التفكير في الاسلام السياسي تعد من موانع النهضة العربية عموماً و العراقية خصوصاً لأنها تعظم العلوم النقلية و هي العلوم الدينية التي تركز على حفظ الآيات و الاحاديث و الروايات . و تتعامل معها كما هي بحيث لا يمكن مراجعتها او تصحيحها او الاجتهاد قبالها . و في المقابل يتم اضعاف العلوم العقلية كالفلسفة و الكيمياء و الفيزياء و الرياضيات و الفنون و الآداب و السياسة و القانون . و بذلك يتعطل العقل و يدفع لاجترار الماضي رغم اختلاف الزمان و المكان و العلل لتنتج فكراً جامداً لا يستطيع مواكبة العصر و متطلباته و ليشكل عقبة امام النهضة .

لقد عاشت أوروبا عشرة قرون مظلمة ضمن هذه المنهجية و لم تنطلق نحو النهضة و المدنية و الحضارة الا بعد ان عظمت العلوم العقلية و اخذت بها . لذلك اقتصر مفهوم العلماء عند أصحاب الإيديولوجية الدينية على رجال الدين دون علماء الفلسفة و السياسة و الفيزياء و الرياضيات و غيرها .

ان منطلق النهضة يبدأ من تعظيم العلوم العقلية و احترام العقول النقلية بوصفها جزءاً من التراث العربي الإسلامي و ليس أساساً لبناء الدولة و السلطة و السياسة .

(بغداد في ٤ / ٩ / ٢٠١٧)

ثامناً : يا اهل الاسلام :

يا اهل الشيعة : لو كان الإمام علي بن أبي طالب بيننا هل سيرضى بضياع القدس العربية ؟ يا اهل السنة و الجماعة : لو كان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بيننا هل سيرضى بضياع القدس العربي . لقد فرطتم بالقدس و انشغلتم بالصراع الطائفي و مغنم السلطة . لقد ازهقت دماء ابناءكم في صراعات سياسية طائفية عبثية لا تدخل في إطار الإسلام و لا تمت له بصلة . و تركتم القدس تضيع و ربي يحفظ مكة من الضياع .

(كتب في ١٤ / ٥ / ٢٠١٨)

تاسعا : يا شباب العراق :

من حقكم التخلي عن مشاريع الإسلام السياسي بعد أن سقطت بالتجربة . ومن حقكم تبني مفهوم الدولة المدنية و رفض الدولة الثيوقراطية لكن اياكم من الذهاب إلى الإلحاد بذريعة فشل الإسلام السياسي أو عدم اهليته لقيادة البلاد، لان رموز الإسلام السياسي لا يمثلون الله انما يمثلون وجهات نظرهم الخاصة . نحن بحاجة للإيمان في ظل دولة مدنية .

(بغداد في ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٨)

عاشراً : الرؤية الشرعية:

ألا يكفي ثبوت الرؤية الشرعية لدى عدد كبير من الدول و الشعوب المسلمة لإعلان عيد موحد في العراق ؟ ألا يكفي ذلك لوقوع الشيعاء المفيد للاطمئنان لاستحالة التواطئ بين كل هذه الشعوب و الدول كافة ؟

انها مجرد تساؤلات من أجل الوحدة و الإسلام و الوطن ! اتمنى ان يفكر بها الجميع بدون تعصب او جهل انما بالاحتكام للعقل السليم و الفطرة التي جبل عليها الإنسان . عيد سعيد و كل عام و انتم بخير

(بغداد ٢٥ / ٦ / ٢٠١٧)

احد عشر : مسلسل الجماعة ٢ :

شاهدت في الأونة الأخيرة مسلسل الجماعة / الجزء الثاني ، و الذي يحكي قصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر . و قد تبين ما يأتي :

١ - كان مسلسلا رصينا من حيث النص و الأداء و الإخراج و التصوير . و قد أبدع فيه الفنان محمد فهيم الذي جسّد شخصية سيد قطب . لذلك فأن المسلسل جدير بالمشاهدة .

٢ - تبين أن جماعة الإخوان المسلمين كان تنظيمًا حديديًا لأنه قائم على السمع و الطاعة .

٣ - تبين أن جماعة الإخوان المسلمين كانت الحزب الام لكافة أحزاب الإسلام السياسي السنية و الشيعية .

٤ - تبين قدرة الاخوان المسلمين على توظيف الدين في خدمة المشروع السياسي ببراعة و دهاء .

٥- تبين أن الإخوان كان تيارا شاملا مهد الطريق للتعصب و التكفير و الطائفية التي برزت لاحقا في الوطن العربي

٦ - ان التعصب الذي اتسمت به جماعة الإخوان المسلمين و المتأثرين بها لم يكن آت من مؤسس الحركة حسن البنا إنما جاء من أطروحات سيد قطب الذي تأثر بالمنهج التكفيري الذي تبناه المفكر الباكستاني ابو الأعلى المودودي.

٧ - تبين لنا انه لولا الزعيم جمال عبد الناصر لفتكت جماعة الإخوان المسلمين بمصر منذ عقد الخمسينات.

٨ - ارى من الضروري تعميم هذا المسلسل على القنوات الفضائية العراقية لانه يعطي حصانة للمواطن من مخاطر توظيف الدين في السياسة . خصوصا ان العراق يعد من اكثر البلدان التي تضررت من ظاهرة الإسلام السياسي بشقيها الطائفي و التكفيري.

٩- مثل المسلسل نصره للإسلام و للأوطان و العقلانية خصوصا من خلال الحوارات التي دارت بين زعماء الإخوان(التشدد و اللاعقلانية) و زعماء ثورة يوليو (المرونة و العقلانية).

١٠ - انه فعلا عمل يستحق المشاهدة و لكن بعقل منفتح و بسريرة نظيفة . و لا يسعنا إلا أن نحبي كوادر هذا المسلسل الرائع .

(بغداد في ١٠ / ٧ / ٢٠١٧)

اثنا عشر : الإسلام السياسي التكفيري المتطرف

مصطلح مركب من لفظتين هما إسلام و سياسة إلا أنه لا يحمل سمات أي منهما . فلا هو إسلام بحكم أن اطروحاته خارج إطار الفكرة و الفتوى المسموح بها إسلاميا على حد قول السيد الشهيد محمد صادق الصدر ، و لا هو سياسة لأنه أخفق في استحصال المنافع العامة للشعب على حد إدراك فقهاء العلوم السياسية . لذلك تراه يتقبل رؤية امرأة تتسول لكنه لا يتقبل رؤيتها تعزف الموسيقى . يتقبل رؤيتها تبكي لكن لا يتقبل أن يسمعها تضحك . يتقبل أن يراها بلا حذاء لكن لا يتقبل أن يراها بلا حجاب . إنه فكر منحرف عن الدين و السياسة على حد سواء . إنه بحاجة إلى المنطق و العقل و العودة إلى روح الإسلام و سماحته .

(بغداد في ١٨ / ٨ / ٢٠١٦)

ثلاثة عشر : حول حظر الخمر :

أن قانون حظر استيراد و تصنيع و بيع الخمر سوف يقابل بردات فعل متباينة تتراوح ما بين التأييد المطلق و الرفض المطلق .

من المفيد معالجة الموضوع بطريقة واقعية ترضي الأطراف جميعا . فالمنع التام قد يفضي إلى انتشار المخدرات و تصنيع الخمر في المساكن بدون رعاية الشروط الصحية و أشياء اجتماعية أخرى .

و بذلك يصبح الضرر اكبر . و الإباحة التامة المعمول بها حاليا افضت الى إسقاطات أخلاقية و مشاكل اجتماعية حادة و أضرت بحريات الآخرين .

عليه لا يعد الحظر المطلق و سيلة ناجعة لمعالجة المشكلة و لا الإباحة المطلقة المعمول بها وسيلة مناسبة . الأفضل أن يصار إلى تنظيم هذه الظاهرة بشكل يحفظ حريات الاطراف كلها المؤيدة و الراضة على حد سواء و فق قاعدة دفع الضرر الاكبر بالضرر الاصغر عبر ما يأتي:

- ١ - تحديد أماكن معزولة عن المجتمع بمسافات مناسبة لتداول الخمر و تعاطيها و الاتجار بها.
- ٢ - وضع عقوبات رادعة لمن يتعاطى الخمر و يتجاوز على المواطنين و اعتبار ذلك ظرفا مشددا للعقوبة .

٣ - تحديد أوقات محددة لتعاطي الخمر أو بيعها .

٤ - تحظر تلك الأماكن على من يقل عمره عن الحادية و العشرين .

٥ - وضع عقوبات مشددة على المخمر اذا قاد سيارة .

٦ - توفير وسائل اجتماعية و ترفيهية للمواطنين بغية ابعادهم طوعا عن تلك الظاهرة .

٧ - توفير نوادي للشباب كي يبتعدوا عن تلك الأماكن .

٨ - فرض ضرائب عالية على تجارة الخمر و تصنيعها و بيعها .

(بغداد في ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٦)

أربعة عشر : تشويه الاسلام :

مثلما قامت القوى السنية التكفيرية بما فيها داعش بنشويه صورة (الاسلام السني) ، قامت القوى الشيعية الطائفية بنشويه صورة (الاسلام الشيعي) . و لم يبق من يمثل الاسلام الاصيل سوى ثلة من الاقلية الصالحة الشاخصة انظارها الى السماء تطلب منها العون بعد ان تراجع الوعي العام و اصبح القابض على دينه كالقابض على جمرة من نار .

(بغداد في ١١ / ٢ / ٢٠١٥)

خمسة عشر : اللهم اجعلها بقرة :

هذه العبارة الجارحة التي يتفوه بها البعض من الرجال في رمضان عندما يشاهدوا امرأة جميلة ينبغي التوقف عندها قليلا و الامتناع عنها لأنها :

- ١ - مخالفة للنصوص المقدسة التي كرمت المرأة و أعزتها من حيث مساواتها مع الرجل في التكليف و النشأة و من حيث كونها انسان خلقه الله في أحسن تقويم .
- ٢ - و من الناحية العرفية تنطوي تلك العبارة على نمط سلبي من السلوك الاجتماعي الذي يطعن بالقيم الاجتماعية السائدة و التي توقر المرأة و تمنع التقليل من شأنها .
- ٣ - و من الناحية القانونية و منظومة حقوق الإنسان فأنها تشكل تجاوزا على القانون و انتهاكا لحقوق الإنسان .

عليه نتمنى الامتناع عن هذا السلوك غير اللائق و استبداله بعبارة الطف مثل (اللهم اجعلها حورية) . إن هذه العبارة تنطوي على دعاء للمرأة ليكون مستقرها الجنة و دعاء لك أيها الرجل بالوصول إلى الجنة لأنك لن ترى الحورية إلا في الجنة و بعد أن تكون رجلا صالحا عاملا بالخير و المودة و الرحمة .

(بغداد في ٩ / ٦ / ٢٠١٦)

المبحث التاسع

حول حركة حماس

في ٨ كانون الأول ١٩٨٧ قامت شاحنة إسرائيلية بدهس عمال فلسطينيين ، الأمر الذي أسفر عن استشهد أربعة أشخاص وجرح تسعة آخرين ، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية . وفي مساء اليوم التالي اجتمع المكتب السياسي للإخوان المسلمين في غزة الذي أحتسب الحادثة وردة الفعل الجماهيري عليها بمثابة الفرصة المؤاتية للانخراط في الصدام ضد قوات الاحتلال. وفي ذلك الاجتماع، تم وضع البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) واحتسب الاجتماع بمثابة اللقاء التأسيسي لحركة حماس، وأحتسب الحاضرون مؤسسي الحركة وهم (الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، و محمد شمعة، وعيسى النشار، وعبد الفتاح دخان، وإبراهيم اليازوري).

ثم أعقب ذلك صدور ميثاق حركة حماس في ١٨ آب ١٩٨٨ الذي قدم تعريفا للحركة وحدد أهدافها ومبادئها واستراتيجيتها. وقد أكد الميثاق (ان الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، واليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها). وبهذا التصور فأنها لا تخرج عن الإطار العام لحركة الإخوان المسلمين.

حماس وقضية الديمقراطية:

تجاوزت حركة حماس الاطروحات التقليدية للتيارات الأصولية الإسلامية في مسألتين أساسيتين هما :

(١) مسألة الديمقراطية :

فاذا كانت معظم التيارات الأصولية تتخذ موقفا سلبياً من الديمقراطية بوصفها مفهوماً غريباً لا يملك مسوغاً شرعياً في المصادر القدسية الإسلامية، فإن حماس بعد ان كان موقفها مناوئاً للديمقراطية في مطلع حياتها، تراجعت عن ذلك في إعتاب اتفاقيات أوسلو. اذ اتخذت موقفاً إيجابياً من الديمقراطية، عندما قبلت بالتوفيق ما بين الديمقراطية التي هي كلمة الشعب من جهة وحكم الله الوارد في المصادر القدسية من جهة أخرى، وذلك للأسباب التالية:

أ. إنها وجدت أن الديمقراطية تمثل قضية العصر، بل هي دين الشعوب المعاصرة ومرجعيتها. وهذا يحتم التعامل معها إيجابياً.

ب. تولدت لديها قناعة بأن الديمقراطية من الناحية التكتيكية تلائم الحركة وقد توصلها إلى سدة الحكم، خصوصا بعد أن تعاضم رصيدها الشعبي في مقابل تآكل شرعية النظم التقليدية.

ج. ثم إنها اقتنعت بأن الأمر لا يدور ما بين الحاكمة لله ام الحاكمة للشعب، وانما يدور ما بين الديمقراطية والاستبداد، وما دام الأمر كذلك فلا بد أن يحسم لصالح الديمقراطية.

(٢) التعددية السياسية:

فإذا كانت معظم التيارات الأصولية لا تقبل بالتعددية السياسية، وأن تعاملت معها فأنها تتعامل بصيغة غامضة خالية من المسوغات الشرعية، ومكتفية بذكر المسوغات العملية، نلاحظ أن حماس قد تعاملت بشكل إيجابي مع قضية التعددية السياسية وهذا واضح في الباب الرابع من ميثاق الحركة. أذ قبلت بالأحزاب الإسلامية فضلا عن قبولها بالأحزاب القومية، لكونها تملك موروثا سياسيا معاصرا لا يمكن نكرانه، ومبنية على موروث تاريخي عميق الا وهو القيم العربية ما قبل الإسلام وما بعده، خصوصا وأن تلك القيم تشكل إحدى مكونات الفكر الأصولي الفلسطيني. بل أنها تجاوزت حتى التيارات الليبرالية عندما قبلت حتى بالحزب الشيوعي، اذا أكد الشيخ أحمد ياسين قائلا: أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة لمن يفوز في الانتخابات). وعندما سئل فيما اذا فاز الحزب الشيوعي في الانتخابات فما هو موقفك؟ أجاب قائلا: (حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني). والمهم أن الممارسة السياسية لحركة حماس قد جاءت مصداقا لأطروحاتها الفكرية إذ أنها رغم معارضتها لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ ودخول السلطة الفلسطينية قطاع غزة وأريحا الا أنها أكدت على ما يأتي:

أ. أعلنت إنها ستعارض الحكم الذاتي بيد إنها سوف لن تستخدم العنف، وتبنت الحوار الوطني كأسلوب ديمقراطي حضاري للتعامل بين أبناء الشعب.

ب. وعلى صعيد الانتخابات الميدانية داخل الأرض المحتلة مارست حماس التعددية

السياسية على نحو يبرهن عن رسوخ القناعة بالاعتراف بالآخر.

ج. كما تعاملت حماس مع الفصائل الفلسطينية بمختلف أشكال طيفها الفكري والسياسي، ولم تتحفظ عن التعامل مع أي منها لأي مسوغ من المسوغات.

د. بقيت حماس بعيدة عن أسلوب الاغتيال السياسي وتصفية الخصوم، وأعلنت موقفاً رافضاً تجاه هذا الأسلوب، حيث أعلنت تحريمه شرعاً.

حماس وقضية الاحتلال

أما الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية فقد أثر على الفكر السياسي لحركة حماس لكي يتسم بخاصية متميزة من جهة ، ولكي يصاب بقدر من القصور من جهة أخرى.

فمن خاصيته أنه أعطى مسألة التحرير الأولية على ما سواها. ومن ملامح قصوره أن الاحتلال حجم من مديات تحليله الفكري . لذا جاء نتاجه الفكري السياسي محدوداً الى حد ما، خصوصاً في بلورة نموذج عصري للسلطة السياسية الإسلامية يتلاءم مع حاجات العصر ومتطلباته.

ويبدو أن حركة حماس قد وضعت رؤية واقعية لمعالجة قضية الاحتلال مبنية على مواعمة دقيقة ما بين التكتيك والاستراتيجية، فهي لم تنحو منحى الطوبائيين القائلين بضرورة إزالة إسرائيل بين ليلة وضحاها، وكذلك لم تنحو منحى الاتجاهات المهادنة القائلة بضرورة قبول إسرائيل كأمر واقع لا قبل لنا بمواجهته والحصول على ما يمكن الحصول عليه من تنازلات من عندها ، بل إن اطروحات حركة حماس قد وفقت ما بين المبدئية الإسلامية والمعطيات الواقعية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذلك من جهتين أساسيتين هما:

أ. إنها تقبل بإقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر محرر من فلسطين وهذا منهج واقعي.

ب. أنها تبقى أبواب الصراع مفتوحة، إذ أكد الشيخ أحمد ياسين (الدولة يجب أن تقوم على أي شبر من فلسطين محررة ، ولكن دون أن تتنازل عن باقي حقوقنا) وفي ذلك مبدئية إسلامية. ويبدو أن هذا الطرح يعد أفضل الحلول المرحلية الواقعية في ظل الظروف والمعطيات الدولية والإقليمية الراهنة.

التساؤل الذي يطرح هنا هل بإمكان حركة حماس أن تعطل التسوية المطروحة ؟

الجواب على ذلك يرجح عدم قدرتها على ذلك ، لأن الأمر أكبر من قدراتها الذاتية، ثم أن الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية لا تتيح لها لعب ذلك الدور. مع قدرتها الواضحة على وضع بعض العثرات في طريق التسوية كما تفعل الآن في انتفاضة الأقصى إلا أن الأمر مازال مسيطراً عليه من الأطراف المعنية بالتسوية.

لكن هل يعني ذلك أن تنسحب من الساحة وتترك التسوية تأخذ مسارها؟

رغم ذلك كله ، على حركة حماس أن تثبت موقفها وتبقى رؤيتها الفكرية والسياسية والعسكرية على ساحة الصراع لكي يبني عليها تراث سياسي عربي رافض للتسوية من الممكن استثماره مستقبلا من جهة ، ولأنه يبقى في الوسط العربي والإسلامي ما يمكن تسميته بـ "البقية الصالحة" من جهة أخرى .

[كتب في بغداد شباط ٢٠٠١]

المبحث العاشر القوى الإسلامية السياسية في العراق

(الدعوة ، المجلس ، والعمل)

الاستاذ الدكتور نديم عيسى الجابري
الدكتور انور سعيد الحيدري
(بغداد في آيار ٢٠٠٣)

حزب الدعوة الإسلامية

ولد العراق الحديث ككيان سياسي مستقل في ظل مرحلة كانت من أبرز سماتها غياب الدولة الإسلامية المركزية بعد انهيار الدولة العثمانية ، وظهور المد القومي العربي في المناطق المجاورة للعراق التي غدت هي الاخرى كيانات سياسية مستقلة (سوريا ، لبنان).

ورغم ان الاسرة الهاشمية التي اختار العراقيون أحد أبنائها ليكون ملكاً على البلاد كانت تغطي بمكانة دينية – تاريخية ، الا ان نظام الحكم في العراق كان علمانياً ، قريباً من الغرب فكراً وسلوكاً ، وبما ان الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشرائح الكبرى من أبناء الشعب العراقي التي كانت تعيش الفقر والجهل والتخلف لم تكن قادرة على التفاعل مع الاوضاع التي كانت سائدة ابان ذلك العهد ، ظهرت الافكار الشيوعية مع ما تحمله من شعارات عن الاشتراكية والحرية (المساواة والعدالة الاجتماعية) الامر الذي شكل عامل جذب لقطاعات لا يستهان بها من أبناء تلك الشرائح لتملأ الفراغ الفكري الذي تركه الفكر والعمل الاسلامي في العراق بعد انتهاء ثورة العشرين وقيام الدولة العراقية المستقلة. ولكن على صعيد آخر حملت الافكار الشيوعية معها أيضاً مفاهيم معادية للإسلام في بلد ظل يعد أحد معاقل الاسلام الحصينة واستقرت فيه على مدى قرون الحوزة العلمية والمرجعية الدينية العليا للمسلمين الشيعة.

في ظل تلك الأوضاع ارتأى السيد (محمد باقر الصدر) وعدد من المقربين منه ضرورة تشكيل تنظيم سياسي إسلامي لا يعمل لوقف المد الشيوعي فحسب وانما يتصدى لملئ الفراغ العقائدي و طرح النموذج الاسلامي للدولة ونظام الحكم ، بعد اعادة بلورة المفاهيم والتعاليم الإسلامية بصيغة عصرية حديثة تناسب المرحلة التاريخية والحضارية لتي يمر بها العراق والمنطقة والعالم بشكل أعم ، في وقت ظل فيه الكثيرون يعتقدون ان الاسلام كشرعية حكم قد

انتهى ولم يعد يوائم روح العصر ومتطلباته ، ولا يتناسب مع احتياجاته ، وانه بقي كماض مجيد يستحق الذكر والفخر ، وليبق جانب العبادات فيه (الصلاة ، الصوم) قائماً الى يوم الدين.

وهكذا وفي العام (1958) أعلن ولادة ذلك التنظيم السياسي الاسلامي ، الذي أطلق عليه السيد الصدر اسم (الدعوة) ليعرف بعد ذلك بأسم (حزب الدعوة الإسلامية) وكان من بين النخبة التي التفت حول السيد الصدر وشكلت نواة حزب الدعوة الإسلامية : عبد الصاحب دخيل ، محمد صادق القاموسي ، مهدي علي اكبر شريعي ، محمد صالح الاديبي وغيرهم . فضلاً عن السيد مهدي ومحمد باقر الحكيم نجلي السيد محسن الحكم الذي كان المرجع الديني الاعلى وقتذاك والذي منح السيد الصدر رعاية خاصة.

إلا أن إقامة حزب سياسي إسلامي لم يجد له صدى من القبول بين الأوساط الدينية التقليدية التي كانت ترى أن الاسلام ممثل حصراً في المرجعية الدينية ، وأن قيام (حزب) يجمع بين الدين والسياسة ، قد يؤدي الى توريث المرجعية في المشكلات السياسية ، و إلى فرض الوصاية عليها ، فضلاً عن عدم مفردة (الحزب) بحد ذاتها مفردة غريبة عن الاسلام ، وهذا الحال دفع بحزب الدعوة الإسلامية – إضافة الى أسباب اخرى – الى تبني العمل السري ، كما دفع السيد محمد باقر الصدر الى الانسحاب تنظيمياً منه ، مع إنه ظل يرعاه من الخارج وظلت كوادره تعده الزعيم الروحي الاعلى لها.

لقد تميز نشاط حزب الدعوة الإسلامية بالسرية الشديدة والكتمان سواء على مستوى القاعدة أم على مستوى القيادة ، ومرد ذلك يعود الى تبنيه (المرحلية) في العمل السياسي ، ذلك أن الحزب اعتمد على (المرحلية) في أنجاز مهامه وأداء دوره والوصول إلى أهدافه النهائية ، ووضع الحزب أسباب ومسوغات فكرة (المرحلية) التي تقوم على ضرورة أرساء قاعدة انطلاق فكرية – ثقافية صلبة تتمحور للإنطلاق ودخول المعترك السياسي بعد أن تكون الثقافة السياسية قد استنفذت المطلوب في سياق المرحلة الاولى ليتم الانطلاق الى المرحلة الثانية ، وهكذا.

وقد جاءت المرحلة لدى الحزب على أربع مراحل هي :

١- المرحلة التغييرية أو الفكرية أو الثقافية : وتختلف هذه المرحلة عن تالياتها بأنها معرفة وليست ممارسة إلا في حالات قليلة.

- ٢- المرحلة السياسية : حيث يتم الاعلان الرسمي عن وجود الحزب ، ويبدأ بالتصدي للعمل السياسي وخوض الصراع بغية الوصول الى المرحلة التالية.
- ٣- المرحلة الحاسمة : التي تتوج بإسقاط النظام القائم وإستلام السلطة.
- ٤- مرحلة الحكم : وفيها يصبح الحزب قائداً للدولة ويبدأ بتنفيذ برامجها السياسية وتطبيق فكره على الدولة والمجتمع.

أما الهيكل التنظيمي للحزب فقد تألف من المجالس الآتية :

- ١- مجلس الفقهاء : ويتألف من علماء الدين المنتمين للحزب.
 - ٢- مجلس القيادة : الذي يتولى مسؤولية الاشراف على تسيير أمور الحزب وإدارة شؤونه.
 - ٣- اللجان التنفيذية : وهي عدد من اللجان الفرعية التي تختص بالعمل في احد مجالات نشاط الحزب مثل : المكتب السياسي ، المكتب الجهادي ، المكتب الثقافي.
- أما الدرجات الحزبية فكانت : مؤيد ، نصير ، داعي ، مجاهد ، ولايسمح بتقلد المواقع القيادية في الحزب الا لمن ثبت ولاؤه له ودخل الحزب بعمر (14) عاماً.
- ويمكن تقسيم مسار الحزب التاريخي على مراحل أيضاً لعل أبرزها :

- ١- 1958- 1968 : في هذه المرحلة واصل الحزب السير في (المرحلة الأولى) مرحلة البناء الفكري والعقائدي ، عن طريق بث الدعوة في الأوساط النخبوية من أبناء الشعب العراقي ، علماء الدين ، المثقفين ، الاكاديميين بغية أيجاد طليعة مثقفة واعية وقادرة على التصدي لمتطلبات العمل في المرحلة الثانية ، وايجاد كوادر مهيئة للسير قدماً في تحقيق أهداف الحزب. ونحو هذا الهدف كرس الحزب جهوده دون الانشغال بالاحداث السياسية التي مر بها العراق والتي كانت هادئة نسبياً أبان العهد العارفي ، ومع أن السيد الصدر كان يحظى برعاية الامام الحكيم – كما ذكرنا – إلا ان الحزب لم يكن يحظى بدعم المرجعية وتأييدها.
- ٢- 1968 – 1978 : وفي هذه المرحلة استولى البعثيون على السلطة في العراق ، وبدأوا بالسير قدماً ومنذ وقت مبكر نسبياً بالسعي نحو الأفراد بالحكم والتصدي بالقوة لكل طرف او جهة او شخص يحتل مكاناً في المجتمع العراقي ، ولا يمت للبعث بصلة . وهنا أخذ البعثيون بالتعرض للأسلاميين بادئين من القمة ، من المرجعية مع توجيه تهمة التجسس للسيد مهدي الحكيم ، ومشككين بدور العلماء والمراجع ، وكان ذلك في العام (1969) . وفي العام

(1970) توفي المرجع الديني الاعلى الامام الحكيم ليتولى المرجعية من بعده الإمام الخوئي الذي لم تكن تربطه بالسيد الصدر الصلات التي ربطت بين الأخير والامام الحكيم.

ويوماً بعد آخر أخذت حملات البعثيين ضد الاسلاميين تزداد عنفاً ففي (أيلول/ 1977) تم أعدام الحاج صاحب دخيل / أبو عصام عضو القيادة العامة للحزب.

وفي (كانون الاول / 1974) تم أعدام حجة الاسلام الشيخ عارف البصري الذي كان عضواً في قيادة حزب الدعوة الإسلامية منذ العام (1963) ، وتبعه كل من السيد نوري طعمه والسيد حسين جلوخان وكان عضوين في التنظيم المركزي للعراق ، فضلاً عن حجة الاسلام السيد عماد الدين التبريزي ، وحجة الاسلام السيد عز الدين القبانجي.

وهناك رأي على قدر عال من الصحة رأى أنه لولا انشغال نظام البعث في الحرب ضد الاكراد في الشمال التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية الجزائر عام (1975) ، لكانت ضربات السلطة ضد الاسلاميين أشد وأعنف في تلك المدة.

وخلال تلك المدة لم يتمكن حزب الدعوة الإسلامية من إنجاز المرحلة الاولى من مراحلها لأن عنف النظام قد أدى الى التأخر في السير في تلك المرحلة ، هذا وجرى اعتقال السيد محمد باقر الصدر غير مرة وأطلق سراحه فيما بعد.

٣- 1978 - 1980: وتعد هذه المرحلة حاسمة في تاريخ حزب الدعوة الإسلامية في العراق، ذلك أنه مع اقتراب الثورة الإسلامية في إيران من الانتصار ، أخذ النظام البعثي يزداد قلقاً من إمكانية حصول ثورة اسلامية تطيح بحكمه ، فازداد حدة وشراسة في التنكيل بالاسلاميين ، فبقدر ما شكل انتصار الثورة الإسلامية في ايران من عامل رفع من معنويات حزب الدعوة الإسلامية فإنه شكل عامل قلق لنظام حزب البعث ، الذي بدأ يشن حملة شعواء من الاعدامات كانت بداية تجري وفق محاكم شكلية . وأزاء ذلك قرر أية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر وحزب الدعوة الإسلامية الانتقال إلى المرحلة الثانية رغم اقرارها بأن مستلزماتها لم تكتمل بعد . ويبدو أن السيد الصدر قد جمد فكرة (المرحلة) في العراق طالما أن الاخير محكوم بنظام دموي، لا يؤمن بالحوار ولا يسمح بالعمل العلني ، ولا يمكن تصور شكل المرحلة الثانية (السياسية) مع هكذا نظام. وعليه رأى السيد الصدر ان الحركة الإسلامية وحزب الدعوة ما لم تستعد للمواجهة مع النظام فإن النظام هو الذي سيأخذ زمام المبادرة ويقدم

على تصفية الاسلاميين ، خاصة وأنه منذ وصوله الى السلطة كانت تحركاته تهدف الى استدرج حزب الدعوة الإسلامية الى ساحة المواجهة لينزلق فيها ، مما يعطيه مسوغاً لتصفيته دفعة واحدة.

وفي (آذار / 1980) أصدر (مجلس قيادة الثورة) الذي ظل على مدى (35 عاماً) من سيطرة البعث على العراق أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية في البلاد قراراً يقضي بإعدام كل من ينتمي الى حزب الدعوة ، ويسري هذا القرار بأثر رجعي. وعلى إثر ذلك جرت حملة اعتقالات واعدامات واسعة النطاق طالت حتى أية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر ، الذي أعدم في (نيسان / 1980) ، بعد فرض الإقامة الجبرية عليه ومحاصرة منزله في النجف الاشرف.

لقد شكل اسما (الصدر والدعوة) مصدر قلق للنظام البعثي في العراق حتى يومه الاخير الذي صادف اليوم ذاته الذي اعدم فيه السيد الصدر فإعدامات البعثين لم تكن تميز بين مُنتمٍ لحزب الدعوة أم غير مُنتمٍ ، بين متصل به أم غير متصل بين من يعرفه أم لا يعرفه ، فكانت الاعدامات التي تجري بالجملة تتم على الظن والشبهة وقد كتب عن ذلك الكثير.

بعد هذه الضربة التي وجهها البعثيون لحزب الدعوة الإسلامية ، انتقل كل من كتب له النجاة من اعضائه وقياداته الى خارج العراق يمارسون عملهم هناك ، عبر المجالات السياسية والثقافية مع القيام بحملات دعائية كاشفة للنظام وناشرة لفكر الدعوة وخط السيد الصدر ومع محاولات محدودة للتصدي للنظام في الداخل.

وفي (نيسان / 2003) عاد حزب الدعوة الإسلامية إلى العراق بعد سقوط نظام البعث. عاد معه حصيلة عمل سياسي وتجربة مرة مريرة ، ليبدأ العمل السياسي من جديد بدون عنف ومواجهة ، وفي (مرحلة) جديدة.

البرنامج السياسي :

رغم ان حزب الدعوة الإسلامية رفض سابقاً الخوض في تفاصيل برنامجه السياسي قبل اسقاط نظام البعث في العراق ، إلا أن قراءة سريعة في أدبياته تمكننا من الوقوف على أهم المحطات بهذا الصدد.

وأولى المحطات التي تستوقفنا هي موضوع شكل نظام الحكم وأساسه ، وهذه المحطة قد مرت بمراحل متعددة أيضاً تبعاً للظروف السياسية التي يمر بها البلد والحزب ، ووفقاً لمتغيرات

الفكر السياسي التي يجب أن تتناسب وطبيعة المرحلة ، فضلاً عن دراسة التجارب الأخرى والاستفادة منها.

ففي البداية أمن الحزب بـ (الشورى) ، ثم بنظرية (ولاية الفقيه) ، فاصلاً بين (الولاية الخاصة) و (الولاية العامة) ، وطرح فكرة أن يكون الولي الفقيه مرشداً للحزب.

وفي مراحل لاحقة من مسيرة الحزب دمج الحزب بين النظريتين ، وذلك بعد دراسة متأنية للمجتمع العراقي وتكويناته المذهبية ووجد أن الصيغة التشريعية العملية الأكثر انسجاماً مع الآراء الفقهية الإسلامية المتعددة في هذا المجال هي الطريقة القائمة على انتخاب مجلس فقهي أعلى يمثل الرئاسة العامة بالطريقة غير المباشرة التي يحددها الدستور على أن يضم المجلس عدداً مناسباً من فقهاء المذاهب الإسلامية ، كأن يتكون من (خمسة أعضاء) وعندئذ تتحقق الأهداف الأساسية الآتية:

- حل مشكلة تعدد الآراء المذهبية.
- الالتزام بنظرية ولاية الفقيه.
- العمل بالشورى والانتخاب.

أما آلية الوصول الى السلطة فإن الحزب يعتمد التعددية الحزبية وصوت الشعب في الانتخابات سبيلاً وحيداً للوصول الى السلطة ، واعدأ باحترام خيار الشعب حتى لو لم يكن اسلامياً مفضلاً النظام البرلماني الدستوري.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي بدا الحزب اكثر وضوحاً في طرح برامجه خاصة السياسية منها والتي تتمحور حول التعددية واحترام الاخر والاخذ بمبدأ تكافؤ الفرص. يقول ابراهيم الجعفري عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية : ((إذا تحكمت ارادة الشعب العراقي في العراق في اختيار شكل النظام ومارس حياته الدستورية فسيكون لنا المجال كما لغيرنا ، حسب مبدأ تكافؤ الفرص ، أن ندعو الى أفكارنا ، كما يحق للأخرين الشيء عينه ، وما يختاره الشعب نحن نؤيده ، اننا لا نريد ان نملي ارادتنا لكننا نتمنى ان يختار الشعب الاسلام ونحن موجودون في العراق والأخرين موجودون كذلك والرأي يعود للاكثرية ، لكن اذا اختار الشعب الاسلام فلا يعني ذلك أننا سنمنع الاخرين حقهم في أن يمارسوا نظريتهم السياسية واعلامهم والتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي) .

وبعد سقوط نظام البعث واصل الحزب التأكيد على هذا المبدأ حيث جاء في بيان للحزب :

((.. ان البديل السياسي والحكومة المقبلة هي التي تعززها ارادة الجماهير عبر الانتخابات الحرة..)).

أما فيما يتعلق بالعلاقة مع المرجعية الدينية فإن الحزب اكد انه امتداداً وسنداً لها ، ذلك ((أن المرجعية الدينية الصالحة هي الحصن الامين الذي حمى الاسلام وخط أهل البيت من التحريف والتزييف ، والمعين الذي ينهل منه الصالحون والعاملون في سبيل الله، وعلينا أن نحشد التأييد والحماية لها لتعود المرجعية الى كامل دورها الريادي في حركة الفكر الاسلامي والفقهاء والصراع السياسي)). رافعاً شعار : ((نحن انصار الله وأبناء الاسلام وجند المرجعية)).

أما موضوعة الاقليات في العراق فقد وضع الحزب لها مكاناً في تصوراتها تمثلت في :

- ١- ضمان حقوق المواطنة دستورياً لابناء الاقليات القومية والدينية كالتركمان والاشوريين والكردان والصابئة أسوة ببقية العراقيين.
- ٢- ضمان حقوق الاقليات في المشاركة السياسية والانتخابات العامة والمحلية ، وتخصيص مقاعد لتمثيلهم في المجلس الوطني تتناسب والحجم السكاني لهذه الاقليات داخل المجتمع العراقي.
- ٣- ضمان حرية العبادة والسماح للأقليات بممارسة طقوسهم الدينية وبناء المعابد الخاصة بهم.
- ٤- حماية الحقوق الثقافية لهذه الاقليات وفسح المجال لهم بإنشاء مدارسهم ومعاهدهم الخاصة.
- ٥- منع ممارسة أي اضطهاد سياسي أو ديني أو عنصري لهذه الاقليات من قبل السلطة.

كما أن الحزب حدد تصوراتها في المجالات الأخرى غير السياسية كالاسرة والمرأة ، والطفولة والضمان الاجتماعي والثقافة والتربية والتعليم والنفط والزراعة والثروة الحيوانية والصناعة.

التحزبات السياسية: شأنه شأن العديد من الاحزاب السياسية تعرض حزب الدعوة الإسلامية

الى العديد من الخلافات التي أدت في البعض منها الى وقوع انشقاقات داخلية عنه أبرزها :

- في العام(1969) وقع خلاف بين الدكتور سامي البدري والشيخ عارف البصري الذي كان مسؤولاً لقيادة قطر العراق في ذلك الوقت حول مسؤولية التنظيم في جامعة بغداد أدت الى انشقاق الاول وبعض أعضاء الحزب معه، والتقاءه مع غالب الشابندر رئيس حركة المسلمين العقائديين مشكلين تنظيمًا جديدًا عرف بأسم(جند الامام) . وقد التقى هذا التنظيم الجديد ب(حركة المجاهدين العراقيين) التي ترأسها السيد عبد العزيز الحكيم، وانضموا تحت لواء المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق.

- في اواخر عام(1980) وقع خلاف بين الشيخ علي الكوراني وعددًا من كوادر الحزب- الخط البصري- بقيادة أبو ياسين (عز الدين سليم) من جهة، وآيه الله الشيخ محمد مهدي الأصفي وآيه الله السيد كاظم الحائري من جهة اخرى، أدت الى انسحاب الشيخ الكوراني من الحزب، وانضمام (الخط البصري) الى المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق باسم(الدعوة الإسلامية).

- بعد ذلك انسحب آيه الله السيد كاظم الحائري الذي كان يشغل موقع (فقيه الدعوة) من الحزب بعد خلاف حول صلاحياته في الحزب.

- وفي العام(2000) أعلن آيه الله الشيخ (محمد مهدي الأصفي) الذي كان يشغل موقع الناطق الرسمي باسم الحزب – عن تعليق عضويته فيه.

- أما العام(1997) فقد كان العام الذي غدا فيه حزب الدعوة الإسلامية يقف خلف تحزبات سياسية رئيسية ثلاث:

* التيار الذي يقوده الدكتور ابراهيم الجعفري (ابراهيم عبد الكريم الأشيقر) الذي يعمل في اوساط العراقيين في الغرب.

* التيار الذي يقوده أبو بلال (علي محمد حسين الأديب) . الذي يعمل في اوساط العراقيين في ايران.

* التيار الذي يقوده آيه الله الدكتور (فاضل المالكي) عضو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق . ويعمل بين أوساط العراقيين المقيمين في سوريا ودول الخليج العربية ، وتحديداً الامارات.

- وأخيراً الانشقاق الذي حصل عام(2003) عندما رفض الحزب المشاركة في(مؤتمر لندن) فانشقت جماعة منه ودخلت المؤتمر.

المواقف السياسية

إذا كان حزب الدعوة الإسلامية يعد الحزب الأكثر عراقية في العمل السياسي في العراق، فإنه أدرك أيضاً أنه ليس الحزب الوحيد الذي يعمل على الساحة العراقية، لذا فإنه فتح باب الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية العراقية الأخرى، بغية الوصول الى صيغة مشتركة للعمل السياسي في العراق . ومع ان حزب الدعوة الإسلامية شكل احد الفصائل الرئيسية المكونة للمجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلا أنه انفصل عنه واستمر بإطاره التنظيمي المستقل .بعد أن رفض الذوبان فيه.

وكان حزب الدعوة الإسلامية قد رفض البرنامج والخطاب السياسي الذي طرحه (المؤتمر الوطني العراقي الموحد) إلا انه شارك فيه بغية التصدي لتغيير برنامجه وخطابه السياسي ، وعندما لم يفلح في ذلك انسحب من المؤتمر وتوقف مبكراً.

أما موقفه من(مؤتمر لندن) فكان قد رفض المشاركة فيه إدراكاً منه بحتمية مسار الوضع الدولي . الذي لا تجدي معه التوصيات والقرارات التي سيخرج بها المؤتمر ، بيد ان تياراً فيه قرر المشاركة في المؤتمر المذكور فانشق عن الحزب ليدخل المؤتمر كما ذكرنا. ولم يشترك حزب الدعوة الإسلامية في أي من المؤتمرات اللاحقة التي عقدتها قوى المعارضة العراقية . بيد ان اللجنة القيادية التي تمخض عنها مؤتمر لندن والتي عرفت حينها باسم (لجنة الستة) تحولت بعد سقوط نظام البعث الى (لجنة السبعة) . والطرف السابع كان حزب الدعوة الإسلامية.

و قبيل العدوان على العراق وبعدها ابدى الحزب تحفظاً ملحوظاً على ما قد تجره الحرب من تهديد لسيادة العراق مستقبلاً . من هنا جاء في احد بياناته (لقد اجمع الشعب العراقي على رفض الاحتلال ويجب ان يستخدم الاساليب المشروعة والمطالبة الواضحة بإنهائه في اسرع وقت لتعود الأمور الى مجاريها بيد العراقيين أنفسهم) .

شعبية الحزب وإمكانية وصوله الى السلطة:

إذا كانت سرية الحزب ونخبويته إبان مدة انطلاقة الاولى ، قد حجمت من شعبيته وربطت اسمه بالحدز بين عموم أبناء الشعب العراقي ، فإن الحال هذا انقلب بعد أن خاض الحزب المواجهة مع نظام البعث، وقدم تضحيات جسام في سبيل هدفه.

وعليه , يمكن القول ان للحزب امكاناته وقاعدته الشعبية التي تمكنه من المشاركة في السطة في حالة قيام تعددية ديمقراطية دستورية سليمة في العراق. وتكمن قوة الحزب داخل المجتمع العراقي في:

- ١- كونه التجربة الريادية الإسلامية الاولى في العراق.
- ٢- اطروحاته الفكرية والمؤطرة بالعقلانية واحترام الرأي الآخر .
- ٣- ارتباطه باسم آيه الله العظمى السيد محمد باقر الصدر ، مع ما يحمله هذا الاسم الكبير من معان كبيرة داخل العقل والقلب والضمير العراقي كونه اضحى الرمز الاكبر للتصدي والشهادة والتضحية من اجل رفع الظلم. وهو القائل: (أوصيكم بالدعوة خيراً فإنها امل الأمة) .
- ٤- تصديه لمواجهة نظام البعث بحد ذاتها تدل على شجاعة الحزب وعدم تردده في خوض أي مواجهة ضد أي مساس بمصالح الشعب والبلاد.
- ٥- الضحايا الذين قدمهم الحزب في المواجهة مع ما كانوا يمتلكونه من مكانة محترمة في رقعهم الجغرافية والوظيفية ، زادتهم مكانة واحتراماً في الاوساط المحيطة بهم والتي ما زالت تحمل الاثر الطيب والذكرى العطرة والجميل لهم . واذا اضفنا الى أولئك ذوي الضحايا سواء من أعضاء الحزب او من الذين اعدموا على الظن والشبهة والذين تتجاوز اعدادهم الالاف ، يمكن التوقع وبسهولة – أنهم سيصوتون لصالح الحزب كحد أدنى من رد الاعتبار لضحاياهم .
- ٦- ابتعاد الحزب عن السرية والنخبة وإفتاحه على شرائح المجتمع الاخرى زادت من فرصة الجماهير في التعرف على أفكاره واطروحاته ونشاطاته.

ولكن قبل ذلك على الحزب ان يقطع سبيلاً ليس بطويل من اجل تعريف عامة ابناء الشعب العراقي بأطروحاته وبرامجه في المرحلة الجديدة التي يمر بها الحزب، خاصة وان افكاره ونشاطاته خلال السنوات المنصرمة لم تكن تصل الا الى النزر البسيطة من النخبة من ابناء

الشعب بسبب الحظر الصارم الذي فرضه النظام السابق حتى على النطق باسم الحزب ، إذ كانت المعادلة (دعوة = إعدام) ، فلننتظر لنرى ماهي المعادلة الجديدة .

هذا وللحزب صحافته ومنشوراته التي تتمثل في الصحف مثل: الموقف ، الجهاد ، العراق ، نداء الرافدين ، الدعوة ، ومجلاته التي ابرزها : صوت الدعوة .

المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق

لم يكن الهدف من تأسيس (المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق) إيجاد فصيل إسلامي جديد على ساحة العمل الإسلامي، وإنما إيجاد إطار جبهوي يضم القوى السياسية الإسلامية العاملة على الإطاحة بحكم البعث في العراق، بغية إيجاد تنسيق مشترك فيما بينها يوحد آليه العمل والتنظيم في السير نحو الهدف الواحد.

ففي العام(1982) أرتأت الفصائل الإسلامية – وبتأييد من ايران- إيجاد إطار جبهوي يضمها فكانت ولادة المجلس في 17 تشرين الثاني (1982) الذي ضم قوى إسلامية عراقية من قوميات متعددة(عرب ، اكراد، تركمان) ومن الشيعة والسنة، إلا أن الأغلبية كانت فيه للشيعة العرب الذي يشكلون أغلبية سكان العراق، فكانت الأطراف الرئيسية: حزب الدعوة الإسلامية ، منظمة العمل الإسلامي ، حركة المجاهدين العراقيين، حزب الله- الذي يتزعمه الشيخ محمد خالد البرزاني شقيق الملا مصطفى البرزاني- إضافة الى فصائل وشخصيات إسلامية أخرى.

أما أبرز الشخصيات التي شاركت في تأسيس المجلس فكانت : السيد محمد باقر الحكيم ، السيد عبد العزيز الحكيم السيد محمود الهاشمي، السيد حسين الصدر، الشيخ محمد باقر الناصري، السيد كاظم الحائري، الشيخ محمد مهدي الأصفي، الشيخ محمد تقي المولى، الشيخ جواد الخالصي، السيد ابراهيم الجعفري و السيد صدر الدين القبانجي، السيد محمد الحيدري، الشيخ محسن الحسيني، وغيرهم.

وفي بداية التأسيس جرى تشكيل (شورى مركزية) تتألف من (16) عضواً تقوم بانتخاب رئيس المجلس والناطق بأسمه واللجنة التنفيذية. فجرى انتخاب السيد محمود الهاشمي رئيساً للمجلس، والسيد محمد باقر الحكيم ناطقاً باسم المجلس، وبعد مدة وجيزه وسعت الشورى المركزية

لتتضم (80) عضواً، ثم (84) فيما بعد. وفي العام (1986) جرى انتخاب السيد محمد باقر الحكيم رئيساً للمجلس. وعد البعض موقع الناطق الرسمي اعلى من موقع الرئيس لا من حيث الصلاحيات بل من حيث الظهور والتحدث باسم المجلس .

اما اللجنة التنفيذية فتتألف من مجموعة من الوحدات منها: الوحدة العسكرية، الوحدة الأمنية، وحدة الخدمات الاجتماعية ، وحدة الإعلام، وحدة الأسرى والمهجرين .

وأهم المواقع القيادية في المجلس هي :

- رئاسة المجلس: التي يشغلها آيه الله السيد محمد باقر الحكيم .
- المكتب الجهادي: الذي يرأسه حجة الاسلام والمسلمين السيد عبد العزيز الحكيم . الذي بات يطلق عليه مؤخراً وصف رئيس المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق) .
- المكتب السياسي: الذي يرأسه السيد محمد الحيدري .

ويشكل (فيلق بدر) الذراع العسكرية للمجلس و أحد مصادر قوته، وتكونت نواة هذا الفيلق من العراقيين الذين هجرهم النظام البعثي، ومن الأسرى الذي اختاروا الخروج من معسكرات الأسرى في ايران والانضمام للفيلق . وقد أنشئ الفيلق في ثمانينيات القرن الماضي، ابان الحرب العراقية- الايرانية. فكان لواء ثم فرقة واصبح فيلقاً بعد العام(1990) حيث انيطت مسؤولية قيادته العسكرية لـ(عدنان النجار، ابو علي البصري) وانتقلت في العام (1999) الى (جمال الابراهيمى، ابو مهدي المهندس) . ويتكون من خمس فرق هي: فرقة محمد رسول الله ، حيدر الكرار، انصار الحسين، الحمزة، الإمام علي. وقد دمجت الفرقتان الاخيرتان بفرقة كبيرة واحدة سميت (الفرقة الاولى) ووضعت تحت مسؤولية (السيد جعفر الموسوي) .

وخاض فيلق بدر بدر معارك قتالية ضد الجيش العراقي، وقام بعدد من العمليات العسكرية في العمق العراقي. و لا توجد مصادر تؤكد العدد الدقيق لأفراد الفيلق إلا ان البعض منها يشير إلى ان العدد يتراوح بين (20-50) الف مقاتل مدربين تدريباً عسكرياً جيداً واصحاب قدرة قتالية عالية. وقد انتقل جزء كبير منه الى شمال العراق .

وبعد سقوط نظام البعث في العراق أعلن المجلس عن انتفاء الهدف الذي شكل الفيلق من أجله، وبالتالي فإن أفراد الذين هم مواطنون عراقيون لهم الحق في العودة الى ذويهم وأهليهم، واختيار

اي مهنة يشاؤون بما فيها الإنخراط في الأجهزة الأمنية أو العسكرية، التي قد تشكل مستقبلاً في العراق .

أما المجلس الأعلى عموماً ، فقد تحول عملياً إلى حزب أو فصيل سياسي مستقل تقريباً، ولم يبق في إطاره الجامع سوى وجودات صغيرة منشقة عن أحزاب سياسية : كالخط المنشق عن حزب الدعوة الذي يتزعمه (أبو ياسين) ، والخط المنشق عن منظمة العمل الإسلامي الذي يتزعمه الشيخ محسن الحسيني . وجند الإمام ، وحركة الأبرار التي أسست عام (1999) . أما القوى السياسية التي ساهمت في تأسيسه فقد انسحبت منه رسمياً او عملياً خشية منها من ان تذوب كياناتها في المجلس شيئاً فشيئاً ، اضافة الى خلافات ظهرت حول تعطيل بعض فقرات النظام الداخلي للمجلس ، والغاء البعض الآخر واستبداله .

البرنامج السياسي :

بما أن المجلس الاعلى لم يؤسس كحزب سياسي يحمل فكراً واضحاً وبرنامجاً محدداً ، وانما كجبهة تضم قوى تحمل برامجها الخاصة ، لذا فإن المجلس ولد بعيداً عن البرنامج السياسي الواضح الدقيق .

وبما أن المجلس أسس في وقت كانت فيه الحرب العراقية الايرانية في ذروتها ، فإن منهجية التغيير كانت لديه تقف خلف الحرب التي سعت الى ان تطيح بالنظام العراقي البعثي .

ولكن بعد انتهاء حربي الخليج الاولى والثانية بدأت ملامح رؤية المجلس وبرامجه السياسية تتضح شيئاً فشيئاً ، فهو من جانب حث على الكفاح المسلح كطريق لاسقاط النظام في العراق، ومن جانب آخر أدرك ان الكفاح المسلح لا يمكن ان يوصل الى الهدف . لذا طرح مشروعه التغيير الذي تقوم إحدى ركائزه على دور الشعب العراقي في التغيير ، في حين تقوم الركائز الاخرى على دور فصائل المعارضة العراقية والعوامل الاقليمية والدولية ، وسعى المجلس وتحرك بهذا الاتجاه .

وقد أعلن المجلس والسيد الحكيم غير مرة من أنه لا يمثل الشعب العراقي ، وإنما هو قوة تسعى لرفع الظلم عن هذا الشعب ، أما التمثيل فيقرره الشعب نفسه عبر أصواته التي يضعها في صناديق الانتخابات ، وهذه الرؤية هي التي تحكم فكر المجلس حول آلية الوصول الى السلطة خاصة في مرحلة ما بعد البعث في العراق .

أما فيما يتعلق ببرامجه في النواحي الأخرى فهي إسلامية الطابع بشكل عام .

وفيما يتعلق بـ (الفدرالية) فإن المجلس يقر صيغة الفدرالية الإدارية ، خاصة بالنسبة للاكتراد في شمالي العراق ، لكن هذا الاقرار مشروط بموافقة الشعب العراقي أولاً . ويؤكد المجلس جازماً بأن الفدرالية سوف لن تؤدي الى تقسيم العراق ادراكاً منه لرفض دول الاقليم القاطع لوجود دولة كردية مستقلة عن جسد العراق الواحد خاصة دول الجوار العراقي (ايران وسوريا وتركيا). وان هذه الدول قادرة على وأد الدولة الكردية في مهدها .

من جانب آخر عمل المجلس على توسيع ما كانت تعرف بـ (المناطق الآمنة) في شمال العراق و جنوبه والوصول بالاخيرة الى ما وصلت اليه الاولى .

التحالفات الخارجية :

ليس بخاف على أحد أن ايران هي التي احتضنت فصائل المعارضة الإسلامية في العراق بعد أن بطش بها النظام وازداد فيها تنكيلاً ، وإيران هي التي آوت العراقيين الذين هجرهم النظام بين عشية وضحاها .

ومن هنا كانت علاقة المجلس بإيران علاقة وثيقة وما زالت ، كما ان للمجلس علاقات وطيدة مع سوريا التي آوت هي الأخرى فصائل إسلامية ومهجرين عراقيين ، ويمكن القول أن علاقات المجلس الخارجية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي كادت ان تنحصر مع هذين البلدين المجاورين للعراق المعارضين لنظام الحكم فيه .

أما في عقد التسعينات وبعد الغزو العراقي للكويت تحديداً ، فإن المجلس أخذ يحرك ويفعل من دبلوماسيته في العلاقات الخارجية مع مختلف دول العالم ولا سيما الجوار العراقي ، من أجل دعم القضية العراقية ، فأقيمت علاقة ودية خاصة مع الكويت جارة العراق الجنوبية وضحية نظامه السابق ، وأخرى متعثرة مع السعودية ، وعن طريق الكويت فتح باب العلاقات مع مصر التي رفضت الأفصاح عنها . ورغم ان المجلس طرق باب العلاقات مع الأردن ، خاصة بعد طرح الملك الحسين لمشروعه التغيري - الفدرالي في العراق ، والذي وافق عليه المجلس شريطة موافقة الشعب عليه - إلا أن الاردن تردد في فتح الباب وكذلك تركيا ، التي فتح المجلس فيها مكتباً له مؤخراً ، أما مصر فقد استقبلت رسمياً الشيخ ابراهيم حمودي أحد قيادي المجلس ولكن بعد سقوط نظام البعث في العراق .

والمجلس أكثر انفتاحاً على العالم الغربي من بقية الفصائل الإسلامية الأخرى ، وقد زار السيد الحكيم بريطانيا عام (1995) ، ووصفت قيادته بأنها كانت (شعبية) .

وينفي المجلس ان يكون قراره السياسي مرتبطاً بإيران أو أن وجوده متعلق بها أو أن التماثل بين الجانبين يصل الى حد التطابق مؤكداً خصوصية التجربتين العراقية والإيرانية مستشهداً بوقائع منها :

- إن العمل الحركي الإسلامي في العراق سبق العمل في إيران . وسبق قيام الثورة الإسلامية في إيران .
- ان السيد الحكيم اعتقل في العراق غير مرة بسبب نشاطه الإسلامي في العراق قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران .
- ان دائرة العلاقات الخارجية والداخلية في المجلس غير مرتبطة تماماً بإيران .
- ان للمجلس مواقف سياسية تتعارض ومواقف إيران منها ، خاصة في علاقاتها مع نظام البعث .

المواقف السياسية :

رغم ان المجلس الاعلى شارك في (المؤتمر الوطني العراقي الموحد) الذي عقد في صلاح الدين في العقد الماضي ، الا انه تحفظ على جانب من مقرراته خاصة تلك التي منحت الشيعة ثلث العضوية وهم يشكلون ثلثي سكان البلاد على حد اعتقادهم ، ورغم ذلك لم يقطع المجلس صلته بالمؤتمر ولم ينسحب منه .

وعندما قرر لمؤتمر لندن الانعقاد أبدى المجلس تحفظه السابق حيال النسبة أعلاه ، وأضاف شرطاً لحضوره تمثل بأن يعقد المؤتمر تحت إشراف وتمويل عراقيين لا علاقة لطرف خارجي بهما ، وهو ما جرى فعلاً وكان المجلس ممثلاً في اللجنة التحضيرية التي سبقت قيام المؤتمر ، واللجنة القيادية التي تلت قيامه ، وقد رفعت نسبة الشيعة من الثلث الى الـ (55%) وقد عمل المجلس بالتشاور مع معظم الفصائل الإسلامية العاملة على الساحة العراقية .

أما مؤتمر الناصرية وبغداد فلم يشارك فيها المجلس ولم يحضرهما .

وظل المجلس يواصل الدعوة الى ضرورة عقد مؤتمر للقوى السياسية العاملة في الساحة العراقية تنبثق عنه حكومة مؤقتة تدير شؤون البلاد لحين ارساء أسس النظام السياسي الجديد في العراق ، والاعلان عن مشروع الدستور والتصويت عليه واجراء انتخابات عامة .

ورغم ان المجلس كان يدعو الى اسقاط نظام البعث في العراق الا انه تحفظ على أن يكون القول الفصل في هذا المجال بعيداً عن القوى الوطنية العراقية ودول الجوار الاقليمية ، فقد أراد المجلس وضع خطة عمل مشتركة بين القوى العراقية والاقليمية والدولية ، تتمثل بمساهمة القوى الوطنية وفي مقدمتها الإسلامية في إسقاط النظام ، على ان تحظى هذه المساهمة بدعم اقليمي عربي وإسلامي ، وغطاء شرعي دولي تتبناه الامم المتحدة ويبدأ اولاً بتفعيل قراراتها المتعلقة بالشأن العراقي لاسيما في مجالي أسلحة الدمار الشامل ، وحقوق الانسان في العراق ، وخاصة القرار رقم (688) الصادر بموجب البند السادس من ميثاق الامم المتحدة .

كما أبدى المجلس تحفظاً حيال قرار مجلس الامن المرقم (1483) القاضي برفع الحصار عن العراق .

الشعبية وامكانية الوصول الى السلطة :

يمكن القول إنه في حالة قيام ديمقراطية حرة سليمة في العراق قد يتمكن المجلس من المشاركة في السلطة بنصيب فاعل ، ومرد هذا التكهن يعود الى اسباب تكمن في محورين أساسيين : أحدهما يتعلق بشخص السيد الحكيم ، والآخر يتعلق بالمجلس ذاته .

أما فيما يتعلق بالسيد محمد باقر الحكيم فإنه :

- نجل الإمام الراحل السيد محسن الحكيم مع ما يحمله هذا البعد من معان مرجعية وتاريخية.
- منذ صباه رافق أباه في حياته ومثله مراراً عدة في اكثر من مناسبة ، منها على سبيل المثال أنه ترأس بعثة الحج الدينية لثمان سنوات متتالية ، وهذا ما اكسبه خبرة شخصية في أصول المجتمع العراقي وظروفه .
- دخل المعتزك السياسي منذ صباه ودخل المعتقلات وشهد انواع التعذيب فيها ، ابتداءً منذ اعتقاله بعد مشاركته في انتفاضة صفر عام (1972) ، وحكم عليه بالسجن المؤبد ولم يخرج الا بعد تدخل المرجعية الدينية .

- انه من أسرة (الحكيم) التي قدمت عشرات الضحايا الذين ذبحوا على يد البعثيين ، حيث لم ينج من أولاد الامام الحكيم سوى محمد باقر وعبد العزيز .
- حاصل على درجة الاجتهاد ، وله محاضراته العلمية ومؤلفاته العديدة .

أما فيما يتعلق بالمجلس فإنه :

- غدا ، وخلال مدة وجيزة نسبياً ، من أقوى فصائل المعارضة العراقية ، وبات له ثقله السياسي الذي لا يستهان به .
- يمتلك شبكة من العلاقات الواسعة داخل العراق وخارجه .
- خاض صدامات ومعارك قدم فيها خسائر ، وهذا أمر يأخذه الشارع العراقي بالحسبان .
- مرتبط بقوات بدر ، التي وان كانت قد حلت عسكرياً ، الا ان اعضاءها موجودون مديناً ، ولهم صوتهم ووزنهم وعلاقاتهم في المجتمع العراقي .
- يمتلك شبكة اعلامية تمكنه من اىصال صوته الى المواطن العراقي في ظل حصار مطبق فرضه النظام البعثي على كافة أنشطة المعارضة. فقد تمكن الشارع العراقي من الاطلاع على سير المجلس ونشاطاته من خلال : أذاعة صوت الثورة الإسلامية في العراق في الثمانينات ، وصوت العراق الثائر في التسعينيات وأخيراً صوت المجاهدين. أما تلفزيون الانتفاضة الإسلامية في العراق ، والذي توقف عن البث بعد سقوط النظام السابق ، فكان يلتقط اخباره في اماكن عديدة في العراق .

منظمة العمل الاسلامي في العراق

إذا كانت النجف مقر المرجعية الدينية للمسلمين الشيعة ، فإن كربلاء مرجعيتها الدينية أيضاً ويمكن مجازاً إطلاق اسم (المرجعية الشيرازية) على المرجعية الدينية التي قامت في كربلاء خلال نصف القرن الممتد بين عامي (1920-1970) .

ففي العام (1920) وفد الى كربلاء قادماً من سامراء آية الله العظمى الميرزا محمد تقي الشيرازي ومنها قاد الثورة العراقية الكبرى التي عرفت باسم (ثورة العشرين) التي شكلت منعطفاً حاداً في تاريخ العراق المعاصر . وأسهمت في قيام الدولة العراقية المستقلة الحديثة ،

وقد توفي الميرزا الشيرازي في أوج اندلاع الثورة ودفن في كربلاء بعد ان غدا المرجع الديني الاعلى فيها .

وواكبت كربلاء الظروف السياسية التي مرت بها البلاد فكان السيد محمد الشيرازي أبرز من مثلها وأوصل مطالبها الى الدوائر الحكومية العليا ، عن طريق أسلوب يمكن وصفه ب ((المطربي)) يقتصر على المطالبة ببعض الاصلاحات والتقرب قدر الامكان من الشريعة الإسلامية .

ومع قيام العراق الجمهوري وتساعد المد الشيوعي والمد القومي ، أضحت (المرجعية الشيرازية) أكثر أنغماساً في الشأن السياسي العراقي ، فولدت حركتان رئيستان فيها : أحدهما (الفقهاء والمراجع) التي قادها السيد حسن الشيرازي ، والاخرى (حركة الطلائع الرساليين) أو (الحركة الرسالية) التي دعا اليها السيد محمد تقي المدرسي والشيخ قاسم الاسدي و محسن الحسيني وغيرهم من أتباع المرجعية الشيرازية طالبين من السيد محمد الشيرازي تولي زعامتها ، الا انه فضل الاكتفاء بقبول المرجعية العامة لها دون الانخراط تنظيمياً فيها ، ولا يوجد تاريخ ثابت محدد لتأسيس هاتين الحركتين .

الا انه في العام (1979) اعلن رسمياً عن تحول (حركة الطلائع الرساليين) الى (منظمة العمل الاسلامي في العراق) تحت قيادة آية الله السيد محمد تقي المدرسي ، بعد أن كان الوجود الفعلي للمرجعية الشيرازية في كربلاء قد انتهى عملياً عام(1970) مع اعتقال السيد حسن الشيرازي الذي تدخلت المرجعية الدينية في كربلاء والنجف الاشراف لاطلاق سراحه ، وبعد المضايقات التي طالت العلماء والمراجع في العراق لتعود المرجعية من جديد في الايام الاولى لسقوط النظام البعثي .

وعن تاريخ تأسيس (الحركة الرسالية) التي تحولت الى منظمة العمل الاسلامي في العراق ، فإن السيد المدرسي يذكر أن الافكار بدأت في التبلور في العام (1966) ، أما المنظمة فتذكر أن التأسيس جاء في نهاية العام (1967) حيث ((.. جاء تأسيس الحركة استجابة حضارية

لحاجة كان يعيشها شعبنا في العراق الذي هو جزء لا يتجزأ من الامة الإسلامية بشكل عام ، وفي البلاد العربية على وجه الخصوص والتي كانت فيها آلام هزيمة حزيران أمام (الكيان الصهيوني) ، أما شعار المنظمة فهو : (الله ، للحق ، للحرية ، من أجل انسان رسالي وأمة مؤمنة بالحضارة الإسلامية) .

ولكن ما سبب تشكيل تنظيم سياسي اسلامي آخر وحزب الدعوة الإسلامية كان قائماً ويمتلك نفوذاً قوياً في العراق وفي مدينة كربلاء تحديداً؟ جواب هذا السؤال نجده لدى السيد المدرسي ويمكن تقسيمه الى سببين رئيسيين هما : - الكلام للسيد المدرسي-

١- هناك فرق خفي بين المدرستين الكربلائية والنجفية ، وفيما ان حزب الدعوة الذي ترعرع تحت ظل المرجعية ينتمي الى المدرسة النجفية التي كانت اكثر تسيساً فإن كربلاء هي اكثر حماساً بسبب وجود الامام الحسين (ع) ومن ثم فأنها صدامية ولم تكن منظمة العمل ، لكنت منظمة أخرى في كربلاء .

٢- هناك اشكالات حول حرمة الحزب الذي يكون في ظل المرجعية ، وكان السيد حسن الشيرازي لديه اشكالات حتى حول المنظمة ، لذا كان لابد من وجود نظرية جديدة للتنظيم غير الحزب بأحتسابه نتاجاً غريباً .

ومن الاختلافات الاخرى التي ميزت بين الدعوة والعمل هي أن الاول تبنى فكرة المراحل ، في حين أن الثانية تبنت فكرة (حرق المراحل) . و (المراحل) التي تعني الانتشار في القاعدة والانتقال مرحلياً الى الهرم و (حرق المراحل) التي تعني ضرب رأس النظام أولاً . ومن التمايزات الاخرى أيضاً ما يتعلق ب (السرية) ، فالدعوة كان تنظيمياً سرياً من القاعدة الى الهرم في حين أن العمل كانت اكثر سرية من الدعوة في قاعدتها ، الا انها ظلت تعلن عن قادتتها .

وفيما له علاقة بهيكلية المنظمة ، فأن الحركة الرسالية لم تكن لها هيكلية واضحة ، وانسحب الامر الى منظمة العمل الاسلامي أيضاً بادئ الامر ، الا انها في وقت متأخر نسبياً أعلنت عن هيكليتها التي جاءت على النحو الاتي :

١- المؤتمر العام : وهو أعلى سلطة تشريعية في المنظمة ، وتعود اليه الصلاحيات من اقرار الدستور حتى أدنى تسلسل حركي معمول به ، كما تعود اليه سلطة تشريع القوانين ،

ورسم الاستراتيجية العامة للمنظمة ، و انتخاب قائدها العام والناطق بأسمها ورئيس مجلس الشورى فيها .

٢- المجلس التنفيذي : وهو السلطة التشريعية بين مؤتمرين عامين .

٣- مجلس الشورى : وهو السلطة التنفيذية الاعلى في المنظمة ، ويتكون من رؤساء المكاتب المنبثقة عن المؤتمر العام إضافة إلى رئيس المجلس ، وينتخب المجلس بالترشيح والاقتراع السري المباشر الامين العام للمجلس التنفيذي .

٤- المكاتب المنبثقة عن المؤتمر العام : ينتخب أعضاؤها من مؤتمر الى اخر ، ومجموعهم يشكلون مجلس الشورى .

أما الدرجات التي يحملها أعضاء المنظمة فهي : رسالي ، مجاهد ، كادر وسطي ، كادر متقدم .

وسبب تبني المنظمة لفكرة حرق المراحل والبدء في الكفاح المسلح عبر عنه السيد المدرسي بقوله : ((.. لم يبق النظام للجماهير خياراً غير خوض الكفاح المسلح ، النظام الذي يعدم الانسان لمجرد انتمائه لحركة ، ولا يعرف لغة غير الدم ، لا يمكن أن يجابه الا بالسلاح ، لذلك بادرت منظمة العمل الاسلامي منذ ذلك الحين ، الى اتخاذ هذا الطريق الذي اصبح أحد مميزاتنا..)) وما بدأت به المنظمة كان قد توصل اليه حزب الدعوة الإسلامية في الوقت ذاته تقريباً .

من هنا بدأت المنظمة بعملياتها ضد نظام البعث في العراق ، فكانت عملية المستنصرية في (نيسان / 1980) ، وعملية الوزيرية ، وعملية اقتحام مديرية الامن العامة ، وعملية تفجير دار الحرية للطباعة والنشر وغيرها .

إلا ان ضربات النظام للمنظمة كانت فوق طاقتها ، فأنحسرت عملياتها ، وزج بكوادرها في السجون واعدموا هناك ، أما الناجين منهم فقد لجأوا الى سوريا وايران ، ومارسوا نشاطهم الحركي من هناك .

ظل آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي المرجع الديني الاعلى للمنظمة لحين وفاته عام (2001) ، وآية الله السيد محمد تقي المدرسي مرشداً فكرياً لها ، وانيطت امانتها العامة للعلامة الشيخ جاسم الاسدي. وشغل جاسم محمد العطار / أبو جواد العطار موقع الناطق الرسمي باسم منظمة العمل الإسلامي في العراق .

البرامج السياسية :

تأتي على هرم أولويات البرامج السياسية موضوعة القيادة ، ففي أواخر ستينات القرن الماضي ظهرت نظرية (الفقيه القائد) والتي لا تختلف في جوهرها ومضمونها عن نظرية (ولاية الفقيه) التي غدت معروفة بشكل واسع خاصة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران (1979) .

ويؤكد آية الله السيد المدرسي على أهمية مرجعية التقليد في التنظيم السياسي ، حيث تكون العلاقة بين (الفقيه القائد) وأبناء التنظيم علاقة روحية أبدية أكثر منها علاقة سياسية مرحلية ، وهنا نجده يقول : ((فأنا عندما ألق العالم الفلاني بوجداني وضميري وبيني وبين الله ، فإنني أكون قد ارتبطت بعقد لا يمكن ان ينفصم أبداً ، أي ان هذا الارتباط أصبح قوياً بإمكانه ان يدوم لسنين طويلة)).

وبناء على ذلك، فإن أسلوب الاختيار النابع من الضمير يمثل الاختيار الأقوى ، فمن الممكن أن يحدث التزوير في صناديق الاقتراع في حين أن الانسان لا يستطيع ان يزور على نفسه ويخدعها ، لان القضية بينه وبين الله تعالى .

ولكن هل ان صلاحيات الولي الفقيه مطلقة ، ومن الذي يحدد شخصية هذا الفقيه؟ على هذا السؤال يجيب السيد المدرسي قائلاً : ((ان الاسلام يفرض مجموعة شروط للحاكم ثم يأمر الجماهير بممارسة دورها في اختيار الاصح بين الناس ممن تتوافر فيهم هذه الشروط وممن ترتضيهم الجماهير - وحدها - برضاها - باختياره)) ، ويضيف السيد المدرسي : ((ولا تترك الجماهير الحاكم بعد اختياره يعمل فيها ما يشاء ، لان ولاية الفقيه ليست مطلقة إنما هي مقيدة بالكفاءة ابتداءً واستمراراً)) وأهم هذه القيود هي الفقه وهو علة الولاية ، والكفاءة والعدالة ، فإذا أخل الحاكم بهما فلا ولاية له ابداً .

ولا تؤكد منظمة العمل الاسلامي في العراق على أهمية الانتخابات فحسب بل تشدد على ضرورتها ووجودها . وهذا ما يؤكد عليه قول السيد المدرسي: ((ان انتخاب الاحسن ليس مجرد

حق للانسان يقتضيه وجود العقل عند الانسان ، بل هو أيضاً واجب ومسؤولية)) ، ويشبه السيد المدرسي قيادة الجماهير بدون انتخابات بطمس ابصار الاخرين من أجل قيادتهم وهم عميان .

من هنا واصلت المنظمة التأكيد على ((ان أول ما يجب أن نستفتي بشأنه بعد سقوط النظام الحاكم ، هو نوع البديل السياسي الذي يترأيه لنفسه ، اذ لا يحق لأحد فرض ارادته على الشعب ، سواء من خلال اجباره على القبول بنظام سياسي معين ، او بزعامة محددة أو بشيء آخر)) ، واثقة من أن رأي الشعب و ارادته الحرة هي : ((التي ستختار الاحسن والافضل ، وعلى الجميع أن ينصاع لها ، ولا يسعى أو يتحايل لتجاوزها او تحديدها)).

كما واصلت المنظمة التأكيد على الحريات ، وفي مقدمتها حرية العمل السياسي لأنها هبة إلهية للبشرية وعدتها وسيلة نحو التقدم . حيث دعت إلى ((إطلاق الحريات للشعب وعلى رأسها حرية العمل السياسي وحرية الصحافة وحرية النشر وحرية المعتقد، وغيرها من الحريات التي وهبها الله تعالى لعباده البشر، لأننا بالحرية سنتقدم، وبهذا نبني عراق الغد، وبهذا نناضل ضد الاستبداد والديكتاتورية والتخلف)).

وهذا ما أكدت عليه المنظمة بعد سقوط النظام البعثي في العراق ، بيد أنها ركزت على نحو خاص على ضرورة رص الصفوف وتوحيد الكلمة لمواجهة التحديات التي تمر بها البلاد. كما دعت الى تكريس الجهود من اجل إعادة البناء والإعمار .

اما فيما له علاقة بالمسألة الكردية فقد أكدت المنظمة على أنه ((يجب الإقرار بالحقوق السياسية والإدارية والثقافية للشعب الكردي المسلم في إطار العراق الواحد والشعب الموحد ، ولا يحق لأحد التفريط بأي حق من هذه الحقوق، أو التجاوز عليها وسحقها تحت أية ذريعة كانت). مقرة ما أسمته بـ(حق تقرير المصير) للشعب الكردي، ولكن ضمن إطار وحدة العراق .

التحزبات السياسية:

ذكرنا في الحديث عن هيكلية المنظمة أنها جاءت متأخرة نسبياً، وتأخرها هذا كان قد سبب في وقوع انشقاق في المنظمة قاده الشيخ محسن الحسيني/ قاسم الأسدي. ليشطر المنظمة الى شطرين حملا الإسم نفسه، وبقي الشطر الأقوى هو المنظمة الأم التي يتزعمها السيد المدرسي، أما الشطر المنشق فلم يتأهل تنظيمياً فذهب للإنضواء تحت لواء المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق .

وظلت (مشكلة الفردية) أبرز خلل في المنظمة ابان مدة غياب هيكلها التنظيمي ، وهذا ما دفع الكثير من أعضائها الى الإنسحاب منها ، وتحفظ الكثيرين على الدخول في عضويتها ، ودفع الى تشكيل تنظيم سياسي آخر يعمل ضمن إطار المرجعية الشيرازية ايضاً حمل اسم (حركة الوفاق الإسلامي في العراق) . إرتكزت قاعدتها على المهجرين العراقيين .

لقد شاركت منظمة العمل الاسلامي في معظم المؤتمرات ، وكانت من المؤيدين لفكرة عقدها، ابتداء من مؤتمر صلاح الدين الذي عدته قفزة نوعية في مسار حركة المعارضة العراقية ، مكنتها مجتمعة من الاتفاق على تحديدها معالم عراق المستقبل ، وانتهاءً بمؤتمر لندن الذي دخلته بالتنسيق مع القوى السياسية الإسلامية الاخرى ، وخصوصاً المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق ، والمنظمة مع عقد مؤتمر وطني موسع ينبثق عنه تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تمهيداً لوضع دستور للبلاد ، وإجراء انتخابات عامة فيها .

الشعبية وإمكانية الوصول الى السلطة :

مع قدم علاقة منظمة العمل الاسلامي وامتداد جذورها في العراق ، وتصديها للنظام السابق ، ومع ان سبق ريادة يسجل لآية الله المرجع السيد محمد تقي المدرسي في العودة المبكرة الى العراق ، وبعد زوال حكم البعث عنه وبعد إعادة انطلاق المرجعية الدينية في كربلاء المقدسة بعد تغيب ونفي دام ثلث قرن من الزمان ، حيث بدأ بالقاء محاضراته ودروسه الفقهية على طلاب الحوزة العلمية في كربلاء .

الا انه يمكن القول في الوقت الحاضر أنه في حالة قيام ديمقراطية حرة سليمة في العراق فإن امكانية مشاركة المنظمة في السلطة ستكون محدودة لاسباب أهمها :

- أن مدينة كربلاء هي موطن شعبية الحركة ومقلها ، ورغم عراقية المدينة وقداستها الا ان صناديق الاقتراع لا تسمع سوى اصوات الناخبين ، فالمدينة ذات المكانة الدينية الكبيرة ، ذات نسبة سكانية قليلة ، تقدر بحوالي (500,000) نسمة من سكان البلاد .
- رغم ان هناك قاعدة شعبية للمنظمة تكمن في كربلاء ، الا ان بقية القوى السياسية الاخرى لها نفوذها وحضورها في المدينة خاصة حزب الدعوة الإسلامية الذي ينتمي عدد من قياداته الى المدينة ، ومنهم على سبيل المثال : ابراهيم الجعفري وعلي الاديب .

- وجود حركة الوفاق الاسلامي التي تعمل ضمن اطار المدينة ، وضمن اطار المرجعية الشيرازية أيضاً، الامر الذي يشكل علة منافسة بين التنظيمين .
- لذا فإن على المنظمة إذا ما أرادت مشاركة اكثر فاعلية في السلطة أن تعمل على توحيد صفوفها والتكثف مع حركة الوفاق الاسلامي والتعاون والتنسيق مع بقية القوى السياسية الإسلامية ، وتوسيع دائرة نشاطها خارج مدينة كربلاء المقدسة .
- منشورات المنظمة : مجلة الشهيد ، مجلة الجهاد ، صحيفة العمل الاسلامي ، فضلاً عن نشرة اسبوعية تصدر عن المكتب الاعلامي للسيد المدرسي تدعى (البصائر) .

المبحث الحادي عشر

عقيدة المسيح المنتظر

وأثرها في فكر اليمين الامريكي

قادت حركة الإصلاح الديني الى انهاء موقف العداة المسيحي الغربي ازاء اليهود، كونها:
اولا: اسهمت في هدم الطود الشامخ للمنظومة الفكرية والعقائدية الكاثوليكية التي سادت اوربا في العصور الوسطى ، والتي كانت تفعل العداة المسيحي لليهود .
ثانيا: أنت بمنظومة فكرية وعقائدية جديدة هيأت الارضية ليس فقط للمصالحة المسيحية اليهودية بل للتحالف بينهما. وذلك من جهتين أساسيتين هما :
أ- تحجيم دور الكنيسة البابوية الكاثوليكية ورجالها باحتسابهم عقبة أمام التحالف المسيحي، اليهودي . وذلك عبر اعتماد المضامين الآتية:

(١) تبسيط العقيدة المسيحية .

(٢) التشديد على الطابع الفردي للخلاص .

(٣) إهمال نظام الطقوس الدينية الذي اعتمده الكنيسة طوال العصور الوسطى .

ب - طرحت مفاهيم عقائدية جديدة أسهمت إلى حد كبير في التحالف المسيحي – اليهودي، لعل أهمها مسألتان هما :

(١) استندت على التفسير الحرفي للكتاب المقدس بجزئيه القديم و الجديد، وهذا ما دفع البروتستانت لتصديق النبوءات التوراتية كلها طبقا لهذا التفسير الظاهري .

(٢) تركت الباب مفتوحاً للاجتهادات البشرية - المسيحية المختلفة .

(٣) ويبدو ان اطلاق الاجتهاد لدى حركة الإصلاح الديني قد جاء بدون ضوابط فقهية - شرعية، الأمر الذي ادى الى تفاقم الاختلافات المسيحية التي وصلت الى حد الفوضى الفكرية العقائدية .

(٤) ولتجاوز تلك الفوضى واحتوائها ركزت حركة الإصلاح الديني على العهد القديم، وجعلته العنصر الأساسي في منظومتها الفكرية العقائدية عندما ذهبت الى القول انه ينبغي النظر الى صحة التفسيرات والنصوص الانجيلية المختلف عليها او حولها من خلال العهد القديم .

٥) وبذلك حركت العهد القديم ليحتل مركز الصدارة في الإدراك المسيحي - البروتستانتي، ولتصبح له العلوية على العهد الجديد .

٦) ثم نشطت المطابع البروتستانتية في طباعة العهد القديم و العهد الجديد في مجلد واحد. كما تمت ترجمة العهد القديم إلى اللغات القومية ليتسنى قراءته والتفقه فيه .

٧) وبذلك حدثت المصالحة الكبرى ما بين المسيحية واليهودية بعد قرون من العداة المستفحل بينهما .

* الانعكاسات على المستوى المسيحي :

وعلى أي حال ، فإن التركيز على العهد القديم ، واعتماد التفسير الحرفي له ، و انتشار العبرية في الجامعات والثقافة الغربية ، قاد على المستوى المسيحي الى النتائج الآتية :

١ . امكانية قبول التفسير اليهودي للعهد القديم في الرؤية المسيحية .
٢ . اقتناع المثقفين الغربيين بأن كلمة ((إسرائيل)) الواردة في العهد القديم تعني كل الجماعات اليهودية في العالم .

٣ . قبول التفسير اللاهوتي القاضي بارتباط زمن نهاية العالم وعودة المسيح بمستقبل اليهود .
ومن جراء تلك النتائج توصلت البروتستانتية إلى استنتاج مفاده :

. ان عودة اليهود كأمة الى فلسطين هي بشرى الألف عام السعيدة التي سيحكم خلالها السيد المسيح (ع) العالم برمته .

وبذلك اصبحت فلسطين في نظر اصحاب المذهب البروتستانتي هي الوطن الذي وهبه الرب لليهود، لأنهم امة مفضلة ، ولا بد من عودتهم اليها تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدس .

الانعكاسات على الفكر السياسي لليمين الأمريكي :

لقد شكل الاتجاه نحو عودة اليهود الى فلسطين عنصراً بارزاً في أصول الفكر السياسي لليمين الأمريكي منذ البدايات الأولى لاستيطان الأوربيين للعالم الجديد خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر . إذ أن المهاجرين الأوربيين الأوائل كانوا من البيوريتانيين الذين حملوا معهم المفاهيم والقناعات التوراتية الى القارة الأمريكية .

. ويبدو أن التشابه ما بين البيوريتانية واليهودية قد خلق وجدانا وإحساساً مشتركاً ما بين ((إسرائيل)) والولايات المتحدة الأمريكية .

اذ لم تعد كلمة ((اسرائيل)) في فكر اليمين الامريكي مجرد اصطلاح سياسي ، بل أصبحت أيضا رمزا خطابياً دينياً ولهذا الرمز دور مهم في ثقافة الأمريكيين وعقول ساستهم ومفكريهم .

والراجح أن الموقف الأمريكي من ((إسرائيل)) يعد نموذجا واضحا ومميزا لاختلاط الدين بالسياسة، وقد أدى هذا الخلط الى وجود نوع من الانفعالية الدينية الباطنة التي تدخل في صلب البيانات والتصريحات التي يلقيها الساسة المدنيين، الذين درجوا على استخدام رموز خطابية تستقى من العهد القديم الذي يدور في غالبية حول تاريخ ((إسرائيل)) ومستقبلها .

من هنا ، فإن التفسير المقنع لما يردده السياسيون الأمريكيون حول الالتزام الادبي- الاخلاقي بدعم اسرائيل، والذي لا يستعمل لأي دولة أخرى صديقة للولايات المتحدة سوى إسرائيل، انما هو تأكيد على أن ديانة هذه البلاد، في جذورها، ديانة توراتية، وضعت شروحها في قوالب عبرانية .

وبالتالي ، فإن استخدام الرموز الدينية الخطابية مثل الالتزام الديني و الاخلاقي، والتراث المسيحي اليهودي المشترك ، مثل ((إسرائيل)) ، والأرض الموعودة ، والمسيح المنتظر.... الخ عند السياسيين الأمريكيين وبعض العامة يهدف الى القفز على الحائط الفاصل ما بين الدين والدولة ، ويسد الفجوة ما بين المجالين الديني والسياسي في المجتمع الامريكي .

* الكنيسة الانجيلية:

وتعد الطائفة البروتستانتية ، التي تشكل غالبية الحركة المسيحية الأصولية من أهم الطوائف الأمريكية تأثيرا على السياسة الأمريكية المساندة ((لإسرائيل)) ليس بسبب كثرتها العددية فحسب ، بل لكونها كنيسة الطبقة العليا او ما يسمى ((البروتستانت الانكلوسكسون البيض)) .

ويحرص الرؤساء الأمريكيون على الاجتماع بقياداتها، والالتحاق بعضويتها . وقد انبثقت عنها طائفة اكثر انحيازاً ((إسرائيل)) وهي التي تعرف ب ((الكنيسة الانجيلية) التي تحتسب العهد القديم المرجع الوحيد لمعرفة التاريخ العام ، خصوصا تاريخ فلسطين ومستقبلها .

ويلاحظ أن الكنيسة الإنجيلية ساهمت بشكل فعال في نشر العقائد البروتستانتية الجديدة بين الحكام والمحكومين في المجتمع الأمريكي . لذلك آمنوا بالنبوءات التوراتية كلها ، مثل الوعد الالهي لبني اسرائيل ، وبأن اليهود الشعب المختار، وامنوا بان هذا الوعد لا بد أن يطبق، ولا بد أن يعملوا على تحقيقه .

ومع ذلك كله ، لا بد من التنويه الى ان الانجيليين يرون أن تحقيق هذه النبوءات التوراتية سيترتب عليها تحقيق النبوءات الواردة في الإنجيل، والتي من أهمها عودة المسيح ثانية .

حيث سترتب عليها حسب الادراك المسيحي - الإنجيلي عدة امور تنتهي بسيطرة المسيحية على العالم تحت قيادة السيد المسيح (ع) .

ومع أن هذه الفرضية تتقاطع في النهاية مع اليهودية، بيد انها بنيت على مقدمات تخدم اليهودية والصهيونية ((وإسرائيل)) لأن الإنجيليين امنوا بان ظهور السيد المسيح متوقف على مقومات هي :

١ . قيام دولة ((إسرائيل) في فلسطين وديمومتها حتى زمن الظهور .

٢ . أن تكون القدس عاصمة ((إسرائيل)) .

٣ . أن يجمع يهود العالم كلهم في فلسطين .

٤ . أن يعاد بناء هيكل سليمان من جديد .

السياسة الأمريكية وعقيدة الظهور:-

ومن يقرأ السياسة الأمريكية يلحظ انها قد أسهمت في المقدمات الثلاثة، ولم يبق الا المقدمة الرابعة التي يعتقدون أن أوانها لم يحن بعد . لذلك قال القس الانجيلي هول سي :

(أن الحدث القادم الذي ينبغي أن نتطلع اليه في مقدمات التغييرات هو التحرك في محاولة لإعادة تشييد الهيكل القديم في القدس) .

وبذلك لعبت عقيدة المسيح المنتظر بمفهومها البروتستانتي الجديد الدور الكبير في تشكيل مواقف صناع القرار في الولايات المتحدة ازاء فلسطين بشكل واضح ، وازاء العراق بشكل اقل وضوحا . وهذا ما نلاحظه لدى الرؤساء الامريكان الآتية أسماؤهم :

(١) جون آدمز . (٢) جيفرسون . (٣) ودرو ولسن . (٤) ترومان . (٥) جيمي كارتر . (٦) رونالد ريغان . (جورج بوش . (٨) بيل كلنتون . (٨) بوش ((الابن)) .

ونخص بالذكر من هؤلاء الرئيس الأمريكي الحالي بوش ((الابن)) فهو ايضا من الإنجيليين ، والذي سار على درب ابيه المساند ((لإسرائيل)) باحتسابها تحقيق للنبوءة التوراتية . ولذلك تراه قد اتخذ الخطوات الآتية :

١- كثف من جهوده الرامية لحل القضية الفلسطينية بالشكل الذي يضمن الامن الاسرائيلي .

٢- تحالف مع حكومة ارئيل شارون اليمينية حتى بعد خروج حزب العمل الاسرائيلي من التشكيلة الحكومية مع قوى الأصولية اليهودية على أمل اعادة بناء الهيكل من جديد ، وهو ما يطمح اليه الإنجيليين ايضا .

٣- ابعاد أي خطر قد يهدد الوجود الإسرائيلي وأمنه، بما في ذلك الخطر العراقي . لذلك تعمل الادارة الامريكية على تجريد العراق من اسلحة الدمار الشامل ، والعمل على تدمير قدرات الدولة العراقية او تحجيمها .

وهذا الاستنتاج يدعو الى دراسة الأسباب الدينية المسيحية واليهودية المشتركة التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى تحجيم قدرات الدولة العراقية او تدميرها باحتسابها خطرا على الوجود الإسرائيلي ومستقبله . وذلك من زوايا عديدة لا يسعنا الوقت لتناولها .

ونكتفي هنا بقول للرئيس بوش ((الاب)) عام ١٩٩١ هذا نصه (كنت رئيساً جيداً بالنسبة لإسرائيل، إذ نجحت في انهاء عزلتها الدولية، وعززت أمنها بعد أن قضيت على الخطر الذي يمثله العراق) .

المعالجة الفكرية

ومن أجل احتواء فكرة المسيح المنتظر بوصفها احدى اصول التحالف الامريكي - الاسرائيلي يستحسن الأخذ بالمعالجات الآتية :

(١) تنفيذ العقيدة ذاتها .

(٢) احياء التناقضات الانجيلية - اليهودية سواء المرتبطة منها بأصل العقيدة ونتائجها او التناقضات الأخرى المتعلقة بقضايا اجتماعية كثيرة .

(٣) توظيف عقيدة المهدي المنتظر عند المسلمين بغية الرد على هذه العقيدة ، وتصويبها ، واحتوائها .

[كتب في بغداد آذار ٢٠٠٣]

المبحث الثاني عشر

حوارنا مع المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني

التقى سماحة آية الله السيد علي السيستاني (دام ظله) ضحى يوم الجمعة أمين عام حزب الفضيلة الإسلامي الأستاذ الدكتور نديم الجابري و عددا من اعضاء المكتب السياسي لحزب الفضيلة و في بداية اللقاء رحب سماحة السيد السيستاني بوفد الفضيلة و شكرهم على زيارتهم . و أبدى الوفد سروره بهذا اللقاء .

ابتدأ الكلام الدكتور نديم الجابري حول دعم المرجعية للاتلاف العراقي الموحد و ما يدار داخله مع التطرق إلى بعض المواضيع المثارة داخل الائتلاف . و قال سماحته : الذي يهمني هو عز العراقيين عموماً و المحرومين و المضطهدين خصوصا ، فلا تختلفوا و نحن نحب الجميع ... و لقد دعونا الجميع عملاً و قولاً إلى الوحدة فلا نفكر بالعناوين اما بالنسبة للاختلاف بين العلماء فأمر طبيعي لكنه يعمق و يحرف بأيدي خبيثة من البعض

ثم تكلم سماحة السيد بأستفاضة عن تاريخ العراق و مظلومية أبنائه حيث تناول فترة الحكم الأموي و العباسي مرورا بدولة الأندلس و عوامل نشوئها و زوالها . ثم عرج على الدولة العثمانية و الفارسية و دور الدولة الروسية انذاك في إثارة الحساسيات ، و من ثم دور البريطانيين . وأشار سماحة السيد إلى أن العراق كان الحاضنة للكثير من الحركات في تاريخ التشيع و المنطقة.

و علق سماحته بعد إتمامه لسرده التاريخي السياسي و العقائدي و الاجتماعي بأنه نحن علينا أن لا نكرر الخطأ نفسه فمن جرب المجربات لا يفلح. عليه ، ينبغي الاستفادة من التاريخ بقوله : لا بد أن نستفيد من التجربة و عدم الاختلاف لأن الاختلاف يسمح بدخول الاجانب. و أوصى سماحته بمحبة الاخوة و ذكر (حب لأخيك ما تحب لنفسك) و هذا عليكم الأخذ به في العمل السياسي و الاجتماعي. و قال سماحته : انكم ببركة دينكم صرتم جبهة موحدة و قوية ... و لم يتمكن الأعداء من اختراقكم بينما هم تفرقوا . و قال : ان سر قوة قضيتكم هي توحيد الكلمة و المشاورة . و أوصى بضرورة أن يستمد كل واحد من الاخر و يكون مكملا له .

و قال سماحته : أحبكم و لا أريد شيئاً . و لقد رأيت أن شيعة العراق مظلومين مضطهدين محرومين فأجبت بالمقدار الميسور ان أكون في خدمتكم و هذا هو مقصدي . و قال سماحته : أنتم أهل الحق ، و من له الحق فلا بد له من التكاثر ... و يكفيكم فخراً أنكم إلى الان لم تأخذوا حقوقكم كاملة ... و لم تحصلوا إلا علي الشيء اليسير ... و تطرق سماحته إلى فترة حكم البعث و كيف ان النظام و أجهزته الرقابية كان ضررها على اغلب أبناء الشعب اكثر من الشخص نفسه ... و حول عمليات القتل و الذبح و التكفير . ثم استطرد بقوله : ان الأعداء يرون انكم كفاراً أو مشركين . ثم تطرق سماحته إلى تاريخ نشوء الفكر السلفي الوهابي .

ثم قال سماحته: أعزائي...انكم هدف الشيعة و عزاها في العراق . و لقد كانوا يعاملونكم في العهد الصدامي معاملة العبيد و الإمام بل أسوأ من ذلك . و كانوا يحرمونكم مراتب التعليم العالية و المواقع المهمة في الجيش . ثم تطرق إلى العقوبات التي فرضها النظام الصدامي و منها قطع الأذان و وشم الجبين . ثم أكد سماحته على الوحدة بقوله : أن التفرقة تعمل على ازلتنا و ان شاء الله تكون كلمتكم واحدة . و ان تأخذوا حقوق الشيعة المحرومين الذين يعيشون تحت خط الفقر . ثم عرج على دور العراقيين و شجاعتهم في الانتخابات الأخيرة .

من جهة أخرى ، أبدى السيد الأمين العام للحزب الدكتور نديم الجابري شكره و إيمانه لتوجيهات المرجعية و رعايتها . مع تذكيره بزيارته السابقة لسماحته في مطلع التسعينات و الذي أهداه كتابه الموسوم(الفكر السياسي لثورة العشرين) و كذلك في المقابل أهدى سماحة المرجع للدكتور نديم الجابري قنينة عطر صغيرة بعد اخراجها من عمامته السوداء .

ثم أشار سماحته الى محاولات الحاكم المدني بريمر لإصدار دستور أمريكي للعراق و إصرار المرجعية على كتابته بأيدي عراقية منتخبة قائلاً: ما القانون الا الشيء المنبعث من عقائد الشعب لان اكثر العراقيين يدينون بالاسلام . لذلك لا بد أن يكون الدستور منبعثاً من الدين الإسلامي و أعراف و تقاليد الشعب العراقي و ان لم يكن مدوناً على غرار التجربة البريطانية . و حول قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية قال سماحته : لقد نصحتهم ان يتحفظوا عليه . و ارسلت رسالة بهذا الشأن لسكرتير الأمم المتحدة .

ثم قدم الدكتور نديم الجابري شرحاً عن تشكيل لجنة صياغة الدستور و إنها تضم ٢٨ عضواً من الائتلاف العراقي الموحد . ثم قال الجابري : إننا نسعى وفق توجيهاتكم و ليوافقنا الله تعالى في كتابة دستور لائق . و علق سماحته : أن هذه فرصة ذهبية لكم. و عليكم بتوحيد الكلمة و المشاورة مع اهل الإختصاص. إذ عليكم الاستفادة من فقهاء القانون لان النص يحتاج إلى متخصص و ان

تقديم او تأخير كلمة ما قد يستفاد او يفهم منه أمر مهم وأهل الإختصاص (فقهاء القانون الدستوري) يعرفون الامور المتعارضة فيه . و تطرق سماحته الى الفقه الدستوري و اصول الشريعة . ثم أردف بالقول : اوصيكم بأن تكون قلوبكم واحدة . و ان الامر يدور بين الوجوب و العدم فلا تضيعوا هذه الفرصة. و نحن ندعوا لكم لأهتمامكم بكتابة الدستور الذي يحتاج إلى الدقة مع شجاعة أدبية و أخلاقية. ثم تطرق سماحته الى دور الغرب بتهيئة و زج و اظهار أعداد من النساء و الرجال بمنهج لا يتوافق مع الإسلام مقروناً بالامتيازات الكبيرة و الكثيرة التي لا حد لها. و أوصى سماحته بعدم التفرق عند كتابة مادة ما . و تطرق سماحته الى بعض التشريعات الغربية المخالفة للتشريعات الإسلامية مثل إعطاء الحرية المطلقة للمرأة (حرية الجنس ، و المثليين). و أوصى سماحته بالعمل على إعداد و تهيئة الكوادر النسوية و وزجها في ساحة العمل السياسي و الاجتماعي لإظهار وجه الإسلام المشرق .

و بعد ذلك أشار الدكتور نديم الجابري الى عدد من الملاحظات الجوهرية على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية و التي من المحتمل اصرار الكتل الأخرى عليها. و أوصى سماحته بالمشاورة مع أهل الإختصاص و كثرة التفاهم مع الآخرين . و ختم سماحته الحديث بقوله : انا اجبرني حبي لكم على الدخول في السياسة كذلك حبي لآل البيت عليهم السلام . و أوصيكم بأن تكون نياتكم واحدة و ان يكون هدفكم عز الإسلام و الشيعة . و أوصى سماحته بعدم أخذ الثأر . إذ قال : أن الآخرين عجبوا من حلمكم و هدوئكم . و أوصيكم بالتفاهم مع إخوانكم اهل السنة .

بعدها ودع سماحة المرجع الدكتور نديم الجابري و الوفد المرافق له بمثل ما أستقبلهم من حفاوة و ترحيب .

(دون المحضر من النائب محمد إسماعيل و نشر في جريدة الفضيلة العدد ١٧ في ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٥)

المبحث الثالث عشر

أطروحة الإسلام الوطني

قد يتساءل البعض : هل هناك تلازم ما بين الحركات الاسلامية و الوطنية ؟ ام انهما نقيضان ؟ و هل ان الحركات الاسلامية متلازمة مع الطائفية ؟ ام نقيض لها ؟

أن هذه الإشكالات أثارها التجارب الاسلامية المعاصرة في العراق و أفغانستان و ايران و فلسطين و لبنان بحكم ما حملته من تناقضات جوهرية ما بين النظرية و الواقع .
من هنا ، قد يتساءل البعض هل أن تأسيس (التيار الوطني المستقل) في العراق يعد تراجعاً عن المشروع الإسلامي أم انه يعد محاولة تصحيحية للمشروع الاسلامي ؟
ويبدو أن الإجابة على هذه الإشكالات تنطلق من بعدين أساسيين أولهما البعد الشرعي ، وثانيهما البعد الواقعي .

فالبعد الشرعي ينطلق من المصادر القدسية ، و البعد الواقعي ينطلق من إرهابات التجارب الاسلامية المعاصرة ، واثرها السلبي في إحداث وعي ارتدادي لدى الرأي العام إزاء المشروع الاسلامي وربما إزاء الإسلام ذاته .

وتأسيساً على البعدين الشرعي و الواقعي أخذ (التيار الوطني المستقل) بصيغة (الإسلام الوطني) ، وتحفظ على صيغة (الإسلام الاممي)، و رفض صيغة (الإسلام الطائفي). وهذه الصيغ الايديولوجية الثلاث هي الصيغ التي اجتهدت الحركات الاسلامية المعاصرة على إتباع إحداهن كل حسب مرجعيته الدينية و السياسية .

فالإسلام الأممي، هو الإسلام العابر للحدود الجغرافية و القومية و الوطنية ، و الأخذ بصيغة (الأمة الاسلامية) كرابطة قانونية - سياسية وليس كرابطة ثقافية - حضارية فحسب . إما الإسلام الطائفي ، فهو الإسلام الذي انكمش حول الطائفة واحتسبها رابطة قانونية سياسية بديلة عن الرابطة الوطنية و الأممية على حد سواء. أما الإسلام الوطني ، فهو الذي يضع الإسلام في وعاء الوطن بوصفه الرابطة القانونية - السياسية المحددة ضمن اطار الجغرافية .

عليه ، فإن (التيار الوطني المستقل) يرى أن الاسلام الاممي يصلح كرابطة ثقافية - حضارية بين الشعوب الإسلامية، بيد انه لا يصلح كرابطة سياسية - قانونية ، لما يشيعه ذلك من فوضى في عالم مضطرب ، فضلاً عن تعارضه مع سنن الله سبحانه و تعالى لقوله ((انا جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا)). و التعارف هنا يراد به الرابطة الثقافية الحضارية التي يعبر عنها بصيغ سياسية دولية أو إقليمية مثل (منظمة المؤتمر الاسلامي) ، او (منظمة الامم المتحدة) ولا يراد به الرابطة السياسية القانونية المعبر عنها بصيغة (الدولة الاسلامية الواحدة) . لأن ذلك يتعارض مع طبيعة المجتمعات البشرية التي تميل إلى الخصوصية الذاتية التي عبرت عنها في الفكر الحديث بصيغة (الدولة الحديثة) .

لذلك ، نلاحظ إن أغلب دعاة الاسلام الاممي كانوا إما طوباويين أو من مريدي تنظيمات دولية - إسلامية قد تمس المصالح الوطنية لبلدانهم . أما الاسلام الطائفي ، فيعد انحرافاً خطيراً عن العقيدة الإسلامية ، لأنه بأبتعاده الكلي عن الاسلام الاممي قد مزق الروابط الثقافية - الحضارية مع الشعوب الاسلامية الأخرى. وبأتباعه الطائفية السياسية قد مزق الوحدة الوطنية . ومن ثم قد ينتهي به المطاف إلى تنفيذ أجندة إقليمية طائفية .

أما الاسلام الوطني - العروبي فينطلق من احتساب الوطن وعاءاً للعقيدة ، والعروبة مادة الاسلام ، و الاسلام روح العروبة ، لأن النبي الأعظم صلى الله عليه واله وسلم كان عربياً ، والقرآن المجيد عربياً ، و حملة الرسالة الأوائل كانوا عرباً.

إن أطروحة (الاسلام الوطني) مستمدة من وقائع تاريخية وردت في الكتب المقدسة. فجميع الكتب المقدسة تجمع على أن الله سبحانه قد خلق الأرض قبل أن يخلق الإنسان ، وقبل أن يبعث فيها الرسل و الأنبياء عليهم السلام. والأرض هنا كناية عن (الوطن). كما تجمع الكتب القدسية على أن الله أمر النبي موسى عليه السلام بفتح (ارض كنعان) لتكون وعاءاً للعقيدة اليهودية . كما إن الكتب القدسية تجمع على إن الله سبحانه وتعالى أمر السيد المسيح عليه السلام بفتح القدس لتكون وعاءاً للعقيدة المسيحية. كما إن الله سبحانه قد أمر النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم بالهجرة الى يثرب لتكون وطناً لأمته و وعاءاً للعقيدة الاسلامية .

أضف الى ذلك ، إن أطروحة الاسلام الوطني العروبي تنطلق من نظرة واقعية مستمدة من فقه الواقع ، آخذة بنظر الاعتبار إرهابات التجارب الاسلامية المعاصرة و أثرها السلبي في إحداث و عي ارتدادى لدى الرأي العام إزاء المشروع الاسلامي . فضلا عن تأسيسه على الفرضيات الاتية :

١. أن هذه الأطروحة تريد أن تتأى بالإسلام عن تحمل مسؤولية الأخطاء التي ارتكبها زعماء الحركات الإسلامية المعاصرة .

٢. إن هذه الأطروحة تتعامل مع (الإسلام الاممي) بواقعية ملحوظة . ففي الوقت الذي تتعامل بإيجابية مع أطروحة الإسلام الاممي الداعية الى بناء الروابط الثقافية - الحضارية مع الشعوب الإسلامية الأخرى ، بيد إنها ترفض أطروحتها العابرة للوطنية لعدم واقعيتها ، ولتعارضها مع السنن الإلهية والطبيعة الاجتماعية للبشر و استقرار النظام الدولي .

٣. إن هذه الأطروحة ترفض منهج الإسلام الطائفي ، لأنه بالتفوق الطائفي الذي يتسم به تقطع الأواصر الثقافية - الحضارية مع الشعوب الإسلامية الأخرى ، و بالمنهج الطائفي تكون مدعاة للفتن التي تهدد السلم الاجتماعي وتمزق الوحدة الوطنية لبلدانها .

٤. هناك تحولات في الرأي العام العراقي أخذت به من الإسلامية إلى غيرها . إن هذا التحول السلبي نحو الآخر غير المحدد المعالم عبارة عن ردة فعل سلبية إزاء إخفاقات الحركة الإسلامية . و الراجح ، إن هذه الردة تعد خطوة أولى نحو تحولات محددة المعالم قد تأخذ به من الإسلامية الى الليبرالية في المستقبل المنظور ، خصوصاً إذا ما حسنت القوى الليبرالية من أدائها ، واقتربت من الجمهور أكثر فأكثر .

٥. فقد المشروع الإسلامي بألوانه الاجتماعية و السياسية كافة فرصته في العراق على مدى المستقبل المنظور ، لأن الحركة الإسلامية التي تدعي تمثيلها لهذا المشروع سقطت بالتجربة على مستوى الأخلاق والانجاز و الوطنية. فعلى مستوى الأخلاق احتل العراق في ظل الحكومات الإسلامية المتعاقبة ذيل القائمة للدول الأكثر فساداً في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية . وعلى مستوى حقوق الإنسان أشرت المنظمات الدولية المعنية خروقات خطيرة بهذا الصدد. وعلى مستوى الممارسة السياسية أسست تلك القوى لقواعد الثأر والانتقام ، وهي القواعد التي تتنافى مع الرحمة الإلهية و السنة النبوية الشريفة . وعلى مستوى الانجاز لم تقدم تلك الحركة شيئاً ملموساً للمواطن العراقي ، ولم تف بالوعود التي قطعتها على نفسها . بل أنها ساهمت بتدمير قدرات الدولة العراقية بسبب سوء الإدارة ، وتقديم الولاء على الكفاءة فضلاً عن الفساد السياسي .

وعلى مستوى الوطنية ، أحدثت شرخاً اجتماعياً خطيراً عندما أسست لقواعد المحاصصة الطائفية و العرقية ، التي هددت الهوية الوطنية ، لأنها وضعت الطائفة و العرق فوق الوطن . وإذا ما قدر لهذه الحركة الاحتفاظ بالسلطة في المستقبل القريب ، فأنها ستؤسس لدولة متخلفة

يقودها نظام ثيوقراطي استبدادي قمعي بثوب ديمقراطي زائف مدعم من الغرب . ويبدو أن الحركة الاسلامية الطائفية المعاصرة لن تقوى على الاحتفاظ بالسلطة في العراق إلا في ظل المعطيات الآتية :

أ- تزييف الارادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع، عن طريق تزوير الانتخابات و التلاعب بها أو سن قانون انتخابي يراعي مصالحها أو توظيف قدرات الدولة في حملاتها الانتخابية .

ب - الاستمرار في سياسة التحشيد الطائفي ، وإثارة الفتنة الطائفية .

ج الاعتماد كلياً على قوات الاحتلال ، الأمر الذي سيدفعها لإيجاد المسوغات الشرعية والسياسية والأمنية لبقاء قوات الاحتلال في العراق لأطول مدة ممكنة .

د- الاعتماد على إحدى دول الإقليم كل حسب هويته الطائفية .

إن هذه المعطيات ستفضي الى التفريط بالسيادة العراقية ، وتمزق الوحدة الوطنية ، الأمر الذي سيؤدي الى ولادة بدائل سياسية جديدة من خارج الدائرة الإسلامية كأداة للتغيير .

٦. قامت الحركة الإسلامية المعاصرة بمقايضة المشروع الإسلامي بالسلطة ، إن هذه المقايضة قربت الحركة الإسلامية من السلطة بنفس المقدار الذي أبعدتهم عن حاضنتهم الاجتماعية الشعبية ، التي ستبحث لا محالة عن بدائل سياسية من خارج الدائرة الاسلامية في المستقبل القريب .

٧. إن التلازم الذي رافق التجربة العراقية الجديدة ما بين الحركة الإسلامية و الطائفية ولد قناعات جديدة لدى الرأي العام مفادها التلازم الحتمي ما بين الإسلامية و الطائفية . بمعنى أدق أن من يكون إسلامياً لا بد أن يكون طائفياً. وبما أن الطائفية تعد منهجاً اجتماعياً و سياسياً بدائياً في نشوء الدول و إدارتها ، فضلاً عما تسببه من تمزيق للوحدة الوطنية ، فإن المجتمع العراقي لا بد أن يبحث في مثل هذه الحال عن مناهج أخرى من خارج الدائرة الإسلامية طلباً للأمن و الاستقرار و الرفاهية ، خصوصاً أن المنهج الطائفي قد ساهم بمحاصرة التجربة العراقية الجديدة على المستوى العربي و الاسلامي خشية من امتداد الفتنة الطائفية الى تلك البلدان التي تحاول تحصين مجتمعاتها من تلك الفتنة .

٨. لم تترك الحركة الاسلامية في العراق أي فرصة للتراجع أو الإصلاح أو لتبادل الأدوار ، لأن كل منها حشدت مكوناتها الاجتماعية ورموزه في أتون مشروعها السياسي .

إذ سارت الحركة الإسلامية وفق النسق الآتي :

أ- إزاء الدولة و الحكومة و السياسة و الإدارة اتبعت سياسة التمييز الطائفي .

ب - إزاء الطائفة و المجتمع عملت على سياسة التحشيد الطائفي وزج الطائفة في الحرب مع الآخر .

ج- إزاء الدين عملت على الحصول على الغطاء الشرعي، فما وافق أهواءهم من أحكام شرعية اخذوا بها ، وما خالف أهواءهم نبذوها و حاصروا دعائها من مرجعيات و مفكرين و مثقفين و سياسيين .

ولكي لا يحدث ذلك كله ، ولكي لا يسقط المشروع الاسلامي نهائياً في العراق ، ولكي نحافظ على الوحدة الوطنية كانت أطروحة (الاسلام الوطني العروبي) التي تيناها زعماء التيار الوطني المستقل. إن هذه الأطروحة لا تحمل الاسلام و زر المسؤولية إنما تضعها على زعماء الحركة الاسلامية المعاصرة في العراق ، و تدعوهم للعودة الى المساجد من اجل الاسلام و الوطن و بناء المجتمع الصالح . فأصل المشاركة السياسية للقوى الاسلامية مرتبط بمقدار استحصال المنافع العامة و دفع الأضرار . وبما أن أضرار المشاركة كانت أكبر بكثير من استحصال المنافع العامة ، فإن ذلك يقتضي تخلي القوى الاسلامية - الطائفية عن المشاركة السياسية و الرجوع الى الدعوة والمسجد .

(كتب في بغداد عام ٢٠٠٩)

الفصل الثاني

أفكار حول الشؤون السياسية

المبحث الاول

اسرائيل وأزمة الخليج

[كتب في بغداد ٢٨ - ٣٠ كانون الاول ١٩٩٠]

مما لا شك فيه ، إن الموقف الاسرائيلي من أزمة الخليج يعد من اكثر المواقف الجديرة بالدراسة ، لما فيه من غموض وملازمات ، وإثارة للجدل والنقاش ، ولما فيه من خصوصية يقتضيها أمران هما :

أولاً : ان إسرائيل ذات ثقل متميز في توجيه الأحداث في الخليج ، لذلك فإن التعرف على موقفها ربما يساعدنا في تلمس اتجاه تطور الأحداث .

ثانياً : أن إسرائيل معنية بشكل أو بآخر بأزمة الخليج ، تلك الأزمة التي سوف تترك بصماتها عاجلاً أم آجلاً" على الصراع العربي - الصهيوني عموماً" ، والقضية الفلسطينية خصوصاً".

ويحاول هذا البحث تلمس الخطوط العريضة لمسارات التعامل الاسرائيلي مع أزمة الخليج على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي .

وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور ، تناول المحور الأول الموقف الاسرائيلي من الحرب العراقية - الايرانية ، في حين تناول المحور الثاني المخاطر التي شخصتها اسرائيل ما بعد انتهاء تلك الحرب . ثم تم التطرق في المحور الثالث الى الموقف الاسرائيلي من أزمة الخليج .

الموقف الاسرائيلي من الحرب العراقية - الايرانية

شكلت الحرب العراقية - الايرانية ، أحد أهم معطيات الوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، بحيث أن تأثيراتها وانعكاساتها لم تقتصر على المستوى الإقليمي فحسب ، بل تجاوزته الى الصعيد الدولي . وقد حظيت هذه الحرب بأهتمام غير عادي داخل الكيان الصهيوني ، سواء على صعيد المخططين الاستراتيجيين ومتخذي القرار ، أم على صعيد المعلقين والمحللين السياسيين ، وخاصة فيما يتعلق بانعكاساتها على الصراع العربي الصهيوني .

ويبدو أن (اسرائيل) كانت قد أهتمت بالحرب العراقية - الإيرانية منذ بدايتها ، وتدخلت للتأثير في اتجاهات تطورها ، وتحديد طريقة انتهائها ، استنادا الى المسوغات الآتية :

اولا : موقع كل من العراق و ايران من النظام الامني الاسرائيلي، واختلاف درجة تأثير كل منهما في هذا النظام " (١) . ففي الوقت الذي ترى فيه ايران - بغض النظر عن أي نظام سياسي يقوم فيها- حليفاً " (جيبوليتيكا") مثالياً ، باحتسابها تقع على جانب مهم من الوطن العربي ، وإن استخدام او استغلال هذا الموقع المميز سيمكن (اسرائيل) من إعاقة أي قوة عربية تستهدفها من جهة الشرق ، بينما ترى ((بأن العراق وليس أي طرف عربي آخر هو العدو الرئيسي والأشد خطراً على اسرائيل ومستقبلها لذلك يجب تقسيمه الى ثلاث دول عن طريق دعم اسرائيل لأيران)) ، كما جاء في الوثيقة التي كتبها (أودي بنون) تحت عنوان (استراتيجية اسرائيل في الثمانينات) (٢).

ثانيا : الإهتمام الدولي بمنطقة الخليج العربي كبؤرة صراع في الحاضر والمستقبل .

ثالثا: تأثير الحرب على مستوى الاستعداد العربي لشن حرب على (اسرائيل)، وانعكاس الحرب على التوازن الاستراتيجي بين العرب و (اسرائيل) .

وتأسيساً على ما تقدم ، فإن الباحث لا يجد صعوبة في تحديد الموقف الاسرائيلي من الحرب العراقية - الإيرانية ، اذ هو موقف ذو شقين ، الأول يتمثل بالتعاطف والانحياز السياسي والإعلامي مع إيران (٣) ، والثاني هو العمل على استمرار الحرب الى أطول مدة ممكنة .

اذ يرى الاسرائيليون ، إن أحد الأهداف الاساسية التي من شأنها أن تقدم ضمانات استراتيجية لهم تكمن في استمرار الحرب العراقية - الإيرانية. وقد عبر الصحفي (شفايتر) عن المخاوف التي تساور (اسرائيل) من انتهاء حرب الخليج ، أو الأمل الذي تعلقه على استمرار هذه الحرب ، عندما قال : ((إن الانتفاضة الفلسطينية تعتبر بلاءاً، ولكن خطورتها لا تشبه خطورة الخطر الذي يترصق إسرائيل من قرب انتهاء حرب الخليج.)) (٤) . ويذهب (حايم هرتزوغ) رئيس الدولة العبرية نحو هذا المذهب ، بقوله : ((إن العناصر التي تبعث على الاطمئنان في اسرائيل ، هي استمرار الحرب العراقية الإيرانية)) (٥).

ويأتي التأكيد الاسرائيلي على أهمية استمرار الحرب الى جملة مسوغات اساسية ، تؤدي في محصلتها الى خدمة الأهداف الصهيونية التوسعية في المنطقة العربية . ذلك إن استمرار الحرب يوفر للكيان الصهيوني مزايا استراتيجية ما كانت لتتوفر له بهذه السهولة ، لولا استمرار الحرب مدة طويلة .

ومن أهم هذه المزايا ما يأتي :

اولا : يرى الصهاينة أن استمرار الحرب لمدة طويلة بين العراق وايران يخلق وضعاً خاصاً تقل فيه فرص قيام جبهة شرقية على حدود الكيان الصهيوني ، وبهذا الصدد يقول : (دافيد عفرى) قائد سلاح الجو الاسرائيلي كان لإستمرار الحرب العراقية - الايرانية ((تأثير ايجابي على أمن اسرائيل ، لأنها تقلل من فرص اندلاع حرب على جبهتها الشرقية))^(٦) ، وهكذا فإن الاسرائيليين يرون ، أن ضعف الجبهة الشرقية سيستمر طالما استمرت الحرب .

ثانيا : إضعاف العراق وانهاكه اقتصادياً لأطول مدة ممكنة يؤدي الى إضعاف خطط التنمية الاقتصادية التي بدأت قبل الحرب^(٧). وطبقاً لمندوب إسرائيل في الأمم المتحدة ، فإن أهم أهداف (اسرائيل) من الحرب يكمن في امتصاص الفائض النقدي في العراق ودول الخليج^(٨)، لأنها تتنظر الى نمو القدرات الاقتصادية للعراق وبقية دول الخليج العربي على أنها مصدر خطر عليها .

ثالثاً : ان استمرار الحرب سيضع اسرائيل في موضع إستراتيجي أفضل لخدمة المشروع الصهيوني ، لأنها ستكرس بشكل خاص الخلافات العربية، وهو هدف مهم و مرغوب به للسياسة الصهاينة، الأمر الذي اكده (اسحق رابين) بقوله : ((إننا سعداء لهذا التمزق الذي يخدم الوضع الاستراتيجي لإسرائيل))^(٩) . وهذا يعني أن استمرار الحرب ، يقدم خدمة كبرى للكيان الصهيوني ، من أجل استغلال حالة الخلاف والانقسام العربي لترسيخ احتلاله للأراضي العربية .

رابعاً: كما أن استمرار هذه الحرب صرفت الأنظار عن الصراع الاساسي مع (اسرائيل) ، ودفعته الى مرتبة ثانوية ، واكثر من ذلك أنها عززت الانطباع لدى بعض الأنظمة العربية بأن اسرائيل امر واقع في المنطقة. وهذا ماذهب إليه (ديفيد كمحي) مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية الأسبق ، بقوله : ((إن الحرب عملت على تسريع عملية تكريس الأمر الواقع باعتبار اسرائيل حقيقة دائمة في المنطقة ، وهذا يشكل انجازاً عظيماً)) . ولم تصرف تلك الحرب إنتباه دول المنطقة عن الصراع العربي - الصهيوني ، بل وصرفت انتباه العالم ايضاً . وهذه مصلحة اسرائيلية ايضاً. وبهذا الصدد يقول (يعقوب ادلشتاين) المحرر في صحيفة (هنتسو فيه) في ٦ / ١٠ / ١٩٨٧)) لقد أدت الحرب الايرانية العراقية الى صرف الانتباه الدولي عن النزاع العربي الاسرائيلي ، الى حرب الخليج ، وتم اعتبارها في رأس الاهتمامات الدولية بالنسبة للمنطقة ، كما انها صرفت انتباه الدول العربية الى هذا الموضوع ، الأمر الذي ينسبها للنزاع مع اسرائيل).^(١٠)

وتأسيساً على ذلك ، كان من الطبيعي أن يستقبل الصهاينة وقف الحرب العراقية - الايرانية بعكس ما استقبلته كل شعوب العالم الأخرى. فقد كانت الخيبة والحزن والأستياء ، والمفاجأة غير السارة ، هي الحصيلة الأساسية لردود الفعل لدى الصهاينة على وقف هذه الحرب. وفي ذلك يقول (باعل لوتو) : ((لقد عم في اسرائيل الحزن بدل الفرح، كما في حال باقي البشر في كل

انحاء العالم .. هناك من هم حزينون على ضياع مداخيلهم في تجارة الأسلحة ، وهناك من يقول : غرباء يقتلون غرباء ، وأي ضير في هذا))^(١١) .

وعلق (اسحاق شامير) على وقف الحرب قائلاً : ((أن وقف الحرب العراقية الايرانية يحتسب حدثاً هاماً بالنسبة للمنطقة ، وقد يؤدي الى خلق وضع جديد يؤثر على كامل المنطقة ، وينبغي لإسرائيل أن تبدي المزيد من الحذر إزاء هذه التطورات)) .

وينفس الطريقة علق (شمعون بيرس) وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك قائلاً: ((إن وقف الحرب العراقية الايرانية سيؤدي الى خلق وضع استراتيجي جديد في المنطقة ، وسيؤدي بدوره الى إحداث تغيير في المجالين العسكري والسياسي لدول المنطقة)^(١٢) .

وخلاصة القول : إن الصهاينة كانوا ينظرون الى الحرب العراقية الايرانية كعامل هام وأساسي في استنزاف واضعاف وتعطيل حشد القوى المفترضة ضدهم بحكم العوامل التاريخية والسياسية والايولوجية ، والى ان استمرار هذه الحرب عامل أساسي في إستمرار الاختلال الحاصل في موازين القوى في المنطقة لصالحهم ، وانه يضمن ، والى حد كبير ، إستمرار تفوقهم العسكري ، ويقدم الغطاء لسياساتهم العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، والمنطقة العربية . وبخلاف ذلك ، أي في حالة انتهاء الحرب ستنمحور جملة من المخاطر الاستراتيجية والعسكرية على أمن اسرائيل ، نتيجة لحدوث تحول ايجابي في المتغير العراقي في الصراع العربي الصهيوني.

ان هذه المخاطر هي التي ستكون محل معالجة في المحور الاتي :-

الرؤية الاسرائيلية للمخاطر العراقية ما بعد الحرب

في اللحظة التي أعلن فيها عن وقف اطلاق النار في الحرب العراقية - الايرانية ، راحت الاوساط الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية تقلب معظم الجوانب المختلفة للآثار التي ستتركها عملية انتهاء الحرب العراقية - الايرانية ، في المديين القريب والبعيد .

وقد خلصت تلك الاوساط الى ان هناك مستويين من المخاطر التي تجابه اسرائيل ما بعد الحرب ، ناجمة عن عودة المتغير العراقي في الصراع العربي - الصهيوني. وهذه المخاطر سنوجزها في محورين اساسيين هما:

اولاً : المستوى العسكري - الأمني .

ثانياً: المستوى الاستراتيجي .

اولاً : المخاطر العسكرية - الأمنية :

ليس هنالك من شك بأن كفة العراق كانت قد رجحت بشكل رئيسي في كافة المجالات العملية خلال الأشهر الأخيرة من القتال . وبشكل عام يمكن القول بأن العراق أصبح من أهم القوى العسكرية في المنطقة العربية ، بل من أهم القوى العسكرية في العالم الثالث. وهذا كان محل رغبة وقلق للقيادات الصهيونية ، التي كانت تراقب الوضع عن كثب .

وفي هذا المضمار ، تفيد أحد التقديرات الاسرائيلية بأن القوة العراقية اشتملت في مطلع عام ١٩٨٨ على ٥٥ فرقة عسكرية و ١,٠٨ مليون عنصر في القوات المسلحة النظامية ، علاوة على ٦٥٠ الف عنصراً في الجيش الشعبي، و ٧٠٥ طائرة مقاتلة ، و ٥٥٧ طائرة هليكوبتر، و ٨٦ طائرة نقل ، ونحو ٥٥٠٠ دبابة قتال رئيسية^(١٣). وبالمقارنة بلغ تعداد الجيش الاسرائيلي ٥٤٠ ألف عنصر بعد التعبئة ، واشتمل نسقه القتالي على ١٣ فرقة ، و ٦٨٢ طائرة مقاتلة، و ٢٢٠ طائرة هليكوبتر ، و ٣٧٩٠ دبابة .

ويضاف الى هذا ، أن نوعية الأنظمة التسليحية العراقية تفوق نوعية أكثر نظيراتها في العالم الثالث . وينطبق هذا بشكل خاص على سلاح الجو الذي حصل على أنواع متطورة جداً من وسائل جو- ارض من الشرق والغرب ، علاوة على القوات البرية ، التي تمتلك وسائل قتال حديثة من مختلف المصادر العالمية^(١٤) . هكذا ليس من المبالغة ، القول ، بأن القوات العراقية وصلت في صيف ١٩٨٨ الى ذروة لم تصلها غير القليل من الدول النامية فيما يتعلق بالقدرة العسكرية الاجمالية والخبرة القتالية الواسعة النطاق. مما لا بد وان ينعكس على الأوضاع الاقليمية في الخليج العربي والشرق الأوسط ، وموازن القوى السائدة فيهما. وبغض النظر عن إمكانية الانصراف العراقي المرحلي نحو إعادة الأعمار والتطوير والتنمية الاقتصادية الداخلية، ليس هنالك ما يدعو الى الاعتقاد بأن جهود البناء الدفاعي ستتوقف. وذلك لأن هذه الجهود ستخلق رادعاً يحول دون مبادرة ايران الى بدء القتال مجدداً، أو حتى استغلال أي فرصة مؤتنية للعودة إلى الحرب من موقع عسكري افضل. لذلك فإن العراق سيتطلع نحو الحفاظ على هامش هام من القوة العسكرية المتفوقة على ايران ، والتي تؤكد على موقعه العسكري المتميز .

ومن هذه الرؤية ينتاب الصهاينة القلق ، حيث يقول (نبيير) المحرر العسكري لصحيفة هاموديع : (ينبغي على اسرائيل ان تكون قلقة في الوقت الحاضر من العراق بشكل خاص ، فلقد أقامت هذه الدولة خلال سنوات الحرب جيشاً جراًماً يزيد على مليون جندي.. واذا ما قرر العراقيون إرسال قوات إلى الجبهة الاسرائيلية فإن بوسعهم تغيير الوضع بخمس الى عشر فرق وليس اكثر من ذلك،^(١٥).

ووصف (دان شمرون) رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك العراق بأنه: ((دولة عظمى عسكرية اقليمية ... لديها ٥٥ فرقة برية ، أي اكثر مما لدى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي معا" ، ويملك ٧٥٠ طائرة مقاتلة ، وهر اكبر سلاح جو في الشرق الأوسط، ويتميز بخبرة قتالية))^(١٦) .

كما إحتسب الاسرائيليون وجود الصواريخ ارض / ارض في العراق نوعاً من التهديد المباشر لهم في مرحلة ما بعد الحرب. حيث رأوا إنه بات من الممكن إطلاق صواريخ الحسين من الحدود العراقية باتجاه أي هدف في (اسرائيل) ، وهذا يعني انه ولأول مرة ، أصبح بمقدور دولة عربية من غير دول المواجهة المباشرة ، إيصال صواريخها الى (اسرائيل) دون أن ترسل قواتها الى احدى دول المواجهة ، الأمر الذي يشكل منعطفاً خطيراً على صعيد الأمن الإسرائيلي^(١٧).

وطبقاً لرأي اللواء (ليبين)، فإن دروس الحرب في الخليج خطرة جداً بالنسبة الى (اسرائيل). فلقد ورد في البيان الرسمي الذي اذاعه العراق في صيف ١٩٨٧ ان الغاية من تطوير صاروخ الحسين هي مساعدة الأمة العربية في حريها ضد (اسرائيل) ، فإذا ((ما نصب العراقيون صواريخهم الجديدة في قاعدتهم الجوية ... قريباً من حدود لهم مع الأردن، سيكون في مقدورهم ، ليس الوصول الى اراضي اسرائيل وضرب المدن فحسب ، بل أن تشكل الصواريخ تهديداً ، لأهداف استراتيجية ، مثل المطارات ، وحتى المفاعل النووي الاسرائيلي في ديمونة، في الواقع ، يمكن أن يكون لدى العراق حافز قوي لمهاجمة المفاعل في النقب ، ككأثر لتدمير مفاعله النووي في حزيران ١٩٨١ بواسطة طائرات سلاح الجو الاسرائيلي))^(١٨).

وقال (اسحق شامير) في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: (منذ فترة طويلة والقلق ينتابنا بسبب توريد صواريخ ارض / ارض ، متباينة المدى ، لعدد من الدول العربية ، وبسبب الانباء التي تتحدث عن تطوير صواريخ كهذه عن طريق الصناعات العسكرية في تلك الدول)) ، وأشار بصفة خاصة الى الصاروخ العراقي الذي يصل مداه(٦١٥) كيلومتراً^(١٩) .

وقال (رابين) وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك ((يمثل الصاروخ العراقي المطور ، الذي زادوا مداه ليبلغ نحو ستمائة وخمسين كيلومترا نوعا من التهديد ، حيث بالامكان إطلاقه من العراق باتجاه أي هدف في اسرائيل))^(٢٠) .

وقال (امنون شاحاك) رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ، في الندوة الدولية التي عقدت في القدس في معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية ، أن في مقدور العراق (ضرب المؤخرة الاستراتيجية لأسرائيل))^(٢١).

ويبدو أن هذا الأمر ، يقوض الروح المعنوية لمواطني (اسرائيل)؛ ويربك تعبئة الاحتياط ، ويسهم في ضرب البنية العسكرية والمدنية الاسرائيلية^(٢٢) .

ومن الواضح أن الرعب الاسرائيلي من الصواريخ العراقية لا ينبع من كون هذه الصواريخ قادرة على إيصال رؤوس حربية تقليدية الى أي نقطة في فلسطين المحتلة فحسب ، وإنما من كونها قادرة على حمل رؤوس نووية أو كيميائية أو جرثومية. لذلك نجد (اسرائيل) تؤكد حصول العراق على السلاح الكيميائي ، وتهدد بضرب مواقع عراقية تحتسبها مراكز لتصنيع مثل هذا السلاح . ويعلم المسؤولون في اسرائيل، انهم قد زودوا معظم السكان بالأفئعة الواقية ، خوفاً من استخدام السلاح الكيميائي في أي حرب مقبلة كرد على التهديد النووي الاسرائيلي .

وفي هذا السياق ، يقول (اسحق رابين) في حديث له امام مجموعة من الخبراء العسكريين الغربيين ، إن الجهود الرامية للجمع ما بين صواريخ أرض/أرض والرؤوس الكيميائية تتسارع في العديد من الدول العربية. وهناك الآن ثلاث او اربع دول عربية على الأقل (بما فيها العراق) قادرة على انتاج الغازات السامة وايصالها الى اهدافها ، وهذا يضيف بعداً جديداً لمشكلتنا .

كما اعرب اللواء (شاحاك) عن اعتقاده ((بأن الفارق ما بين استخدام الأسلحة التقليدية والاسلحة غير التقليدية اصبح ضئيلاً في الشرق الأوسط ، وذلك بعد ان قام العراق باللجوء الى الاسلحة الكيميائية))^(٢٣).

ويقول (يوسي ميلمان حوتام) ، أن خطر توسيع استخدام الأسلحة الكيميائية يزداد كلما تم تطوير الصواريخ ، وحقبة إن العراق يمتلك مقدرة كيميائية ، ((يزيد فقط خطراً أن تحاول سلطات بغداد ذات يوم تركيب رؤوس كيميائية على صواريخها..))^(٢٤) .

واشار اللواء (اهود باراك) نائب رئيس الأركان في اجتماع له مع مراسلين عسكريين الى ان ثمة تطوراً مثيراً للقلق لدى العراقيين ((يتمثل في استخدام اسلحة كيمياوية))^(٢٥).

ويبدو أن سبب هذه الاتهامات يكمن بكون (اسرائيل) قد إنزعجت انزعاجاً شديداً من توقف الحرب ، التي أمدتها بكل وسائل الادماء. لذلك أرادت التشويش على ايجابيات هذا الواقع الجديد. ولتبعد الانظار عن الانتفاضة الفلسطينية وعن الجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. ولأحداث المزيد من التعبئة العسكرية العدوانية داخل الكيان الصهيوني ، وتسويغ المطالبة بالمزيد من الاسلحة الامريكية والدعم المالي الأمريكي والصهيوني .

ومن جهة اخرى ، تحدث بعض الصهاينة عن إنعكاس وقف الحرب على الميزانية العسكرية الاسرائيلية ، وأنه سوف يضطر الصهاينة ، إزاء ذلك، الى اعادة المخصصات التي كان قد تم تقليصها في الميزانية خلال سنوات الحرب ، بسبب ضعف احتمال اندلاع حرب مع العرب في ضوء اختلال الموازين لصالح (اسرائيل) في ظل الحرب العراقية الايرانية^(٢٦). وبهذا الصدد يقول

الدكتور يوحنا بادر :

((لقد إعتدنا اكثر من اللازم على الوضع المريح الذي ساد حدودنا أيام اندلاع الحرب العراقية - الايرانية... وعليه قامت اسرائيل بتخفيض موازنتها العسكرية بنسبة ٢١% خلال السنوات الخمس الماضية والآن فقد جاء الوقت الذي ستضطر فيه اسرائيل الى اعادة موازنة الدفاع الى سابق عهدها))^(٢٧).

وبذلك يتضح أن مخاوف (اسرائيل) على المستوى العسكري من العراق - مابعد الحرب ، تنصب في معظمها على الجانب الأمني الذي تهدده الامكانيات العسكرية (المادية) للدولة العراقية ، تلك الامكانيات التي تأكدت على لسان بعض الأوساط الاسرائيلية اذ اشار الجنرال (ايتان) الى ذلك بقوله : ((ان العراق من ناحية المقدره هي الدولة الاساسية في الجبهة الشرقية)^(٢٨). كما اشارت صحيفة (عل همشمار) الى ذلك بقولها: ((... ان العراق يملك طاقات وقدرات كامنة ومضمونة لم تستثمر سياسياً بسبب الظروف في المنطقة والظروف الداخلية ، فالعراق يملك كل شيء تقريباً من أجل جعله الملك المتوج للجبهة الشرقية، مثل النفط بكميات ضخمة والمناجم ، وعدد ضئيل من السكان بالنسبة لظروف الأرض الزراعية ، ولديه كذلك جيش مجهز تجهيزاً جيداً).^(٢٩)

ومن خلال ما تقدم ، فإن (اسرائيل) أخذت تبني خطتها العسكرية المستقبلية على فرضية ضرورة ايجاد سبيل لتحديد القوة العراقية في الصراع العربي - الصهيوني ، وبكافة الوسائل المتوافرة .

وقد أخذ هذا التخطيط شكل السعي الى تطوير القدرات الاسرائيلية الاستباقية ضد العراق. كما انها أخذت تنظر الى امكانية الانتفاخ حول العراق ، وفتح الجبهات الجديدة ضده .

ثانياً: المخاطر الاستراتيجية :

من بين إتجاهات متعددة داخل (اسرائيل) ، برز اتجاه رئيسي بصدد الانعكاسات الاستراتيجية لتوقف الحرب العراقية - الايرانية على الوضع في المنطقة التي يدور فيها الصراع العربي الصهيوني ، يميل نحو الترويج لإحتمال مشاركة العراق في أي حرب قادمة ضد (اسرائيل). اذ يرى الاسرائيليون ان العراق دولة ذات ثقل متميز في الصراع العربي الصهيوني ، ويحتسبونه دولة مجابهة حقيقية ، نظرا لصلابة الموقف العراقي إزاء الكيان الصهيوني ، فعداء العراق (لأسرائيل) - كما يقول - مناحيم بيغن- هو عدااء غير محدود ، وان قوات العراق حاربت على جبهات القتال عدة مرات ضد اسرائيل)^(٣٠) .

وقد عبرت عن هذا الاتجاه الأوساط الرسمية والاعلامية بشكل جلي، وعلى سبيل المثال ، نقلت صحيفة (هآرتس) عن المحللين العسكريين الصهاينة قولهم : ((ان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع تجاهل إحتمال أن تشارك القوات العسكرية العراقية في الجهود الحربية ضد اسرائيل في

المستقبل اذا انتهت حرب الخليج)). واذاف المحللون العسكريون ((ان لدى العراقيين جيشاً كبيراً يمكنهم من إرسال قوات إسناد الى الدول التي في حالة حرب مع اسرائيل ، حتى في الوقت الذي يسود فيه التوتر المناطق الحدودية مع ايران ، ولذلك يجب النظر الى العراق كتهديد محتمل ضد اسرائيل)). .

ومن جهته أكد اللواء (شلومو غازيت) ان العراق سوف يشترك في اي حرب قادمة ضد (اسرائيل) ، حيث قال : ((ان العراق لن يقف موقف المتفرج اذا شنت الحرب ضد اسرائيل، فهو لن يستطيع القول انه مشغول في الحرب كما كان الأمر سابقاً)). اما الدكتور (عماتسيابرام) الخبير بشؤون العراق والاستاذ بجامعة حيفا، فقد قال: ((يجب عدم الاستخفاف بالخبرة القتالية التي إكتسبها الجيش العراقي خلال سنوات الحرب الثماني ... هناك احتمال وارد ان يرسل العراق دبابات الى سورية لمحاربة اسرائيل في حالة ائتلاف عربي وحرب شاملة ضدنا))^(٣١) .

ويقول يعقوب ادلشتاين : ((ان العراق الذي اشترك في كل الحروب السابقة ضد اسرائيل ، وعارض المفاوضات السلمية ، قد يعود لممارسة سياسة متطرفة))^(٣٢) .

ويبدو أن الاتجاه المذكور يميل الى تضخيم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها (اسرائيل) كنتيجة لوقف الحرب العراقية - الايرانية. ويصور وكأن توقف هذه الحرب يعني توجه القوات العراقية مباشرة للحرب ضد (اسرائيل) ، وذلك لأحداث المزيد من التعبئة العسكرية العدوانية داخل الكيان الصهيوني ، والى تبرير المطالبة بالمزيد من الاسلحة الأمريكية والدعم المالي الامريكي والصهيوني ، ويرجع الى انه على (اسرائيل) الاستعداد لمواجهة مرحلة جديدة من سباق التسلح في المنطقة، ولإحتمال اقامة جبهة شرقية مجدداً ، والى ان إستمرار الانتفاضة الفلسطينية بعد وقف الحرب العراقية - الايرانية ، سوف يؤدي الى وضع سياسي استراتيجي جديد يجب عليها مواجهته .

من ذلك قول (دان شومرون)، رئيس الاركان الاسرائيلي انذاك: ((من ناحية جيش الدفاع فإن احتمال الخطر كبير ، ويحتمل أن يكون لعملية التغيير اثر بالغ))، واذاف : ((ان انتهاء الحرب يخلق سباقاً جديداً للتسلح...))^(٣٣) .

ويربط (اسحق رايبين) بين صواريخ ارض / ارض وسباق التسلح ، بقوله : ((فإن الصواريخ ارض / ارض تضيضي بعداً جديداً على سباق التسلح في الشرق الأوسط ، ليس فقط على اساس وجودها في مخازن اسلحة الدول العربية ، وإنما بسبب استخدامها ، ايضاً مثلما يحدث في الحرب الايرانية العراقية))^(٣٤) .

ويصدد الحديث عن احتمال إعادة بناء الجبهة الشرقية والأخطار التي تتهدد (إسرائيل) بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية ، قال (زئيف شيف) المحلل الاستراتيجي : ((ان إسرائيل كانت تعتمد على إهتبار هذه الجبهة لأن احتياطيتها الاستراتيجية العراق ، كان غير موجود عندما كانت الحرب مستمرة))^(٣٥) .

وفي هذا السياق ، يقول رايبين : ((.. من الواضح أن ابعاد العراق عن الجبهة الشرقية يخفف العبء عن جبهتنا الشرقية))^(٣٦) .

يقول ارييه ناؤور: ((اذا ما توقفت النيران في الخليج ، فعلا، فمن المحتمل أن تنشأ ظروف استراتيجية مناسبة لأقامة الجبهة الشرقية))^(٣٧) .

ويقول(يوسف البير) نائب رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب : ((من ناحية القدرة يمكن للعراق أن يقدم مساهمة هائلة لجبهة شرقية جديدة ضد اسرائيل ، واذا لم يكن ب(٥٠) فرقة ممكن (٢٠) فرقة ، يستطيع ارسالها الى هذه الجبهة)) .

اما العقيد الاحتياط (اهرون ليبران) فيقول : ((اذا قرر العراق الانضمام الى حرب ضد اسرائيل ، فإنه يستطيع أن يرسل حامية اكبر واكثر خبرة بحجم ٦-٨ فرق ، علاوة على قوة جوية))^(٣٨) .

وعلى المستوى الاستراتيجي ايضاً. كانت الأوساط الاسرائيلية تتوجس من التقارب العربي الرئيسي الذي أخذت تبرز ملامحه خلال سنوات الحرب بين العراق ومصر والأردن واليمن الشمالية والذي تبلور فيما بعد بصيغة سياسية - تنظيمية عرفت ب(مجلس التعاون العربي) - وبهذا الصدد يقول (أهارون ليبرن) - قبل الاعلان عن تأسيس المجلس المذكور - ((ويمكن لإنضمام العراق الى ائتلاف عربي ، في المستقبل ، ان يغير ميزان القوى لغير صالح اسرائيل ، بصورة جوهرية))^(٣٩) .

ويبدو أن خشية (اسرائيل) من هذا المجلس تكمن بكونه يشتمل على ثقل عربي سياسي - عسكري مركزي تصعب مجاراته ، ولكون دول المجلس تطل على كافة الجبهات العربية الرئيسية ، في شمال افريقيا /حوض السودان ، وفي الخليج العربي، وفي مجال الصراع العربي - الصهيوني .

ومن شأن هذا المجلس اذا ما تم تدعيمه ان يشكل مركز ضغط على مختلف الأطراف الأخرى في المنطقة ، بما فيها (اسرائيل) ، علاوة على ذلك فإن الاوساط الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية تخشى من اطلاق مصر والأردن (كأعداء محتملين للأسرائيل) على نظريات القتال ووسائله، والتي اكتسبها العراق خلال سنوات الحرب الثمانية ، وذلك في مقابل المعونة التي قدموها الى العراق اثناء الحرب^(٤٠) .

وهكذا شمل تقدير الاوساط الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية للانعكاسات الاستراتيجية لتوقف الحرب العراقية - الايرانية، مدى انعكاسها على موازين الصراع العربي الصهيوني ، من حيث احتمال إعادة أحياء الجبهة الشرقية ، وإحتمال إنضمام العراق الى حشد عسكري- سياسي عربي في أي حرب قادمة ضد (اسرائيل) ، ثم انعكاس هذا التوقف على سباق التسلح في المنطقة. وتجدر الإشارة ، الى ان مجمل المخاطر الاستراتيجية التي تجابه الكيان الصهيوني في اعقاب الحرب العراقية - الايرانية ، لا تتبع كلها من قدرات الدولة العراقية فحسب^(٤١)، وانما من القرار السياسي الذي يحرك تلك القدرات ايضاً . فالقدرات بدون استخدام امثل لا يمكن أن تحقق للسياسة اهدافها .

صحيح ان (اسرائيل) ترى في القدرات (المادية) للدولة العراقية خطراً عليها ، بيد انها تتحسس، في الوقت نفسه ، من النمط الاداري الذي يحرك تلك القدرات . وإزاء هذا التشخيص للمخاطر ، بدأت الأوساط الرسمية الاسرائيلية تفكر في احتوائها ، وقد تبلورت سياساتها لما بعد الحرب على النحو الآتي :

اولاً: ضرورة ايجاد سبل لتحديد امكانات الدولة العراقية في الصراع العربي - الصهيوني .
ثانياً: ضرورة إحتواء النمط الاداري العراقي ، والتحكم اذا امكن في القرار السياسي العراقي ، وعلى اقل تقدير ، الحصول على نفوذ في حيثياته ومراحل اتخاذه .

موقف اسرائيل من أزمة الخليج

بناءً على ما تقدم ، وجدت اسرائيل فرصة للتحرك ، ولتحقيق تلك السياسات عندما اندلعت (أزمة الخليج) ، اذ تعاملت اسرائيل مع هذه الأزمة وفقاً لثلاثة مسارات اساسية ، تتمثل بما يأتي :
اولاً : جانب من الرؤية الاسرائيلية لحل (أزمة الخليج) يتمثل في الوصول إلى نتائج لا تنحصر في سحب القوات العراقية من الكويت بل في تدمير القدرات العسكرية المادية للدولة العراقية، لأن مثل هذا الحل ، هو وحده الذي يمكن في نظر اسرائيل، أن يزيل الخطر العراقي ، وعلى المدى البعيد ، وحل على هذا المنوال ، يتطلب بطبيعة الحال اللجوء الى الخيار العسكري .

وقد كشف (كلود شيسون) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الاوربي عن الدور الذي يقوم به الكيان الصهيوني في دفع الولايات المتحدة الاميركية للأسراع بالعدوان على العراق ، وتدمير قواته العسكرية^(٤٢).

وقد عبر (اسحاق شامير) عن هذا النزوع الصهيوني بقوله: ((لا يمكننا احتمال أن تبقى الآلة العسكرية العراقية كما هي))^(٤٣).

وصرح (بنجامين نتنياهو) نائب وزير الخارجية الاسرائيلية لاذاعة اسرائيل قائلاً: ((ان أي حل للأزمة يجب أن يحقق نزع سلاح العراق من ادوات الدمار))^(٤٤). وأكد (اريل شارون) وزير الاسكان الاسرائيلي ذلك بقوله: ((أن الأزمة الحالية في الخليج لن تجد حلاً لها طالما صدام حسين يملك ترسانة اسلحة كيميائية ، وعلينا وضع حد لهذا التفوق العسكري في المنطقة))^(٤٥).

ومما يضيفي مصداقية لما ذهبنا اليه، نجد وعلى مدار الأزمة ، التصريحات والتعليقات الاسرائيلية تتوالى حول الاهمية القصوى لعامل استثمار الوقت من اجل توجيه ضربة قوية عسكرية قاصمة للعراق ، وهذا ما نتلمسه في تصريحات عدد من المسؤولين الإسرائيليين ، وفي الصحف الاسرائيلية^(٤٦).

فضلاً عما تقدم ، فإن الكيان الصهيوني لم يكتف بدور المحرض على تصعيد الأوضاع نحو المجابهة المسلحة ، وانما حدد ، في بعض الاحيان ، شكل هذه المجابهة ايضاً. حيث نصح الخبراء العسكريون الصهاينة الولايات المتحدة أن تستخدم سلاحاً نووياً تكتيكياً ومحدوداً ، لكونه على حد قول الجنرال الاحتياط (افيغدور بن غال) يشكل وسيلة فاعلة لمنع خسائر كثيرة لديهم^(٤٧).

إذن ، فإن اسرائيل لم تعمل على توجيه ضربة عسكرية للعراق بنفسها وهو بخلاف ما ادعته بعض الصحف الاسرائيلية^(٤٨)، بل عملت على تصعيد حدة التوتر ، و دفع الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق بدلاً منها .

ويبدو ان اسرائيل قد اضطرت لأنتهاج هذا السبيل ، لأن الولايات المتحدة وجدت أن تحقيق أهدافها في المنطقة يتطلب في هذه المرحلة الحرجة عدم السماح بإسرائيل بشكل مباشر في أزمة الخليج ، لكي لا تستثار بعض الأطراف العربية والاسلامية المتحالفة معها.

اضف الى ذلك ، إن هناك قناعات إسرائيلية تبلورت بصدد التعامل مع أزمة الخليج ، مؤداها إن أي تحرك عسكري ضد العراق من جانبها سابق لأوانه من جهة ، وستظهر إسرائيل كدولة معتدية ، وربما سيجبر بعض الحكام العرب على التخلي عن موقفهم المتحالف مع الولايات المتحدة لصالح الموقف العراقي ، أو على الأقل تحييدهم. لذلك تقول صحيفة (على همشمار) الاسرائيلية ((إن حكومة الولايات المتحدة تتصرف بحكمة شديدة، عند محاولتها بعدم إقحام إسرائيل في النزاع بأي صورة من الصور))^(٤٩).

كما ذهب قيادة الجيش الاسرائيلي بأن الهجوم العراقي سيكون أقل قسوة من هجوم سياسي و عسكري ناتج من ضربة أولى موجهة للعراق^(٥٠) .

ويبدو إن هذا الموقف قد أملته حسابات الربح والخسارة . أضف الى ذلك، حاولت اسرائيل استغلال الأحداث للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة والعالم الغربي، من جهة، كما حاولت استثمار الأوضاع الناشئة في المنطقة بهدف تعزيز مكانتها الاستراتيجية في المنظور الاميركي من جهة أخرى ، لاسيما إن هذه الأوضاع تأتي بعد دخول العالم مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ، وتبلور نظام دولي جديد ، تنفرد بقيادته دولة عظمى واحدة .

وتأسيساً على ما تقدم ، يتبين أن اسرائيل كانت تخشى الحل السياسي لأزمة الخليج ، لأسباب عديدة ، لعل في مقدمتها ، حسب وجهة النظر الاسرائيلية هي الآتية :

(أ) ان اسرائيل تجد في الحل الدبلوماسي للأحداث في الخليج ابقاء الآلة الحربية العراقية في حالة تصاعد من جهة ، وانفراد العراق بأسرائيل من جهة أخرى بعد انسحاب القوات الأميركية من المنطقة على حد قول (موشيه ارينز) .

(ب) ان اسرائيل تخشى أن يقوم الحلف العربي - الاميركي الجديد الذي تشكل ضد العراق ، بالعمل على اجبار اسرائيل على اقامة تسويات مع الدول العربية ، وعلى الاخص سوريا ، مما يحد من مكانة إسرائيل كقوة رئيسية في المنطقة ، وقد عبر أحد الصحفيين الاسرائيليين عن تلك الهواجس بقوله « وقد نتحول جراء طابع مشاكلنا الى ضحية سهلة جداً خصوصاً اذا توصل بوش الى حل مع صدام حسين»^(٥١).

(ج) أن الحل السياسي سيبرز بصورة جلية قوة عربية قادرة على ردع اسرائيل ، والحد من دورها الاقليمي ، وربما اجبارها على إعطاء تنازلات لصالح القضية الفلسطينية .

لذلك أكد اللواء (أهرون باريف) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب ، والذي سبق وأن شغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية ، على ضرورة قيام اسرائيل بالعمل الحثيث لمنع تسوية أزمة الخليج دون توفير شرطين هما :

اولاً : القضاء نهائياً على القوة العسكرية العراقية .

ثانياً : الحصول على ضمانات تمنع العراق من استخدام سلاح غير مألوف في المستقبل^(٥٢).

وتجدر الإشارة الى انه اذا كانت اسرائيل تخشى من الحل السياسي للامزمة ، فأنها كانت تخشى بشكل أشد من ربط هذه الامزمة بالقضية الفلسطينية. إذ ان الاوساط الاسرائيلية المختلفة كانت قد

أعربت عن القلق لأصرار الرئيس صدام حسين على إدراج إنهاء إحتلال اسرائيل للاراضي العربية في أي مناقشة للانسحاب العراقي من الكويت . وبهذا الصدد أكدت صحيفة (حدشوت) الاسرائيلية ان إسرائيل ترفض بصورة قاطعة امكانية إيجاد ربط كهذا.^(٥٣) فبالنسبة للحكومة الاسرائيلية - فأنها لا تقبل بمثل هذا الربط ، لأنه ينطوي على تنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما تتمثل وجهة نظر الليكود ، من الناحية المبدئية ، بعدم الانسحاب من المناطق التي إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، او التفاوض بشأن إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع^(٥٤).

وتذهب الاحزاب الدينية الإسرائيلية نحو هذا المنحى ايضاً ، فهي ترفض الربط ما بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، وترغب تلك الاحزاب بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة بكل ثمن لأسباب دينية^(٥٥)، ويعد زعماء حزب المفدال الديني من اكثر القادة الاسرائيليين تشدداً إزاء مسألة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، والاقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني^(٥٦) ويذهب حزب (أعودات اسرائيل) الديني نحو هذا المنحى أيضاً^(٥٧).

اما حزب العمل الاسرائيلي فإنه يرفض هو الآخر مسألة الربط ما بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، الا انه يدرك ، في الوقت نفسه، الاتجاه الدولي الذي أخذ يميل الى وضع حل للمشكلة الفلسطينية وفق مبدأ حق تقرير المصير. إذ أكد (اسحق رابين) الرجل الثاني في حزب العمل في مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة (يديعوت احرونوت) الاسرائيلية ، (في ظل الوقائع الدولية الحالية خصوصا في ضوء التعاون المتزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لن يدع العالم الجديد الصراع العربي - الاسرائيلي دون حل)^(٥٨).

لذلك يؤكد زعماء حزب العمل إنه في مراحل معينة اذا ما تبلور حل معقول يكون مقبولاً عند كافة الدول العظمى وكذلك الاطراف العربية المعتدلة ، سيكون من الضروري فرض حل على اسرائيل بصورة لا تبدو بأنها عملية (فرض فظة) ، مع ترك مجال معين للتسوية تجاه إسرائيل ولكن دون تنازل جوهرى عن المبدأ القاضي بمقايسة الارض بالسلام^(٥٩).

وبذلك يتبين أن هناك فرقا نسبياً بين الليكود والعمل ، فالليكود يرفض التنازل عن الأراضي المحتلة برمتها حتى في أعقاب إنتهاء أزمة الخليج عسكرياً ، في حين يميل حزب العمل الى التنازل عن المناطق ذات الكثافة السكانية العربية كحل للقضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج عسكرياً .

وقد حاولت أوساط حزب العمل إستثمار تلك الازمة لتحقيق بعض المكاسب. اذ تعتقد تلك الأوساط ان هناك مكان للمطالبة بحل شامل للنزاع العربي - الاسرائيلي، وثمة مكان للمطالبة بأن تكون اسرائيل جزءاً لا يتجزأ من أي حلف اقليمي ، أمني أو اقتصادي ، وثمة مكان للمطالبة

بالانضمام لحلف الناتو ، وثمة مكان للمطالبة بتعهد اميريكي بالحفاظ على ميزان التسليح النوعي لصالح اسرائيل ، ولمضاعفة المساعدات الاقتصادية ، والانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة^(٦٠).

وخلاصة القول ، يبدو أن الموقف الاسرائيلي ، على هذا المستوى من التعامل ، قد تمحور حول الامور الآتية :

(١) ان اسرائيل أيدت توجيه الضربة العسكرية للعراق دون ان تشارك فيها ، بل عملت من وراء الكواليس للوصول الى هذا الهدف .

(٢) إن اسرائيل رفضت أي حل سياسي للامنة ، لأن حلاً من هذا القبيل لا يأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الامن الاسرائيلي .

(٣) إن إسرائيل رفضت رفضاً قاطعاً مسألة الربط ما بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، بل ان الحكومة الاسرائيلية والاحزاب المؤتلفة معها ، خصوصاً الدينية منها ترفض مبدأ التنازل عن الاراضي المحتلة حتى بعد انتهاء أزمة الخليج عسكرياً ، في حين أن حزب العمل الاسرائيلي المعارض يرى إمكانية إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، ولكن بعد القضاء نهائياً على الآلة العسكرية العراقية ، على أن تكون عملية السلام قائمة على أساس أمني ، وسياسي ، واقتصادي ملائم لإسرائيل .

ثانياً: والجانب الثاني الذي حاولت اسرائيل ان تحققه خلال تعاملها غير المباشر مع (أزمة الخليج) ، يكمن في التخلص من النمط الاداري الذي يحرك القدرات المادية للدولة العراقية ، اي التخلص من الرئيس صدام حسين شخصياً ، وهذا ما ذهب اليه عدد من المسؤولين الإسرائيليين، اذ يقول زلمان شوفال ، سفير اسرائيل لدى الولايات المتحدة (أن الشرق الأوسط بكامله وخاصة اسرائيل سيواجه خطراً جسيماً اذا بقي الرئيس العراقي صدام حسين).^(٦١) ويقول (موشيه أرينز) أن (هناك أسباباً للقلق في اسرائيل في حالة بقاء صدام حسين في الحكم. وذهب (اريل شارون) نحو هذا المنحى بقوله : (لو كانت نهاية الأزمة هي بقاء صدام حسين في الحكم لكان من الأفضل كثيراً لاسرائيل والشرق الأوسط والعالم الا تكون الولايات المتحدة قد تدخلت في الخليج .

(٦٢)

ويبدو إن مخاوف الأوساط الاسرائيلية من الرئيس صدام حسين ترجع من وجهة النظر الاسرائيلية - الى اسباب متعددة ، فالبعض يخشى من سلوكه السياسي ، والذي قد يلحق أضراراً جسيمة بالأمن الاسرائيلي ومقوماته . والبعض الاخر ينظر بقلق بالغ الى التحرك الجماهيري الذي حركه الرئيس صدام حسين داخل الوطن العربي . فهذا التحرك ، حسب وجهة النظر الاسرائيلية ،

يخفي بين ثناياه تطورات يصعب التكهّن أو التحكم بها . بل قد تؤدي الأحداث الى خلخلة إستقرار المنطقة لمدة طويلة قادمة^(٦٣) ، بل ان (موشيه ارينز) كان قد أكد بأن الهجمات التي شنت على الحدود الشمالية لاسرائيل وعلى الحدود مع الأردن ، وهجوم ايلات في نهاية تشرين الثاني الماضي قرب الحدود مع مصر (كانت مستوحاة من صدام حسين الذي يعتبره الفلسطينيون صلاح الدين الجديد)^(٦٤) . كما اعترفت بعض الأوساط الاسرائيلية بأن الرئيس صدام حسين قد انتصر على اسرائيل لحد الان في معركة واحدة ، اذ نجح في دب الرعب في أوساط الجمهور والحكومة ، وهذا ما يمكن تلمسه في المحادثات اليومية في الشارع ، أو مع الجيران ، أو في الطابور ، أو أمام البنك^(٦٥).

إذاً ، فإن اسرائيل حاولت استثمار أزمة الخليج للتخلص من الرئيس صدام حسين ونمط ادارته للدولة العراقية لأسباب عديدة ، لعل أهمها :

(١) أسباب ترجع الى السلوك السياسي الذي انتهجه على الصعيد الوطنية والعربية والدولية.
(٢) أسباب ترجع الى ما أثاره من رعب وفتح داخل الأوساط الاسرائيلية بسبب تهديداته المستمرة لاسرائيل .

(٣) أسباب ترجع الى ما حدثه من تحرك جماهيري داخل الوطن العربي . هذا التحرك الذي لا تستطيع إسرائيل التحكم به دائماً ، فأذا ما احتوته في المرحلة الراهنة فأنها قد لا تستطيع أن تضمن مثل هذا الاحتواء في المرحلة اللاحقة .

ثالثاً : حاولت اسرائيل من جهة ثالثة في تعاملها مع أزمة الخليج ، ان تظهر قوتها العسكرية كعامل ردع للعراق من جهة ، وطمأنة الراي العام الاسرائيلي المصاب بالذعر من جهة اخرى .

لذلك نجد (اسحاق شامير) يخاطب الجمهور الاسرائيلي عبر الاذاعة بقوله : (إن قلق المواطنين وخوفهم من التطورات في المنطقة و من التهديدات العراقية مبالغ بهما) ، ويضيف قائلاً : « إن على المواطنين أن يعرفوا جيداً بأن الحكومة وأجهزة الأمن يعملان كل ما في استطاعتها لمواجهة الأخطار). وذهب (موشيه أرينز) نحو هذا المنحى بقوله : (أن إسرائيل تعرف كيف تحافظ على تفوقها النوعي عبر تطوير أنظمة تسليح ليست مألوفة للعدو و من شأنها أن تشكل مفاجأة تكنولوجية في ميدان المعركة)^(٦٦). ودعا(حاييم هرتزوغ) رئيس الدولة ، الجماهير الاسرائيلية الى الحفاظ على توازنهم ورباطة جأشهم وعدم الأنسياق وراء الاشاعات المدمرة نتيجة لتطور أزمة الخليج^(٦٧).

وبذلك ، يتبين إن اسرائيل حاولت على المستوى الثالث من تعاملها مع أزمة الخليج إظهار قوتها العسكرية والتكنولوجية الرادعة وهو اجراء تكتيكي يكمن وراءه عدة أسباب لعل أهمها :

- أ) ردع القيادة السياسية العراقية ، وشل إرادتها في توجيه ضربة عسكرية أولى الى اسرائيل .
- ب) طمأنة الجمهور الاسرائيلي المذعور ، واقناعه بأن الحكومة الاسرائيلية قادرة على حمايته بما تمتلك من وسائل عسكرية وتقنية متطورة .
- ج) ردع أى طرف عربي او اسلامي يفكر لاحقاً بالأقتصاص من اسرائيل او تهديد أمنها الوطني .

الخاتمة

يتبين مما اسلفنا ، النتائج الآتية :

اولا : ان هناك خطوطاً أساسية ومشاركة على المستوى الاستراتيجي تجمع ما بين الموقف الاسرائيلي من الحرب العراقية - الايرانية ومن ازمة الخليج ، تمثلت بالعمل على تحييد امكانات الدولة العراقية لأطول مدة ممكنة في الصراع العربي - الصهيوني .

ثانيا : إن أهداف التعامل الاسرائيلي مع ازمة الخليج والمتضمنة محاولة تحييد إمكانات الدولة العراقية بكافة الوسائل المتوافرة من جهة ، واحتواء النمط الاداري الذي يحرك تلك القدرات من جهة أخرى ، انما هي اهداف قد رسمتها اسرائيل لنفسها منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية ، وما تمخضت عنه من اخطار على المستويين الاستراتيجي والعسكري الأمني ولم تكن وليدة أزمة الخليج بالذات .

الهوامش :

- (١) سعد البزاز ، اسرائيل وحرب الخليج . فصل ضمن كتاب (الحرب والانتفاضة) (اعداد : د. نواف عدوان) . دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٨٥ .
- (٢) نقلا عن : عبد السلام ابراهيم بغدادي ، موقف الكيان الصهيوني من الحرب العراقية - الايرانية ، فصل ضمن كتاب (آسيا وافريقيا والحرب العراقية الايرانية) ، منشورات الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ٣٣٥ .
- (٣) حول الانحياز الاعلامي لإيران ، انظر : د. نواف عدوان ، اتجاهات دعاية الكيان الصهيوني باللغة الفارسية ، فصل ضمن كتاب (الحرب والانتفاضة) مصدر سابق ، ص ١٢١-١٣٠ .

- (٤). شفايتسر ، نظرة ثاقبة في اتجاه خاطيء ، هآرتس ١/٧/١٩٨٨ ، ترجمة نشرة (الملف) ، وكالة المنار للصحافة والنشر ، المجلد الخامس ، العدد ٤/٥٢ ، ١/تموز/١٩٨٨ ، ص ٣٤٠.
- (٥) نقلا عن سعد البزاز ، مصدر سابق ، ص ٩٤.
- (٦) عبدالسلام ابراهيم بغدادي ، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٣٠٦.
- (٧) د. شفيق السامرائي ، الوطن العربي ، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٨٣ .
- (٨) سعد البزاز ، مصدر سابق ، ص ٩٦.
- (٩) عبدالسلام ابراهيم بغدادي ، موقف الكيان الصهيوني من الحرب العراقية الايرانية ، مصدر سابق ، ص ٣٥.
- (١٠) نقلا عن : محمد رشاد الشريف ، اسرائيل وانتهاء الحرب العراقية الايرانية ، مجلة الأرض ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ، العدد الأول . كانون الثاني ١٩٨٩ ، ص ٢.
- (١١) باعل لوتو ، يجب ان تفرح لا أن تبكى ، عل همشمار ٢٧/٧/١٩٨٨ . ترجمة (مجلة الأرض ، العدد الاول ، كانون الثاني ١٩٨٩) ص ١٣.
- (١٢) نقلا عن ، محمد رشاد الشريف ، مصدر سابق ، ص ١٥.
- (١٣) لمزيد من التفصيل . انظر تقرير (تطوير القاعدة الصناعية - العسكرية العراقية) ، النشرة الاستراتيجية ، لندن ، المجلد التاسع ، العدد ٢١/١٠/١٩٨٨ ، ص ١-٢.
- (١٤) د، پرسف البير ، الحرب العراقية - الايرانية: دروس عسكرية بالنسبة لاسرائيل ، مجلة ضباط الجيش الاسرائيلي (سيكرا حودشيت). العدد ٢ ، سنة ١٩٨٧ ، ص ١٠ (ترجمة خاصة).
- (١٥) أ. نبير . المخاطر التي تواجهها اسرائيل بعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية ، هاموديع العدد ٧٧٢٢ / ١٩٨٨ ، (ترجمة خاصة) .
- (١٦) هآرتس ١٠/٢/١٩٨٩ ، نشرة (الملف) ، المجلد الخامس ، العدد ١١/٥٩ شباط ١٩٨٩ . ص ١٠٣٣ .
- (١٧) احمد كتوب ، دور الصواريخ ارض / ارض في الصراع العربي - الاسرائيلي ، الأرض ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، العدد العاشر ، تشرين الاول ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .

- (١٨) يوسي ميلمان حوتام ، الحرب المقبلة ، ملحق عل همشمار ١٠/٧/١٩٨٨ ، (ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية) العدد ١٠ ، تشرين الاول ١٩٨٨ ، ص ٧٢٤ .
- (١٩) يديعوت احرونوت ١٩٨٨/٦/٨ ، ترجمة نشرة (الملف) . المجلد الخامس ، العدد ٣/٥١ .
حزيران ١٩٨٨ ، ص ٢٧١ .
- (٢٠) معاريف ١٩٨٨/٤/١ ، ترجمة نشرة (الملف) ، المجلد الخامس ، العدد ١/٤٩ ، نيسان ١٩٨٨ ، ص ٣٨ .
- (٢١) ها آرتس ، ١٩٨٨/٦/٣٠ ترجمة (الملف) المجلد الخامس ، العدد ٤/٥٢ هـ ، تموز ١٩٨٨ ، ص ٣٦٢ .
- (٢٢) رون بن يشاي ، صواريخ ارض / ارض خيارنا ، يديعوت إحرونوت ، ١٩٨٨/٦/١٧ ، ترجمة (الملف) ، المجلد الخامس ، العدد ٤/٥٢ ، تموز ١٩٨٨ ، ص ٣٥٥ .
- (٢٣) النشرة الاستراتيجية ، لندن ، المجلد التاسع ، العدد ١٨/١٥ آب ١٩٨٨ ص ١ .
- (٢٤) يوسي ميلمان حوتام ، مصدر سابق، ص ٧٢٤ .
- (٢٥) نشرة الملف ، المجلد الخامس ، العدد ١/٤٩ ، نيسان ١٩٨٨ ، ص ٧٤ .
- (٢٦) حول الأنفاق العسكري الاسرائيلي ، انظر : لمياء فوزي الكيالي ، اعباء التسليح على الاقتصاد الاسرائيلي، فصل ضمن كتاب (التسليح في العالم الثالث) ، منشورات وزارة التعليم والبحث العلمي، مركز دراسات العالم الثالث / جامعة بغداد ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٢٨٢-٢٨٩ .
- (٢٧) نقلا عن محمد رشاد الشريف ، مصدر سابق ، ص ١١ .
- (٢٨) عبدالسلام ابراهيم بغدادي ، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .
- (٢٩) عبدالسلام ابراهيم بغدادي ، مرقف الكيان الصهيوني من الحرب العراقية - الإيرانية، مصدر سابق ، ص ٣٢٨ .
- (٣٠) عبدالسلام ابراهيم بغدادي ، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .
- (٣١) محمد رشاد الشريف، مصدر سابق ص ١٨ .

- (٣٢) يعقوب ادلشتاين ، الحرب العراقية الايرانية وتأثيرها ، هتسوفيه ٤ / ١٩٨٧/٩ ، ترجمة الأرض، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، العدد الأول - كانون الثاني ١٩٨٩ ، ص١٩ .
- (٣٣) معاريف ١٩٨٨/٧/٢١ (ترجمة خاصة) .
- (٣٤) معاريف ١٩٨٨/٧/١ ، ترجمة : (الملف) المجلد الخامس ، العدد ٤ / ٥٢ ، تموز ١٩٨٨ ، ص ٣٦٢ .
- (٣٥) ها آرتس ١٩٨٨ / ٧ / ٢٢ ، ترجمة (الارض) ، العدد الأول - كانون الثاني ١٩٨٩ ، ص ١٩ .
- (٣٦) نقلاً عن محمد الصراف ، توقف حرب الخليج يريك اسرائيل ، نشرة (الملف) ، المجلد الخامس ، العدد ٥ / ٥٣ ، آب ١٩٨٨ ، ص ٤١٩ .
- (٣٧) المصدر السابق، ص ٤٢٤ .
- (٣٨) محمد رشاد الشريف ، مصدر سابق ص ١٩ .
- (٣٩) معاريف ٢١ - ٢٢ / ٧ / ١٩٨٨ ، ترجمة (الملف) ، المجلد الخامس ، العدد ٥ / ٥٣ ، آب ١٩٨٨ ، ص ٤٢٤ .
- (٤٠) عل همشمار ١٩٨٨/٧/٢١ ، ترجمة (المصدر السابق) ، ص ٤٢٥ .
- (٤١) حول قدرات الدولة العراقية . انظر : د. حامد عبدالله ربيع . العراق ولعبة الامم . فصل ضمن كتاب ((الحرب العراقية- الايرانية) ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، مطبعة سعد، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٣٢-٤٦ .
- (٤٢) جريدة الرأي الاردنية ، العدد ٧٤١٨ في ١٨ / ١١ / ١٩٩٠ .
- (٤٣) جريدة (الثورة) العراقية ، العدد ٧٤٨٢ في ١٢ / ١٢ / ١٩٩٠ .
- (٤٤) جريدة (الدستور) الاردنية ، العدد ٨٣٦٥ في ٤ / ١٢ / ١٩٩٠ .
- (٤٥) جريدة (الرأي) الاردنية ، العدد ٧٣٨٧ في ١٨ / ١٠ / ١٩٩٠ .
- (٤٦) انظر: جريدة (معاريف) الاسرائيلية في ٢٤ / ٨ / ١٩٩٠ و ٢٧ / ٩ / ١٩٩٠ . و(هاآرتس) الاسرائيلية في ٢٥ / ٨ / ١٩٩٠ و ٢٧ / ٩ / ١٩٩٠ و(عل همشمار) الاسرائيلية في ٢٣ / ٨ / ١٩٩٠ و ٢٧ / ٩ / ١٩٩٠ و(حداشوت) الاسرائيلية في ٢٤ / ٨ / ١٩٩٠ .
- (٤٧) مجلة (اليوم السابع) - باريس ، العدد ٣٣٥ تشرين الاول ١٩٩٠ ، ص ١٥ .
- (٤٨) انظر : (ها آرتس) في ٦ / ٨ / ١٩٩٠ و (الجيروزلم بوست) في ٢٤ / ٩ / ١٩٩٠ .

(٤٩) تطورات تثير القلق .. جريدة (عل همشمار) في ١٩٩٠/٨/٩. نشرة (شؤون اسرائيلية) مركز الدراسات الفلسطينية في كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، العدد ١١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، ص٩.

(٥٠) (ها آرتس) الاسرائيلية في ١٩٩٠/١٠/٢. نقلا عن العقيد خضر مزهر ، دور اسرائيل في احداث الخليج ، بحث مطبوع بالروينو ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الفلسطينية في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ص٩.

(٥١) يوئيل ماركوس ، غيوم سوداء ومشاعر كئيبة تخيم على اسرائيل ، جريدة : (ها آرتس) الاسرائيلية ، ترجمة جريدة (الشعب) الاردنية ، العدد ٢٧١٩ في ١٩٩٠/١١/٤.

(٥٢) خضر مزهر ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٥٣) جريدة (الشعب) الاردنية ، العدد ٢٧٠١ في ١٩٩٠/١٠/١٤ .

(٥٤) وثيقة (الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة) لسنة ١٩٨٨ ، ملف انتخابات الكنيست الثاني عشر ، اعداد (نديم عيسى) ، مركز الدراسات الفلسطينية في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ص٩١ - ٩٦ .

(٥٥) المؤتمر الدولي يشق طريقه ، جريدة (دافار) الاسرائيلية ، ترجمة جريدة (الشعب) الاردنية. العدد ٢٧٠٠ في ١٩٩٠/١٠/١٣ .

(٥٦) الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، بيروت ، المجلد الثاني، ١٩٨٤، ٢٢٤.

(٥٧) سمير جبور ، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٥، ص٢٥٢ .

(٥٨) مقابلة مع (اسحق رابين) ، جريدة (يديعوت إحرونوت) في ١٩٩٠/٨/٢٤. ترجمة جريدة (الشعب) الاردنية ، العدد ٢٧٠١ في ١٩٩٠/١٠/١٤ .

(٥٩) فرصة للدبلوماسية ، جريدة (عل همشمار) في ١٩٩٠/٩/١٠، ص ١١-١٢ .

(٦٠) المؤتمر الدولي يشق طريقه .(دافار) في ١٩٩٠/٨/٢٤ ، ترجمة (الشعب) الاردنية. العدد ٢٧٠٠ في ١٩٩٠/١٠/١٣ .

(٦١) نقلاً عن خضر مزهر ، مصدر سابق، ص ١١ .

(٦٢) جريدة (الدستور) الاردنية ، العدد ٨٣٦٥ في ١٩٩٠/١٢/٤ .

- (٦٣) هاآرتس ١٩٩٠/٨/٢٠، نقلاً عن خضر مزهر ، مصدر سابق ، ص ١٣-١٤. كذلك انظر مقال صدام دعا للجهاد : مظاهرات تأييد في الدول العربية (جريدة (معاريف) ١٩٩٠/٨/١٢. ترجمة نشرة (شؤون اسرائيلية) مصدر سابق ، ص ٣٢-٣٣.
- (٦٤) جريدة (الجمهورية) العراقية ، العدد ٧٧٤٢ في ١٨/١٨ كانون اول/١٩٩٠ .
- (٦٥) مقال (داني روبنشتاين) جريدة (ها آرتس) ١٩٩٠/٨/١٦، ترجمة جريدة (الدستور) الأردنية ، العدد ٨٢٦٠ في ١/٨/١٩٩٠.
- (٦٦) جريدة (الدستور) الاردنية ، العدد ٨٣٦٢ في ١/١٢/١٩٩٠.
- (٦٧) جريدة (الثورة) العراقية ، العدد ٧٣٧٧ في ١٣/٨/١٩٩٠.

المبحث الثاني

قراءة في أطروحة صدام الحضارات

[كتب في بغداد / ٢٠٠١]

رغم جدية ورسانة اطروحة هنتجتون حول "صدام الحضارات"، بيد أنها لا تخلو من الطابع الذرائعي احيانا، والطابع الدفاعي احيانا اخرى . فمؤلف صدام الحضارات المفكر صامويل هنتجتون يحاول الدفاع عن تفوق الحضارة الغربية ، ويتلمس الذرائع لعملية انتشارها ضمن إطار العولمة التي يبشر بها الفكر الليبرالي المعاصر .

ومن حصيلة التفاعل ما بين التفوق الغربي وتلمس الذرائع لعملية إنتشاره تصبح مقولة صدام الحضارات مسألة حتمية لا مفر منها، خصوصا ما بين الحضارتين الغربية والاسلامية . فالمؤلف خص هذا الصراع بإهتمام واسع في اطروحته. ومن هذه الزاوية نحاول قراءة اطروحة صدام الحضارات .

اولا: أكد هنتجون على انه " يعتبر التفاعل بين الاسلام والغرب صدام حضارات" ص٢٦. واذا علمنا أن هنتجتون يعرف الحضارة ص١٨-١٩ بالشكل الآتي: " اعلى تجمع ثقافي للناس واطوع مستوى للهوية الثقافية للشعب ولا يسبقها الا ما يميز البشر عن الانواع الاخرى وهي تتحدد في ان معا بالعناصر الموضوعية المشتركة ، مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات، وبالتحديد الذاتي الذي يقوم به الشعب نفسه" . هذا معناه أن هنتجتون اراد ان يستبعد او ينفي الطابع الكولنيالي عن السلوك السياسي الغربي حيال الشرق الاسلامي. ويعلل الصراع بينهما بالأسباب الحضارية بالمعنى الذي أوردناه انفا، أي بمعنى الاختلاف الحضاري لا الاطماع الاستعمارية .

وضمن هذا السياق، حاول أن يفسر السلوك الكولنيالي الغربي حيال الحضارة الاسلامية منذ الحروب الصليبية حتى السلوك العسكري ضد العراق عام ١٩٩١. فالحروب الصليبية، من وجهة نظره ، تحمل طابعا تبشيريا لا إستعمارياً ، وهذا واضح في قوله ص٢٤ " حاول الصليبيون

بنجاح مؤقت الاثيان بالمسيحية والحكم المسيحي الى الأراضي المقدسة". كذلك فسر سيطرة الغرب الاستعمارية على معظم شمال افريقيا والشرق الأوسط في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، والحرب الفرنسية ضد الجزائر في الخمسينيات ، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وغزو القوات الأمريكية للبنان عام ١٩٥٨، واعتداءاتها المتكررة في التسعينات على العراق وليبيا كلها من باب صدام الحضارات لا من باب محاولة السيطرة الكولونيالية ، إلى أن وصل الى القول ص ٢٥ " وبلغت هذه الحرب بين العرب والغرب ذروتها عام ١٩٩٠ عندما ارسلت الولايات المتحدة جيشاً حاشداً الى الخليج للدفاع عن بعض البلدان العربية ضد عدوان بلد عربي اخر".

ويبدو أن الاستشهاد بحرب عام ١٩٩١ كدليل على صدقية اطروحة صدام الحضارات لم يكن دقيقاً، لأن حرب ١٩٩١ كانت في جوهرها صراع من اجل الهيمنة على مقدرات النفط وتهدف إلى منع تشكيل قوة عربية اقتصادية فاعلة. فضلا عن أن هذه الرؤية لحرب الخليج جاءت لتقلب اطروحة هنتجتون عن صدام الحضارات من الجهات الاتية :

أ- لأنه يفترض ص ٢٤ بأن خطوط الانقسام بين الحضارات ستكون نقاط تقعر الازمات والمذابح . بينما يلاحظ ان حدود الانقسام ما بين العراق والكويت ليست خطوط انقسام بين حضارتين مختلفتين، انما ينتمي الطرفان الى حضارة واحدة الا وهي الحضارة العربية الاسلامية ، ومع ذلك حصل نزاع عسكري بينهما. ثم ان دوائر صدام الحضارات التي حددها هنتجتون ص ٢٣ لم تنطبق على حرب الخليج . فلم تكن هذه الحرب من المستوى الجزئي الذي تتصارع فيه المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم بين الحضارات بصورة عنيفة -عادة- على السيطرة على اراضي بعضها البعض . ولم تكن هذه الحرب من المستوى الكلي ، الذي تتنافس فيه دول وحضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية ، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية والاطراف الثالثة، وتتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة. وبذلك يتضح أن حرب الخليج لا تدخل في دوائر الصراع الحضارية الجزئية أو الكلية التي أشار إليها هنتجتون ، وإنما في اطار الهيمنة ذات القطب الواحد التي حاولت الولايات المتحدة تكريسها لبناء ما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

ب- اصف الى ذلك، اذا نظرنا لحرب الخليج من زاوية اطرافها المتحالفين ، لتبين أن اطروحة هنتجتون لا تنطبق عليها. فالدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية كان من ضمنها من يحتسب على دائرة الحضارة العربية الاسلامية كمصر وسوريا والبحرين وقطر والسعودية وباكستان وتركيا وغيرها ، والتي يفترض أن تكون إلى جانب العراق حسب منطق هنتجتون حول صدام الحضارات بيد أن الأمر لم يكن كذلك .

ثانياً: احتسب هنتجتون الصراع العربي الاسرائيلي جزءا من الصدام الحضاري التاريخي بين العرب والغرب. وهذا ما اشار اليه ص ٢٥ بقوله " وقعت حروب عدة بين العرب و (اسرائيل) التي أنشأها الغرب". إن هذا التفسير للصراع العربي الاسرائيلي ممكن أن يناقش من الزوايا الآتية :

أ- صحيح أن الغرب لعب دورا أساسيا في انشاء (اسرائيل) وديمومتها ، لدرجة أن السياسة الخارجية الإسرائيلية جعلت من مبدأ الاعتمادية الدولية على قوة عظمى ركناً أساسياً من أركانها. وصحيح ايضاً ان هرتزل قال عن مشروع دولته اليهودية أنها ستكون " قلعة متقدمة للحضارة الغربية في الشرق الأوسط". بيد أن التجربة الاسرائيلية في فلسطين المحتلة والممتدة لأكثر من نصف قرن قد أفرزت لنفسها مكونات حضارية وثقافية خاصة باليهود واليهودية ولم تعد مرتبطة كلياً بالثقافة و الحضارة الغربية التي انشأتها إلا من زاوية المصالح الاستراتيجية. فمفكرها (اسرائيل) ومفكرها لم يحسموا بعد الجدل الدائر حول الهوية الحضارية للكيان الاسرائيلي ، فمنهم من يحتسب اسرائيل جزءا من الحضارة الغربية، ومنهم من يحتسبها جزءا من الحضارة الآسيوية ، ومنهم من يحتسبها جزءا من حضارة الشرق الأوسط .

ولذلك أصر اصحاب هذا الاتجاه على ضرورة اطلاق اسم (اسرائيل) على كيانهم الذي تأسس عام ١٩٤٨ ، لأن اسم (اسرائيل) أكثر قبولا لدى ابناء الحضارة العربية الاسلامية لوروده في القرآن الكريم .

وضمن هذا السياق طرح شمعون بيرييس فكرة الشرق الأوسط الجديد. وهناك من يحتسب (اسرائيل) نتاجاً للحضارة اليهودية وتعبيراً عصبياً جديداً عن عبقريتها. وهناك من يحتسبها نتاجاً مشتركاً للحضارتين اليهودية - الغربية . وهذا ما تتمسك به القوى العلمانية الاسرائيلية على اساس ان تقدم البشرية كان نتاجاً للحضارة اليهودية المسيحية المشتركة . مع أن فكرة

الحضارة اليهودية المسيحية المشتركة عارية عن السند التاريخي . فأبناء الحضارتين المسيحية واليهودية لم يعرفا التعايش المشترك على امتداد التاريخ ، بل أن فكرة انشاء (اسرائيل) التي تبلورت في الفكر الغربي قد ولدت من رحم الصراع اليهودي المسيحي في اوربا كجزء من عملية التخلص من اليهود وتطهير اوربا منهم . بل أن المذاهب المسيحية كلها بإستثناء البروتستانية ما زالت رافضة دمج العهد القديم بالعهد الجديد في كتاب قدسي واحد كتعبير عن رفض اليهود واليهودية .

ب. ثم أن الصراع العربي الاسرائيلي رغم بعده الحضاري ، إلا أنه في جوهره ليس صراعاً بين حضارتين مختلفتين كما ذهب هنتجتون الى ذلك . أي ان اسباب الصراع لا تكمن في التمايز بين الحضارتين الاسلامية واليهودية من حيث اللغة والتاريخ والثقافة والتقاليد والدين . اذ رغم أن اليهودية لم تكن متسامحة بسبب تقسيمها للبشر بشكل تعسفي الى يهود واغيار . وما يترتب على ذلك من نزعات تعصبية يهودية أزاء الغير، بيد أن الحضارة العربية الاسلامية اتسمت بالتسامح انطلاقاً من قوله تعالى " لا اكراه في الدين" و "جادلهم بالتي هي أحسن"، لذلك استوعبت الاقليات الدينية ضمن نظام عرف بنظام "أهل الذمة" . ولم تشهد الاقليات اليهودية في الشرق الاسلامي أي عملية ابادة او اضطهاد لأسباب حضارية بالشكل الذي حصل في الحضارة الغربية المسيحية .

إذن الصراع العربي - الصهيوني ليس من قبيل صدام الحضارات ، انه صراع من اجل الأرض ، ولذلك فإنه صراع لا يقبل بالحلول الوسطى . اذ لو لم يتوافد يهود اوربا الى فلسطين المحتلة لما حصلت حروب بينهم وبين العرب والمسلمين .

اضف الى ذلك ، اذا كان الصراع العربي الصهيوني صراعاً بين حضارتين مختلفتين فحسب ، لهان الأمر، وكان من الممكن ايجاد حلول وسطى له ، خصوصاً أن الحضارة الاسلامية حضارة متسامحة ، والفكر الاسلامي المعاصر يقبل بلغة الحوار والتعايش بين الحضارات المختلفة. بل هناك اطروحات اسلامية معاصرة جادة تطرح فكرة " حوار الحضارات" كبديل لأطروحة "صدام الحضارات" وهذا ماتبينته الأمم المتحدة . فهذه الأطروحة الاسلامية شددت على " أن على الساسة الحاليين أن يسعوا من اجل تحقيق مشروع حوار الحضارات لاتخاذ خطوة أساسية على طريق صناعة مستقبل أكثر عدلا وجمالا وانسانية . كذلك " لا يجوز تهميش أي شعب أو امة

ايا كانت التبريرات الفلسفية والسياسية والاقتصادية، فالآخرون لا يكفي أن نتحملهم فحسب بل يجب العمل معهم ايضا" . كذلك " أن حوار الثقافات والحضارات ، امر غير ممكن الا بتآلف القلوب والمحبة وبذل المساعي الصادقة لفهم الآخرين وليس التغلب عليهم" .

ويطرح الفكر الاسلامي المعاصر فكرة حوار الحضارات مشددا على دوافعها وشروطها دون أن يغفل الموانع التي تعترض طريق الحوار . فهناك من يعتقد أن الحوار اسلوب من اساليب التعارف الذي دعا إليه القرآن الكريم " انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" . وهناك من يعتقد أن الحوار ضروري من اجل صيانة الذات وكون الغرب والإسلام بحاجة لمثل هذا الحوار. وهناك من يعتقد بضرورة الحوار لأن في الحضارة الغربية ما يشكل اضافة هامة للرصيد المتراكم من المعارف البشرية . ورغم ذلك التسامح الكامن في الحضارة الاسلامية وفكرها السياسي ، بيد أن هنتجتون خلص الى القول ص ٢٥ " أن هذا التفاعل العسكري الذي يمتد عمره قروناً بين الغرب والإسلام ليس من المرجح أن ينحسر، بل قد يصبح اكثر خطراً .

بل اشار ص ٢٨ إلى " أن للإسلام حدوداً ديموية " الأمر الذي ينطوي على حكم تعسفي انحيازي .

ولذلك كله ينبغي التحفظ على اطروحة هنتجتون من هذه الزاوية ، وعدم تعميمها على الصراع العربي الإسرائيلي لما في ذلك من مخاطر مستقبلية، لأن السلوك السياسي يتأثر الى حد كبير بالنتاج الفكري .

ثالثاً: حذر هنتجتون ص ٢٥ من مغبة الأخذ بالديمقراطية الغربية في العالم العربي ، لأنها تعزز القوى الأصولية المعادية للغرب على حد زعمه . بل انتقد النظم العربية التي احدثت بعض الانفتاحات الديمقراطية . ان هذا الطرح الفكري سوف ينصرف إلى تبني الغرب في القرن الحادي والعشرين لسياسة مساندة للنظم العربية الاستبدادية ومعرقلة لنمو الديمقراطية في العالم العربي رغم أن الديمقراطية تعد احدى اطروحات النظام الدولي الجديد .

المبحث الثالث

الصراع العربي الاسرائيلي في اطروحة صدام الحضارات

[كتب في بغداد ١٥ حزيران ٢٠٠١]

أحتسب هنتجتون الصراع العربي - الاسرائيلي جزءا من الصدام الحضاري التاريخي بين العرب والغرب . وهذا ما اشار اليه في ص ٢٥ ، بقوله : ((وقعت حروب عدة بين العرب واسرائيل التي انشأها الغرب)) .

ان هذا التفسير للصراع العربي - الاسرائيلي ممكن أن يناقش من الزوايا الاتية :

أ- صحيح أن الغرب لعب دوراً أساسياً في إنشاء (اسرائيل) وديمومتها ، لدرجة أن السياسة الخارجية الاسرائيلية جعلت من مبدأ الاعتمادية الدولية على قوة عظمى ركنا اساسيا من اركانها . وصحيح ايضا أن هرتزل قال عن مشروع دولته اليهودية أنها ستكون ((قلعة متقدمة للحضارة الغربية في الشرق الأوسط)) . بيد أن التجربة الاسرائيلية في فلسطين المحتلة والممتدة لاكثر من نصف قرن قد افرزت لنفسها مكونات حضارية وثقافية خاصة باليهود واليهودية ، ولم تعد مرتبطة كلياً بالثقافة والحضارة الغربية التي انشأتها إلا من زاوية المصالح الاستراتيجية .

و يلاحظ ان ساسة (اسرائيل) ومفكريها لم يحسموا بعد الجدل الدائر حول الهوية الحضارية (للكيان الاسرائيلي) فمنهم من يحتسب (اسرائيل) جزءا من الحضارة الغربية ، ومنهم من يحتسبها جزءا من الحضارة الاسيوية ، ومنهم من يحتسبها جزءا من حضارة الشرق الأوسط . ولذلك اصر اصحاب هذا الاتجاه على ضرورة اطلاق اسم (اسرائيل) على دولتهم الوليدة عام ١٩٤٨ ، لأن اسم (اسرائيل) اكثر قبولا لدى ابناء الحضارة العربية الاسلامية لوروده في القرآن الكريم .

وضمن هذا السياق ، طرح شمعون بيرس فكرة الشرق الأوسط الجديد .

وهناك من يحتسب (اسرائيل) نتاجاً للحضارة اليهودية وتعبيراً عصبياً جديداً عن عبقريتها . وهناك من يحتسبها نتاجاً مشتركاً للحضارتين اليهودية الغربية .

وهذا ما تتمسك به القوى العلمانية الاسرائيلية على أساس أن تقدم البشرية كان نتاجاً للحضارة اليهودية - المسيحية المشتركة . مع أن فكرة الحضارة اليهودية - المسيحية المشتركة عارية عن السند التاريخي ، فأبناء الحضارتين المسيحية واليهودية لم يعرفا التعايش المشترك على امتداد التاريخ ، بل أن فكرة انشاء (اسرائيل) التي تبلورت في الفكر الغربي قد ولدت من رحم الصراع

اليهودي - المسيحي في اوربا كجزء من عملية التخلص من اليهود وتطهير اوربا منهم ، بل أن المذاهب المسيحية كلها باستثناء البروتستانتية ما زالت رافضة دمج العهد القديم بالعهد الجديد في كتاب قدسي واحد كتعبير عن رفض اليهود واليهودية .

ب- ثم ان الصراع العربي - (الاسرائيلي) رغم بعده الحضاري ، الا انه في جوهره ليس صراعاً بين حضارتين مختلفتين كما ذهب هنتجتون الى ذلك . أي ان اسباب الصراع لا تكمن في التمايز بين الحضارتين الاسلامية واليهودية من حيث اللغة والثقافة والتقاليد والدين . على الرغم من أن اليهودية لم تكن متسامحة بسبب تقسيمها للبشر بشكل تعسفي الى يهود واغيار . وما يترتب على ذلك من نزعات تعصبية يهودية ازاء الغير بيد أن الحضارة العربية والإسلامية اتسمت بالتسامح انطلاقاً من قوله تعالى ((لا اكراه في الدين)) و ((جادلهم بالتتي هي احسن)) ، لذلك استوعبت الأقليات الدينية ضمن نظام عرف بنظام ((اهل الذمة)) .

ولم تشهد الأقليات اليهودية في الحضارة العربية الاسلامية أي اباداة او اضطهاد لأسباب حضارية بالشكل الذي حصل في الحضارة الغربية المسيحية .

إذن الصراع العربي - (الاسرائيلي) ليس من قبيل صدام الحضارات ، أنه صراع من اجل الأرض ، ولذلك فإنه صراع لا يقبل بالحلول الوسطى ، إذ لو لم يتوافد يهود اوربا الى فلسطين المحتلة لما حصلت حروب بينهم وبين العرب والمسلمين .

أضف الى ذلك إذا كان الصراع العربي - الاسرائيلي صراعاً بين حضارتين مختلفتين فحسب ، كان من الممكن ايجاد حلول وسطى له ، خصوصاً أن الحضارة العربية الاسلامية متسامحة، والفكر العربي الإسلامي يقبل بلغة الحوار والتعايش بين الحضارات المختلفة .

بل هناك اطروحات اسلامية معاصرة جادة تطرح فكرة ((حوار الحضارات)) كبديل لأطروحة ((صدام الحضارات)) وهذا ما تبنته الأمم المتحدة . فهذه الأطروحة الاسلامية شددت على ((ان على الساسة الحاليين أن يسعوا من اجل تحقيق مشروع حوار الحضارات لأخذ خطوة أساسية على طريق صناعة مستقبل أكثر عدلاً وجمالاً وانسانية)) . كذلك ((لا يحوز تهميش أي شعب او أمة اياً كانت التبريرات الفلسفية والسياسية والاقتصادية ، فالآخرون لا يكفي ان نتحملهم فحسب بل يجب العمل معهم ايضاً)) .

كذلك ((أن حوار الثقافات والحضارات ، أمر غير ممكن الا بتآلف القلوب والمحبة وبذل المساعي الصادقة لفهم الآخرين وليس التغلب عليهم)) .

ويطرح الفكر الإسلامي المعاصر فكرة حوار الحضارات مشدداً على دوافعها وشروطها ، دون أن يغفل الموانع التي تعترض طريق الحوار ، فهناك من يعتقد أن الحوار اسلوب من اساليب

التعارف الذي دعا اليه القرآن الكريم ((إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)) .

وهناك من يعتقد ان الحوار ضروري من أجل صيانة الذات وكون الغرب والإسلام بحاجة لمثل هذا الحوار ، وهناك من يعتقد بضرورة الحوار لأن في الحضارة الغربية ما يشكل اضافة هامة للرصيد المتراكم من المعارف البشرية . ورغم ذلك التسامح الكامن في الحضارة العربية الإسلامية وفكرها السياسي ، بيد أن هنتجتون خلص الى القول في ص ٢٥ ((ان هذا التفاعل الفكري الذي يمتد عمره قرونا بين الغرب والإسلام ليس من المرجح أن ينحسر ، بل قد يصبح اكثر خطراً)). بل اشار ص ٢٨ الى ((ان للاسلام حدوداً دموية)). الأمر الذي ينطوي على حكم تعسفي انحيازي .

ولذلك كله، ينبغي التحفظ على إطروحة هنتجتون من هذه الزاوية ، وعدم تعميمها على الصراع العربي - الاسرائيلي لما في ذلك من مخاطر مستقبلية ، لأن السلوك السياسي يتأثر الى حد كبير بالنتاج الفكري .

المبحث الرابع

[إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز]

[كتب في بغداد آذار / ١٩٩٣]

مما لا شك فيه ، إن متابعة الحركة الايرانية في الجمهوريات الاسلامية المستقلة يعد موضوعاً في غاية الأهمية ، للأسباب الآتية :-

(١) إنه سيكشف الوسائل الايرانية ، والوسائل المضادة لها ، والتي قد تستخدم في الجمهوريات الإسلامية في ظل النظام الدولي الجديد .

(٢) في ضوء نتائج التنافس الإيراني مع الأطراف الأخرى حول الجمهوريات ، سيتحدد ، والى حد كبير ، مديات الدور المستقبلي الإيراني على المستويين الاقليمي والدولي ، فأذا ما نجحت ايران في مسعاها ، سيكون لها دور اقليمي ودولي بارز في النظام الدولي الجديد، و اذا ما فشلت سيحدث العكس .

لذلك ، يحاول هذا البحث تلمس الفرص المتاحة أمام المسعى الإيراني في هذه الجمهوريات ، الأمر الذي دفعنا الى عملية احتساب القدرات والوسائل الإيرانية المادية والمعنوية مقارنة مع الوسائل والقدرات الاقليمية والدولية المضادة للفعل الإيراني .

ولقد واجهت الباحث صعوبات جمة ، بسبب حداثة الموضوع وكثرة تداخلاته وقلة المصادر التي تعرضت للموضوع ، وعدم رصانتها أحيانا ، الأمر الذي قد يجعل التنبؤ بمستقبل الحركة الإيرانية في الجمهوريات اكثر صعوبة ، وربما يسقط البحث بنتائج مغلوطة .

وعلى هذا الأساس ، فإن هذا البحث يمثل محاولة أولية متواضعة للكشف عن فرص نجاح أو فشل المسعى الإيراني في الجمهوريات في ضوء المنهج التحليلي .

أبعاد المسعى الإيراني جبال الجمهوريات الاسلامية :-

لا يمكن لأي دولة أن تغفل الجانب الأمني في حركتها الخارجية ، ومن باب أولى أن تحرص إيران على هذا الجانب اكثر من غيرها ، لأن المنطقة الجغرافية الفاطنة فيها بالغة الأهمية بالنسبة الى العالم بسبب ثرواتها النفطية ، الأمر الذي يجعلها محل أطماع دولية شتى .

ومع ذلك نجد المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الأمني ، وهي غير قادرة على الدفاع عن نفسها بوجه الأطماع الإقليمية والدولية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، تجد إيران نفسها الأضعف في المنطقة ضمن حسابات التحالفات الإقليمية ، فكيانات الخليج الست جمعها (مجلس التعاون الخليجي) مدعوماً من الغرب . وتركيا هي عضو في حلف الناتو .

وروسيا لا تزال تحتفظ بقدرات نووية تضمن أمنها ، وهي سائرة في دائرة الأمن الأوربي مستقبلاً .

لذلك فإن إيران تحاول إيجاد تحالف إقليمي موازٍ للتحالفات الاقليمية الموجودة ، لهذا فأنها تتجه نحو الباكستان وأفغانستان بحكم عدم إرتباطهما بأي تحالف إقليمي ، وعندما نالت الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز استقلالها ، تحركت إيران حيالها ضمن نفس التصور الأمني .

ويبدو أن التحرك الايراني تجاه الجمهوريات محكوم بتوجه قديم ، لأن حدود الأمن الإيراني ، بتقديرهم ، ينبغي أن لا تبتعد عن الحدود الأرضية . وهذا يعني أن الساسة الإيرانيين معنيون بضرورة تكوين الدور عن طريق التصرف الحاسم نتيجة لأدراكهم بأنهم يجلسون في إقليم محكوم بمتغيرات شديدة^(١) . وإن الأحوال غير المستقرة في الجمهوريات يمكن أن تكون سبباً خطيراً لانعدام الأمن على امتداد الحدود بين ايران و الجمهوريات البالغة (٢٢٠٠ كلم))^(٢) . كما أن زعزعة الاستقرار في هذه الجمهوريات قد يؤدي الى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الى ايران ، مما يخلق مشكلة أمنية لهذا البلد ، على حد قول المدير العام لوزارة الداخلية الإيرانية (أحمد الحسيني) المكلف بشؤون الهجرة^(٣) .

اضف الى ذلك ، أن ايران شديدة الحساسية حيال مسألة أمنها الوطني وتحديداً حيال مناطقها الشمالية . إذ ان التاريخ السياسي الإيراني يشير الى حقيقة مفادها ان ايران ظلت محل نفوذ تقليدي روسي في الجزء الشمالي منها . حيث أدت الحروب الروسية – الإيرانية ، ولاسيما حربا ١٨٠٤ – ١٨١٣ و ١٨٢٦ - ١٨٢٨م الى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وخيمة بالنسبة لايران^(٤) ، لم تكن مهياًة لتحمل أعبائها بموجب أحد بنود معاهدة تركمانجاي، للعام ١٨٢٨^(٥) .

ثم فقدت ايران سيادتها بموجب الاتفاقية البريطانية - الروسية عام ١٩٠٧ ، التي قسمت ايران ، ووضع الجزء الشمالي منها تحت الهيمنة الروسية وقد بقي الوضع هكذا الى أن جاءت ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ والغت هذه الاتفاقية بأحتسابها اتفاقية موجهة ضد حرية واستقلال الشعب

الفارسي ، وهو ما يتنافى والمبادئ التي جاءت بها ثورة أكتوبر الاشتراكية^(٦) . ومع ذلك ظلت اراضي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى موطناً للتغلغل الروسي لاحقاً سواء على الصعيد العسكري أم الأيدلوجي ، بوصفها قاعدة الانطلاق الى العالم الإسلامي ، ونموذج للحدثة ، وواجهة للنجاح الإشتراكي في تلك البقع التي يسود فيها الإسلام .^(٧)

وقد ظلت العلاقات الروسية - الايرانية متميزة بحالة من التوتر ، الى أن توصل الطرفان الى اتفاقية عدم اعتداء بينهما عام ١٩٣٩ . ثم قامت القوات الروسية والبريطانية بأحتلال ايران عام ١٩٤١^(٨) خلافاً لاتفاقية عام ١٩٣٩ .

وقد ظل التواجد السوفيتي في ايران حتى عام ١٩٤٦ . وقد استغل كغطاء لأدامة الحركات الانفصالية ضد الحكومة المركزية في ايران ، حيث شهدت هذه الحقبة تأسيس (جمهورية أذربيجان) والجمهورية الكردية الشعبية(مهاباد) عام ١٩٤٥^(٩) . ثم انهارت هذه الجمهوريات حال اكمال القوات السوفيتية لأنسحابها .

وقد ظل الأمر سجالاً بين روسيا وايران حتى عام ١٩٧٩ . اذ إنتقلت ايران من دولة منفذة للاستراتيجية الأمريكية في الخليج الى دولة محايدة في الصراع الأمريكي - السوفيتي ، بموجب الشعار الذي رفعته الثورة الإيرانية (لا شرقية ولا غربية) . الأمر الذي جعل صانع القرار السوفيتي يحاول الاستفادة من ذلك ، ما دام يرى يوماً فصولاً من العداء الإيراني للولايات المتحدة ، بغية تحقيق موطىء قدم له في ايران .

وعندما اندلعت الحرب العراقية - الايرانية ، كان الموقف السوفيتي ميالاً الى الجانب الايراني ، خصوصاً في السنوات الأولى من الحرب^(١٠) . بيد إن إصرار إيران على الحرب ، واجراءاتها ضد (حزب تودة) الشيوعي، وهيمنة الطابع الايدلوجي - الديني على سياستها الخارجية ، ودعوتها المباشرة والصريحة بكونها مركز العالم الإسلامي ومحوره ، فهمه السوفيت على أنه دعوة مضادة لتقريبها ، لاسيما وأن الاتحاد السوفيتي معني بالمحافظة على الجمهوريات الإسلامية^(١١) في آسيا الوسطى المهددة بالانفصال تحت تأثير الدعاوى الدينية لايران . لذلك غير الاتحاد السوفيتي موقفه من الحرب العراقية . الإيرانية لصالح الطرف العراقي^(١٢) .

وعندما بدأ الاتحاد السوفيتي ينشغل بقضاياه الداخلية بسبب إطروحات غورباتشوف المسماة (بالبيروسترويكا)^(١٣) ، عملت ايران بشكل خفي على تأجيج الشعور الديني في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز . وحالما تفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً ، فإن القيادة الايرانية كانت مهياًة تماماً للتحرك نحو الجمهوريات وذلك لسببين هما :-

(١) علاقاتها التاريخية الطويلة مع روسيا ، وما رافقها من رصد إيراني للتحركات الروسية .
(٢) تنبؤها المسبق لأنهييار الاتحاد السوفيتي قد ساعدها في سرعة الحركة حيال الجمهوريات لتعزيز أمن حدودها الشمالية . وتجدر الإشارة هنا ، الى ان ايران لا ترى في التوجه شمالا كل شيء بالنسبة لأمنها الوطني ، لأنها تبقى معتمدة في مسعاها الأمني الشامل على تدعيم دورها في الخليج . وبذلك يتبين أن المسعى الإيراني حيال الجمهوريات ، رغم أهميته بالنسبة للأمن الإيراني ، الا انه يمثل مؤشراً لمدى القبول الدولي والاقليمي لدورها الاقليمي في الخليج العربي ، بل قد يكون ورقة ضاغطة على الأطراف المقيدة للفعل الإيراني للقبول بدور اكبر في الخليج العربي الذي يعد محور الأمن الإيراني الشامل .

ويذهب البعض الى ان ايران تتحرك في الجمهوريات بغية الحصول على التفوق الاقليمي . ويبدو أن هذا الحكم لا يصيب كبد الحقيقة لأن للتفوق مستلزماته العسكرية والاقتصادية والتقنية ، وكلها إمكانيات لا تتمتع بها ايران ، إلا بشكل محدود ربما يفي بمستلزمات الدفاع عن نفسها في افضل الفرضيات . إذن ، يمكن القول ، ان جل ما تسعى ايران للوصول اليه من جراء تحركها في الجمهوريات هو (التوازن الاقليمي) ، لأن التحالفات المحيطة بها شمالاً وجنوباً وغرباً تحتم عليها تحقيق درجة من التوازن مع منافسيها .

أضف الى ذلك ، فأن ايران تحاول الحصول على الأسلحة والتقنية النووية من الجمهوريات الإسلامية ، بغية تعزيز أمنها الشامل في عالم دولي يركز أمنه على القدرات والأسلحة الذرية . ويبدو إن هذا الجهد ليس بالجديد على إيران ، إذ إنها طالما سعت لحيازة القدرة النووية منذ عهد الشاه السابق^(١٤) ، ومحاولة منها لأستغلال حالة الانفلات التي حصلت في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي ، شكلت فرقا خاصة تجوب مختلف الجمهوريات لجذب العلماء والخبراء النوويين ، الذين فقدوا وظائفهم وتدني مستوى معيشتهم ، حيث قدمت لهم رواتب تزيد عن (١١) الف دولار شهريا ، مع (٦٠) الف دولار مقدماً ، و توفير سبل الحياة الرغيدة لهم . وهناك أخبار ، غير مؤكدة ، نقول ان ايران تستعين الان بخبرات (٥٠) عالماً نووياً . وإنها حصلت على رأسين نوويين على الأقل من كازاخستان مقابل نפט أو عملات صعبة.^(١٥)

كما أشارت الأنباء ، الى ان ايران نجحت في شراء خمس صواريخ نووية تكتيكية بصورة غير قانونية من كازاخستان ، مستغلة حالة الفوضى التي سادت في روسيا بعد فشل انقلاب آب ١٩٩١ .

و يبدو ان ايران تحاول في هذا المسعى استغلال توجهات الجمهوريات الاسلامية للتخلص من أزمتها الاقتصادية عن طريق بيع أسلحتها الى من يرغب بالشراء بالعملة الصعبة .

وعموما ، مهما كانت صحة الأخبار ، انفة الذكر ، الا أنها تفصح عن جنوح ايراني جامح للحصول على القدرات النووية من الجمهوريات الإسلامية ، لاسيما من (كازاخستان) بأحتسابها الفرصة التي لا يمكن ان تعوض لتثبيت الامن الايراني بالحصول على القنبلة النووية الاسلامية . وهذا ما ذهب اليه آية الله (تسخيري) رئيس المجمع العالمي لبيت المال عندما علق على استقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة قائلا : إن هذه القوة الإسلامية الجديدة لها أهمية خاصة في أنها تملك العلم النووي ، وتخزن في بلادها اسلحة نووية^(١٦) .

ومن ناحية أخرى ، جرى تحرك ايراني لأقامة تحالف سياسي اقتصادي في جنوب غربى اسيا ، اذ احتسبت طهران القمة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي التي ضمتها مع تركيا والباكستان والجمهوريات الاسلامية ، بمثابة خطوة أولى نحو «أقامة تحالف سياسي واقتصادي في جنوب غربى اسيا قد يتحول الى قوة عظمى ، وتضمن البيان الصادر عن القمة أهمية الاقتصاد في صنع السياسة الناجحة ، والتأكيد على أن أمن وسلام المنطقة من أهم شروط التنمية المشتركة المقرر القيام بها عبر المنظمة المذكورة^(١٧) .

وعلى هذا الأساس ، فإن المدخل الأمني الإيراني حيال الجمهوريات الإسلامية ، كان بحاجة الى مدخلين أساسيين متكاملين ، أحدهما مدخل تبريري فكري يمكن ان نطلق عليه (المدخل الثيوقراطي) ، والآخر مدخل مادي إرتكازي يمكن أن نطلق عليه (المدخل الاقتصادي) .

اولاً: المدخل الثيوقراطي :

الملاحظ ان ايران تسعى ، في أعقاب حرب الخليج الثانية ، الي لعب دور اقليمي نشط ، وهي تملك بعض أسبابه . كما إن تطورات الظروف بعد حرب الخليج وضعت في يدها بعض أوراقه بوصفها طرفاً فاعلاً في أمن الخليج وفي الحزام الشمالي الواقع فوق الوطن العربي^(١٨) . ولذلك عندما برزت الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ، كدول مستقلة ، تعاني من أزمة هوية ومشكلات اقتصادية وأمنية وسياسية لا حصر لها ، كان لا بد لإيران من التحرك في هذا المجال الاقليمي المفتوح لكل الاحتمالات بغية توكيد دورها الاقليمي .

وما دامت ايران واقعة جغرافياً في بيئة اقليمية حساسة ، كان لزاماً عليها ان تختار المدخل المناسب للتحرك حيال الجمهوريات ، بحيث يكون هذا المدخل متناسباً ، بتقديرها مع تطلعات

شعوب الجمهورية الإسلامية ، ويمثل مصدر قوة للفعل الإيراني ، ومصدر ضعف للأطراف الاقليمية والدولية المتحركة على ساحة الجمهوريات الاسلامية .

وقد تمثل هذا الاختيار (بالمدخل الثيوقراطي)، بوصفه أساس الدولة الإيرانية وجوهر فلسفتها ، وبأحتسابه الطموح الذي تسعى اليه الجمهوريات الاسلامية المستقلة كبديل عن النظام الشيوعي الشمولي الذي ساد هذه البلدان في زمن الامبراطورية السوفيتية الحمراء ، حسب التصور الإيراني. وقد وجدت ايران بتوجهها الثيوقراطي نحو الجمهوريات الاسلامية فرصة جديدة لتوكيد مصداقيتها الدينية ، بعد ان اصابها شيء من الاحباط بسبب الحرب العراقية - الايرانية ، وذلك بالتحرك على أساس كونها لم تكن غائبة في يوم من الأيام عن الدعوة الإسلامية وساحاتها . إنطلاقاً من الواجب المفروض عليها ليس من منظور المصلحة فقط ، وانما من خلال ما نص عليه دستور الجمهورية الاسلامية من التأكيد على الدعم المطلق للمستضعفين في العالم.^(١٩)

ونتيجة للأدراك الإيراني للتركيبة الطائفية (%٩٠ سنة - ١٠/شيعية) في الجمهوريات المستقلة ، فان إطروحاتها الدينية لا تقدم بصيغة طائفية (شيعية او تشيع) ، إنما نتحدث عن الاسلام عموماً وتبشر بقيام الدولة العالمية الإسلامية بقيادة الامام المهدي المنتظر (ع) ، على اساس ان عقيدة (الأمم الغائب) سادت فكر هذه الشعوب سنية وشيعية على حد سواء^(٢٠) . وتحاول إقناع شعوب الجمهوريات ونخبها بأن كل المساوي التي تعاني منها تأتي نتيجة التخلي عن مبادئ الإسلام او في التهاون فيها . وبذلك تطرح الإسلام كمنقذ ، وحثها في ذلك رفضها للهوية القومية في إطار رفضها الأشمل للقوميات ، حيث تعدها الأساس في شقاء المسلمين . إلا أنها تتدارك ذلك، بطرحها مفهوماً جديداً (للعرق) ، فالعرق يختلف عما ورد في الفكر السياسي الحديث والمعاصر ، (فالعرق) في المفهوم الايراني الثيوقراطي ليس معناه التبعية لأصل تركي أو أري ، إنما معناه ائتلاف اجناس مختلفة ، لذا كان على ايران ان تطرح نفسها كنموذج للائتلاف العرقي ، حيث تجمع على ارضها اعرافاً كثيرة لكنها مؤتلفة تحت ظل القومية الفارسية^(٢١) . وهي بهذا لا تأخذ من الجمهوريات إلا جانبها الاسلامي ولا تعترف الا بالأيديولوجيا الاسلامية.

وقد إختارت ايران الأسلوب السلمي لتصدير النموذج الايراني بسبب الكلفة الباهظة لتصدير الثورة عن طريق الحرب ، وهذا ما شدد عليه الخميني في حديثه لسفراء ايران في العالم عام ١٩٨٢ عندما قال :

((بأن تصدير الأفكار بالقوة لا يعد تصديراً .. يمكننا تصدير الإسلام فقط عندما نساعد الاسلام والنظم الاسلامية على النمو في هذه البلدان .. هذه هي مسؤوليتكم وهذا هو واجبكم الذي

يفترض أن تنجزوه ، يجب الترويج لهذه الفكرة ، بالاعتماد على نهج يقود للدعاية للأسلام من خلال المطبوعات))^(٢٢) .

وعلى هذا الأساس ، قدمت ايران المساعدات الى الحركات الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية قبل استقلالها وبعده . كما قامت بأرسال البعثات التبشيرية والمرشدين الدينيين الى الجمهوريات ، وأهدت لهم الكتب الدينية المختلفة . كما قدمت لهم منحاً دراسية ، ومنحاً مالية لإقامة المساجد ، والتي وصل عددها الآن (الف) جامع بعد أن كانت ثلاثة جوامع فقط^(٢٣) في أوزبكستان مثلاً .

وقد أصابت الجهود الإيرانية بعض النجاح في جمهورية طاجيكستان . التي شهدت انتعاشاً اسلامياً سريعاً ، وكادت القوى الإسلامية ان تنتزع السلطة من القوى العلمانية عندما افلحت في اعتقال الرئيس الطاجيكي و كادت ان تتجح لولا التدخل الروسي .

ويبدو أن (المدخل الثيوقراطي) الإيراني له فرص في النجاح لعدة أسباب أهمها -

اولاً : إن هذا المدخل سيتعزز بسبب ردة الفعل الإسلامية المتولدة من حالة الاضطهاد الشيوعي السوفيتي للمسلمين في الجمهوريات . إذ إن السلطة السوفيتية عملت بالعنف تارة وبالسلام تارة أخرى ، على إبعاد الإسلام عن الحياة الاجتماعية والسياسية لشعوبها^(٢٤) ، لأنها ترى في الأديان مؤشراً لتأخر التحديث الاجتماعي ، وان الممارسات الدينية تعني أبطاءً في تغلغل النموذج الماركسي . وقد جرت في الوقت نفسه ، محاولة ماركسية لتفسير الأسلام ودحضه على مستوى عقائدي . وقد ساهم في ذلك (رايزنر) بتصوراته أن الله هو تأليه للتاجر ، و(موروزوف) الذي زعم أن محمداً (ص) لم يوجد قطعاً ، وان القرآن لم يؤلف الا في القرن الحادي عشر ، و(تولستوف) الذي قال ان الاسلام كان نتيجة لعدة عمليات مختلفة منها عملية انحلال مجتمع قديم في شبه الجزيرة العربية ، ومنها قيام الأنظمة الإقطاعية في الشرق الأدنى وشمال افريقيا ، وتعاون مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في مكة والمدينة.^(٢٥)

ثانياً : إن هذا المدخل سيتعزز بسبب وجود حركة مطردة من نمو الوعي بالقيم الإسلامية ، متمثلة في صحوة اسلامية عامة في الجمهوريات ، بمعنى التمسك بالقيم الثقافية الإسلامية كنمط للحياة وليس كممارسة للشعائر والطقوس الدينية فقط^(٢٦) ، خصوصاً وإن هذا يترافق مع ظهور بعض الحركات الإسلامية التي تروج للأطروحات الدينية الإيرانية منذ مطلع الثمانينات ، فهناك ظاهرة التقليد الديني بين ذوي الاتصال بالأرياف حيث ظلل فيها الاسلام صامداً في ظل الهيمنة

الشيوعية^(٢٧) ، كما يوجد (حزب النهضة الاسلامي) الذي ظل محظوراً في كل انحاء آسيا الوسطى قبل الأستقلال^(٢٨)

ثالثاً : أضف الى ذلك ، أن فرصة نجاح المدخل الإيراني الثيوقراطي واردة ، لكون عموم المسلمين لا يتعاطفون مع النخب الحاكمة في العالم الإسلامي سواء كانت تلك النخب في المؤسسات الحزبية والعسكرية ، أو من رجال حاولوا تقليد النموذج الغربي (اشتراكياً ام رأسمالياً)^(٢٩) . وهذا ما أشرته بشكل لا لبس فيه ، تجربة الانتخابات الجزائرية . وبطبيعة الحال فان الجمهوريات الإسلامية المستقلة لا تخرج عن هذا الاطار .

وعموماً ، مهما كان تقييم المدخل الثيوقراطي الايراني ، سلباً ام ايجاباً ، فإنه يحتسب لصالحها في الجمهوريات ، بوصفها الدولة الوحيدة التي يقوم نظامها السياسي على أساس فقهي . وبالتالي هي الوحيدة من بين دول الإقليم التي تطرح نفسها كنموذج اسلامي قابل للتطبيق في الجمهوريات ، لأن الأخيرة ليست أمام خيار فردي بل هي أمام خيار جمعي ، لذلك فهي بحاجة الى نموذج سياسي قائم بالفعل وليس الى تعليمات فقهية محددة في العبادات والمعاملات على هذا المذهب او ذلك .

ثانياً: المدخل الاقتصادي :

عندما وجدت ايران إن الدعاية الثيوقراطية المباشرة قد أدت الى نفور بعض القوى العلمانية من التوجهات الايرانية ، وهذا ما عبر عنه بعض المسؤولين في الجمهوريات الإسلامية ، كالرئيس الأذربيجاني (أبو الفضل الشيبلي) ، الذي هاجم ايران واتهمها بمعاداة بلاده^(٣٠)

فقد اتجهت كأستكمال لمبدأ تصدير الثورة ، لتحويل محور تركيزها على العلاقات الاقتصادية معها ، ولذلك عرضت ايران على هذه الجمهوريات خطوطاً جديدة للنقل والمواصلات ، خاصة للبلدان غير المطلة على البحار الواقعة شرقي بحر قزوين ، بغية ايجاد اسواق لسلعها التي يصعب تصريفها في مكان آخر^(٣١) . ويبدو أن هذه المشاريع تسهم ، الى حد كبير ، في ربط الجمهوريات بأيران ، لأنها مشاريع تكاملية ذات مصلحة مشتركة ومن الصعب على البلدين الفكك منها مهما تدهورت العلاقات السياسية بينهما .

ونجحت طهران في عقد العديد من اللقاءات الاقتصادية مع مسؤولي الجمهوريات ، استهدف واحداً منها انشاء سوق اقتصادية اسلامية تضم اضافة لايران كلا من تركيا وباكستان واذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجاكستان وغير غيرها^(٣٢) .

كما قدمت ايران نفسها للجمهوريات بوصفها نموذجاً إقليمياً جاهزاً للعمل على المستوى الاقتصادي التكاملي عبر منظمة التعاون الاقتصادي (E.C.O) ، التي تأسست في ١٧ شباط ١٩٩٢ ، والتي ضمت اضافة الى الجمهوريات كلا من تركيا وباكستان وايران^(٣٣). والملاحظ ان ايران مصممة على نجاح مدخلها الاقتصادي لعدة مسوغات ، لعل اهمها:-

(١) إنها رغبة في إقامة علاقات اقتصادية مع الجمهوريات من أجل تحقيق الاستقرار والأمن على الحدود الإيرانية الشمالية.

(٢) إنها رغبة في هذه العلاقات لتعزيز (أمنها الغذائي) والذي من الممكن تأمينه من هذه الجمهوريات مقابل تجهيزها بالنفط ومشتقاته ، مما يؤدي الى نوع من أنواع التكامل الاقتصادي بينهما .

(٣) كما سعت ايران الى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الجمهوريات كجزء من سعيها الأساس وربما كبديل عن استيراد التكنولوجيا الغربية المشروطة . اضافة الى ان الجمهوريات تمثل مصدراً جيداً ورخيصاً للآلات وقطع الغيار اللازمة للمصانع الإيرانية . علاوة على أن الجمهوريات تعد سوقاً واسعة للإنتاج الإيراني^(٣٤).

(٤) كما لا ننسى ان المدخل الاقتصادي يعد محاولة لأحتواء الاتجاهات العلمانية في الجمهوريات ، وبالتالي يعد بمثابة الأساس المادي للنموذج الثيوقراطي الإيراني .

ويبدو أن التوجهات الاقتصادية قد التقت مع رغبة الجمهوريات الاسلامية بالانفتاح الإقليمي إنقاداً لأقتصادها الذي يعاني من مستويات متدنية من الدخل والنمو وسوء الادارة والخدمات. علاوة على حاجة الجمهوريات الى الاستثمارات المالية الضخمة (متوفر جزء منها في ايران) للبدء بتصنيع المواد الأولية التي تنتجها كالنفط الخام والفحم والكروم والرصاص والزنك والنيكل والزيئبق والقطن ، بدلا من ارسالها ، كالمعتاد الى روسيا لتصنيعها^(٣٥).

وعلى الرغم من ، أن رجال الاعمال الإيرانيين قد لا يتمكنون من مجاراة مشروعات الأئتمانات التي يعرضها نظراؤهم الأتراك^(٣٦)، الا أن ايران تستطيع استغلال عدة عوامل (جغرافية ومادية وايدولوجية) لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجمهوريات ، لعل اهمها ما يأتي:

(١) بأحتسابها أحد المنافذ الهامة على البحر بالنسبة للجمهوريات الإسلامية التي لا تطل على البحر مباشرة ، اي انها تسمى بالمصالح الجيوبولتيكي (بلدان مغلقة) .

(٢) لديها القدرات المالية ، بوصفها إحدى الدول النفطية الغنية ، والتي من الممكن استغلالها في مشاريع استثمارية داخل الجمهوريات الاسلامية والتي هي في امس الحاجة اليها .

٣) لديها الامكانات النفطية والغازية التي تحتاجها معظم الجمهوريات الاسلامية ، ومما لاشك فيه ، أن هذا الأمر يتعزز بسبب قربها الجغرافي من الجمهوريات .

٤) لديها نموذج في التنمية ذات طابع اسلامي ، كبديل للنموذج الاشتراكي الذي طالما تحكم بأقتصاديات الجمهوريات، وكبديل للنموذج الراسمالي الغربي الذي يحاول الحصول على موطىء قدم له في الجمهوريات .

مقيدات المسعى الإيراني في الجمهوريات الإسلامية

إن تعدد الانتماءات اللغوية والمذهبية للجمهوريات الإسلامية المستقلة ، وتدني مستوى تطورها الاقتصادي ، ومتاخمتهما الجغرافية لدول اسلامية اخرى ، فضلاً عن إمتلاك احداها (كازاخستان) للسلاح النووي ، يجعل من تلك الجمهوريات ساحة عريضة مفتوحة للتنافس الدولي والاقليمي ، مما يحد من حرية الحركة الإيرانية في الجمهوريات ، ويشكل بالتالي أحد المعوقات المضادة للفعل الإيراني ، ويمكن تحديد أهم هذه المعوقات الاقليمية والدولية بالشكل التالي :

اولا : التنافس التركي - الإيراني :

يدخل التنافس التركي - الإيراني ضمن اطار المنافسة بين البلدين على الدور الاقليمي . ويعتقد البعض أن الدور التركي في الجمهوريات الاسلامية يشكل أهم المقيدات للحركة الايرانية هناك ، بأحتساب أن ما تمتلكه ايران من اوراق ضاغطة ، يوجد ما يناظرها في تركيا، فهي تحاول الاستفادة من موقعها الجغرافي إسوة بايران . كما أنها تحاول الاستفادة في هذا المجال من روابطها اللغوية والعرقية مع الجمهوريات . إذ ان هناك مجموعة تنتمي الى عرق مغولي او تترى تشترك فيه مع تركيا ، كما أن اللغة السائدة هناك ، هي اللغة التركية او لغة قريبة منها^(٣٧) .

وفي مقابل (النموذج الشيوعي) الذي تطرحه ايران امام الجمهوريات ، تعول تركيا على (النموذج العلماني) الذي تتبناه ، ضمن حساباتها وتقديراتها، المتمثلة بما يأتي:-

١) هناك تيار سياسي في الجمهوريات يتطلع الى الليبرالية القائمة على المبادرة الفردية وآلية السوق ، بعد أن سئمت النظام الاقتصادي والسياسي الشمولي ، الذي طبقه الحزب الشيوعي السوفيتي هناك .

٢) كما انها تعتقد بفائدة النموذج العلماني كونه قادراً على الحد من الاتجاهات الأصولية المتنامية ، التي تقود ، بتقديرها الى تصادم اثني لايعلم مداه . كما أنه نموذج يوفر فرصة كبيرة

لاحتواء تطلعات شعوب الجمهوريات في الديمقراطية والتعددية الحزبية . ويصون أوضاعها الداخلية من الفوضى المحتملة^(٣٨).

٣) كما انها تعتقد بإمكانية نجاح النموذج التركي ، لأن هذه الجمهوريات غير مؤهلة للمد الأصولي الإيراني ، بأحتمال ان اغلبية سكانها من اهل السنة (٩٠٪ سنة ، ١٠٪ شيعة). ما عدا اذربيجان التي تسكنها اغلبية شيعة^(٣٩) .

٤) اصف الى ذلك. أن تركيا تعتقد بأن التمسك بالاسلام كخيار سياسي . قد خف في هذه الجمهوريات بسبب ما تعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة .

ويبدو ان النموذج التركي قد وجد لنفسه ارضاً صالحة بين بعض الأوساط الرسمية في الجمهوريات . وهذا ما عبر عنه صراحة (نازييف) رئيس كازاخستان بقوله : «إن بلادنا سوف تسير قدماً في الطريق التركي) . و اضاف قائلاً (اننا نريد اقامة اقتصاد السوق الحر . والنموذج الوحيد امامنا هو تركيا) . كما ذهب المفتي (محمد صادق) رئيس الادارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى (وهو منصب رسمي) نحو هذا المنحى بقوله : (إن الطريق المحتمل لتطور أوزبكستان المستقلة هو نفس الطريق الذي انتهجته الدولة التركية الحديثة من حيث قيام نظام علماني يتولى ادارة الحكم والتمسك بأحكام الدين الاسلامي).^(٤٠)

وبغية اعطاء فرصة اكبر للنموذج التركي ، أقدمت تركيا على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والثقافية من خلال ماتوصل اليه رؤساء الجمهوريات (ماعدا طاجكستان) من اتفاقيات خلال زيارتهم لتركيا . اذ ان كل رؤساء الجمهوريات (ماعدا الرئيس الطاجيكي) زاروا تركيا ، ووقعوا معها اتفاقيات تعاون ، كما أنها عينت في كل الجمهوريات سفراء لها في ١٩٩٢/٢/٧^(٤١) . كما أن العلاقات التركية - الأذربيجانية أخذت اتجاهات اكثر من المتوقع عندما جهزت أذربيجان ب(٦٠٠) الف طن من القمح ، و(١٠٠) الف طن من الدقيق ، مقابل أن تجهزها أذربيجان بالنفط والغاز عبر انبوبين مأمول التعاقد على انجازهما^(٤٢) . كما ارسلت مستشارين عسكريين لأكثر من جمهورية لمساعدتها في اعادة بناء قواتها المسلحة^(٤٣) .

علاوة على ذلك ، فان تركيا تستفيد من أمرين في تعزيز حركتها ، والحد من الحركة الإيرانية ، وهما :-

أ) علاقاتها الجيدة مع دول الخليج العربية ، وهو ما تفتقده ايران ، التي تشهد علاقاتها مع دول الخليج خلافات حدودية وعقائدية .

ب) علاقاتها الجيدة مع الغرب، بأحتسابها عضواً في حلف الناتو ، وترتبط مع الولايات المتحدة واوربا برباط التحالف العسكري .

وفي مقابل النجاحات التي أحرزتها تركيا في بعض الأوساط الرسمية في الجمهوريات ، سعت ايران نحو الانتقال بعلاقاتها مع الجمهوريات من علاقات رسمية مع الحكومات ، مرتكزة على المصالح الاقتصادية والسياسية ، الى علاقات شعوب ، ترتكز على محور الدين المشترك ، اي انها تحاول الحصول على النفوذ الجماهيري ، بغية الضغط على الحكومات القائمة لتغيير وجهتها الفكرية أو الاطاحة بها ، إذا أمكن ذلك ، كما جرت مؤخراً محاولة من هذا القبيل في (طاجكستان) .

ومن ناحية أخرى ، سعت ايران الى طمأنة تركيا ، من خلال التعاون معها عبر منظمة التعاون الاقتصادي ، لوضع نهج اقتصادي مشترك للتعامل مع تلك الجمهوريات . وهذا ما ذهب اليه الرئيس الايراني رفسنجاني بقوله : نحن كدولة نود أن نتعاون مع أي دولة ذات اهمية ، أن المنافسة موجودة في كل مكان من العالم ، ولكننا نرى أن المنافسة يجب ان تكون شريفة^(٤٤) . ولقد وجدت الدعوة الإيرانية صدى لها في الأوساط التركية الحاكمة ، وهذا ما اشار اليه (توركوت اوزال) بقوله : «إن المنافسة قد اخذت شكلاً مبالغاً فيه وأنها تنحصر في الجانب الاقتصادي ، وأعرب عن أمله في استمرار منظمة التعاون الاقتصادي ، بأحتسابها البنية الاقتصادية بين الأعضاء الستة^(٤٥) . ويبدو ان ايران في سعيها لطمأنة تركيا ، انما تحاول انتزاع اعتراف منها بدورها الأقليمي في الجمهوريات الاسلامية ، كما انتزعت منها مثل هذا الاعتراف بدورها في الخليج العربي .

وعموماً ، يبدو أن الدور التركي رغم ما يتحلى به من إمكانات موازية للأمكانات الايرانية من حيث اللغة والعرق والجغرافية ، الا ان تقديراتها الخاصة بنجاح النموذج العلماني الذي تتبناه ، يحتاج الى الدليل ، كذلك فانها تفتقد للإمكانات المالية والنفطية التي تتمتع بها ايران .

ثانيا : الدور المصري - السعودي -

ينطلق الدور المصري - السعودي المقيد للفعل الإيراني في الجمهوريات الاسلامية من منطلقين فكريين هما :

(١) رفض الدولتين للفكرة الإيرانية الداعية الى تسليم الحكم الى رجال الدين ، على أساس ان الاسلام لا يعرف الطبقة الكهنوتية ، رغم أنه لا يفصل بين الدين والسياسة.

(٢) معاداة المذهب الشيعي (الاثني عشري) بالصيغة المطبقة في ايران . اذ يرى مسؤولوا الدولتين في المذهب الشيعي الذي تروج له ايران في الجمهوريات وبالأعلى على الإسلام ، وهذا ما ذهب اليه صراحة (محمد علي محجوب) وزير الأوقاف المصري ، بقوله : نحن مقبلون على مرحلة في غاية الأهمية ... صورة الاسلام الان أمام العالم مشوهة ، وهو متهم بأنه دين التطرف والأرهاب .

وتلافياً لذلك دعت مصر كل من السعودية ودول الخليج الأخرى الى ضرورة التحرك لمساعدة هذه الجمهوريات ، درءاً لنفوذ إيراني شيعي محتمل^(٤٦) . وقد استجابت السعودية لهذه الدعوة ، بصورة عاجلة ، عندما قالت ان نجاحها في الجمهوريات كفعل مقيد للدور الإيراني هناك ، يستلزم ان نأخذ بنظر الاعتبار نجاحنا في توثيق علاقاتنا مع المسلمين السنة لتطويق النفوذ الشيعي^(٤٧) . وبذلك ، أصيب الاسلام بشرخ عميق في بنيانه ، والمحزن أن ذلك يحدث بعد سنوات من جهد عظيم قام به شيخ الأزهر (محمود شلتوت) ، الذي انشأ في القاهرة مجمعاً خاصاً للتقريب بين المذاهب الإسلامية . وكان هذا المجمع قد وصل الى نتائج قيمة إعتترف بها الخميني نفسه ، عندما قال : ((... الإسلام اليوم في حاجة الى رجل مثل أمامنا الشيخ شلتوت))^(٤٨) .

وعلى هذا الأساس ، إتبعَت مصر والسعودية سياسة التلويح بالمعونات الثقافية - الدينية والاقتصادية والمالية .

فبالنسبة لمصر ، فإن تعزيز الهوية الإسلامية السنية في الجمهوريات ، من خلال الأزهر ، يبدو خياراً مطروحاً من الحكومة المصرية ، خصوصاً وان الرئيس حسني مبارك ، كان قد أمر الهيئات الدينية في مصر أن تبذل المزيد من الاهتمام بهذه الجمهوريات^(٤٩) . أما السعودية ، فضلاً عن محاولة استغلال مركزها الديني في تمرير تلك الاهداف^(٥٠) ، فأنها تطرح نفسها كعمول لهذه الجمهوريات^(٥١) ، وهي مؤهلة لهذا الدور بحكم الفوائض المالية الكبيرة التي تمتلكها.

ويبدو أن ايران أدركت قوة هذه الورقة التي تلعبها السعودية ، وتحديداً لأثرها في الجمهوريات ، لذلك دعا (محسن نورنحش) وزير المالية الإيراني ، الى ضرورة اقامة تعاون سعودي - إيراني لانشاء خط سكة حديد يربط الخليج بالدول الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز

، واكد على أن مثل هذه الرابطة يمكن أن تساعد في زيادة حجم السوق المربحة بالخليج بمقدار (٢٠) مليار دولار^(٥٢) . وبالضد من فتح الجمهوريات أبوابها لرجال الأعمال والسيارفة المصريين ، ودعوتهم الى إنشاء بنك مشترك يحظى بدعم امريكى واضح ، حاولت ايران التصدي لمثل هذا المشروع ، من خلال رسائل متبادلة بين وزير الاقتصاد الايراني ونظرائه في الجمهوريات ، مفادها أن فعلاً كهذا سوف يؤدي الى ربط إقتصاديات هذه الجمهوريات بميكانيكية الشركات المتعددة الجنسيات ، لتكون استعماراً جديداً بدلاً من الهيمنة السوفيتية السابقة^(٥٣) .

وعموماً ، اذا كان لا يستطيع أحد أن يشكك في القدرات المالية السعودية كقيد على الحركة الإيرانية في الجمهوريات ، فأن القدرات الدينية - الثقافية للدور السعودي - المصري تقف عاجزة أمام القدرات الإيرانية في هذا المجال ، لعدة اسباب ، لعل أهمها :-

(١) إفتقاد المؤسسات الدينية السعودية - المصرية للمصداقية الدينية ، بسبب تبعيتها للدولة^(٥٤) ، وبسبب اتخاذها لمواقف متناقضة مع الشريعة الاسلامية وفي اكثر من مجال ، لعل في مقدمتها موقفها من إتفاقيات كامب ديفيد ، وقضية (سلمان رشدي) مؤلف كتاب (آيات شيطانية)^(٥٥) . اضافة الى موقفها من حرب الخليج الثانية ، حيث أباحت الفتاوى الدينية المصرية - السعودية قتل المسلمين العراقيين ، على أساس قاعدة فقهية استخدمت في غير محلها ، وهي (الضرورات تبيح المحظورات) .

(٢) إفتقاد البلدين للنموذج السياسي الإسلامي ، إذ أن النظام السياسي السعودي هو نظام ملكي وراثي ، والنظام السياسي المصري نظام جمهوري علماني لا يمت الى الأسلام بصلة .

ثالثاً : الدور الروسي :

لا يمكن تصور روسيا وهي تتخلى بسهولة عن طموحها كأمة قائدة لهذه الجمهوريات لصالح ايران ، على الأقل في المستقبل المنظور ، بسبب المسوغات التاريخية ، وبسبب أمرين هامين هما :

١- التداخل الاجتماعي بين روسيا والجمهوريات الاسلامية ما زال قائماً ، رغم انهيار الرابطة السياسية والفكرية بينهما . إذ ان هناك جاليات روسية في الجمهوريات تقدر (٩,٧) مليون نسمة ، اي يشكلون نسبة قدرها ١٩,٢٥% من مجموع السكان^(٥٦) . كما تضم روسيا الاتحادية جمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي ، واغلبية سكانها من المسلمين^(٥٧) ، وقد يكون هذا أحد اسباب عدم تخلى

الجمهوريات الإسلامية عن الاتحاد السوفيتي في عهد غورباتشوف ، ومن ثم اقدمها على الانضمام الى رابطة الدول المستقلة (الكومنويلث) قبل غيرها من الجمهوريات الأخرى .

٢- التداخل الأمني بين روسيا والجمهوريات الإسلامية مازال قائماً . بسبب إمتلاك كازاخستان للأسلحة النووية . كما ان روسيا تتحسب للفراغ الأمني في هذه المنطقة ، لأنه قد يقود الى نتائج غير محسوبة للامن القومي الروسي .

وعموماً، فإن الدور الروسي يمكن أن يشكل قيماً على التحرك الإيراني في الجمهوريات المستقلة في المستقبل المنظور، بأستغلاله لعاملين هما :

١- ان الجمهوريات الإسلامية لا تزال مرتبطة بالجيش الروسي ، الذي يقود القوات المسلحة التابعة للكومنويلث ، بأحتساب ان جيوش الجمهوريات ما تزال حديثة التكوين . وصغيرة الحجم ، وضعيفة الامكانات .

ب - ان روسيا ما تزال مهيمنة على اقتصاديات الجمهوريات ، وستبقى كذلك لحقبة قادمة ، خصوصاً وان محاولة تسويق صادراتها في غير روسيا ، هي محاولة محفوفة بالصعاب ، نظراً لعدم وجود الطرق المناسبة ، وفداحة تكاليف إنشاء هذه الطرق ، فضلاً عن تكاليف النقل نفسه. (٥٨)

وعموما ، مهما كان فعل الدور الروسي كقيد على الحركة الايرانية في الجمهوريات في المستقبل المنظور ، الا أنه سيتآكل مع مرور الزمن . لأنه يفقد للارضية السياسية والعقائدية التي يركز عليها . كما أن نجاحه في معالجة المشاكل الاقتصادية في الجمهوريات يتوقف على ما يقدمه من سلع وخدمات لها ضمن اطار الكومنويلث ، الذي ستحدد بضوئه العلاقة بين موسكو والجمهوريات ، لأن الاقتصاد يتحكم ، الى حد كبير، في السياسة ، وهو ماتفتقده روسيا الاتحادية مقارنة بايران .

رابعاً : الدور الأمريكي - الغربي :-

للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة سياسية في تطوير العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة تأميناً لمصالحها الحيوية ، ووقاية لها من كل معطل . لذلك قررت الولايات المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع اذربيجان واوزبكستان وطاجكستان وتركمانستان ، وتحاول ضم هذه الجمهوريات الى المنظمات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٥٩).

ان الولايات المتحدة ، اليوم . قوة عظمى وحيدة في العالم ، ولكن ذلك لا يعني أنها تخلصت من التحديات التي يمكن أن تؤثر على مصالحها في المستقبل المنظور ، انها تواجه في اوربا

(المانيا الموحدة) ، التي اصبحت القوة القارية الأولى بلا منازع ، والتي تتسلق سلم النظام الدولي بسرعة لكي تصبح في موقع مساوٍ ، على الأقل للولايات المتحدة.^(٦٠)

وإذا كان الاهتمام الألماني في المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتي قد اتخذ في السابق شكل العدوان العسكري المباشر ، فإنه اليوم ، قد يتخذ طابع الغزو الاقتصادي ، الذي يفوت على الولايات المتحدة قرصة الاستفادة من ميزات آسيا الوسطى .

وهذا الأمر ينطبق على اليابان ، التي تفتش باستمرار عن مناطق تخلق فيها (يابانات جديدة) يتزواج فيها (الين) و (التقنية اليابانية) مع (الثروات الطبيعية) الموجودة في هذه المناطق . ثم ان الولايات المتحدة تخشى على مصالحها الموعودة في اسيا الوسطى من المتاعب الاقليمية، ففي جوار الجمهوريات الجديدة تقبع ايران التي لم تتخل عن طموحها في تصدير ثورتها ، بل على العكس ، زاداها سقوط الشيوعية وانتصار المجاهدين في افغانستان ، طموحاً في تصدير الثورة . وتعميم النموذج الإيراني في الحكم^(٦١).

فالإيدولوجية الإسلامية في ايران . تستند على اعتقاد مفاده ان ايران مؤهلة لتكريس جهودها وزعامتها الرائدة لتحقيق هدفها الاستراتيجي في بناء نظام دولي اسلامي . وهذا ما عبر عنه الخميني بقوله : ان "الاسلام مسؤولية مقدسة من الله لأنفسنا ، وبجب ان ينمو بقوة وثبات حتى يكرم الاسلام بشموله للعالم"^(٦٢). اي ان الدور القيادي لايران يعد بمثابة واجب سماوي ، فالحكومة الايرانية ، في الظرف الراهن ، هي النموذج الوحيد الذي لا يمثله اي نظام في العالم ، حيث احتل الفقيه موقع السيادة في الدولة ، ومنه تستمد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية شرعيتها ، طبقاً للمادة السابعة والخمسين من الدستور الايراني^(٦٣).

إذاً الاعتقاد الديني - الكوني ، يمثل خلاصة الأيدولوجية الايرانية لبناء الأمة الاسلامية ، واحتساب ايران محوراً المركزي ، وترتكز هذه الأيدولوجية ، نظرياً وعملياً ، على الأفكار الآتية :

١- الاسلام ظاهرة سياسية لذا يجب تكوين الحكومة الاسلامية بما يتطابق مع نموذج النبي محمد (ص) والامام علي (ع)، على أن تمتد سيادتها من اندونيسيا الى المغرب العربي .اضافة للجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز ، والمناطق الاسلامية في البانيا ويوغسلافيا . وهذا ما اشار اليه الخميني عند اعلانه قبول ايران لقرار مجلس الامن المرقم ٥٩٨ ، بقوله : أن ايران لا تجبن امام اتهامها بالتوسعية ، وبأنها تحلم باقامة امبراطورية اسلامية كبرى^(٦٤) .

٢- الثورة الاسلامية يجب أن تكون شاملة لكي تؤسس الدولة الإسلامية بناءً على الاحكام الالهية ، حيث تتجسد في رئيس الجمهورية المصالح القومية ، وتتجسد في الإمام الفقيه مصالح الامة الاسلامية . اذ جاء في المادة الخامسة عشرة بعد المائة من الدستور الايراني (... يجب أن ينتخب رئيس الجمهورية من بين رجال الدين والسياسة الذي تتوفر فيهم الشروط الآتية : أن يكون ايراني الأصل ، ويحمل الجنسية الايرانية ...) (٦٥) . بينما الامام ليس بالضرورة أن يكون كذلك ، لذا يفترض اعتماد هذا النموذج في جميع البلدان الاسلامية .

وبناءً على ما تقدم ، يتبين أن ايران ، تؤكد على ضرورة إزالة النظم القائمة في البلدان الاسلامية ، وإحلال نظم اسلامية (فاضلة) تكتمل بظهور الامام المهدي (ع) الذي يقيم (حكومة الله العالمية) . وعندما ينجز هذا الهدف ، يكون من الممكن تحقيق الانتصار على (قوى الاستكبار العالمي) ، وبالتالي تأسيس نظام دولي جديد ، يعتمد الاسلام كطريق لتنظيم علاقاته الدولية .

لذلك ، فان الدور الامريكي - الغربي ، يحاول ابعاد الجمهوريات المستقلة عن الأصولية الدينية التي تتبناها ايران ، ودفعها نحو تبني العلمانية كمنهج للسياسة والاقتصاد و الحكم . وهذا ما ذهب اليه الرئيس الفرنسي (ميتران) بقوله : . (ان الأصولية ليست طريقاً الى الديمقراطية) ... ، فالغرب يرى أن تياراً اصولياً في ايران ، والى حد ما ، في الجمهوريات ينطلق من رفض الحضارة الغربية ، والسعي نحو بناء كتلة دولية تضم معظم الشعوب الاسلامية ، يشكل بنظره تهديداً أمنياً كبيراً للغرب ، لا سيما اذا ما نجح التيار الاسلامي في الوصول الى السلطة في تلك البقعة الجغرافية الممتدة من اسيا الوسطى الى شمال افريقيا ، وقد زاد من حدة هذه المخاوف استقلال الجمهوريات ، وظهور التيار الإسلامي الأصولي فيها وفي معظم البلدان العربية (٦٦) .

ومن جهة اخرى ، انشغل الغرب بقضية تصفية الرؤوس النووية لتركبة الاتحاد السوفيتي وضمان عدم تسربها لايران ، اذ يوجد في كازخستان ما بين ٢٥ - ٣٠% من الرؤوس النووية (٦٧) .

وللمساعدة في ذلك ، خصصت الولايات المتحدة مبلغ (٤١٥) مليون دولار ، وارسلت فريقاً برئاسة وكيل وزارة الخارجية الى الجمهوريات لمناقشة تأمين الاسلحة النووية . والتأكد من عدم تسربها . كما تزمع انشاء مركز ابحاث دولي يتولى توظيف العلماء في أبحاث تتعلق بالاغراض السلمية (٦٨) لضمان عدم تسربهم الى ايران .

وقد اصابت هذه الجهود بعض النجاح ، عندما تعهد الرئيس الكازاخستاني (نور سلطان نزار باييف) بتخليص بلاده من الاسلحة النووية^(٦٩) . وقال إنه ملتزم بمنع انتشار الاسلحة والتكنولوجيا النووية الأمر الذي شكل قيماً على الحركة الإيرانية في الجمهوريات ، والرامية الى الاستفادة من تلك التقنية النووية الموجودة فيها . وزاد الامر تعقيداً على ايران بعد ان اعلنت روسيا استعدادها لبحث عملية تبادل واسعة للمعلومات والقيام بعمليات مشتركة مع المختبرات المركزية الأمريكية (C.I.A) لمكافحة الانتشار النووي^(٧٠) .

ونظراً لحساسية التدخل الأمريكي - الغربي المباشر في شؤون الجمهوريات الاسلامية كدور مقيد للحركة الايرانية هناك ، لكون هذا الصراع (الغربي - الايراني) قد يفسر على أنه صراع اسلامي - مسيحي ، الأمر الذي يعيد الى الذاكرة (الحروب الصليبية) لذا وجد الغرب بقيادة الولايات المتحدة في إدارة الصراع على الجمهوريات إتباع ما يأتي :

١- الاعتماد على النموذج العلماني الذي تتبناه تركيا ، بوصفه النموذج الغربي الذي ينبغي ان تتبناه هذه الجمهوريات كأساس لإعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية والسياسية .

وتأكيداً لهذه الفكرة ، عقد رئيس وزراء تركيا (ديميريل) مباحثات رسمية في واشنطن

١٩٩٢/٢/١١ مع الرئيس الأمريكي (بوش) ، تناولت الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجاً للجمهوريات في اسيا الوسطى بأتباع النموذج العلماني والتجارة الحرة^(٧١) .

٢- التنسيق مع روسيا عبر إقرار مشروع قانون لمساعدة الجمهوريات يمر من خلال روسيا ، بغية تشجيع الجمهوريات للتحويل الى انظمة ليبرالية . وهذا ما كشف عنه (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي امام الكونغرس عندما قال: (أن هذا القانون سيدعم الحد من التسلح والامان النووي . ويوسع برامج اشاعة الديمقراطية التي تتبناها امريكا ، ويشيع الاسواق الحرة...)^(٧٢) .

وما دامت روسيا ، كجزء من الغرب ، تحتل مكانة خاصة في ضوء امكانية الأحياء إسلامي ، فقد دعت وسائل الاعلام الغربية ، خصوصاً صحيفة (صندي تايمز) البريطانية كلا من الغرب وروسيا للاستعداد لافاق هجمة اسلامية اصولية هائلة تمتد من مراكش الى الصين^(٧٣) . ولقد وجدت هذه الدعوات اذنأ صاغية في روسيا بسبب خشيتها من تنامي التيار الاصولي في الجمهوريات الاسلامية التي تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الاتحاد الروسي^(٧٤) . لذلك أخذت تتعاون مع الغرب لأحتواء الأصولية التي تروج لها ايران .

٣- وبغية الحد من الفعل الإيراني في الجمهوريات ، اتفقت امريكا واسرائيل على تقديم مساعدة فنية مشتركة إلى خمس جمهوريات . واتفقتا على تشكيل فريق على مستوى عال لزيارة

الجمهوريات، طبقاً لاتفاقيات عقدت مع الجمهوريات (ماعدا اذربيجان) للتعرف على المشاريع المحتمل تنفيذها^(٧٥).

٤- وللحد من الأثر السياسي للمعونة المادية التي تقدمها ايران للجمهوريات أوكلت الولايات المتحدة إلى السعودية ودول الخليج الأخرى دور الممول المالي للمشاريع الاستثمارية في الجمهوريات .

٥- وللحد من قوة الدعاية الدينية الإيرانية ، أوصلت الولايات المتحدة السعودية لأستغلال مركزها الديني في هذا المجال . كما أوكلت لمصر مهمة القيام بحملات من التبشير الديني في هذه الجمهوريات من خلال الاستعانة بالأزهر .

وعلى هذا الأساس ، أخذت مصر والسعودية تستقبلان طلبة الجمهوريات للدراسة الدينية والعلمية ، وحاولتا ضم هذه الجمهوريات الى منظمة المؤتمر الإسلامي ، وعرضتا عليها الأستفادة من بنك التنمية الإسلامي^(٧٦) ، الذي تهيمن عليه السعودية .

وبناءً على ماتقدم ، يتبين أن الدور الأمريكي - الغربي يعد اهم القيود المفروضة على الحركة الإيرانية في الجمهوريات بسبب :

أ- إمتلاكه القدرات المالية والتقنية والعسكرية الهائلة ، والتي من الممكن استخدامها للحد من الحركة الإيرانية .

ب- إمتلاكه لقدرة التنسيق بين الادوار الاقليمية المضادة للفعل الإيراني ، بما يجعلها ذات فعل جماعي مشترك ضد الحركة الإيرانية في الجمهوريات .

الخاتمة:

وفي ضوء ماتقدم ، يمكن تسجيل النتائج التالية :

أولاً: يبدو ان فرصة نجاح المسعى الإيراني في الجمهوريات تمتلك حظاً وافراً من النجاح ، للأسباب الآتية:-

١- إنها تتحرك في الجمهوريات بأكثر من وسيلة مترابطة ، فهي تستفيد من موقعها الجغرافي ، ومن امتداداتها العرقية والمذهبية في الجمهوريات ، والتي تطرحها بمفاهيم جديدة تبدو أكثر قبولاً في الجمهوريات من مفاهيمها القديمة . علاوة على تلويحها بالمعونة الاقتصادية ، وإستخدامها لورقة العصر المقبلة ، واقصد بها الورقة الثيوقراطية الإسلامية .

ب- ان تداخل اهداف ووسائل الحركة الايرانية في الجمهوريات يعطيها فرصة في النجاح ، فمثلاً تبدو المداخل الثيوقراطية والاقتصادية كأهداف تارة ، وكوسائل تارة أخرى . وهذا الأمر يقلل ان لم نقل يسقط المعوقات الداخلية لدى الجمهوريات أمام الحركة الايرانية ، ويلبس الامر على الاطراف الاقليمية المعوقة لإيران في احيان كثيرة ، مما يربك حركتها المضادة .

ج - ان العقلانية التي إتسم بها الجهد الايراني في الجمهوريات يعطي ايران فرصة في النجاح ، لأنه يشل القدرة العسكرية التي تمتلكها الاطراف المضادة بشكل يفوق ما عند ايران ، خصوصاً وان دول الاقليم تستند على القدرة العسكرية الامريكية - الغربية .

ثانياً : اذا ما حسبنا قدرات الجانب الايراني ومقارنتها بقدرات قوى الإقليم المنافسة لوجدنا أن وسائل وقدرات ايران متفوقة ، بشكل ملموس ، على وسائل وقدرات تركيا ومصر والسعودية وروسيا كل على انفراد ، مما يعطيها دوراً اقليمياً ابرز في الجمهوريات .

ثالثاً : يبدو أن الولايات المتحدة هي القيد الرئيسي على الحركة الايرانية في الجمهوريات ، لأنها معنية ، بحكم كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم ، بأحتواء الأصولية الإسلامية المتدفقة من ايران ، لما تحمله من تهديد حضاري شامل لمفاهيم الغرب وإطروحاته . واذا ما وقفت دول الاقليم عاجزة عن مجاراة الحركة الايرانية في الجمهوريات ، فإن الولايات المتحدة قادرة على الحد من الحركة الايرانية هناك ، لأسباب شتى اهمها :

ا- لديها من الوسائل والقدرات المادية المتاحة للتعامل مع الجمهوريات ما يفوق الوسائل والقدرات الايرانية بشكل ملحوظ .

ب - انها قادرة على التنسيق مع القوى الإقليمية المنافسة للحركة الايرانية وأستثمار مصادر القوة المتوفرة هنا وهناك في فعل متناغم جماعي مشترك ضد الفعل الإيراني في الجمهوريات .

رابعاً : وعلى هذا الأساس ، ستكون الجمهوريات الاسلامية المستقلة في اسيا الوسطى والقوقاز ، على الأغلب ، بؤرة للصراع الايراني - الأمريكي ، ربما تتخذ أحد المسارات الآتية :

ا- قد تنشب الحرب بين ايران والولايات المتحدة بالأصالة ، أو بالنيابة ليتقرر بموجبها الطرف الرابع في الجمهوريات والخليج .

ب - قد ينتهي الصراع ، وهو الاحتمال الأكثر قبولاً ، بنتائج توافقية ، الأمر الذي يعزز الدور الاقليمي لايران في الجمهوريات ومنطقة الخليج ، دون أن يخنفي الدور الأمريكي عن ساحة الصراع ، بل انه سيكون له حصة كبيرة في الجمهوريات ، مع هيمنة مطلقة في الخليج العربي .

الهوامش :

- ١- منعم العمار ، ايران والجمهوريات الاسلامية ، بحث (غير منشور) مقدم الى ندوة مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة ، ١٩٩٢ ، ص٣.
- ٢- المصدر السابق ، ص٣.
- ٣- جريدة (الراي) الأردنية ١٩٩٢/١/٣.
- ٤- د. كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، الامانة العامة للثقافة والشباب المنطقة الحكم الذاتي ، بغداد ١٩٨٥ ، ص٧٧.
- ٥- المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣.
- ٦- د. عودة سلطان عودة ، د. جهاد صالح العمر ، العلاقات الايرانية - السوفيتية ١٩١٧-١٩٤١ ، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد / مركز الدراسات الايرانية ، ١٩٩٠ ، ص٤ .
- ٧- د. علي محي عيسى ، مستقبل الاسلام في الاتحاد السوفيتي ، بحث ضمن كتاب (الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث) منشورات مركز دراسات العالم الثالث - كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ص٣٣١.
- ٨- عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الاداب / جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٥ .
- ٩- د. كمال مظهر احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٩ - ٢٢١ .
- ١٠- د. حسن البزاز ، المفهوم الأمني للعراقين في ضوء الحرب العراقية الايرانية ، مجلة العلوم السياسية ، تصدرها كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، الشهر السابع ١٩٨٨ ، ص٤٦ - ٤٧ .
- ١١- ادور سابليه ، ايران مستودع البارود ، ترجمة (عزالدين محمود السراج) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٢٦٤ .
- ١٢- د. حسن البزاز ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .
- ١٣- انظر : ميخائيل غورباتشوف ، البيريسترويكا : إعادة البناء والفكر الاشتراكي الى أين نحن سائرون ؟ ، ترجمة (د. عباس خلف) ، شركة المعرفة للنشر .
- ١٤- انظر : منعم العمار ، نحو انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٢٨٧ .
- ١٥- د. محمد السيد سليم ، العرب فيما بعد العصر السوفيتي ، مجلة السياسة الدولية ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام / القاهرة ، العدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ ، ص١٥٧ .
- ١٦- نقلا عن منعم العمار ، ايران والجمهوريات الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ .
- ١٧- احمد طه محمد ، التحولات السياسية في اسيا والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٠٨ / ابريل ١٩٩٢ ، ص٢٤٥ .
- ١٨- محمد حسنين هيكل . حرب الخليج ، منشورات مركز الاهرام للترجمة والنشر . القاهرة. ١٩٩٢ ، ص٦١٦ .

- ١٩- دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية . طهران ، ص ٤ .
- ٢٠- هذا ماذهب اليه الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن ، في ندوة عن جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية (١٥-١٦ ايناير ١٩٩٢)، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ / ابريل ١٩٩٢، ص ١٧٦ .
- ٢١- د. احمد مختار الجمال ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
- 22- R.K. Ramazani, Khumaynis Islam in Iran's foreign policy, - London, Cambridge University Press, 1983, p. 19.
- ٢٣- جريدة (القادسية) العراقية ، ١٩٩٢/٩/٢٨ .
- ٢٤- للمزيد من التفصيل انظر : يوسف صديق . الاسلام والمسلمون في الاتحاد السوفتي، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٢ ، كذلك محمد السيد سليم . الاحياء الاسلامي ، دراسة في حالة المسلمين السوفيت ، مجلة العلوم الاجتماعية / جامعة الكويت ، العدد الأول / ١٩٨٢/ .
- ٢٥- د. علي محي عيسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٨ .
- ٢٦- د. محمد السيد سليم ، العرب فيما بعد العصر السوفيتي ، مصدر سبق ذكره . ص ١٥٠ .
- ٢٧- اذ بلغ عدد المتصوفين بعد علم ١٩٧٩ (٣٠٠-٥٠٠) الف وهذا الرقم يفوق ما هو قائم في تركيا . انظر : د . علي محمد عيسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤١ .
- ٢٨- جريدة (الشعب) الأردنية ١٩٩٢/٨/٦ .
- ٢٩- منعم العمار ، ايران والجمهوريات الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤-١٥ .
- ٣٠- جريدة (القادسية) العراقية ، ١٢ / ٨ / ١٩٩٢ .
- ٣١- احمد طه محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥-٢٤٦ .
- ٣٢- جريدة (الرأي) الاردنية . ١١ / ٧ / ١٩٩٢ .
- ٣٣- حسن قنديل . خريطة جديدة للعلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة ، مجلة السياسة الدولية ، العيد ١٠٨ / ابريل ١٩٩٢ ، ص ١٥٦ .
- ٣٤- د. احمد مختار الجمال ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩ .
- ٣٥- حول آلية تصنيع المواد الأولية في روسيا ، انظر : بافيل نيازوف ، طاجيكستان . دار نشر وكالة نوفوستي ، موسكو ، ص ٤٨ .
- ٣٦- احمد طه محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٦ .
- ٣٧- محمد السيد سليم ، العرب فيما بعد العصر السوفيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ و ١٥٧ .
- ٣٨- جريدة (العرب) اللندنية ١٣/٤/١٩٩٢ .
- ٣٩- احمد طه محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٦ .
- ٤٠- جريدة (العرب) اللندنية . ١٣ / ٨ / ١٩٩٢ .
- ٤١- حسن قنديل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .
- ٤٢- جريدة (الجمهورية) العراقية . ٢١ / ٣ / ١٩٩٢ .
- ٤٣- انصاف / واع . ٢٢ / ٦ / ١٩٩٢ .

- ٤٤- د . احمد مختار الجمال . مصدر سبق ذكره . ص ١٧٨ .
- ٤٥- انصاف / واع . ١٩٩٢/٦/٢٤ .
- ٤٦- جريدة (العرب) اللندنية . ١٩٩٢/٤/١٣ .
- ٤٧- د. احمد مختار الجمال . مصدر سبق ذكره . ص ١٧٩ .
- ٤٨- محمد حسنين هيكل ، مصدر سبق ذكره . ص ١١٧ .
- ٤٩- جريدة (العرب) اللندنية ١٩٩٢/٤/١٣ .
- ٥٠- هذا ما ذهب اليه السفير المصري (محمود قاسم) في ندوة عن الجمهوريات الإسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ .
- ٥١- جريدة (العرب) اللندنية . ١٩٩٢/٤/١٣ .
- ٥٢- جريدة (الدستور) الاردنية . ١٩٩٢/٧/٦ .
- ٥٣- منعم العمار ، ايران والجمهوريات الاسلامية ، مصدر سبق ذكره . ص ٢٣ .
- ٥٤- محمد حسنين هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ .
- ٥٥- لمزيد من التفصيل حول هذه القضايا انظر : المصدر السابق ص ١١٢ - ١١٩ .
- ٥٦- جريدة (الراي) الاردنية ١٩٩٢/٧/١٠ .
- ٥٧- د . احمد مختار الجمال ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٤ .
- ٥٨- المصدر السابق ، ص ١٧٤ .
- ٥٩- جريدة (الدستور) الاردنية ، ١٩٩٢/٢/٢١ .
- ٦٠- محمد حسنين هيكل . مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٨ .
- ٦١- رعيد الصلح . الشراكة في اسيا الوسطى ، جريدة (الحياة) السعودية ١٩٩٢/٨/١٠ .
- ٦٢ - r.k. ramazani, op. cit., p. 18.
- ٦٣- دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية - طهران . ص ١٢ .
- ٦٤- نقلا عن الدكتور غازي فيصل، سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية . مجلة العلوم السياسية ، تصدرها كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد . العدد الخامس / نيسان ١٩٩٠ ، ص ١٠٤ .
- ٦٥- دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية - طهران . ص ٤٨ .
- ٦٦- منعم العمار ، ايران والجمهوريات الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ - ١٧ .
- ٦٧- هذا ما أكدته الدكتور (احمد الديبكي) في ندوة الجمهوريات الاسلامية المستقلة . مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧ .
- ٦٨- د . محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ .
- ٦٩- جريدة (الراي) الأردنية ١٩٩٢/١/٢١ .
- ٧٠- جريدة (الدستور) الاردنية ١٩٩٢/٧/١٤ .
- ٧١- جريدة (الاهرام) المصرية، ١٩٩٢/٢/١٢ .
- ٧٢- جريدة (الدستور الاردنية) ، ١٩٩٢/٨/٦ .

- ٧٣- دانيل بايبس ، المسلمون قادمون ، ضمن كتاب (حرب العالمين الأولى) تحرير وترجمة (صبحي حديدي) ، شركة الارض للنشر ١٩٩١ ، ص٨٠ - ٨٥ .
- ٧٤- هنري كيسنجر ، جدول أعمال مابعد الحرب . ضمن كتاب (حرب العالمين الأولى) . المصدر السابق ، ص١٨٢ .
- ٧٥- رغيد الصلح ، مصدر سبق نكره .
- ٧٦- هذا ما اشار اليه الدكتور (صفي الدين ابو العز) في ندوة الجمهوريات الاسلامية المستقلة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٤ .

المبحث الخامس

اشكالية العلاقة بين المثقف و السلطة

[كتب في بغداد ٢ / ٤ / ٢٠١٧]

لعل من المسلمات الملموسة القول ان العلاقة بين المثقف و السلطة تمثل اشكالية كبرى للمثقف و للسلطة على حد سواء . اذ ان تلك العلاقة محكومة بالكثير من الالتباس و سوء الفهم و تداخل الادوار لأنها تمثل الصراع الازلي الذي يمكن ان نطلق عليه (صراع القوة و العقل) او (صراع الاكراه و الاقناع) . حيث نلاحظ ان القوة و الاكراه من مرتكزات السلطة ، بينما العقل و الاقناع من مرتكزات المثقف .

و لكي نرتب تلك العلاقة بلا اشكاليات لا بد من تحديد مفهوم الثقافة و المثقف و السلطة . و من ثم ترتيب العلاقة بين المثقف و السلطة حسب الادوار و المساحات و الاولويات .

اولا : مفهوم الثقافة :-

اخذت مفردة الثقافة معان متعددة في اللغة العربية و حسب موقعها من الجملة . فالثقافة من الفعل (ثقف) و هي تعني اسرع في اخذ الشيء و ادركه . و ثقف بمعنى ادب و علم و ربي . و في لسان العرب و في القاموس المحيط نجد ان ثقف تنصرف الى معنى الحذاقة و الفطنة و الالمام بالموضوع من كافة جوانبه .

اما الثقافة في الاصطلاح فتعني ما اكتسبه الانسان من صنوف المعرفة النظرية و الخبرة لتحدد طريقة تفكيره و مواقفه ازاء الحياة و المجتمع و الدولة و الدين مهما كانت الجهة التي حصل منها على المعرفة و الخبرة سواء كانت من البيئة او القراءة او التعليم المنهجي .

مع ذلك لا زال مفهوم الثقافة غير محدد المعالم على وجه الدقة و الاتفاق . اذ انه يتداخل مع عدد من المفاهيم المقاربة كمفهوم الحضارة . لان الثقافة تعنى بالنواحي المعنوية من الحضارة ، اي انها تركز على الجوانب النظرية و الفكرية و المعرفية و الفنية و الجمالية بوجه عام .

مع ذلك يمكن تحديد خصائص الثقافة بما يأتي :

١- انها معرفة او خبرة مكتسبة و ليست متوارثة بشكل بايولوجي . ويختص بها الانسان دون غيره من الكائنات لأنها من اكتشافه .

٢- انها معرفة او خبرة لا تختص بمجتمع معين و لا بجيل دون غيره . انما تنتقل من جيل لآخر و من مجتمع لآخر من خلال العادات و التقاليد و القوانين و الاعراف و الافكار . و عملية النقل هذه تتم من خلال التعلم و الاحتكاك . مع اضافة كل جيل او مجتمع لما يكتسبه مما يطرأ على حياته من افكار و قيم و سلوك بحكم تغير الزمان و المكان و الظروف . و بذلك تتميز الثقافة عن العادات و التقاليد و الاعراف .

٣- ان الثقافة ليست تكوين معرفي ثابت ، انما هي تكوين معرفي قابل للتعديل و التغيير من جيل لآخر و من مجتمع لآخر .

و في ضوء ذلك يمكن تقسيم الثقافة و حسب مستوى رقيها الى نوعين هما ثقافة نخبوية رفيعة المستوى و ثقافة شعبية متدنية المستوى . و لكن يكمل احدهما الاخر . و من مصطلح الثقافة ظهر مصطلح المثقف الذي سنخرج عليه في المحور الثاني .

ثانيا : مفهوم المثقف :-

بما ان مفهوم الثقافة لازال غير محدد المعالم على وجه الدقة ، فأن مفهوم المثقف ايضا يعاني من اشكالية في تحديد ماهيته بشكل دقيق . لذلك غالبا ما طرح تساؤلات بهذا الصدد حول : من هو المثقف ؟ هل هو الاكاديمي ام الفنان ام الاديب ام رجل الدين ام المفكر ام الفيلسوف ام المبتكر ؟ ام هو الشخص المهتم او المتابع في مجال بعينه او في مجالات متقاربة ؟

و يلاحظ ان مفهوم المثقف قد تبلور مع ظهور ما يعرف ب (الانتلجنسيا) في بولنده . ثم تمدد المفهوم ليصل الى روسيا . و الذي اخذ طابع الدعوة الى تصورات مستقبلية تبشر بنظام جديد يحل محل النظام السابق . و من ثم وصل اوربا و بعدها وصل الوطن العربي .

مع ذلك ، يلاحظ ان مفهوم (الانتلجنسيا) لم يتبلور عند المثقف العربي مثلما تبلور في روسيا و اوربا و ذلك للأسباب الاتية :

١- لم يشهد العرب اي ثورة علمية في التاريخ الحديث و المعاصر ممكن ان تمهد لظهور (الانتلجنسيا العربية .

٢- لم يشهد العرب اي ثورة برجوازية تحررية مثلما حدثت في اوربا ضد الاقطاع و الكنيسة و الاستبداد .

٣- و كل الذي حدث عند العرب لا يتعدى الاتجاه الاصلاحى التوفيقي الذي سعى الى المواءمة ما بين التراث العربي الاسلامي و الثقافة الغربية . و قد ترتب على ذلك ، اتساع مفهوم المثقف العربي ليشمل متعلمين لا يملكون ثقافة (الانتلجنسيا) الاوربية و لا عمق التزامها و لا مستوى تفكيرها .

على العموم ، جرت محاولات فكرية لوضع تعريف لمفهوم المثقف منها :

١- تعريف انطونيو غرامشي (ماركسي ايطالي) و الذي ذهب الى القول ان جميع الناس يفكرون و لكن وظيفة المثقف في المجتمع لا يضطلع بها الناس جميعا انما نخبة منهم تمتلك رؤية معينة تجاه المحيط الذي تعيش فيه .

٢- تعريف ادوارد سعيد و الذي ذهب الى القول ان المثقف لا يعني المهني ذو الهوية المجهولة اي ليس مجرد فرد كفء ، انما المثقف يتمتع بموهبة خاصة يستطيع من خلالها حمل رسالة او تمثيل وجهة نظر معينة تنطوي على فلسفة ما او موقف ما .

٣- تعريف (جوليان بندا) في كتابه (خيانة المثقفين) و الذي ذهب الى القول ان المثقفين هم نخبة محددة من الفلاسفة من ذوي القدرات او المواهب الفائقة .

و في ضوء ذلك ، يمكن ان نحدد مفهوم المثقف بالشكل الاتي :

١- ان يكون حاصلًا على مستوى يعتد به من التعليم الرصين ، لأنه نتاج لعملية التعليم الرصين بشكل اساسي .

٢- المثقف من الناحيتين المنهجية و الوظيفية هو من امتلك وعيا اجتماعيا و سياسيا و مهارات ابداعية و قدرة على توظيفها في المجتمع و قضاياها الاساسية . اي هو من وصل الى درجة من الوعي تمكنه من معرفة و فهم الواقع السياسي و الاجتماعي . و يضع يده على اماكن الخلل في السلطة و المجتمع و الممارسات الدينية و القيم و المفاهيم . و من ثم نشر المعرفة و توعية المجتمع و ترشيد السلطة و الممارسات الدينية .

٣- ان المثقف جزء من الطبقة الوسطى و التي قد تنتج المثقف او المفكر او الفيلسوف او المبدع كدرجات متقدمة من المثقفين .

٤- يتميز المثقف بطابعه الموسوعي و بتعدد اهتماماته . و بنزعه الحركية تجاه المجتمع و الدولة و الدين . لذلك نجده يسعى نحو نقل كل ضروب المعرفة الممكنة للمجتمع . و قد ينخرط في العمل السياسي لأنه يحتسب نفسه مرشدا للشعب و خالقا لوعيه .

٥- و ازاء ذلك تنتج الثقافة نوعين من المثقفين هما :

أ – المثقف السلبي : و هو اما ان يكون مثقفا انتهازيا او غير مكترث بما يدور حوله .

ب – المثقف الايجابي : و هو المثقف الملتمزم بتنمية المجتمع و نشر المعرفة و ترشيد السلطة و نشر الثقافة الشعبية .

المثقف و السلطة :

تعرف السلطة بأنها التأثير باستخدام القوة على مجموعة من الافراد او الجماعات او الجهات من خلال التحكم بإصدار القرارات النهائية وفق مجموعة من القواعد القانونية . و السلطة السياسية هي التي توجد بيد الحكومة و الدولة . و التي تقوم بموجبها بالموافقة على مجموعة من القرارات داخل الدولة و خارجها .

و تبدأ اشكالية العلاقة بين المثقف و السلطة بحكم ان السلطة لابد ان تقوم على ثقافة معينة . حيث لا سلطة بدون ثقافة و لا ثقافة الا و لها وجه من وجوه السلطة . اذ ان النظام السياسي لا يمكنه وضع سياسة ما من دون ان يضيف عليها طابع الاقناع و العقلانية .

و من هذا المنطلق ، تقوم السلطة باستقطاب المثقفين بوسائل الترغيب تارة و بوسائل التهيب تارة اخرى ، لتنتج بذلك الثقافة و المثقف بما يتناسب و فلسفتها السياسية .

و لكي يصبح النظام السياسي ناجحا ، و قادرا على الاضطلاع بدوره لابد ان يرتكز على معرفة ما مهما كانت طبيعته و مقوماته سواء كان نظاما ديمقراطيا او استبداديا . و السلطة من هذا الباب هي ايضا نظام يتطلب معرفة ما كي تحظى برضا المحكومين . و هذه المعرفة تزوده بوسائل الضبط و الرقابة ، و بوسائل ادوات الاقناع و الهيمنة .

عليه ، تصبح المعرفة التي بحوزة المثقف بعدا من ابعاد السلطة . و بهذا تتجلى اشكالية العلاقة بين المثقف و السلطة . و التي قد تتخذ ابعادا متعددة تبدأ من عدم الاكتراث مرورا بالاضطهاد و من ثم التكامل .

و هنا يبدو ان المثقف مهما كان اختصاصه فإنه هو الذي يزود السلطة بوسائل الضبط بواسطة المعرفة التي ينتجها اما عن طريق الكلام او الابتكار .

و من هذا الواقع ، لابد ان تطرح الكثير من التساؤلات منها : هل ان كل مثقف يعمل في السلطة او في اطارها يعد مثقف سلطة بمفهومها السلبي ؟ و هل ان كل مثقف يعمل خارج السلطة يعد مثقفا مناوئا و يعمل على اسقاط الدولة او نظام الحكم ؟ و هل ان كل مثقف يحمل ايديولوجيا تتفق مع سياسة الدولة او يخالفها يعد مثقف سلطة ام مثقف مناوئ ؟ و هل ان من اولى مهام المثقف هي ازعاج السلطة على حد قول سارتر ؟ ام التكامل معها ؟

و بناء على ذلك ، يتبين ان هناك ثلاثة اتجاهات ثقافية ظهرت في العراق بعد ٢٠٠٣ بصدد الموقف من السلطة بكافة انواعها ، و هي :

١- المثقف الذرائعي : و هو المثقف الذي يقف داخل مشهد السلطة ، و الذي يتلمس المسوغات الذهنية التي تسوغ سلوك السلطة و افكارها و مواقفها عن قناعة تارة طلبا للأمن و النظام و عن

انتهازية تارة اخرى طلبا للنجاة او المصلحة . و يبدو ان تلك الفئة قد اتسعت بسبب ادوات السلطة المتنوعة .

٢- المثقف المناوئ للسلطة : و هو المثقف الذي يقف خارج السلطة و الذي يتلمس اسقاطاتها و اخطائها من منطلق الرفض او النقد للسلطة القائمة مهما كانت طبيعتها او ممارساتها سواء كانت سلبية ام ايجابية . و هذا الاتجاه لا يمثل الصواب في كل الاحوال اذا فقد الموضوعية او اهمل متطلبات الامن و النظام او لم يدرك احيانا متطلبات السلطة او الظروف المحيطة بها او بقدراتها . و يبدو ان تلك الفئة قد اتسعت ايضا بسبب اخفاق التجربة الجديدة .

٣- المثقف التوفيقى : و هو المثقف الذي يكون داخل مشهد السلطة و خارجها في الوقت نفسه بقصد التأثير المباشر على صاحب القرار و تقليل الاثار السلبية ان لم يتمكن من تحقيق غاياته كلها . و هذا الاتجاه يفرضه احيانا الواقع ، فأغلبية المثقفين لا يمكن ان يمتلكوا ناصية التأثير في السلطة و المجتمع الا اذا كانوا داخل السلطة بحيث يولدون من مؤسساتها ، و يتعيشون منها . و يمارسون سلطة ثقافية مع مرونة نسبية داخل هذا الوضع تتسع احيانا و تضيق احيانا اخرى حسب الشكل المؤسساتي و حسب نوع النظام السياسي الحاكم .

عليه فأن هذا التعاطي التوفيقى قد يؤدي الى حالة من الازدواج . و قد يقال عنها انها خروج في السلطة اكثر مما هي خروج عن السلطة . فمثلا قد يبادر بعض المثقفين بمبادرة فكرية او سياسية و لكن في حدود عدم الاضرار بسلطتهم المعرفية او الادارية داخل مؤسسات الدولة .

و هنا يمكن ان تكون مهمة ترشيد المثقف للسلطة من داخلها احدى نفعها خصوصا اذا حدث التكامل ما بين الاتجاهات الثقافية الثلاثة لصعوبة مهمتها ازاء ادوات السلطة و تعددها . فقد تواجه السلطة السياسية التي تمتلك الوسائل القمعية ، و قد تواجه سلطة المجتمع الذي يملك اعرافا و تقاليدا قد تكون بالية . و قد تواجه سلطة رجال الدين الذين يملكون ادوات التكفير او التفسير او التحريض .

و يبدو ان تلك الفئة قد تقلصت الى حد كبير بسبب حرج موقفها الذي لا يدعمه الواقع من جهة ، و تعرضها الى الاقصاء و التهميش من جهة اخرى نتيجة لسياسات الولاءات الفئوية او الحزبية او الشخصية او بسبب سياسة المحاصصات و دولة المكونات و التي غالبا ما تكون على حساب الكفاءات المعتمد بها .

الخاتمة - :

و من ذلك كله ، تبدو مهمة المثقف عسيرة جدا و غاية في التعقيد في مجتمع لم يوفر مقدمات الثورة الثقافية ، و في سلطة لا تكثرث بالمثقف في اقل الفروض . و من هنا ستبقى حالة الصراع قائمة ما بين المثقف و السلطة لأن كلاهما يمثل نوعا من انواع السلطة . فالمثقف يمتلك سلطة العقل و السلطة تمتلك سلطة القوة . و يبقى التضاد قائما ما بين (القوة و العقل) . الا اذا وصلنا

الى فكرة سقراط (الحاكم الفيلسوف) اي الحاكم الذي يجمع بين صفتي المثقف و صاحب السلطة . او الوصول الى صيغة افلاطون التي تقضي بثنائية (الحاكم و الفيلسوف) في الوقت نفسه .

و من اجل تفعيل دور المثقف ازاء السلطة لابد من توفر مستلزمات اساسية منها :

١- لابد من تقوية الطبقة الوسطى و توسيعها لأنها تمثل الحاضنة الاجتماعية لولادة (الانتلجنسيا العراقية) الفعالة . و هذه الطبقة الوسطى لا يمكن ان تنتعش بدون التعليم الرصين .

٢- لابد من توفر الاكتفاء المادي للمثقف لكي يكون اكثر فعالية ازاء السلطة . و بدون ذلك قد يسقط في خانة المثقف الذرائعي .

٣- لا ينهض المثقف بدوره الفعال ازاء السلطة الا اذا تمتع بمقدار واسع من حرية الفكر و الرأي و التعبير دون رادع من سلطة سياسية او سلطة دينية او سلطة مجتمعية .

٤- و في حالة الفوضى و فقدان الامن و النظام قد يحتاج المثقف الى تأسيس حركة اجتماعية او سياسية لحماية نفسه او للتعبير عن رؤيته . اما اذا انضم الى حركة سياسية من حركات السلطة فإنه لا يمتلك الا رصيده الرمزي و الذي لا يضمن تحويله الى قوة مادية مؤثرة في المجتمع . و في نهاية المطاف يتعرض للإقصاء و التهميش السياسي .

٥- على المثقف ان يمارس النقد البناء و الواقعي لكافة انواع السلطات بشكل يساهم في طرح الاشكاليات و الاجابة عنها و عدم الاكتفاء بالتنظير .

٦- و ازاء حالة تدني الوعي العام يحتاج المثقف الى المساهمة بثورة ثقافية و فكرية و دينية . و بدون ذلك يبقى دور المثقف هامشيا ازاء سلطة المجتمع و ازاء السلطة السياسية و ازاء سلطة رجال الدين .

المبحث السادس

قراءة في الاستفتاء البريطاني :

(كتب في بغداد ٣٠ / ٦ / ٢٠١٦)

تحت شعار (عودة بريطانيا الى البريطانيين) تم اتخاذ قرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي . و ذلك في استفتاء شعبي ناجح ربما يدشن الية فعالة في فك التشابكات الدولية و المحلية المعقدة .

و قد بدأت مقدمات هذا الانسحاب بالتفاعل في المجتمع البريطاني منذ اللحظة التي تعهد بها رئيس الوزراء البريطاني السيد كاميرون بخطوة غير مسبوقة بصدد إجراء استفتاء حول بقاء بريطانيا في الاتحاد الاوربي من عدمه في حال فوز حزب المحافظين بالحكم في انتخابات ٢٠١٥ . و قد جاء هذا التعهد بالتوازي مع تصاعد نهج سياسي تبنته مجموعة مؤثرة داخل حزب المحافظين محفز على الانفصال عن الاتحاد الاوربي .

كما بدأت مقدمات هذا القرار منذ لحظة دخول بريطانيا الى الاتحاد الاوربي بحكم ان هذا الانضمام اتسم بالتردد و عدم القناعة التامة لدرجة وصفت بها بالعضو الصعب و الذي يكثر من الاشتراطات و الاستثناءات . و يبدو ان هذا الانضمام البريطاني المتردد حمل معه بذور الخروج منه . و لم تدخل الى الاتحاد الا بحصولها على عدد من الامتيازات منها :

١ – موافقة الاتحاد الاوربي على ان لا يكون اليورو العملة الوحيدة لدول الاتحاد . اذ يحق لها استخدام عملتها الوطنية اضافة الى اليورو .

٢ – عدم الزام بريطانيا باندمج سياسي اوربي ابعد من مما يبيحه الوضع القائم .

٣ – تقييد حصول المهاجرين الى دول الاتحاد على اعانات اجتماعية خلال السنوات الاربع الاولى من اقامتهم .

٤ – منح البرلمان الوطنية الحق في الاعتراض على اي تشريع صادر من المفوضية الاوربية في بروكسل .

و عموما ، اثار هذا القرار جدلا سياسيا واسعا حول علته و مسوغاته الفكرية و السياسية و تبعاته الدولية رغم انه لا يخلو من المسوغات الاقتصادية . و لعل اهم اسبابه تكمن في النزعة القومية البريطانية التي بدأت تتأثر بسياسات الهجرة التي يتبعها الاتحاد الاوربي .

و يبدو ان فلسفة الموازنة التي اتبعها الاتحاد الاوربي ما بين الحفاظ على الهويات القومية لأعضائه من جهة ، و الحفاظ على اطار عام مشترك من جهة اخرى لم تكبح النزعة القومية البريطانية التي لعبت دورا اساسيا في اتخاذ هذا القرار . و ذلك من اجل ايقاف ظاهرة هجرة الاجانب الى بريطانيا التي اخذت تؤثر سلبا على تلك النزعة القومية المحافظة للمجتمع البريطاني ، و التي تركز على موروث امبراطوري لا يميل للانصهار بقدر ما يميل للهيمنة و القيادة .

و لا يمكن إيقاف تلك الهجرة ما دامت قوانين الهجرة في الاتحاد الاوربي . فضلا عن التشريعات الاقتصادية الخاصة بالمهاجرين الاجانب نافذة المفعول في بريطانيا . اذ يلاحظ ان نسبة المواليد الاجانب في بريطانيا قد ازدادت من ٣.٨ مليون مولود الى ٨,٣ مليون مولود . و ان قانون الاتحاد يتطلب ان تفتح بريطانيا حدودها للمهاجرين من البلدان الاوربية . و كل ذلك شكل تهديدا جديا للنزعة القومية البريطانية .

اضف الى ذلك ، يلاحظ ان نظرية الجدوى الاقتصادية التي اعتمدها الاتحاد الاوربي منذ تأسيسه في مقابل تنازل الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها لم تخفف من نمو النزعة القومية البريطانية

الاستفتاء البريطاني و النظام الدولي :

يبدو ان الحدث البريطاني قد تجاوز ابعاده المحلية و الاقليمية ليشكل مدخلا جوهريا في رسم معالم النظام الدولي الجديد لينبئ بسيناريو جديد في تحالفات النفوذ الدولي . و ذلك وفقا للمؤشرات ادناه :

١ - ان هذا الانسحاب قد عزز من القطبية الاحادية للنظام الدولي الجديد لأنه هدم اهم اركان القوى الدولية المنافسة التي مثلها الاتحاد الاوربي . و ربما يشكل بداية انفراط عقد الاتحاد الاوربي و عودة القارة الاوربية الى عهد ما قبل الحرب العالمية الثانية ، خصوصا اذا صعدت الى السلطة الاحزاب اليمينية المتطرفة .

٢ - مع ذلك ، ربما يترتب على هذا القرار اعادة ترتيب القوى الكبرى و مديات تأثيرها في السياسات الدولية . اذ ربما يتم تفعيل الدور الالمانى الذي يحظى بفرصة الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن في ضوء الانسحاب البريطاني . كما ان هناك فرصة الى تقوية التحالف السياسى الصينى - الروسى .

٣ - يذهب البعض الى ترجيح احتمال تفكك المملكة البريطانية المتحدة التي تضم انجلترا و اسكتلندا و ويلز و ايرلندا الشمالية على خلفية خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي . ان هذا الاحتمال سيؤدي الى تراجع الدور البريطانى في السياسات الدولية . و قد بدأت تداعيات التفكك في اعقاب الاستفتاء مباشرة . اذ تميل الاغلبية من سكان اسكتلندا الى البقاء في الاتحاد الاوربي و هو ما صرحت به رئيسة الوزراء بقولها ان اسكتلندا ترى مستقبلها ضمن الاتحاد الاوربي . و في ايرلندا الشمالية دعا حزب (الشين فين) المؤيد للبقاء في الاتحاد الاوربي الى تنظيم استفتاء حول (ايرلندا الموحدة) .

٤ - و ربما سيكون القرار البريطانى اكثر من مجرد انسحاب دولة لأنه قد يكون مجرد البداية في سلسلة استفتاءات في بلدان اوربية اخرى للخروج من الاتحاد الاوربي . فالتيار اليميني المناوئ للمهاجرين في فرنسا و المانيا و السويد و هولندا يدفع بقوة في اتجاه مشابه لبريطانيا . خصوصا ازاء تشابه الظروف في تلك البلدان . فضلا عن تشابه الاطروحات السياسية المناوئة للمهاجرين الاجانب .

٥ - مع ذلك ستبقى علاقة بريطانيا بالاتحاد الاوربي علاقة ودية . و ربما تنظم العلاقات بينهما وفق نموذج المنطقة الاقتصادية على غرار النرويج ، او وفق الاتفاقات الثنائية على غرار سويسرا ، او احتمال التوصل الى نموذج يتضمن خصوصية لبريطانيا .

٦ - ان هذه الخطوة البريطانية الملفتة للنظر ربما تنعكس على عدد من الدول العربية بما فيها العراق و دول الخليج و فلسطين . اذ يرجح البعض ان تلك الخطوة ستفعل عملية اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان العراق . بينما يذهب اخرون بالاتجاه المعاكس على اساس انه لا توجد ثمة ربط ما بين الحالة البريطانية و الحالة العراقية . صحيح ان الحالة العراقية مختلفة عن الحالة البريطانية و مواضيع الاستفتاء متباينة لكن ما يمكن التأثر به من خلال الاستفتاء البريطاني يكمن في اعتماد الية الاستفتاء كوسيلة لفك الارتباط بين مكونات اجتماعية غير متجانسة مثلما تأثر العالم بمبادئ الرئيس الامريكي ولسن عام ١٩١٨ و خصوصا مبدأ حق تقرير المصير الذي انشأت بموجبه الكثير من البلدان التي كانت واقعة تحت الاحتلال الاجنبي . بأحتساب ان العالم اصبح قرية صغيرة بعد ثورة الاتصالات و العولمة بحيث ان ما يحدث في بقعة محددة من الارض لا بد ان يترك اثره في بقاع الارض الاخرى .

عليه ، يرجح ان الاستفتاء البريطاني سيفعل و يعجل في اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان و ربما خارجه ، خصوصا اذا تفككت بريطانيا او تعرض الاتحاد الاوربي الى المزيد من حالة التفكك .

اذ لا يخفى على احد ، وجود مؤشرات سلبية في الشأن العراقي ربما ستفضي الى اعتماد الية الاستفتاء كمخرج لمشاكل مكونات العراق الاجتماعية و العقائدية منها :

١ - ان مكونات العراق الاجتماعية تتجه بشكل حثيث نحو التباعد نتيجة لسياسات خاطئة و اليات حكم عقيمة و لحسابات اقتصادية و امنية .

٢ - في الوقت نفسه لا تزال القوى السياسية الفاعلة محكومة بعقلية تأرية تعزز التنافر، و تستبعد التلاحم . و تعمل وفق اليات حكم عقيمة لا يمكن ان تنتج نجاحا . لذلك فأنها لا يمكن ان تستحضر نموذج جنوب افريقيا في المصالحة الوطنية . و لا يمكن ان تستحضر نموذج كولومبيا التي اسست لمشروع مصالحة وطنية وضعت حدا لتاريخ من الصراع الدموي استمر اكثر من ٥٠ سنة .

٣ - هناك وضع دولي سيكون ميالا نحو اعتماد الية الاستفتاء كوسيلة لفك الارتباط بين الدول و المكونات الاجتماعية المتصارعة خصوصا بعد الاستفتاء البريطاني .

٤ - و مما يعزز من هذا الاتجاه الدولي انه اعتمد على توحيد البلدان التي جزأت في الحقبة البريطانية (المانيا الموحدة نموذجا) . و تفكيك البلدان التي توحدت في الحقبة البريطانية (السودان نموذجا) . و لا يخفى على احد ان الدولة العراقية الموحدة التي اسست عام ١٩٢١ كانت اهم انجازات الحقبة البريطانية في ظل النظام الثنائي القطبية . لذلك ستكون اكثر دولة مستهدفة في النظام الدولي احادي القطبية ما بعد الاستفتاء البريطاني .

المبحث السابع

تأصيلات في العلاقات العراقية - التركية :

(كتب في بغداد ١٥ / ١٠ / ٢٠١٦)

ليس أمام تركيا و العراق إلا التعايش السلمي لأنهما بلدان جاران و أحدهما يؤثر على الآخر حتما .

لقد مرت العلاقات العراقية بمراحل متعددة منها :

١ - مرحلة ١٩٢١ - ١٩٢٥ : في هذه المرحلة ظلت العلاقة متوترة لأن تركيا بقيت تعد العراق جزءا من الدولة العثمانية كحد أعلى أو أن ولاية الموصل جزءا من تركيا كحد ادنى لأنه تم الاستيلاء عليها بعد اتفاقيات الهدنة .

٢ - مرحلة ١٩٢٦ - ١٩٥٨ : في هذه المرحلة هدأت المشاكل بين الدولتين لأن مشكلة الموصل حلت في اتفاقية ١٩٢٦ لتصبح جزءا من الدولة العراقية من جهة ، و لأن العراق اتبع سياسة الاعتماد على بريطانيا للحد من الأطماع التركية و الإيرانية من جهة أخرى . هذه الدبلوماسية وضعها نوري السعيد صاحب الأفق البعيد و الاحترافية المشهودة .

٣ - مرحلة ١٩٥٨ - ١٩٧٩ : في هذه المرحلة ضببت العلاقات التركية بحكم النظام الدولي الثنائي القطبية حيث تحالفت تركيا مع المحور الأمريكي و تحالفت العراق مع المحور السوفيتي .

٤ - مرحل ١٩٧٩ - ٢٠٠٣ : في هذه المرحلة ضببت العلاقات بين البلدين بحكم الردع المتقابل و استعداد الرئيس السابق صدام حسين لخوض الحرب اذا شعر بخطورة اقليمية حقيقية مثلما فعل مع إيران عام ١٩٨٠ . لذلك شهدت هذه المرحلة تفاهات أمنية بين البلدين .

٥ - مرحلة ٢٠٠٣ - ٢٠١٨ : في هذه المرحلة توترت العلاقة بين البلدين لأسباب عدة منها :

- عودة المطالبة التركية بولاية الموصل .

- التدخلات التركية في الشؤون الداخلية العراقية .

- ضعف الدولة العراقية .

- محاولات اصفاء الصبغة المذهبية على الدولة العراقية و على الدولة التركية .

- تقليل منسوب المياه الوافدة إلى العراق من منابع التركية و بشكل خطير .

- إيواء حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية .

- التحالف العراقي الإيراني .

- التركيبة السيكولوجية المتشنجة لبعض قيادات البلدين .

عقد العلاقات العراقية - التركية :

هناك عقد عديدة بين البلدين ينبغي إزالتها منها :

- ١ - مشكلة المياه المتفاقمة .
 - ٢ - مشكلة حزب العمال الكردستاني .
 - ٣ - مشكلة كردستان العراق .
 - ٤ - مشكلة التحالف العراقي الإيراني .
 - ٥ - مشكلة الدولة المذهبية .
 - ٦ - مشكلة التدخل في الشؤون الداخلية .
- و لكي يتم تلافي تلك العقد و رسم علاقات ناجحة بين البلدين ينبغي أن يتفق الطرفين على ما يأتي :

- ١ - عدم التدخل بالشؤون الداخلية لكلا البلدين .
 - ٢ - إطلاق الحصص المائية المناسبة للعراق .
 - ٣ - إخراج حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية .
 - ٤ - لا يتم الاتفاق على الدولة الكردية المستقلة إلا بالتنسيق مع تركيا .
 - ٥ - توازن العلاقة العراقية مع إيران و تركيا معا بدون تمييز .
 - ٦ - التخلي عن محاولات إضفاء الصبغة المذهبية في العراق و تركيا على حد سواء .
 - ٧ - تصدير النفط العراقي عبر الأراضي التركية مع تزويد تركيا بالنفط و بأسعار مخفضة .
 - ٨ - إعطاء تركيا صفة الدولة الأولى بالرعاية لفتح الأسواق العراقية أمام البضائع التركية .
- لذلك تصبح نظرية تبادل المنفعة بين البلدين أنجع من محاولات انتهاز الفرص أو فرض الحرب .

المبحث الثامن

موقفنا من الفدرالية :

(كتب في بغداد ٣ / ٢ / ٢٠١٢)

رغم ان الفدرالية ليست خيارا ابتدائيا مفضلا في نشوء الدول ، لكنها قد تكون حلا توفيقيا اضطراريا لدولة لا تستطيع ان تحافظ على وحدتها الوطنية الاندماجية البسيطة من جهة ، و في الوقت نفسه لا تريد مكوناتها الاجتماعية ان ينفرد عقد الدولة من جهة اخرى . و يبدو ان الدولة العراقية قد وصلت الى هذا المفترق السياسي . و من هذه الزاوية فقط يصبح خيار الفدرالية حلا قابلا للنقاش ضمن اطار حوار وطني شامل . فالمسألة حمالة اوجه ، فدعاتها يركزون على مزايا الفدرالية ، و مناؤها يركزون على عيوبها . و نحن بدورنا سنطرح الوجهين بكل شفافية ليتسنى للشعب حسن الاختيار لشكل الدولة العراقية .

اولا : مزايا الفدرالية :

١- يعمل هذا النوع من الاتحاد على تأسيس دولة كبيرة ذات امكانيات ضخمة قادرة على الدفاع عن كيانها و سيادتها و استقلالها .

٢- ان هذا النوع من الاتحاد يجمع بين عاطفتي الاستقلال و الاتحاد معا ، اي انه يوفق بين مزايا الوحدة الوطنية من جهة ، و الاستقلال الذاتي لكل ولاية من جهة اخرى .

٣- يهيئ هذا النوع من الاتحاد امكانية طرح انظمة دستورية و سياسية متنوعة ، الامر الذي يسمح للولايات التي تواجه تعثرا في نظامها المحلي ان تقتبس من انظمة الولايات الاخرى التي تثبت نجاحها .

ثانيا : عيوب الفدرالية :

١- ان تعدد الهيئات و ازدواج السلطات يستلزم نفقات مالية باهظة سيتحملها ، في نهاية الامر ، المواطنين عن طريق فرض الضرائب المتنوعة .

٢- كثيرا ما يسبب الازدواج التنفيذي و التشريعي الى حدوث مشاكل بين الولايات الداخلة في الاتحاد ، او بينها و بين الحكومة الاتحادية . و قد يصل الامر الى خلق مشاكل ذات طابع خارجي للدولة الاتحادية .

٣- قد يؤدي هذا النوع من الاتحاد الى تفتيت وحدة الدولة اذا ما قويت سلطات الولايات على حساب سلطة الحكومة الاتحادية .

و على ضوء هذا الاطار الفكري يصعب الحديث عن قدرة الدولة العراقية على المحافظة على وحدتها الوطنية و ذلك للأسباب الاتية :

١- المشروع الامريكي - الاسرائيلي المدعوم من الجارة ايران يميل الى تفتيت الدولة العراقية ضمن اطار مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي يركز على الدولة الفئوية بدلا من الدولة الوطنية .

٢- يساعد الدستور العراقي على تفتيت الدولة لانه رجح كفة سلطات الاقاليم على سلطة الحكومة الاتحادية .

٣- تراكم الخلافات السياسية بين القوى السياسية و عدم قدرة النظام السياسي على احتوائها قد يدفع باتجاه التفتيت .

و تأسيسا على ذلك ، يبدو ان خيار الفدرالية يعد خيارا قابلا للنقاش كحل اضطراري لمشكلة الوحدة الوطنية . فأقاليم آتية على الارجح ، و علينا ان نتعامل معها بشئ من الحكمة كي لا تكون مدخلا لتفتيت الدولة . فإذا قامت الاقاليم بدون موافقة الحكومة الاتحادية فستكون مدخلا للتفتيت ، اما اذا قامت بموافقة الحكومة الاتحادية فستكون مدخلا للوحدة الوطنية لان الحكومة الاتحادية ستقلل من نزعة الاستقلال لدى الاقاليم و تشدها نحو المركز .

المبحث التاسع

التطبيع العراقي الإسرائيلي:

(كتب في بغداد ١٠ / ١ / ٢٠١٩)

اثيرت ضجة مؤخرا حول مزاعم زيارة ثلاثة وفود عراقية الى اسرائيل . و هنا لا نود البحث في تلك المزاعم انما نحاول البحث في ماهية التطبيع العراقي الإسرائيلي هل هي حقيقة أم مزاعم؟

يبدو أن هناك خطوات للتطبيع يمكن أن نسردها أدناه :

١ - الخطوة الأولى : بدأت اثناء احتلال العراق . اذ تعاون عدد من القوى العراقية خارج العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية . و من يتعاون مع الولايات المتحدة لا بد أن يقترب من إسرائيل لأنها الحليف الإستراتيجي الوحيد في المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - الخطوة الثانية : تمثلت في محاولة تغيير علم العراق في مجلس الحكم الى شكل يقترب من شكل العلم الإسرائيلي .

٣ - الخطوة الثالثة : تمثلت بحذف عبارة من الجواز العراقي مفادها (يسمح لحامل هذا الجواز بالسفر إلى كافة دول العالم ما عدا إسرائيل) . و بذلك رفعت السلطات العراقية الحظر عن زيارة إسرائيل .

٤ - الخطوة الرابعة : تمثلت بالمشادات الكلامية و الاشتباك بالايادي التي حدثت في مجلس النواب العراقي بسبب زيارة النائب مثال الألوسي الى اسرائيل و التي انتهت إلى إنهاء عضوية النائب الألوسي من مجلس النواب ، بيد أن المحكمة الاتحادية أعادت له العضوية و احتسبت قرار مجلس النواب قرارا غير دستوري .

٥ - الخطوة الخامسة : تمثلت بألغاء مركز الدراسات الفلسطينية و الذي يعد من أهم مراكز الأبحاث في العراق منذ عام ١٩٦٧ و الذي كان معني بدراسة الشؤون الفلسطينية و الإسرائيلية.

٦ - الخطوة السادسة : تمثلت باستعمال مفردة إسرائيل بدلا من مفردة الكيان الصهيوني في الكثير من الأدبيات العراقية .

٧ - الخطوة السابعة : جاءت من إسرائيل عن طريق انشاء وزارة الخارجية الإسرائيلية لصفحة (اسرائيل باللهجة العراقية) . فضلا عن نشر فيديوهات مختلفة عن يهود العراق. و إنتاج فلم سينمائي طويل عن واقعة الفرهود و الترويع الذي تعرض له يهود العراق عنوانه (طير حمام) و باللهجة العراقية .

٨ - الخطوة الثامنة: تمثلت بمزاعم زيارة ثلاثة وفود عراقية الى اسرائيل عام ٢٠١٨ .

و هنا من حقنا أن نتساءل عن حقيقة التطبيع العراقي الإسرائيلي و عن حقيقة زيارة الوفود العراقية إلى إسرائيل ؟ و هل هناك نية التطبيع العراقي الإسرائيلي ؟ علما ان العراق وفق القانون الدولي لازال في حالة حرب مع إسرائيل لانه الدولة الوحيدة التي شاركت في حرب ١٩٧٣ و لم توقع مع إسرائيل على اتفاقية هدنة او سلام .

المطلب العاشر

مصر و شرعية الحكم :

(كتب في بغداد ٨ / ٧ / ٢٠١٣)

لا تمثل الانتخابات الشرعية الكاملة لممارسة الحكم ، إنما تعطي الحاكم شرعية الوجود في السلطة ، و تمنحه الرخصة الشعبية لإثبات الجدارة عن طريق شرعية الانجاز التي تعطيه شرعية الاستمرار في ممارسة السلطة . فلن تكون الشرعية متكاملة إلا إذا اقترنت بشرعية الوجود (الانتخابات) و شرعية الاستمرار (الانجاز) .

إذ يلاحظ أن هناك الكثير من الحكام المنتخبين فشلوا في إدارة الحكم و لم يحققوا شرعية الانجاز . و هناك حكام لم يكونوا يملكون شرعية الوجود بيد أنهم امتلكوا شرعية الانجاز كالرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم و الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر رغم أنهما توليا الحكم عن طريق الانقلاب العسكري . و كذلك الأمر ينطبق على رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد آل نهيان رغم توليه الحكم عن طريق أسلوب التعيين القبلي .

التساؤل المطروح : متى يحق للشعب استرداد السلطة التي فوضها للحاكم عن طريق الانتخابات؟

هنا يمكن تحديد احتمالين أساسيين هما :

١ – إذا كان استمرار الحاكم المنتخب في إدارة الحكم لا ينطوي على مخاطر جسيمة تهدد الوحدة الوطنية فالواجب هنا يقتضي الانتظار إلى تنتهي دورته الانتخابية .

٢ – أما إذا كان استمرار الحاكم المنتخب في إدارة الحكم يمثل احتمالات راجحة في تهديد الوحدة الوطنية فالواجب هنا يقتضي سحب الثقة منه بأي وسيلة ممكنة حفاظا على الوحدة الوطنية .

عليه ، يبدو أن تدخل الجيش المصري بمساندة شعبية واسعة في عزل الرئيس محمد مرسي يندرج تحت البند الثاني . إذ أن استمرار الرئيس مرسي في إدارة الحكم حتى نهاية دورته الانتخابية اخذ يهدد الوحدة الوطنية المصرية بمقدار عال من الجدية .

لذلك نخلص إلى ما يأتي :

١ – من حق الشعب المصري استرداد السلطة التي فوضها للرئيس محمد مرسي من الناحية الشرعية و الدستورية و العقلية .

٢ – من حق الجيش المصري التدخل و عزل الرئيس بشرط أن لا يكون بديلا للحاكم المعزول إذا كان استمرار الحاكم ينطوي على احتمالات راجحة تهدد الأمن القومي المصري . فضلا عن ضرورة توفر الإرادة الشعبية .

الفصل الثالث
((أفكار حول الشؤون العراقية))

المبحث الأول

((قراءة في المشكلة العراقية))

[كتب في بغداد / ٢٠٠٨]

لقد إستبشر اهل العراق خيراً بسقوط نظام الحكم السابق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وبدأ الجميع يتطلع الى إعادة بناء الدولة العراقية العصرية الموحدة ، التي يسودها العدل والحرية والرفاهية. لقد أتيح للتجربة الجديدة، لأول وهلة، من فرص النجاح مالم يتح لغيرها من التجارب . إذ بدأت التجربة بالمعطيات الآتية :

١- بدأت بقاعدة قبول شعبي واسعة النطاق .

٢- بدأت بتأييد دولي واسع جداً .

مع ذلك، سرعان ما بدأت تتقلص قاعدة القبول الشعبي للتجربة الجديدة بسبب فقدانها لشرعية الأنجاز بغض النظر عن شرعية الوجود من عدمه ، لأن شرعية الانجاز تتقدم على شرعية الوجود .

لذلك ، بدأت النخب السياسية القائمة على التجربة الجديدة بالبحث عن بديل لشرعية الأنجاز كمسوخ لوجودها ، فوجدت ذلك البديل ماثلاً بالورقة الطائفية ، التي أدخلت البلاد في دوامة العنف والأرهاب .

ولكي نقف على الأسباب الحقيقية التي حالت دون حصول التجربة الجديدة على شرعية الأنجاز، علينا أن نتحلى بالموضوعية في التحليل، وأن نتخلى عن العقليّة الأسقاطية التي تلقى بالمسؤولية دائماً على الغير .

أسباب المشكلة العراقية:

وفق هذا المنهج ، يمكن تشخيص اسباب المشكلة العراقية بما يأتي:

اولاً: إرث الماضي .

ثانياً: أخطاء الاستراتيجية السياسية الأمريكية .

ثالثاً: توظيف الطائفية في الانتخابات .

رابعاً: الأداء المتدني للنخب السياسية . فضلا عن تركيبها السايكولوجية المشوهة .

أولاً: إرث الماضي :

- ١- سياسات الحروب التي كان بالأمكان تجنب بعضها ، رتبت على العراق ديون هائلة دفعت كتعويضات او تكاليف حرب، إضافة الى أنها دمرت جزءاً من البنية التحتية للبلاد .
- ٢- أسلوب الحكم الاستبدادي شكل ثقافة سياسية في العراق لا تقبل بالتعددية ولا احترام الرأي الآخر . ويبدو أن هذه الثقافة قد تسلت الى ثقافة النخب السياسية الجديدة ، وأصبحت جزءاً من ممارساتها السياسية ، الأمر الذي احبط المشروع الديمقراطي في العراق .
- وهنا نستذكر مقولة للأمام ((محمد باقر الصدر)) ، الذي ميز ما بين نوعين من الثورات ، الاولى تستهدف القضاء على ظاهرة الاستغلال والثانية تستهدف تبادل مواقع الاستغلال . والراجح إن الذي حدث في العراق هو النوع الثاني وكان بوجدنا ان يكون النوع الاول .

ثانياً: أخطاء الاستراتيجية السياسية الامريكية:

- إن الأحتلال لا يعد مدخلاً مناسباً لبناء أي تجربة ناجحة لما ينطوي عليه من استحقاقات غير وطنية . فضلاً عن ذلك ، تبين بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ إن الادارة الامريكية لم تكن تمتلك استراتيجية سياسية واضحة لعراق ما بعد صدام حسين . لذلك بدأت تتبع سياسة التجربة التي تحتمل الخطأ والصواب ، وكل خطأ يعقد المشكلة ، ويكلفنا خسائر وتضحيات جديدة .
- ويمكن رصد أخطاء هذه الاستراتيجية ، على سبيل المثال لا الحصر ، بما يأتي :-

- ١- تغيير صفة تواجد قواتها المسلحة من((قوات تحرير)) الى ((قوات إحتلال)) قد اعطى مسوغات قانونية وشرعية لنمو المقاومة المسلحة ، الأمر الذي انعكس على اضطراب الأمن .
- ٢- ثم حاولت تلافى هذا الخطأ عبر تشكيل ((مجلس الحكم) ، بيد ان هذه الخطوة شكلت خطأ جديداً بذاتها وبما ترتب عليها من نتائج ، ولعل أهم الملاحظات التي تسجل على هذه الخطوة ما يأتي :
- أ- إن الصفة الاستشارية التي منحت للمجلس اضعفت من مصداقية النخب السياسية الجديدة التي اشتركت فيه .
- ب- إن اغلب أعضاء المجلس لم يكونوا من المؤمنين بالخيار الديمقراطي ، لذلك لا يمكن ان يؤسسوا تجربة ديمقراطية ناجحة في العراق لأن فاقد الشيء لا يعطيه .
- ج- إن سياسة المحاصصات الطائفية والعرقية التي شكل بموجبها المجلس وضعت الطائفية في إطار مشروع سياسي. ومن هنا لوحث الفتنة الطائفية ببراياتها .

د- ثم جاءت خطة الاخضر الأبراهيمي – بريمر، التي اسفرت عن تشكيل اول حكومة عراقية بعد الاحتلال في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ بمثابة استنساخ لتجربة مجلس الحكم تحت مسميات وزارية . أن هذه الخطوة ساهمت في انشاء تقاليد طائفية في السياسة العراقية .

و- حل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية ولد فراغاً أمنياً في البلاد، ترتب عليه ما يأتي :

١- الفراغ الأمني الداخلي ولد مناخاً مناسباً لولادة الميلشيات والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة .

٢- الفراغ الأمني الخارجي شكل فرصة لتسلل قوى مسلحة خارجية الى الأراضي العراقية لتصفية حساباتها مع الإدارة الأمريكية على الأراضي العراقية .

وبذلك بدأت اضطرابات مسلحة في بعض المدن العراقية (الفلوجة والنجف) تمت معالجتها من حكومة الدكتور ايد علاوي بقوة السلاح .

ثالثاً: توظيف الطائفية في الانتخابات :-

مع إن الانتخابات والتداول السلمي – الدوري للسلطة يعد الأنجاز الوحيد للتجربة الجديدة ، بيد أن النخب السياسية أفرغت الانتخابات من محتواها ومقاصدها عبر ما يأتي :

أ- توظيف الورقة الطائفية في الدعاية الانتخابية.

ب- سن نظم وقوانين انتخابية مناسبة لنمو الطائفية .

لذلك اصبحت الطائفية ثقافة عامة لدى النخب السياسية لابد من التعامل معها وتغليبها على المصلحة الوطنية العليا حسب مزاعمهم .

ويلاحظ بعد ان افرزت الانتخابات الاولى تكتلاً فئوياً نيابياً واحداً أطلق عليه ((الائتلاف العراقي الموحد) وهو تكتل شيعي . و نلاحظ إن الانتخابات الثانية أفرزت تكتلاً نيابياً فئوياً جديداً ولد من رحم الائتلاف وكرد فعل له أطلق عليه (جبهة التوافق) وهو تكتل سني .

وقد زعم الائتلاف انه يمثل الشيعة ، وزعم التوافق إنه يمثل السنة ، وبذلك اراد كل منهما أن يختزل طائفته بتكتل سياسي بشكل قسري مع إن الطوائف اكبر بكثير من هذه التكتلات .

إن مقاصد هذا الزعم هو التحشيد الطائفي وحصد المقاعد النيابية دون حساب للمصلحة الوطنية .

ويبدو أن نمط التصويت على اسس طائفية وعرفية قد تسبب بتفاقم المشكلة العراقية لما أنطوى عليه من مردودات سلبية لعل أهمها ما يأتي :

أ- إن توظيف الورقة الطائفية في الانتخابات ساعد على تغيير نمط الصراع الدائر في العراق. فبعد أن كان الصراع قبل الانتخابات صراعاً سياسياً على السلطة والنفوذ والثروة ، تحول الى صراع اجتماعي بعد الانتخابات . ثم تطور هذا الصراع الى حرب طائفية محدودة بعد تفجير المرقد المقدسة في سامراء .

ب- إن هذا النمط من التصويت ضيع حقوق الشعب . ومصالحه الوطنية ، لأن الناخب صوت للقائمة على أساس إنتمائها الفئوي وليس على أساس برنامجها الانتخابي ، لذلك لا يسع النائب او الوزير إلا أن يلبي نداء طائفته ويصم اذانه عن نداء وطنه .

ج- إن هذا النمط من التصويت فرط بالكفاءات وأهل الاختصاص لحساب المعايير الفئوية والحزبية والشخصية والعائلية (البيوتات) . وهذا ما لاحظناه في الحكومات المنتخبة على التوالي ، الأمر الذي إنعكس سلباً على الاداء الحكومي ، وتردي المؤسسات السياسية والأمنية والأدارية والخدمية .

رابعاً: الأداء المتدني للنخب السياسية وتركيبها السايكولوجية :

ربما نستطيع أن نحمل الكثير من النخب السياسية مسؤولية التدهور الحاصل في التجربة العراقية الجديدة . فالنخب السياسية السنية العربية قد تبنت منهجاً سايكولوجياً – سياسياً مغلوطاً بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ مفاده احقيتهم في حكم العراق بزعم الحق التاريخي والكفاءة والخبرة .

لذلك لم يتقبلوا التغيير الجديد الذي ترتب عليه تغيراً واضحاً في التراتبية السياسية والاجتماعية للنخب الحاكمة ، الأمر الذي دفعهم لأتخاذ موقف سلبي من العملية السياسية الجديدة مفاده مقاطعتها مقاطعة تامة .

إن هذه المقاطعة مثلت خطأ إستراتيجياً من جهتين هما :

أ- حرم النخب السنية من المساهمة الفاعلة في صياغة مرتكزات التجربة الجديدة كونها لم تشارك بصياغة نصوص الدستور العراقي الدائم الا بشكل هامشي جدا .

ب- فضلاً عن إن عدم مشاركتها قد أحدث إختلالاً في توازن القوى السياسية والاجتماعية ، ربما جاء في صالح المكونات السياسية والاجتماعية الجديدة الصاعدة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ .

وقد حاولت تلك النخب تلافى ذلك عبر مشاركتها في الأنتخابات الثانية ، ولكن يبدو أن الوقت قد فات ، والأختلال قد حصل ، والقوى الجديدة المستفيدة من العهد الجديد لم تعد مستعدة للتنازل عن المكتسبات التي حصلت عليها ، الأمر الذي زاد القضية تعقيداً ، وهياً مستلزمات الاحتراب الطائفي .

اما النخب السياسية الكردية فقد ارتكبت هي الاخرى أخطاء مهمة ، لعل أهمها :

أ- الغلو في المطالبة الكردية المحلية .

ب- عدم الاهتمام بالقضايا الوطنية الواقعة خارج اقليم كردستان .

ج- عدم تفهم بعض القضايا الحساسة لدى الجانب العربي العراقي من جهة ، ومحيطه الاقليمي العربي من جهة اخرى .

د- العمل على إضعاف السلطة المركزية ، وتوسيع صلاحيات سلطة الأقاليم . وقد نجحوا في تثبيت ذلك في الدستور العراقي الدائم .

أما النخب السياسية الشيعية ، فنتحمل الوزر الأكبر من الاخفاق بوصفها صاحبة الكتلة النيابية الاكبر في البرلمان ، والمسؤولة عن قيادة التجربة الجديدة .

لقد كانت هذه النخب موفقة عندما اقدمت على تشكيل (الائتلاف العراقي الموحد) في الانتخابات الاولى، وذلك للأسباب الآتية :

أ- ان هذا الائتلاف كان يهدف الى تعديل التركيبة الاجتماعية المحففة للدولة العراقية واستحصال حقوق الطائفة الشيعية .

ب- إن هذا الائتلاف كان المطلوب منه أن يؤسس لدولة عصرية وطنية موحدة ، يسودها العدل والحرية والرفاه وتحكم بالآليات الديمقراطية وبروح التسامح .

لذلك، أسس هذا الائتلاف في تشكله الاول (١٦٩) على أسس وطنية ، إذ ضم معظم أطراف المجتمع العراقي من شيعة وسنة ، وعرب واكراد وتركمان . ولكن شيئاً فشيئاً بدأ هذا التكتل ينحرف عن مساره الوطني ليتبنى منهجاً طائفيّاً في ممارسته للسلطة . ويمكن تشخيص معالم هذا التحول بالشكل الآتي :

أ- بدأ الائتلاف الاول بمحاصرة العناصر السنية العربية التي اشتركت معه في الائتلاف ، ومارس معها سياسة إقصاء وتهميش واضحة . وفي الائتلاف الثاني (٥٥٥) إستبعد من تركيبته كل العناصر السنية ليصبح مكوناً شيعياً صرفاً .

ب- وفي الائتلاف الثاني استبعد ايضاً العناصر الشيعية الليبرالية و المدنية التي لا تؤمن بالطائفية . كما بدأ بتهميش العناصر الشيعية الإسلامية التي تطالب بالمراجعة و الإصلاح ، والتمسك بالمشروع الوطني . وبذلك إتضحت الهوية الطائفية للائتلاف بشكل أكثر وضوحاً .

ج- وبدأت تظهر على الائتلاف نزعة التعويض عن سنوات الحرمان ، الأمر الذي افضى الى انتهاج سياسة استحواذية ، ترتب عليها كنتيجة حتمية سياسة اقصاء وتهميش للآخر .

د- ثم هيمنت على نخب الائتلاف القادمة من الخارج نزعة التعالي ازاء اهل الداخل ((شيعة وسنة)) وتحميلهم مسؤولية سياسات النظام السابق، الأمر الذي أدى الى ظهور مشكلة اجتماعية جديدة مابين (أهل الداخل) و(أهل الخارج) القادمين من بلدان متعددة ، الأمر الذي ادى الى صراعات طائفية جديدة من جهة وصراعات داخل الطائفة الشيعية من جهة اخرى .

وعلى العموم، أتسم الأداء السياسي للنخب السياسية الطائفية التي خلص اليها الائتلاف من خلال مخاضه السياسي بما يأتي :-

١- ممارسة السلطة بعقلية المعارضة السرية الحذرة والتشكيكية لا بالعقلية الحكومية الواثقة والقوية والاحتوائية .

إن هذه العقلية أفضت الى التشكيك بنوايا الآخر وعدم القدرة على التعامل معه واحتوائه ، الأمر الذي ادى الى فقدان الثقة بين القوى السياسية والاجتماعية والذي شكل معضلة حقيقية أمام الساعين للسلم والوفاق الوطني .

٢- ممارسة السلطة بعقلية استبدادية لا بعقلية ديمقراطية . إذ ان منهج التفكير الاستبدادي انتقل الى عقلية النخب الجديدة . وهذه مسألة طبيعية لأن تلك النخب لاتمتلك وعياً حقيقياً بجدوى الديمقراطية وضرورتها . ولم تمارس الديمقراطية داخل احزابها التي تخضع لقيادة آتية عن طريق الوراثة او الشرعية التاريخية او المال .

لذلك، أحبط المشروع الديمقراطي في العراق ، واتسعت دائرة الرفض الشعبي لهذه النخب . وهذا هو المدخل الحقيقي للأنفلات الأمني .

ج- إتسم السلوك السياسي لتلك النخب بالفئوية والعائلية أحياناً ، والحزبية والشخصية أحياناً أخرى . لذلك بدأت تلك النخب وضمن حسابات طائفية او حزبية او عائلية بأختراق المؤسسات الأمنية ، وزرع عناصرها فيها ، الأمر الذي أثر في حياديتها ومهنتها بشكل سلبي ، وجذر ظاهرة الميلشيات المسلحة في تلك المؤسسات .

لذلك أصبحت تلك المؤسسات تابعة للقوى السياسية التي تملك الميلشيات وليست مؤسسات للدولة . وبدأت عملية توظيف مؤسسات الدولة الأمنية في الاحتراب الطائفي ، الأمر الذي أضعف هوية الدولة والقانون . ومهد لظهور فكرة تقسيم العراق كحل لهذا الاقتتال الطائفي .

أضف الى ذلك، إخرقت تلك النخب الإدارة العامة وأثرت في حياديتها ومهنتها بشكل سلبي . بحيث اصبحت الوزارات ودوائر الدولة ممالك خاصة لتلك الطوائف او الأحزاب ، مما تسبب بتفاهق الفساد الإداري والمالي لأنعدام الرقابة على تلك المؤسسات او عدم القدرة على ممارسة تلك الرقابة بحكم التغطية السياسية لذلك الفساد ، وفقدان تلك المؤسسات لتراكم الخبرة البشرية بسبب سياسات الأقصاء او التهميش التي طالت الكوادر الإدارية الكفوءة .

إن هذا كله ، ساعد على تنامي الفتنة الطائفية، وساهم بالنتيجة في تقوية القوى السياسية المناوئة للعملية السياسية الجديدة ، كالبعث والجماعات التكفيرية . وبذلك ، تصاعدت حدة التضادات السياسية لتأخذ منحى اجتماعياً طائفياً خطيراً، ابتداءً بعمليات القتل على الهوية ، وتطور الى عملية التهجير القسري الذي نجم عنه الفرز الطائفي ، والذي قاد بدوره الى إشعال الحرب الطائفية المحدودة .

ومما لاشك فيه، إن استمرار العملية السياسية على هذا المنوال ، سيؤدي على الأرجح الى النتائج الآتية :

أ- إتساع نطاق الحرب الطائفية لتصل الى مستوى الحرب الطائفية الشاملة .

ب- إن هذا المسار ، يشكل خطراً على الديمقراطية وربما يخلق وعياً إرتدادياً رافضاً للديمقراطية وداعياً للدكتاتورية بأحتسابها حلاً لحالة الفوضى السائدة في البلاد .

ج- وقد جاء إصدار قانون تشكيل الأقاليم ليفتح احتمالاً جديداً ، يهدد الدولة العراقية الموحدة بالصميم . إن هذا القانون ربما يمهد لتقسيم العراق لأنه لم يؤسس على فهم صحيح ومقدمات سليمة ، يمكن تحديدها بالآتي :-

١- لم يفهم دعاة الفدرالية والمصوتين عليها إن الفدرالية لا تعد خياراً ابتداءياً مفضلاً في نشوء الدول ، انما هي حل اضطراري لدولة لا تستطيع ان تحافظ على وحدتها الأندماجية بيد ان المكونات الاجتماعية للشعب لا تريد ان ينفرط عقد هذه الدولة ، لذلك فهي الحل الوسط مابين الانفصال والدولة المركزية البسيطة مادام الخيارين غير ممكنين .

ولحسن الحظ ان الدولة العراقية ما تزال تحتفظ بالقدرة على تماسكها للاسباب الآتية :-

أ- ان اغلبية السكان في العراق تمتلكهم الرغبة في العيش المشترك ويريدون المحافظة على الدولة العراقية الموحدة ، ويرغبون في العيش في كنفها . ((باستثناء الطائفيين والتكفيريين والشوفيين)) .

ب- لا تزال القوى الدولية والاقليمية ((باستثناء اسرائيل وايران)) حريصة على الدولة العراقية الموحدة .

٢- فقدان العراق وقواه السياسية للثقافة الفدرالية . إذ لم يطرح الخيار الفدرالي في الفكر السياسي العراقي إلا في عام ١٩٩٢ في الاوساط الكردية حصراً . وبعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ دخل في الفكر العربي العراقي . عليه ، يبدو أن ثقافة الفدرالية ثقافة وافدة وليست ثقافة أصيلة في الفكر السياسي العراقي ، و بذلك يكون قانون تشكيل الاقاليم قانوناً يفتقد للحاضنة الفكرية العراقية .

٣- إذا كانت الفدرالية لا تستقيم ، الا مع الخيار الديمقراطي والقبول بالتعددية ، واحترام الرأي الآخر ، فهذا يجعل تطبيقها في العراق امراً شائكاً ، وذلك للأسباب الآتية :-

- إن ثقافة الحكم في العراق ، ثقافة استبدادية ، إذ لم يعرف العراق نظاماً للحكم منذ سبعة الاف سنة سوى النظام الدكتاتوري .

- ثم إن دعاة الفدرالية لم يتخذوا من الديمقراطية اسلوباً في إدارة احزابهم او في اختيار قياداتهم . إذن كيف يمكن أن يطبقوا الفدرالية بدون الثقافة والممارسة الديمقراطية ؟ فالفدرالية بدون ديمقراطية ستؤدي الى تجزئة العراق ، كما حصل في الأتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وغيرها .

٤- ثم إن الخيار الفدرالي يحتاج الى الضمانات الآتية :

أ- أن تكون هناك حكومة اتحادية قوية قادرة على شد الأقاليم الى المركز في حالة العصيان أو التمرد . بينما نلاحظ أن الحكومة لاتستطيع أن تحافظ على أمن بغداد . فكيف يمكن ان تتعاطى مع قضايا الأطراف الأنفصالية .

ب- أن يكون هنالك إقتصاداً قوياً قادراً على شد الأطراف الى المركز . وهذا ما يفتقده الإقتصاد العراقي ، خصوصاً في ظل التنازع المحتمل على النفط والغاز ما بين الحكومات الاتحادية والحكومات المحلية التي لم ينظمها الدستور العراقي بشكل واضح .

ج- ضرورة أن تحصل على ضمانات بأن الأقاليم التي ستشكل لا تأخذ طابعاً طائفيًا ، أو قومياً ، إنما شكلاً ادارياً صرفاً

د- ضرورة أن نحصل على ضمانات بأن السلم الاجتماعي سوف لن يخترق باقتتال طائفي او اقتتال داخل الطائفة الواحدة .

حل المشكلة العراقية :-

ازاء ذلك كله ، بدأ الجميع يدرك جدية المشكلة العراقية وخطورتها . لذلك بدأت القوى السياسية تفكر بآليات لعلها تساهم في خروج العراق من ازمته وقد تباينت الرؤى السياسية المطروحة تبايناً كبيراً .

وفي هذا المحور سنخرج على الحلول المطروحة لنستخلص في ضوءها الحل المناسب للمشكلة العراقية .

الحل الاول :- استمرار الوضع القائم

تطرح بعض القوى السياسية الحاكمة فكرة الاستمرار على الوضع القائم بأحتسابه الحل الأمثل . وقد بنيت هذه القناعة على الاسس الآتية :-

١- ان الأطروحات التي تتبناها النخب السياسية الجديدة هي الأطروحات التي تمتلك الحق المطلق

٢- ان المعوقات التي تجابه التجربة مردها الاعمال الارهابية التي ينفذها الصداميون والتكفيريون وليس مردها قصوراً في النخب السياسية الجديدة او في منهجها السياسي .

٣- وبالتالي يراهن دعاة هذا الاتجاه على المطاولة والقوة وعنصر الزمن لحل المشكلة العراقية .

ويبدو إن إطروحات دعاة هذا الاتجاه تتسم بالأسقاطية والمصلحية وقصور النظر واللاواقعية ، ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية على مزاعمهم :-

١- إن تضيق قاعدة القبول الشعبي للتجربة الجديدة ينافي ما ذهبوا إليه .

٢- إن أغلب النخب السياسية التي أفرزتها التجربة الجديدة رجال سياسة وليس رجال دولة وبالتالي لا يملكون أي استراتيجية لبناء الدولة .

٣- لا يمتلك أي شخص الحق المطلق مهما كانت منزلته ، إنما قد يمتلك الحق النسبي اذا ما قبل بالمشورة والتعددية وقبول الرأي الآخر .

٤- إن المراهنة على المطاولة والقوة وعنصر الزمن مع عدم توفر المقدمات الصحيحة للاستمرار قد يفضي الى أحد الحلين الآتيين :-

أ- قد تؤدي بالنتيجة وليس بالنوايا الى عودة الدكتاتورية بصيغ جديدة كحل لحالة الفوضى السائدة في البلاد . وقد يصبح ذلك مطلباً شعبياً على حد قول المفكر الانكليزي توماس هوبس ، الذي يقول ان الدكتاتورية تولد من رحم الفوضى التي تسببها الديمقراطية .

ب- أو قد يؤدي إستمرار الوضع الراهن الى تقسيم العراق الى ثلاثة دويلات متحاربة كحل قسري لحالة الاحتراب الطائفي المتفاقم في العراق .

الحل الثاني: الأستمرار مع تعديلات طفيفة :

رغم إن دعاء الأتجاه الأول يعتقدون بصحة أطروحاتهم بيد إنهم ، وبسبب أختناق التجربة الجديدة ، بدأوا يطرحون تعديلات طفيفة على التجربة كحل للمشكلة العراقية المتفاقمة ، ولعل أهم تلك التعديلات هي :

أ- طرح مبادرة المصالحة الوطنية .

ب- اجراء تعديل وزاري واسع .

ج- زيادة القوات العراقية .

د- زيادة القوات المتعددة الجنسيات في بغداد والرمادي .

ويمكن ان تسجل على تلك التعديلات الملاحظات الآتية :-

١- من حيث التوقيت ، جاءت هذه التعديلات متأخرة .

٢- أن مبادرة المصالحة الوطنية لم تكن مبادرة جادة للأسباب الآتية:-

أ- لا توجد نية جديدة لتحقيق المصالحة الوطنية .

ب- لم تتضمن المبادرة مضامين واقعية لتحقيق المصالحة الوطنية .

ج- لم تحدد المبادرة الأطراف التي يراد التصالح معها .

د- اتسمت المبادرة بالغموض المثير للشك .

هـ - لم تسبق المبادرة او تترافق معها اي بادرة لحسن النية .

و- لم تجر اي مفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلحة المعارضة .

٣- إن اجراء تعديلات وزارية لا يحل المشكلة العراقية . لأن هذه الخطوة لا تنطوي على تغييرات في المنهج إنما تغييرات في الوجوه .

٤- إن زيادة القوات العراقية سوف لن يحل المشكلة ، لأن مشكلة القوات العراقية لا تكمن بالعدد ، إنما بأفقداده للحياضية والمهنية والتأهيل .

٥- إن زيادة القوات المتعددة الجنسيات في بغداد والرمادي لن يزيد المشكلة إلا تعقيداً ، لأن هذه القوات تعد جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل ، فضلاً عن إن نظرية مسك الأرض لا تعد نظرية مناسبة للحرب الأهلية .

الحل الثالث: حكومة إنقاذ وطني من خارج العملية السياسية:

تدعو بعض القوى السياسية الى تشكيل حكومة إنقاذ وطني من خارج العملية السياسية عن طريق القيام بانقلاب عسكري أو إعادة إحتلال العراق من القوات الاجنبية التي تنصب بدورها حكومة عسكرية مؤقتة .

إن منطق هذه القوى قد بني على الأسس الآتية :

أ- إن التجربة الجديدة قد فشلت ، وستؤدي الى تقسيم العراق لا محالة .

ب- لم يعد بالأمكان اصلاح العملية السياسية . لذلك لا بد من نسفها من الجذور .

إن هذا المنطق ، وإن كان صحيحاً في مقدماته إلا إنه غير صحيح في مخرجاته ، وذلك للأسباب الآتية :

أ- إن آلية الانقلاب او الاحتلال ستؤدي الى تدمير الانجاز الوحيد للتجربة الجديدة الا وهو الانتخابات والتداول السلمي- الدوري للسلطة .

ب- إن هذه الآلية ستؤدي بالنتيجة الى إعادة الدكتاتورية الى العراق تحت راية عسكرية .

ج- هذا الخيار غير ممكن في ظل الاحتلال ، و لن يتم الا من خلاله .

الحل الرابع: تشكيل جبهة وطنية من داخل العملية السياسية :

أسست إطروحات هذا الأتجاه على الفرضيات الآتية:

١- العملية السياسية قد وصلت الى طريق مسدود لا مخرج له بالوسائل السياسية والدستورية النافذة .

٢- إن نسف العملية السياسية برمتها من خارجها (إنقلاب أو احتلال) قد ينسف الانجاز الوحيد للتجربة الجديدة ألا وهو الانتخابات والتداول السلمي الدوري للسلطة .

٣- بإمكان القوى الوطنية أن تزيح القوى الطائفية عن مراكز السلطة والنفوذ اذا ما أحسنت تحشيد طاقاتها وشخصياتها الوطنية المبعثرة عن طريق تشكيل جبهة وطنية واسعة .

آلية تشكيل الجبهة الوطنية :

تعمل الجبهة على المستويات الآتية :-

١- تعمل على تفكيك الائتلافات القائمة على اسس طائفية او عرقية (الائتلاف العراقي الموحد الشيعي وجبهة التوافق السنية ، والتحالف الكردستاني) كمدخل لبلورة المشروع الوطني العراقي

٢- العمل على المستوى الاستراتيجي على تشكيل جبهة وطنية واسعة تضم القوى والشخصيات الوطنية المنضوية داخل العملية السياسية وخارجها .

٣- العمل على تشكيل كتلة نيابية وطنية كبيرة قادرة على حل المشكلة العراقية بكل أبعادها ، وخصوصاً العقد السياسية والأمنية . والعمل على تصعيد وتأثر الوعي الوطني عبر تشريعات وسياسات تصب في هذا الاتجاه .

٤- العمل على تشكيل لجنة تنسيقية تضم ممثلي القوى والشخصيات الوطنية لتقوم بالأعداد للمؤتمر الوطني الذي تنبثق عنه الجبهة الوطنية الموسعة والكتلة النيابية الوطنية الموسعة واللجنة التنفيذية للجبهة .

آلية عمل الجبهة الوطنية:

مهما كان حجم الجبهة الوطنية وكتلتها النيابية ومهما كانت قوة الحكومة التي تنبثق عنها ، فأنها لا يمكن أن تعمل ما لم تعدل الأمور السياسية والدستورية القائمة ، لذلك سنحتاج الى المسائل الآتية :-

ا- تعطيل المواد الدستورية ذات الطبيعية الأنفعالية والمعيقة لأي مصالح وطنية تمهيداً لألغائها أو تعديلها .

ب- تعطيل المواد الدستورية ذات الطبيعية العقيمة والتي تحول دون نشوء حكومة وطنية فعالة .

ج- تعطيل بعض صلاحيات مجلس النواب ومجلس الرئاسة لمدة محددة ترتبط بتحسين الوضع الأمني .

د- تضطلع الجبهة بمشروع وطني يقوم على اصلاحات سياسية وإدارية وأمنية . و حل العقد التي تحول دون نجاح مشروع المصالحة الوطنية .

برنامج الجبهة الوطنية:

١- معالجة العقد:

تعمل الجبهة على معالجة العقد السياسية التي تحول دون نجاح التجربة الجديدة ، وهي المسألة الطائفية والمليشيات والجماعات المسلحة ، والأحتلال ، و الفساد وتفعيل المصالحة الوطنية وقضايا اخلاقية اخرى .

معالجة المسألة الطائفية:

يتم معالجة المسألة الطائفية في العراق بالشكل الآتي :

- ١- تفكيك الأنتلافات الطائفية سيؤدي الى اضعاف النفوذ السياسي للقوى والشخصيات الطائفية .
- ٢- بناء دولة وطنية عصرية قائمة على أساس المواطنة وسيادة القانون سيؤدي الى انحسار المد الطائفي .
- ٣- سن قوانين او تشريعات دستورية تحول دون عودة الطائفية للحياة السياسية وعلى سبيل المثال لا الحصر :
 - أ- سن تشريعات تحظر تشكيل احزاب من لون طائفي واحد .
 - ب- سن تشريعات تحظر تشكيل اي ائتلاف إنتخابي او كتل نيابي من لون طائفي واحد .
 - ج- سن قانون تجريم الطائفية ودعاتها .

معالجة المسألة الأمنية :

لايمكن الشروع ببرنامج حكومي جدي بدون معالجة المسألة الأمنية المتفاقمة في العراق . وهنا يجب أن ندرك أن المسألة الأمنية مسألة سياسية لاعسكرية . وبالتالي فإن حلها يجب أن يكون سياسياً بالدرجة الأساس . لذلك تتبنى الجبهة الخطة السياسية الآتية :-

- ١ . إطلاق مبادرة سياسية لمعالجة ظاهرة الإرهاب في العراق تسير بالاتجاهات الآتية :
 - أ. داخلياً : محاولة استكشاف عقلية الأخر ، والتعرف على قدراته لكي نحسن التعامل معه واحتوائه .
 - ب- إقليمياً : التحرك عل دول الإقليم الساندة او المروجة او الممولة للإرهاب في العراق ، والعمل على طمأننتها لكي تفك ارتباطها بالإرهابيين .
- ٢- اتخاذ إجراءات اقتصادية فعالة ممكن ان تؤثر على الحاضنة الاجتماعية للإرهاب مثل: الحد من البطالة وتوسيع فرص العمل ، ورفع المستوى المعاشي للمواطن ، وتحسين البطاقة التموينية ، وتوفير المشتقات النفطية ، وتحسين الخدمات ، ومعالجة أزمة الطاقة الكهربائية وما شابه ذلك .
- ٣- التوظيف الإعلامي الساند الذي يعمل باتجاهين :

أ. الترويج للإجراءات المضادة للإرهاب وتبريرها .

ب. بيان مساوئ الإرهاب والتركيز على الجرائم اللا أنسانية التي يقترفوها بغية خلق ثقافة شعبية رافضة للإرهاب .

أن المبادرة السياسية والاجراءات الاقتصادية والتوظيف الاعلامي ستقلص من دائرة الإرهاب وخصوصاً لدى الحاضنة الاجتماعية للإرهاب ، الأمر الذي يسهل التعامل مع بقايا الإرهابيين المدفوعين بدوافع مصلحة او عقائدية منحرفة .

أن التعامل مع تلك البقايا الإرهابية يتم من خلال ما يأتي :

أ. تفعيل قانون مكافحة الإرهاب الصادر عن الجمعية الوطنية العراقية .

ب. اتخاذ الإجراءات الأمنية الرادعة لمن يصر على ارتكاب الأعمال الإرهابية كحل أخير .

معالجة الميلشيات والجماعات المسلحة :

يتم حل الميلشيات والجماعات المسلحة بالتزامن ووفق الإجراءات الآتية :

أ- نزع اسلحة الميلشيات والجماعات المسلحة كافة .

ب- تفكيك الأطر التنظيمية للميلشيات والجماعات المسلحة كافة .

ج- إعادة تأهيل عناصر الميلشيات والجماعات المسلحة في المؤسسات المدنية .

معالجة الاحتلال:

العمل على إنهاء حالة الاحتلال الاجنبي بأشكاله كافة وفق الجدول الزمني الآتي :

أ- في السنة الاولى يتم إنهاء مظاهر الاحتلال الاجنبي في المدن العراقية كافة .

ب- في السنة الثانية يتم إنهاء حالة الأحتلال الأجنبي بأشكاله كافة . والتخلص من آثاره وتبعاته المختلفة .

المصالحة الوطنية :-

ان المنطلقات الصحيحة للمصالحة الوطنية تقوم على الاسس الآتية :-

أ- يتبنى سياسة العفو العام والشفافية في معالجة المشكلات ذات الصلة بالمصالحة الوطنية .

ب- الاعتراف بالمقاومة الوطنية وتمييزها عن الارهاب .

ج- الغاء المؤسسات والتشريعات ذات الطبيعة الانتقالية .

د- أحوالة كل من يثبت ارتكاب لجريمة القتل العمد الى القضاء سواء كانوا من رجال الحكم السابق أو رجال الحكم الحالي .

و- يجب أن تقوم مبادرة المصالحة الوطنية على الخطوات الآتية :-

١- تحديد الاطراف المتصارعة في العراق .

٢- فتح حوار غير مشروط مع تلك الاطراف .

٣- اطلاق مبادرة مصالحة وطنية في ضوء هذا الحوار .

٤- اطلاق مشروع سياسي واسع تراجع بموجبه كبريات المسائل موضوع الخلاف .

الأصلاحات السياسية :

يطرح دعاءة هذا الاتجاه جملة من الاصلاحات السياسية كجزء من معالجة الازمة العراقية منها :

١- رفض سياسة المحاصصات الطائفية والعرقية والدينية .

٢- بناء دولة مدنية عصرية تقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون .

٣- إعادة النظر في شكل الدولة العراقية وفق الأسس الآتية :

أ- تفعيل الادارة اللامركزية لمدة أربع سنوات .

ب- إذا نجحت الادارة اللامركزية ممكن مناقشة الخيار الفدرالي وفق أسس يتفق عليها وطنياً .

ج- ولكن في كلا الحالتين يجب أن تكون هناك حكومة مركزية قوية قادرة على شد الاطراف اليها .

٥- تحويل نظام الحكم شبه الرئاسي القائم في العراق الى نظام رلماني قائم على أساس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

٦- إعادة النظر في الدستور الدائم بالمقدار الذي يحقق أكبر قدر ممكن من التوافق الوطني .

٧- حظر اشتراك أي حزب في الانتخابات في الحالات الآتية :

أ- إذا تبنى منهجاً طائفيّاً او شوفينياً .

ب- إذا امتلك ميليشيات مسلحة .

ج- إذا ثبت ان مصدر تمويله جهة خارجية .

د- إذا كان غير مؤمن بالاليات الديمقراطية و فلسفتها .

٨- اعتماد الانتخاب الفردي و الدوائئ الصغيرة بدلاً من انتخاب القائمة لأنه اكثر تمثيلاً وصدقياً في التمثيل .

٩- لا يجوز لاي عراقي يحمل جنسية اجنبية تولي المناصب العليا السياسية والامنية والادارية والقضائية .

١٠- تفعيل الرقابة البرلمانية على الحكومة عن طريق ما يأتي :

أ- تناط رئاسة اللجان البرلمانية كافة بالمعارضة البرلمانية .

ب- تناط رئاسة الهيئات الرقابية المستقلة كافة بالمعارضة البرلمانية .

اصلاح المؤسسات الأمنية

يقوم اصلاح المؤسسات الامنية وفق الأسس الآتية :-

١- بناء تلك المؤسسات على أسس وطنية خالصة.

٢- عدم السماح بتسييس تلك المؤسسات .

٣- يتم الأنتماء اليها على أساس الخبرة والكفاءة والتأهيل العلمي والفني .

٤- التمييز بين نوعين من المؤسسات الامنية لنظام الحكم السابق هما :

أ- أعضاء المؤسسات الامنية التابعة لنظام الحكم السابق فلا يجوز اعاتها للخدمة مثل (الامن الخاص ، الجيش الجمهوري الخاص وما شابه ذلك).

ب- أعضاء المؤسسات الامنية التابعة للدولة العراقية فيجب إعادتهم للخدمة لما يمتلكونه من خبرات وتخصص و تأهيل .

د- الحفاظ على التقاليد العسكرية وعدم خرقها .

هـ- إعادة تأهيل تلك المؤسسات وتسليحها وتدريبها وتأهيلها .

الاصلاحات الادارية

يقوم اصلاح المؤسسات الادارية المدنية وفق الاسس الآتية :

أ- تحرير الادارة المدنية من سيطرة السياسة والاستحقاقات الانتخابية .

ب- يتم تولي المناصب الادارية العليا (وكيل وزارة فما دون) وفق السياقات الادارية القائمة على أساس الخبرة والكفاءة والتخصص و الترقيات لا على أساس الولاءات الفئوية والعائلية والحزبية والشخصية الضيقة .

ج- إصلاح النظام الإداري القائم في العراق .

د- إدخال التقنيات اللازمة في المؤسسات الإدارية للارتقاء بمستوى أدائها .

الإصلاحات الاقتصادية

أ- اعتماد اقتصاد السوق في التجربة العراقية مع دور تدخل محدود للدولة على غرار التجارب الليبرالية التي عرفها الغرب بعد الحرب العالمية الثانية .

ب- الثروات الطبيعية ملك الشعب العراقي وتدار من الحكومة الاتحادية ، وتوظف عائداتها وفق مبادئ العدالة والنسبة السكانية و مستلزمات التنمية .

د- تفعيل الاستثمار المحلي والاجنبي بالمقدار الذي لا يمس السيادة العراقية ولا يحدث اختلالاً اجتماعياً خطيراً .

أصلاحات العلاقات الخارجية

يقوم اصلاح العلاقات الخارجية على الأسس الآتية :

أ- رفع مستوى العاملين في الحقل الدبلوماسي .

ب- بناء علاقات متوازنة مع دول العالم كافة على أساس المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ج- بناء علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا كتبديل لحالة الاحتلال القائم .

د- مراعاة التخصص في الحقل الدبلوماسي .

هـ- اقامة علاقات متميزة مع الدول العربية والاسلامية بأحتسابها العمق الاستراتيجي للعراق .

و- اقامة علاقات خاصة مع دول الجوار وتقديم الضمانات لها بأن العراق سوف لن يكون متطلقاً لاي عدوان اجنبي عليهم في مقابل عدم تدخلهم في الشؤون الداخلية العراقية .

الخاتمة :

تأسيساً على ما تقدم يمكن تسجيل النتائج الآتية :-

١- يبدو أن العملية السياسية انطلقت في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ قد وصلت الى طريق مسدود .

٢- ولدى البحث تبين أن اختناق العملية السياسية راجع الى الاسباب الآتية :

أ- أرث الماضي .

ب- أخطاء الاستراتيجية السياسية الامريكية .

ج- توظيف الطائفية في الانتخابات .

د- الاداء المتدني للنخب السياسية الجديدة وتركيبها السايكلوجية المشوهة .

٣- وأزاء ذلك ، بدأ الفكر العراقي يطرح مخارجاً لذلك الاختناق السياسي والانهيال الامني منها :

أ- إستمرار الوضع الحالي .

ب- إستمرار الوضع مع تعديلات طفيفة .

ج- قيام حكومة انقاذ وطني من خارج العملية السياسية وتشكيل جبهة وطنية من خارج العملية السياسية .

٤- والراجح ان خيار تشكيل جبهة وطنية من داخل العملية السياسية هو الخيار الافضل وذلك للأسباب الآتية :

أ- لأنه يحافظ على الانجاز الوحيد للتجربة الوحيدة وهو الانتخابات والتداول السلمي – الدوري للسلطة .

ب- إن هذا الخيار قادر على إخراج العراق من محنته لما يتسم به من واقعية ، ولما يمتلكه من قدرات .

ج- أن هذا الخيار سيحظى بالقبول الدولي لأنه من داخل العملية السياسية .

٥- اذا لم ينجح هذا الخيار فسوف لن يبقى سوى خيار التحولات المجتمعية الشاملة التي توافرت لها الظروف الموضوعية المناسبة .

بيد ان هذا الخيار سيعتمد على ما يأتي :

أ- فشل خيار الجبهة الوطنية من داخل العملية السياسية .

ب- توفر الظروف الذاتية للتغيير .

ج- وجود الطليعة الواعية التي ستولد من رحم المعاناة .

المبحث الثاني

رؤيتنا لمشروع الانتخابات المقدم الى لجنة حسين الشهرستاني

(كتب في ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٤)

في ظل غياب القوى لسنية عن المشهد السياسي وبغية النهوض ينبغي الدخول في الانتخابات المقبلة تحت رعاية المرجعية الدينية الأبوية والتي من المؤمل ان تقوم بالمهام الآتية :

- ١- حث المواطنين على وجوب المشاركة في الانتخابات المقبلة .
- ٢- الأشراف العام على القوائم الانتخابية الشيعية .
- ٣- أن تكون حكما في توزيع النسب والتسلسلات في القوائم الانتخابية الشيعية بشكل موضوعي ومنصف تراعى فيه حقوق الجميع بشكل عادل وليس بشكل متساو .
- ٤- أن تضمن التوازن ما بين تمثيل القوى السياسية الشيعية والمستقلين ، ففي الوقت الذي تحافظ فيه على استحقاقات الأحزاب كل حسب وزنها ، فأنها تسعى ، قدر الإمكان ، للحد من العقلية الاستحواذية لبعض تلك القوى لصالح المستقلين الذين ينبغي أن تضمن لهم نسب مشاركة منصفة لا تقل عن ٣٠% ولا تزيد عن ٥٠% .
- ٥- الأشراف على المسار الشرعي والوطني للكتلة البرلمانية الشيعية ، التي من المتوقع أن تتشكل بعد الانتخابات المقبلة عبر قائمتين أساسيتين هما :

أولاً: القائمة الإسلامية الشيعية، التي من المتوقع أن يصوت لها حوالي ٦٠-٧٠% من الشيعة.

ثانياً: القائمة الشيعية العلمانية التي من المتوقع أن يصوت لها حوالي ٢٠-٢٠% من الشيعة .

اما النسبة المتبقية من أصوات الشيعة فعلى الأرجح أنها ستذهب للاتجاهات غير الشيعية لأسباب متباينة .

ان المقصد السياسي لدخول الشيعة في قائمتين منفصلتين أحدهما إسلامية والأخرى علمانية يكمن في العمل على التأطير السياسي للتيارات الفكرية الشيعية المعاصرة ، بحيث لا تذهب أصوات الشيعة لغيرها . فالناخب ذو التوجهات الإسلامية سيصوت لصالح القائمة الإسلامية الشيعية والناخب ذو التوجهات العلمانية سيصوت لصالح القائمة الشيعية العلمانية ، فضلاً عن اعطاء فرصة للقوى السنية للأختيار لاحقاً عندما ينهون مقاطعتهم للعملية السياسية .

وينبغي التنويه إلى أن القائمتين لا تسيران بخطين متوازيين انما بخطين مائلين بحيث يلتقيان بعد الانتخابات في نقطة واحدة ، ليشكلان كتلة نيابية شيعية موحدة تكون لها الأغلبية في الجمعية الوطنية الانتقالية .

وإذا كانت المرجعية تستطيع الأشراف على المسار الشرعي والوطني للكتلة الإسلامية الشيعية ، فإن هذه الكتلة تستطيع بدورها التنسيق مع الكتلة الشيعية العلمانية للوصول معها الى اتفاق يؤسس على ضرورة احترام الهوية السياسية للتشيع والمصالح الوطنية العليا .

وادناه رؤيتنا لهاتين القائمتين المقترحتين :

(القائمة الإسلامية الشيعية)

بغية توحيد الجهود الإسلامية الشيعية ، والارتقاء بالمشروع الإسلامي للدرجة التي تؤهله للتصدي للتحديات الراهنة في العراق بالوسائل الديمقراطية المتحضرة (الانتخابات) نقترح تشكيل قائمة ائتلافية إسلامية شيعية موحدة تحت عنوان ((القائمة الإسلامية الشيعية)) . ولكي تكون تلك القائمة ناجحة يجب أن تكون شاملة و مستوحاة من الواقع السياسي العراقي ووزن القوى الإسلامية الشيعية الفاعلة فيه . فإذا ما انطلقنا من هذا المعيار سنكون إزاء قائمة منصفة وموضوعية تراعي حقوق الجميع ، وتنال رضا المرجعية الدينية ، وثقة الشعب العراقي . على هذا الأساس ، نرى ضرورة أن تضم القائمة الائتلافية في كل أربعة تسلسلات ما يأتي :

١ . واحدا يمثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بكافة مسمياته ((منظمة بدر ، حركة سيد الشهداء ، حركة حزب الله ، جند الأمام ... الخ) .

٢ . واحدا يمثل حزب الدعوة الإسلامية بكافة مسمياته ((المقر العام ، تنظيم العراق ، حركة الدعوة ٠٠٠)) .

٣ . واحدا يمثل حزب الفضيلة الإسلامي بكافة مسمياته ((جماعة الفضلاء ، المنظمات النسوية ، جامعات الصدر الدينية ، أتباع الشيخ يعقوبي من غير المتحزبين ... الخ)) .

٤ . واحدا للقوى الإسلامية الأخرى ((منظمة العمل الإسلامي ، الوفاق الإسلامي ، التيار الإسلامي الديمقراطي ، منظمة الكرد الفيلية ، الاتحاد الإسلامي التركماني ، حزب الله .. الخ)

استدراكات

١ . إذا رغب تيار السيد مقتدى الصدر في المشاركة في الانتخابات ، وحصل على مصادقة المفوضية ككيان سياسي فسيدخل طرف خامسا في القائمة وعندئذ سيكون التقسيم خماسيا .

٢ . بما أن القانون لا يسمح بمشاركة الأفراد المستقلين ضمن القوائم الائتلافية ، أنما يسمح لهم بالمشاركة المنفردة يعد حصولهم على صفة الكيان السياسي من المفوضية ، نرى ضرورة أن تتعهد الأطراف المؤتلفة جميعا بإدخال شخصيات إسلامية مستقلة ((رجال دين ، شيوخ عشائر ، أكاديمين ٠٠٠ الخ)) في القائمة الائتلافية تحت لافتاتها وبأعداد منصفة وموضوعية .

٣ . لا يحق لأي كيان سياسي أن ينسحب من القائمة الائتلافية بعد انتهاء مدة تقديم طلبات قوائم مرشحي الكيانات السياسية أو الائتلافات لأنه في مثل هذه الحالة سوف لن يكون بوسع الكيان السياسي أو الائتلاف التنافس في الانتخابات التي تأسس الائتلاف من أجلها .

٤ . تتعهد الأطراف المؤتلفة جميعا بتقديم العناصر الكفوة والنزيهة ضمن استحقاقاتها في القائمة .

٥ . تتعهد الأطراف المؤتلفة جميعا بالعمل الجماعي المشترك ((كتلة نيابية)) داخل الجمعية

الوطنية في حال فوزها في الانتخابات .

٦. تتعهد الأطراف المؤتلفة جميعا بالتمسك بنظام التسلسلات الرباعية او الخماسية المشار اليها

انفا في تشكيل أي حكومة تنبثق عن الانتخابات سواء كانت حكومة تشكلها أطراف القائمة

الإسلامية - الشيعية او حكومة ائتلافية عامة .

٧. عليه ، لا يحق لأي طرف من الأطراف المؤتلفة الاشتراك في الحكومة المنتخبة بمفرده أو

القيام بعمل مخالف للفقرة السادسة من هذا الاتفاق .

((القائمة الشيعية العلمانية))

من اجل إنجاح المشروع الوطني للشيعية في العراق لابد من أيجاد التآطيرات السياسية المناسبة لاحتواء التيارات العلمانية المتنامية في الوسط الشيعي ، والتي تتراوح نسبتها ما بين ٢٠ - ٣٠ % من الوسط الشيعي ، وتتركز بشكل خاص في الأوساط المثقفة . أن هذا التآطير ربما يساعد في انتماء هذا التيار للمشروع الوطني للشيعية في العراق .

ومن المتوقع أن تزداد النسب المئوية لهذه التيارات في السنوات القادمة بسبب الخلفية الثقافية والفكرية للنظم السياسية التي تعاقبت على حكم البلاد ، وبسبب الثقافة الغربية الوافدة مع الاحتلال ومع العولمة ، علاوة على ضعف الأداء الإسلامي العراقي ، والهفوات التي وقع فيها الإسلاميون منذ احتلال العراق في ٩/٤/٢٠٠٤ .

ويبدو أن المجلس السياسي الشيعي هو الجهة المؤهلة ، في الوقت الحاضر ، لصياغة قائمة موضوعية ومنصفة تضم القوى السياسية والشخصيات الشيعية العلمانية المستقلة .

ويفضل أن تلتزم تلك القائمة بالمبادئ الآتية :

١. أن تضم العناصر الكفوة والنزيهة والمؤمنة بالهوية السياسية الوطنية للتشيع على الأقل .

٢. أن تتعهد أطراف القائمة بالتنسيق مع أطراف القائمة الإسلامية الشيعية بعد الانتخابات بغية تشكيل كتلة برلمانية شيعية موحدة .

٣. أن تتعهد أطراف هذه الكتلة بالعمل سوية مع الكتلة الإسلامية الشيعية للمحافظة على الهوية السياسية الوطنية للتشيع ، والمحافظة على وزن الطائفة السياسي بوصفها الأغلبية وما يترتب على ذلك من استحقاقات .

٤. تتعهد الأطراف المؤتلفة في هذه القائمة بإدخال شخصيات شيعية علمانية مستقلة ((شيوخ عشائر ، اكاديميين ، مثقفين ، وجوه اجتماعية ... الخ)) في القائمة تحت لافتاتها وبأعداد منصفة وموضوعية لا تقل عن ٣٠% ولا تزيد عن ٥٠% .

٥. لا يحق لأي كيان سياسي ان ينسحب من القائمة الائتلافية الشيعية العلمانية بعد انتهاء مدة تقديم طلبات قوائم مرشحي الكيانات السياسية أو الائتلافات لأنه في مثل هذه الحالة سوف لن يكون بوسع الكيان السياسي والائتلاف التنافس في الانتخابات التي تأسس الائتلاف من اجلها. هذه رؤية سياسية متواضعة نضعها بين يدي المرجعية الدينية والقوى السياسية الشيعية كافة والمستقلين وابناء شعبنا جميعا . ان هذه الرؤية قابلة للحوار فمن أتي بأفضل منها قبلناه .

((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)) صدق الله العظيم.

الاستاذ الدكتور نديم الجابري

الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي

٢٠٠٤ / ١٠ / ٢٠

المبحث الثالث

خلاصة حول انتخابات ٢٠٠٥

سماحة المرجع الديني الأعلى للحزب الشيخ محمد اليعقوبي دامت توفيقاته .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(كتبت في بغداد ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٤)

م/ خلاصة حول الانتخابات المحتملة

الإطار القانوني للانتخابات

سيحكم الإطار القانوني للانتخابات المحتملة أربعة قوانين أساسية صدرت قبل ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ وهي :

١. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ .
٢. ((قانون المفوضية العليا للانتخابات)) ذي الرقم ٩٢ في ٢٠٠٤/٥/٣١ .
٣. ((قانون الانتخابات)) ذي الرقم ٩٦ في ٥ / حزيران / ٢٠٠٤ .
٤. ((قانون الأحزاب والهيئات السياسية)) ذي الرقم ٩٧ في ٢٠٠٤/٦/١٥ .

ومن المحتمل أن يوسع هذا الإطار القانوني بإضافة لوائح وأوامر وإجراءات من المفوضية العليا للانتخابات بموجب الصلاحيات المناطة بها في القانون المرقم ٩٢ . أن هذا الإطار القانوني ينطوي على قدرة نسبية في التحكم بنتائج الانتخابات سلفاً من الجهات الآتية :-

١. الفقرة ج / المادة ٣٠ من قانون إدارة الدولة تضمن مسألتين هما :
أ. أن تكون نسبة تمثيل النساء في الجمعية الوطنية لا تقل عن ٢٥ % .
ب. تضمن تمثيل الأقليات كلها تقريباً في الجمعية الوطنية .
٢. الفقرة ب / ١ / المادة ٣١ من قانون إدارة الدولة تسمح لأي عراقي حتى وإن كان من أب غير عراقي الترشيح للجمعية الوطنية .
٣. الفقرة ٣ / القسم الثالث من قانون الانتخابات تنص على ((سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة ، وسيتم توزيع جميع المقاعد في المجلس الوطني على الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي)) .
يسجل على هذه الفقرة ما يأتي :

أ. إن احتساب العراق دائرة انتخابية واحدة وليس دوائر متعددة يمنح الاقليات فرصة مناسبة لاستجماع أصواتها المبعثرة لتحصل بذلك على نسبة الحسم حسب قاعدة التمثيل النسبي . وبذلك تضمن حصولها على مقعد أو مقاعد في الجمعية الوطنية كل حسب وزنها الاجتماعي .

ب. أن اعتماد طريقة ((القوائم المغلقة)) يمكن أن تؤدي إلى تشويه إرادة الناخبين ، وذلك لأن من لا يؤيد جميع مرشحي أي قائمة من القوائم المعروضة يكون مجبراً أما على عدم الاشتراك في الانتخابات أو التصويت إلى مرشحين لا يثق بهم .

٤. الفقرة ٣ / القسم الرابع من قانون الانتخابات تقضي بأن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاث مرشحين في القائمة وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة . أن هذه الفقرة ستضمن للمرأة ثلث المقاعد النيابية وليس الربع . لأن الربع يقضي بأن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول أربعة مرشحين في القائمة ، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة .

٥. الفقرة ١ / القسم الخامس من قانون الانتخابات توسع من دائرة القاعدة الانتخابية لتشمل أناس من خارج الوطن . إذ أنها تشمل ما يأتي :

أ. أي عراقي حتى إذا كان من أب غير عراقي .

ب. العراقي المسقطه عنه الجنسية العراقية ((اليهود وغيرهم)) .

ج. المواطن الذي يروم التجنس حتى قبل اكتسابه للجنسية العراقية لمجرد انه مؤهل قانونياً لاكتساب الجنسية العراقية .

٦. قانون المفوضية منح المفوضية العليا صلاحيات مطلقة في ((تنظيم ومراقبة واجراء وتطبيق جميع الانتخابات الموضحة في قانون الإدارة خلال الفترة الانتقالية)) ،

بل ان الفقرة ١ / القسم الثالث نصت على أن ((تكون هي وحدها سلطة الانتخاب الوحيدة في جميع انحاء العراق)) .

وإذا ما علمنا أن هذه الصلاحيات محصورة في سبعة أشخاص ((يضاف اليهم المدير التنفيذي وخبير دولي) غير معروفة كفاءهم ونزاهتهم ولا توجد لهم ضمانات تكفل استقلاليتهم ، الأمر الذي يزيد نسبة الشك في نزاهة الانتخابات .

٧. منح قانون الأحزاب المفوضية العليا سلطة مطلقة في تحديد المرشحين المؤهلين قانوناً ، او في قبول تسجيل الأحزاب السياسية أو رفضها وذلك بالشكل الآتي :

أ. لا يستطيع أي حزب سياسي الترشيح ما لم تعترف به المفوضية العليا ((بشروطها)) على انه كيان سياسي . وهنا تستطيع المفوضية العليا أن تمنح صفة الكيان السياسي لأي حزب ، ويمكن أن ترفض الاعتراف به مهما كان وزنه السياسي ، بل ممكن ان تسحب مصادقتها حتى بعد منحها لتحرمه من الترشيح .

ب. لا يستطيع أي فرد مهما كان وزنه السياسي أن يرشح نفسه للجمعية ما لم تمنحه المفوضية العليا صفة ((الكيان السياسي)) .

الإطار السياسي للانتخابات :

اولاً: تحاول قوات الاحتلال وضع إطار سياسي للانتخابات عبر تشكيل تحالف سياسي بين ما يعرف ب ((أحزاب السلطة)) وهي :

١. الحزب الديمقراطي الكردستاني.

٢. الاتحاد الوطني الكردستاني .

٣. المجلس الأعلى للثورة الاسلامية .

٤. حزب الدعوة الإسلامية .

٥. الحزب الإسلامي العراقي .

٦. الوفاق الوطني .

٧. الحزب الشيوعي .

وقد استبعد مؤقتنا من هذا التحالف المؤتمر الوطني العراقي برئاسة احمد الجبلي لأسباب غير واضحة.

ويبدو أن هذه الأحزاب السبعة متمسكة بنسب متفاوتة بقواعد المشروع الأمريكي في العراق ، وتحاول الحصول على مكاسب ذاتية من خلاله بالمقدار الذي يعزز من مواقعها في السلطة . لذلك نراها متمسكة بقواعد التحالف القائم بينها حتى وان كان ذلك على حساب المصلحة العامة والوطن .

وتتوقع قوات الاحتلال أن يحصل هذا التحالف على نسبة ٥٠-٦٠% من المقاعد النيابية لكي يتاح له إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية منسجمة ، إلى حد ما ، مع المشروع الأمريكي في العراق .

وهناك محاولات لتوسيع هذا الائتلاف ليضم ((الفضيلة ، الدعوة - تنظيم العراق ، المجلس السياسي الشيعي ، الأقليات)) الأمر الذي يزيد من احتمالية زيادة المقاعد النيابية لهذا التكتل لتصل الى ٨٠ - ٩٠% من المقاعد . اما بالنسبة للمقاعد المتبقية ، سواء توسع الائتلاف ام لا ، فيتم العمل على أن تضم أطرافاً متنوعة من المجتمع العراقي بيد إنها تكون مشتتة ولا تشكل كتلة متماسكة في قبالة الكتلة الحكومية .

ومن المرجح أن تستفيد الكتلة الحكومية المتوقعة من قواعد الإسناد الآتية :

١. الوفاق الوطني

أ. يحاول الاستفادة من موقعه في السلطة ليناشد الجانب المصلحي لدى المواطن ((وظائف ، امتيازات)) .

ب. يحاول الاستفادة من القواعد البعثية المتبقية .

٢. الحزب الشيوعي :

أ. يحاول الاستفادة من حوالي نصف مليون يهودي عراقي في إسرائيل الذين يحق لهم التصويت .

ب. يحاول الاستفادة من النساء العلمانيات .

ج . يستفيد ايضا من قواعده الجماهيرية المحدودة جدا.

٣. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية :

- أ. يحاول الاستفادة من دعم السيد السيستاني .
- ب. يحاول الاستفادة من القواعد الجماهيرية المتوسطة الحجم .
- ج. يستخدم الأموال في تعزيز مواقعه الشعبية .
- د. يتمتع بقدرة تنظيمية عالية آتية من الخبرات الإيرانية بشكل أساسي .
- هـ. لديه عقلية استحواذية ويجيد توظيف الآخرين لمصلحته .
- و. أن الدعم الإيراني اللامحدود للمجلس يعزز من مواقعه .

٤. حزب الدعوة الإسلامية :

- رغم أن قواعده الجماهيرية محدودة الا انه يستفيد مما يأت :
- أ. يوظف قدراته المالية العالية في تعزيز مواقعه وكسب الأصوات .
 - ب. يوظف العمق التاريخي للدعوة لتعزيز شعبيته.
 - ج. يستفيد من تحالفه مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية رغم الخلافات القائمة بينهما في تعزيز مواقعه في السلطة .
 - د. يستفيد من موقعة في السلطة في تعزيز شعبيته .
 - هـ. ان عدم ارتباطه بمرجعية دينية يسهل عليه ، الحصول على الرضا الأمريكي وبشكل يفوق ما يحصل عليه المجلس الأعلى .

٥. الحزب الإسلامي العراقي :

- أ. يحاول الاستفادة من أصوات أهل السنة بوصفة الحزب السني الوحيد الموجود في الساحة السياسية .
- ب. يوظف قدراته المالية العالية في تعزيز مواقعه الشعبية لدى أهل السنة .
- ج. يوظف ارتباطه مع القوى السلفية المتطرفة في تعزيز موقعه لدى أهل السنة .
- د. يوظف علاقاته بدول الإقليم السنية في تعزيز مواقعه وقدراته التنظيمية .

٦-٧ : الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني :

- أ. يحاول الحزبان الاستفادة من القواعد الكردية بالترغيب تارة ، وبالترهيب تارة أخرى .
- ب. يوظف الحزبان مواقعهما في السلطتين المركزية والمحلية لتعزيز رصيدهما الجماهيري .
- ج. يجيد الحزبان استخدام المناورة السياسية ما بين القوى الشيعية والسنية للحصول على أكثر المقاعد النيابية الممكنة ، وافضل التسلسلات ، وأقوى المناصب الحكومية .

ثانياً: هناك ترتيبات سياسية قد تؤدي إلى أضعاف ميزة الأغلبية الشيعية منها :

أ. تمت عملية إلغاء الإحصاء السكاني لأنه يكشف عن التركيبة الاجتماعية للعراق . واستعيض عنها بصيغة التعداد السكاني لعموميته كونه يحصي السكان ولا يخوض في التركيبة الاجتماعية للعراق . بل تجري ألان محاولة لإلغاء التعداد ، واعتماد البطاقة التموينية بدلا عنه .

ب. هناك محاولات لإقصاء مناطق متعددة من الانتخابات بذريعة فقدان الأمن . وهذا الإقصاء قد يشمل مدينة الصدر ومناطق شيعية أخرى . وهنا قد تستغل الطبيعة العاطفية لتيار السيد مقتدى الصدر لأفتعال أزمات في المناطق الشيعية لكي يقلل حجم المشاركة الشيعية في الانتخابات .

ج. وضمن هذه الحسابات قد يستبعد تيار السيد مقتدى الصدر من الانتخابات عن طريق المفوضية العليا التي تستطيع ، بحكم القانون أن لا تمنحه صفة الكيان السياسي بذريعة أن لديه ميليشيا مسلحة ، أو انه يمارس العنف وما شابه ذلك .

د. قد يقاطع الانتخابات جزءا كبيرا من الوسط الشيعي بسبب التحريض او الجهل أو عدم الثقة بالانتخابات ، وهذا كله يأكل جانبا من رصيد الشيعة في الجمعية المنتخبة .

المشاركة في الانتخابات :

مع ذلك كله ، هناك ثغرات في الإطارين القانوني والسياسي ممكن الولوج منها لتحقيق وجود فعال لحزب الفضيلة في الجمعية الوطنية المنتخبة إذا أحسن إدارة حملته الانتخابية .

والتساؤل هنا : أيهما أفضل للحزب : المشاركة ضمن قائمة ائتلافية ام قائمة حزبية منفردة ؟

اولا : الدخول في قائمة ائتلافية :

أن الدخول في قائمة ائتلافية يحتاج إلى تفاوض مع الأطراف الأخرى حول أربعة أمور أساسية هي :

١. نسبة حزب الفضيلة في القائمة الائتلافية المكونة من ٢٧٥ مرشحا .
 ٢. تسلسل أعضاء حزب الفضيلة في القائمة الائتلافية اذ انه كلما كان تسلسل الحزب متقدما كلما ضمن الحصول على مقاعد نيابية اكثر .
 ٣. عدد المناصب الحكومية ونوعياتها في الحكومة الائتلافية المتوقعة .
 ٤. مدى مساهمة الحزب في البرنامج الانتخابي للقائمة الائتلافية .
- ومن المتوقع أن تظهر القوائم الائتلافية الآتية :

أ. قد تكون هناك القائمة الحكومية المكونة من الأحزاب السبعة ، وربما ينضم إليها آخرون .

ب. قد تكون هناك القائمة الشيعية الموحدة بضغط من السيد السيستاني .

ج. قد تكون هناك قائمة شيعية إسلامية .

د. قد تكون هناك قائمة خاصة بالمجلس السياسي الشيعي .

مزايا الدخول في قائمة ائتلافية :

١. يرجح أن تضمن القائمة الائتلافية للحزب عدداً من المناصب الحكومية لا تقل عن منصب وزاري واحد ، و وكالة وزارة واحدة .

٢. بما أن الجمهور يصنف الى ثلاث أنواع في الانتخابات هم ((المؤيد ، المناوئ ، الحيادي المتردد)) فإن الدخول في قائمة ائتلافية يضمن ما ياني :

أ. تحييد الجمهور المناوئ وربما كسبه .

ب. كسب جزء من الجمهور الحيادي المتردد ، خصوصا ذلك الجزء الذي لا يعرف

من الأحزاب ألا أسماءها المشهورة ، و لا دخل له بالبرامج السياسية للأحزاب و لا

بالمصادقية .

مساوئ الدخول في قائمة ائتلافية :

١. قد تقلل من نسبة المقاعد النيابية التي من المحتمل أن يحصل عليها الحزب بمفرده .

٢. قد لا يحصل الحزب على التسلسلات المتقدمة في القائمة الائتلافية ، ومن المحتمل جدا أن لا يتصدر تلك القوائم ، الأمر الذي يقلل من نسبة مقاعده النيابية .

٣. لا نستطيع وضع برنامج انتخابي خاص بالحزب ، لأنه سيكون هناك برنامج خاص بالقائمة الأئتلافية كلها .

ثانيا : الدخول في قائمة حزبية منفردة :

المزايا :

١. تضمن للحزب المقاعد النيابة المتناسبة مع حجم قواعده الانتخابية .

٢. تمكن الحزب من التحكم بترشيح من يراه مناسبا ، ووضعه ضمن التسلسل المناسب .

٣. تمكن الحزب من وضع برنامج انتخابي خاص به يعكس رؤيته وأفكاره وتوجهاته.

المساوئ :

١. بحكم الطبيعة الائتلافية المتوقعة للحكومة المنتخبة قد لا يتمكن الحزب من الحصول على مناصب حكومية ((وزارة ، وكيل وزارة ٠٠٠ الخ)) ألا إذا كان تمثيل الحزب في الجمعية المنتخبة تمثيلا واسعا .

٢. سوف لن يمنحنا الجمهور المناوئ صوته ، بل سوف لن يكون حياديا إزاءنا .

٣. سوف لن يمنحنا جزء من الجمهور الحيادي المتردد صوته ، ألا إذا قمنا بدعاية واسعة وشفافة .

الخاتمة :

المرجح وفي ضوء ذلك كله ، نتلمس من سماحة المرجع الأعلى أن تفيضوا علينا من حكمتكم ، فيما يتعلق بالأمور الآتية :

١. هل تجوزون للحزب المشاركة في الانتخابات ؟

٢. إذا كان ردكم بالإيجاب ، فما هي ملاحظتكم الإجمالية على البرنامج الانتخابي ؟ الذي سنقوم ، إن شاء الله تعالى ، بوضعه بالتشاور مع كوادر الحزب ، وسنعرضه عليكم حال اكتماله .

٣. هل تفضلون المشاركة ضمن قائمة ائتلافية ام قائمة حزبية منفردة ؟

فإذا كنتم تفضلون القائمة الائتلافية ، فأى القوائم المحتملة تفضلون ؟ وما هي شروطكم للاشتراك فيها ((النسبة ، التسلسل ، عدد المناصب الحكومية ونوعيتها ، البرنامج الانتخابي للقائمة))؟ . أما إذا كنتم تفضلون القائمة الحزبية المنفردة ، فأى الأسماء ترشحونها ((ذكوراً و إناثاً)) و ما هو تسلسلها في القائمة ؟

وفي الختام ، نتلمس من سماحتكم أن تقدرُوا أن إدارة الحملة الانتخابية وانجاحها يحتاج الى جهود جماعية مضيئة لا أقوى على حملها بمفردي ((لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)) لذا أرجو من مرجعنا المفدى أن يعيننا بالخطوات الآتية :

أ. تخصيص موارد مالية مناسبة للحملة الانتخابية إلى أن نبدأ باستلام تلك التخصيصات من المفوضية العليا حسب القانون .

ب. أن يوجه سماحتكم كوادر الحزب جميعاً بضرورة التعاون الجاد والمخلص في إدارة الحملة الانتخابية للحزب وانجاحها .

ج. أن يوجه سماحتكم الاخوة الفضلاء وجميع المؤسسات الثقافية التابعة لكم بضرورة الإسهام في هذه الحملة ، والتنسيق مع الحزب بهذا الصدد .

د. أن يوجه سماحتكم كافة التنظيمات النسوية التابعة لكم للتنسيق مع الحزب بهذا الصدد .

قال تعالى ((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

صدق الله العظيم

أ.د نديم عيسى الجابري

الأمين العام للحزب

٢٠٠٤/١٠/١

المبحث الرابع
رؤيتنا حول ((الائتلاف العراقي الموحد))

(٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٠)

مقاصد الائتلاف :

١. أسس الائتلاف بقصد التنسيق والتكامل ما بين الأحزاب والقوى المؤتلفة فيه لخوض الانتخابات العامة وإدارة الحكم .
٢. أسس الائتلاف بقصد تغيير التركيبة المجحفة للدولة العراقية لتصبح أكثر عدالة ، وتمثيلاً لمكونات الشعب العراقي بحيث لا يكون هناك مجالاً لسياسات التهميش أو الإقصاء أو الإبادة .
٣. أسس الائتلاف بقصد التعبير المنظم عن طموحات وتطلعات الطبقات الاجتماعية المحرومة ، والعمل على إعادة تأهيلها لتأخذ مكانها الطبيعي في الحياة السياسية .
- ٤- لا يعد الائتلاف بديلاً عن الأحزاب والقوى المكونة له ، عليه :
- أ. لا يجوز للائتلاف التجاوز على خيارات الأحزاب ووظائفها الحصرية .
- ب. لا يجوز للائتلاف تبني سياسات او قرارات من شأنها إلحاق الضرر بالأحزاب المكونة له.
٥. تلتزم القوى المؤتلفة كافة بما يأتي :
- أ. رعاية مصالح قواعد الائتلاف الانتخابية بالمقدار الذي لا يتنافى مع قواعد العدالة وروح الوطنية.
- ب . إعتقاد الحوار والتحكيم كوسيلتين لحل المشاكل التي قد تنشأ بين قوى الائتلاف.
- ج. عدم اللجوء إلى العنف والإرهاب لحل المشاكل التي قد تنشأ بين قوى الائتلاف .
- د. عدم اللجوء الى سياسات التشهير والتسقيط بين قوى الائتلاف .

الهيكل الإداري :

اولا : الهيئة العامة :

١. تضم اعضاء الائتلاف كافة .
٢. تجتمع مرة واحدة في الشهر على الأقل او عند الضرورة .
٣. يدير جلساتها رئيس الائتلاف بمساعدة الهيئة السياسية .
٤. وظيفتها المصادقة على القرارات الحيوية المتخذة من الهيئة السياسية و مراجعة سياسات الائتلاف .
٥. تنتخب رئيس الائتلاف و نوابه بطريقة الانتخاب النسبي .

ثانيا : رئيس الائتلاف و نوابه :

١. تكون مهمة رئيس الائتلاف هي :
 - ا. إدارة الائتلاف والحفاظ على وحدته .
 - ب. إتخاذ القرارات المناسبة لانجاحه في القضايا التي لا تحتمل التأجيل ، و بالمقدار الذي يحفظ مصالح الائتلاف ، و دون ان يلحق ضرراً بأحد أطرافه .
 ٢. تكون مهمة نائب رئيس الائتلاف للشؤون الادارية و القانونية معاونة الرئيس بالاشراف على المكاتب الآتية :
 - ا. مكتب الاستشارة القانونية .
 - ب. مكتب الاستشارة المالية و الاقتصادية .
 - ج. الارشيف و الادارة .
 ٣. تكون مهمة نائب رئيس الائتلاف للشؤون السياسية و الاعلامية معاونة الرئيس بالاشراف على المكاتب الآتية :
 - ا. المكتب الاعلامي .
 - ب. مكتب العلاقات العامة .
 - ج. مكتب شكاوى المواطنين .

ثالثا : الهيئة السياسية :

١. تتكون من ممثلي الكيانات السياسية السبعة المؤتلفة .
٢. تجتمع مرة واحدة في الأسبوع على الأقل او عند الضرورة .

٣. يدير جلساتها رئيس الائتلاف أو أحد نوابه .
٤. تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة العملية السياسية والتي تقع ضمن اختصاصات الائتلاف.

٥. تعين ناطقاً رسمياً للائتلاف يعبر عن المواقف الرسمية للائتلاف.

رابعاً: هيئة التنسيق والمتابعة :

١. تتكون من سبعة عشر عضواً يمثلون القوى السياسية المؤتلفة كافة . على أن لا يكون من ضمنها أي عضو من الهيئة السياسية .
٢. تعقد جلساتها بناءً على طلب من الهيئة السياسية .
٣. يدير جلساتها أحد أعضاء الهيئة السياسية ليضعهم في أجواء القرارات الصادرة عن تلك الهيئة .
٤. وظيفتها متابعة القرارات الصادرة عن الهيئة السياسية ، وتقديم تقرير دوري عن نسب الإنجاز المتحققة ، وتشخيص المعوقات التي تعترضها .
٥. يكون للهيئة سكرتارية يعين فيها موظفين أكفاء من ذوي الخبرة ، يعملون بدوام كامل ، لمتابعة أعمال الائتلاف .

إتخاذ القرارات :

١. الأصل في آلية إتخاذ القرارات في الائتلاف هو التوافق داخل الهيئة السياسية .
وإذا تعذر تحقيق التوافق فيمكن إتخاذ القرار بأغلبية الثلثين داخل الهيئة السياسية ، وإذا تعذر ذلك ايضاً فيتم الأخذ بالأغلبية البسيطة داخل الهيئة العامة .
٢. يشترط في القرارات التي تتخذ بأي من هذه الآليات ما يأتي :
أ- ان لا تنطوي على ضرر فادح قد يلحق بأحد أطراف الائتلاف .
ب- ان لا تنطوي على أي ضرر قد يلحق بالمصالح الوطنية العليا .

الائتلاف وادارة مجلس النواب :

١- ادارياً :

- أ- اختيار هيئة رئاسة مجلس النواب بدقة متناهية ، وبما يضمن مصالح الائتلاف ، ويحقق اهدافه.
- ب- أختيار أعضاء اللجان النيابية ورؤسائها بدقة متناهية ومراقبتها وتفعيلها ، مع ملاحظة الأولويات والاهتمام في إختيار أي من تلك اللجان التي تخدم قضايانا .

٢- تشريعياً:

- أ- تبني مشاريع القوانين وانضاجها ، وتهيئة الأجواء المناسبة لتمريرها وإقرارها داخل البرلمان .

ب- المحافظة على مكتسباتنا الدستورية وتعزيزها ضمن الآليات المثبتة في الدستور.

٣- رقابياً :

١. تشكيل لجان متخصصة وكفؤة للإشراف على الوزارات التابعة للائتلاف لتسديدها ، ودعم برامجها ، وتسهيل مهامها واعمالها .
٢. تكليف لجان المجلس النيابي بمراقبة عمل الوزارات الأخرى ، وضبط أدائها ، والتقليل من سلبياتها ، وتفعيلها .

٣. تفعيل الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي عبر فتح صناديق لشكاوى المواطنين في مكاتب الأحزاب المؤتلفة .

الائتلاف وادارة مجلس الوزراء:

١. يرشح الائتلاف رئيس الوزراء ممن تتوفر فيه عناصر الكفاءة والأمانة واللياقة والإيجابية والإيمان بالعمل الجماعي بعد الاتفاق معه ، وبتعهد خطي ، على أن يكون منفذاً لمشروع الائتلاف وبرنامجه ومقرراته .
٢. تشكيل لجنة سبوعية من قيادات الأحزاب المؤتلفة الأساسية ، وممثليها ، واحتسابها قيادة ظل للوزارة مهمتها ترشيد قرارات رئيس مجلس الوزراء والتشاور معه.
٣. على الأحزاب والقوى المؤتلفة إختيار الوزراء من داخل الائتلاف او خارجه ممن تتوفر فيهم مواصفات الكفاءة والأمانة والتفاني والمصداقية والإخلاص وحمل الهم الوطني . وعلى الأحزاب أن تراعي في مرشحها أهلية القيادة وشرط الكفاءة السياسية بأحتساب أن الوزارة منصباً سياسياً وليس فنياً .
٤. تنظم إجتماعات دورية أو عند الضرورة بين الوزراء وأعضاء الهيئة السياسية لتقييم الأداء ، وتذليل الصعاب ، ومراجعة الوضع الوزاري .
٥. ضرورة أن يعقد اجتماع بين رئيس الوزراء ووزراء الائتلاف قبل جلسة مجلس الوزراء لإيجاد تصورات مشتركة عن أي قرار يراد اتخاذه .
٦. لا بد من تلوين كوادر الوزارات بألوان الائتلاف من خلال وكلاء الوزارات والمدراء العاميين والسفراء والمستشاريين والمفتشين العاميين والمواقع الإدارية . والأمنية والعسكرية الخاصة ، مع ضرورة الاحتفاظ بمفهوم العمل الجماعي المشترك والمسؤولية التضامنية لمنتمي الائتلاف هناك .
٧. ضرورة أن لا تخلو وزارة من وجود عناصر أساسية فيها من كوادر الائتلاف لكي يكون على بيينة من أمر الوزارات المناطة بغير الائتلاف وما يجري فيها .

أ.د. نديم الجابري

الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي

٢٠٠٥/١٢/٢٠

المبحث الخامس مواقفنا السياسية

اولاً : موقفنا من الاتفاقية الأمنية العراقية الامريكية :

(بيان)

حول الموقف من الاتفاقية الامنية العراقية الأمريكية

نظراً لما يترتب على الاتفاقية العراقية الأمريكية من أثر على مستقبل العراق ومصير أجياله اللاحقة ، ولأهميتها على مسار الدولة العراقية حاضراً ومستقبلاً ، فأنا نود التأكيد على اننا لم نطلع على الاتفاقية الا في ٢٠٠٨/١١/١٧ بعد تمريرها في مجلس الوزراء والتوقيع عليها من قبل وزير الخارجية العراقي والسفير الأمريكي والمطلوب منا التصويت عليها بالقبول أو الرفض وخلال اسبوع واحد !!!

علماً انه لم يكن لنا دور في مرحلة التفاوض بشأنها او صياغة بنودها في مراحلها الأولية أو اللاحقة ولم نطلع على مجريات المفاوضات والمناقشات التي جرت بخصوصها .

إننا نجد في بنودها ما لا يحفظ حقوق العراق وبين ثناياها وصياغتها غموضاً يحتمل التفسير والتأويل لصالح الطرف الاخر . فضلاً عن فقدانها للغطاء الدستوري والقانوني ، ولتعارض بعض بنودها مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . أن مصير العراق لا يقرر في مثل هذه العجالة وبصورة يبدو وكأن المراد من مجلس النواب اضعاف الشرعية الشعبية على بنودها .

لقد عكست المناقشات البرلمانية والفعاليات الشعبية وآراء المواطنين انقساماً حاداً بين الراضين والموافقين في وقت نحتاج في مثل هكذا قضايا مصيرية إلى أجماع او لنقل شبه اجماع كي لا يكون اقرارها سبباً في احداث المزيد من الانقسامات والخلافات التي تحول دون تحقيق التوافق الوطني الذي هو احوج ما نسعى الي بلوغه.

وعليه فأنا نعلن عن تحفظنا على هذه الاتفاقية وعلى ما ورد فيها أياً كان اسمها وعنوانها ، وندعو الى ان يضطلع جميع أعضاء مجلس النواب بالدور الحقيقي الفاعل والمؤثر في تقرير مصير العراق ومصالح شعبه المشروعة . اننا هنا نشهد الله وأبناء شعبنا على موقفنا هذا انطلاقاً من حرصنا على الأمانة التي في اعناقنا وحرصاً على مصالح شعبنا والله من وراء القصد .

الدكتور نديم الجابري

عضو مجلس النواب

٢٠٠٨ / ١١ / ٢٣

الشيخ وثاب شاكر

عضو مجلس النواب

ثانياً : موقفنا من الأحزاب الفئوية :

دعا الأمين العام للتيار الوطني المستقل النائب نديم الجابري الى سن تشريع يحول دون قيام احزاب او كتل نيابية قائمة على اسس فئوية او طائفية .

وقال الجابري أن "حكم الأغلبية الفئوية او حكم الأقلية الفئوية لا يتفق مع مبدأ المواطنة التي اسست بموجبها الدول الحديثة . كما أنه لا يتفق مع آليات الديمقراطية الحديثة التي تقوم على اساس المواطنة وحكم الاكثرية السياسية".

واضاف الجابري "اننا نرى من الضرورة أن يحكم العراق بأغلبية سياسية منبثقة من برلمان منتخب من الشعب بصورة نزيهة وشفافة . وهذه الطريقة في حكم العراق تقتضي إجراء التعديلات الدستورية والقانونية واهمها تعديل المادة ٣ من الدستور التي تشير إلى أن العراق دولة المكونات الفئوية ، والاستعاضة عنها بالإشارة الى ان العراق دولة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات".

واكد الجابري تأييده لرأي السيد علي السيستاني بشأن حكم العراق بأغلبية سياسية، مضيفاً " نؤيد ما ورد في بيان المرجع السيد علي السيستاني . اذ ان العراق لا يحكم بموجب مبدأ الاغلبية الطائفية او القومية مثلما لا يحكم بموجب مبدأ الأقلية الطائفية او العرقية . فهذه الآليات تتعارض مع بنية المجتمع العراقي ومستوى تمدنه".

{ كتب في بغداد عام ٢٠٠٩ }

ثالثاً : مع سماحة المرجع محمد اليعقوبي :-

أ- رسالة تهنئة :

سماحة المرجع الديني الأعلى للحزب

آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي دام ظله...

نرفع لمقامكم الرفيع أسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة النجاحات الطيبة التي حققها حزبنا المجاهد في انتخابات المجلس الوطني ومجالس المحافظات .

أن تلك النجاحات تمثل نقلة نوعية في حياة الحزب ، وما كان لها أن تتحقق لولا عناية الله وفيض حكمتكم السياسية التي تفيضون بها علينا كلما اقتضت الحاجة .

وبهذه المناسبة نجدد عهدا الولاء والطاعة لمرجعيتكم الحركية الصالحة ، ونعاهدكم ونعاهد شعبنا الصابر على المضي في طريق الفضيلة ، الذي عبدتموه لنا جميعا .

ونقطع عهدا علينا امام الله سبحانه وتعالى على تحمل المسؤولية بأمانة وصدق وشجاعة في أي موقع يناط بنا .

ان الثقة التي أولانا اياها شعبنا المجاهد ، والمخاطر التي تحملها يوم خروجه الميمون في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥ لأداء واجبه الديني والوطني سوف لن نترك لنا عذرا امام الله العظيم اذا لم نؤد الأمانة ، ونقوم بواجبنا الوطني ، وندافع عن مصالح شعبنا المادية والروحية مهما كان الثمن .

سماحة المرجع المفدى...

ان بذرة الفضيلة التي زرتموها في قلب كياننا السياسي اتت أكلها في هذه الانتخابات، بيد انها تظل بحاجة ماسة الى فيض حكمتكم ليسقيها وينميها ويحافظ عليها من شوائب السلطة واغراءاتها . فالمرحلة القادمة تنطوي على المزيد من المنزلقات التي تغذيها الأنا ، ولن ننجا من ذلك الا بالعودة الى الله اللطيف ، والتمسك بمرجعيتكم الحكيمة ، والانتهاج منها ، لنهذب انفسنا ، ونقوم سلوكنا ، كي نرتفع الى المستوى الذي يؤهلنا لأداء الواجب الوطني الرسالي .

سماحة المرجع المفدى...

نغتتم هذه الفرصة ، لنذكر أنفسنا ، ونوصي إخواننا في الحزب بما يأتي :

١- الرجوع الى الله سبحانه وتعالى في كل حين ، وتذكروا أن الله على كل شيء قدير، واذكروه كثيراً ، واشكروه كثيراً على نعمه التي من بها علينا .

٢- التمسك بمرجعيتنا الحكيمة بوصفها الشاهد علينا في هذا العصر، ومحور المشروع الاسلامي الوطني في العراق .

٣- أن الاقتراب من السلطة أو توليها ينبغي أن لا ينسينا الدفاع عن المصلحة العامة والابتعاد عن المصالح الفئوية الضيقة .

٤- ضرورة الابتعاد عن الأنا ، وان لا تكون نتائج الانتخابات مدعاة لغرورنا ، بل محطة أساسية لمراجعة الذات ، ومواصلة الطريق الرسالي بعون الله تعالى .

- ٥- ضرورة الحذر من منزلقات السلطة واغراءاتها .
- ٦- إحتساب مهمة الدفاع عن مصالح الشعب ، ورفع الغبن عن الفقراء من أولويات حزبنا ، ويجب أن نؤدي تلك المهمة بشجاعة وشفافية .
- ٧- عدم نسيان الدور الرسالي لحزب الفضيلة الإسلامي وتذكروا أن الله رقيب علينا .
- ٨- وتذكروا أن استقلال العراق واعادة السيادة اليه ، والحفاظ على وحدته الوطنية تعد في مقدمة أهدافنا .

بسم الله الرحمن الرحيم

[من كان يريد العزة فله العزة جميعاً، إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه]

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. نديم الجابري

الأمين العام لحزب الفضيلة الاسلامي

٢٠٠٥/٢/٢٠

ب : الاستقالة الأولى :

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الأعلى حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

م/ إستقالة

للتفضل بقبول إستقالتي ، واستمىحكم عذراً عن أي خطأ أو تقصير فالكمال لله وحده .

وبهذه المناسبة نجدد عهد الولاء لسماحتكم ، لأن مايجمعنا وإياكم هو الأيمان والمحبة ،

ونعاهدكم بأننا سنبقى في خدمة مشروعكم الرباني العظيم .

مع فائق إحتراماتي ودعائي لسماحتكم بالموفقية وأدامكم الرحمن ذخراً لهذا الشعب المظلوم.

أ.د. نديم الجابري

الأمين العام للحزب

٢٠٠٦/٤/٤

ج- الاستقالة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الأعلى دام ظله :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على سماحتكم أن دخولي الحياة السياسية قد جاء وفق مقتضيات شرعية املتها علينا من حيث المبدأ نصوص الشريعة المقدسة ، ومن حيث التكليف والتوقيت والآليات والأساليب أوامركم الولائية القاضية بوجوب العمل السياسي على اي مؤمن يجد في نفسه الاهلية .

وضمن سياق هذا التكليف الشرعي ، بادرنا إلى تأسيس حزب الفضيلة الإسلامي تحت رعايتكم . وقد قمنا بذلك التكليف السياسي كما يقوم المؤمن لاداء صلاته التي لن تقبل الا اذا كانت خالصة لله تعالى . ولذلك تمكن حزبنا من اختزال الزمن بحيث حقق تطورا نوعيا ملموسا في مدة زمنية قصيرة غير مألوفة في تاريخ الأحزاب السياسية ، لدرجة انه اصبح واحدة من اكبر الاحزاب العراقية المعاصرة . ان هذا النجاح ما كان له أن يتحقق لولا العناية الإلهية التي رافقتنا ، وتوجيهاتكم التي سددتنا ، وجهود المخلصين من ابناء الفضيلة رغم قلة امكانياتهم .

وبذلك نكون قد قمنا بأداء تكليفنا الشرعي . ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون ذلك مبرءا لذمتنا أمام الله ورسوله ومرجعيتنا الحركية ، ومدعاة للتوبة والغفران عن أي ذنب اقترناه .

سماحة المرجع الأعلى دام ظله :

وبعد ان ادينا تكليفنا الشرعي نلتمس من جنابكم الموافقة على منحنا الرخصة الشرعية للانسحاب التدريجي من الحياة السياسية برمتها ، فضلا عن قلقنا الشديد من التحولات الجديدة التي شهدتها الحزب مؤخرا على مستوى المنهج السياسي والهوية والبنية الاجتماعية والالتزام الاخلاقي .

ولذلك مصاديق كثيرة . واذا سمحتم لي بذلك ، فسأبدأ بالانسحاب عن وسائل الاعلام وعدم المشاركة في أي نشاط سياسي علني داخل البرلمان او خارجه . وسأكتفي فقط ، مؤقتاً ، بموقع المستشار السياسي للحزب دون المشاركة في اي اجتماع او نشاط حزبي .

أن ذلك كله ، لن يؤثر قطعاً على ما يجمعنا واياكم من اخوة ومحبة و ايمان . اذ سألني في دائرة طاعتكم المباركة لأن فيها مرضاة الله سبحانه وتعالى .

واخيراً ، نلتمس من جنابكم توجيه اعضاء الحزب كافة لكي يحفظوا لنا فضيلة التأسيس والمخاطرة والجهود المضنية التي بذلناها في تأسيس الحزب وتقويته وتذكيرهم بأنهم الآن يحصدون ما زرنا . فبالامس كان البعض من اخواننا في الحزب ، غفر الله لهم ، يرددون ما قاله المنافقون من اننا حاولنا شق صف الائتلاف واليوم يتهموننا بالتكثف ومحاولات شق الحزب ، بل أن هذه التهمة بدأت توجه لأي شخص يقوم بزيارتنا ، لدرجة أن البعض بدأ يخشى من زيارتنا لكي لا توجه لهم تلك التهم والعياذ بالله . . ونستميحكم عذرا سيدي المولى

عن اي خطأ او تقصير بدر منا فالكمال لله وحده . وحسبنا اننا بذلنا ما في وسعنا . وسدد الله خطاكم وحفظكم ذخرا هذا الشعب المظلوم .

ملاحظة

نرفق لكم نسخة مصورة من قصاصة ورق زودني بها احد الاخوة اثناء القائي لمحاضرة في البصرة قبل اكثر من سنة . اذ فيها ما يكفي من اشارة بليغة يستحسن الاطلاع عليها .

أ.د. نديم الجابري

٢٠٠٦/٥/٩

د- تعليق المرجع اليعقوبي على كتابنا:

بسمه تعالى

هذه الدراسة الموسومة (المرجعية الشاهدة ويوم الفرقان) والدراسات السابقة التي تناول فيها فضيلة الأستاذ الدكتور نديم الجابري (دامت تأييداته) تحليل خطابات المرجعية مما ينطبق عليها قوله تعالى :

(وتعيها أذن واعية) . ويوما بعد يوم تثبت صحة ما قاله في كتابه (نظام الحكم المناسب في العراق) فإن مشكلة العراق عدم وجود رمز كبير يستطيع جمع الفرقاء وفرض الحل عليهم وحل مشاكلهم والتوفيق بينهم . مع دعائي للأستاذ الدكتور بالتأييد والتسديد والتوفيق للمزيد من الرؤى العميقة والمشاريع الناجحة بفضل الله تبارك وتعالى .

محمد اليعقوبي

١٥/٢/١٤٢٨هـ

رابعاً : مقترحنا لتأسيس المجلس السياسي للأمن الوطني

بالاستناد الى نص المادة ١٠٨ من دستور جمهورية العراق ، ومن أجل النهوض بالمسؤولية الوطنية في خدمة الشعب العراقي وجدت القوى الوطنية الممثلة للشعب في مجلس النواب ، أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي تشكيل هيئة تسمى ب " المجلس السياسي للأمن الوطني" بناء على اتفاق بين كافة القوى السياسية الوطنية وفقاً لما هو آت :

المادة الأولى

أ- تؤلف هيئة تسمى " المجلس السياسي للأمن الوطني"

ب- ب- تتكون هذه الهيئة من :

أولاً - مجلس رئاسة الجمهورية.

ثانية - رئيس مجلس الوزراء ونوابه.

ثالثاً . رئيس مجلس النواب ونوابه.

رابعاً - رئيس مجلس القضاء الأعلى.

خامساً . رؤساء الأقاليم .

سادسة - ممثلي الكتل / القوى السياسية في مجلس النواب بما يتناسب ونسبة تمثيلها في مجلس النواب .

سابعاً - تراعي المكونات القومية / السياسية في مجلس النواب بنسبة تمثيل مناسبة وفقاً لنص الفقرة السادسة أعلاه من هذه المادة .

ثامناً . يعتبر السادة المشار اليهم في الفقرات أولاً ، ثانياً ، ثالثاً ، و خامساً من هذه المادة ممثلين للكتل والقوى السياسية المشار إليها في الفقرة السادسة من هذه المادة وي طرح من نسبة التمثيل المذكورة .

تاسعاً . يجوز للسادة أعضاء المجلس المشار اليهم في الفقرات أولاً ، ثانياً ، ثالثاً ، رابعاً و خامساً من هذه المادة انابة من يمثله لحضور اجتماعات المجلس وذلك بتفويض خطي صادر عنه على أن تراعي أحكام الفقرة و/ ثالثاً من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

المادة الثانية

يتزأس رئيس مجلس الرئاسة المجلس السياسي للأمن الوطني وفي حالة غيابه أو انابة من يمثله يكون رئيس مجلس الوزراء رئيساً للمجلس السياسي .

المادة الثالثة

أولاً - تكون اجتماعات المجلس دورية ولمرة واحدة كل ثلاثين يوماً .

ثانياً - يحق لرئيس مجلس الرئاسة ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب

دعوة المجلس للانعقاد عند الضرورة ، وتكون هذه الدعوة ملزمة لأعضاء المجلس بالحضور .

ثالثاً - يتولى الأمين العام للمجلس تحديد موعد انعقاده وفقاً لما ورد في الفقرتين أولاً

وثانياً من هذه المادة .

المادة الرابعة

صلاحيات المجلس :

أولاً - للمجلس بحث كافة القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية المستجدة والمستحدثة ذات الطبيعة الاستراتيجية والتشاور حولها والاشراف على الشؤون العامة للبلاد والتنسيق بين مؤسسات الدولة بما لا يتعارض وعمل السلطات المختصة المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة .

ثانياً - تتخذ القرارات بتصويت ثلثي أعضاء المجلس على القضايا المطروحة على جدول أعماله بالموافقة أو الرفض . ويشمل هذا التصويت بهذه النسبة تحديد القرارات ذات الطبيعة الاستراتيجية من عدمها والمشار إليها في الفقرة أولاً من هذه المادة ويكون التصويت بالأغلبية النسبة البسيطة فيما يتعلق بالمواضيع غير الاستراتيجية .

ثالثاً - يتم التعامل مع القرارات المذكورة في الفقرتين أولاً وثانياً من هذه المادة والتي تصدر عن المجلس كمقترحات أو توصيات على النحو التالي :

أ- يرسل القرار / القرارات ذات الطابع التشريعي الى مجلس النواب كمقترحات أو مشاريع قوانين للنظر فيها وفق الصلاحيات الدستورية وآلية عمل مجلس النواب .

ب- يرسل القرار / القرارات ذات الطابع التنفيذي الى مجلس الوزراء لأقراره وفق آليات عمل مجلس الوزراء .

ج. يجب أن يقترن القرار / القرارات التي تدخل ضمن صلاحيات مجلس رئاسة الجمهورية وبضمنها مشاريع القوانين بموافقة مجلس رئاسة الجمهورية..

د. يجب أن يقترن القرار / القرارات التي تدخل ضمن صلاحيات رئيس الوزراء بموافقته .

هـ. لا يحق للمجلس السياسي للأمن الوطني التدخل في عمل القضاء .

و. تكون قرارات المجلس السياسي للأمن الوطني ملزمة لأعضائه بصفتهم الرسمية و صفتهم الحزبية .

المادة الخامسة

أولاً- تؤسس للمجلس السياسي للأمن الوطني أمانة عامة تتولى تنظيم وإدارة عمل المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته لدى الجهات المعنية .

ثانياً- يكون للمجلس أمين عام يتولى إدارة عمل الأمانة العامة المشار إليها في الفقرة أولاً من هذه المادة .

ثالثاً - يكلف المجلس السياسي للأمن الوطني لجنة مختارة من قبل أعضائه لأعداد النظام الداخلي للمجلس ويعرض عليه في أول اجتماع له للمصادقة على النظام الداخلي المشار اليه .

المادة السادسة

تكون للمجلس ميزانية خاصة به ضمن الميزانية العامة للدولة وتتولى وزارة المالية تنفيذ ذلك .

المادة السابعة

تنتهي أعمال المجلس السياسي للأمن الوطني بانتهاء أعمال الدورة الانتخابية الحالية لمجلس النواب ويجوز تمديدتها لفترة زمنية يتفق عليها ثلثي أعضاء المجلس السياسي للأمن الوطني قبل انتهاء أعماله .

أ.د. نديم الجابري

عضو مجلس النواب العراقي

[كتب في بغداد ٢٠٠٥]

خامساً: برنامجنا السياسي اثناء ترشيحنا لرئاسة الوزراء :

برنامجنا الحكومي (بإيجاز) :

(كتب في نهاية عام ٢٠٠٥)

أولاً: تصحيح المسار السياسي:

إن المسار السياسي للنخب السياسية الحاكمة في العراق خلال المدة المنصرمة إتسم بما يأتي :

١. ممارسة السلطة بعقلية المعارضة لابعقلية الحكومة .
٢. ممارسة السلطة بعقلية الدكتاتورية لابعقلية الديمقراطية .
٣. اتسم سلوك معظم النخب السياسية بالفنوية والحزبية الضيقة .
٤. عملت بعض النخب السيانية على تجذير ظاهرة الميليشيات المسلحة على حساب القانون .
٥. اخترقت معلم النخب السياسية الإدارية المدنية واثرت في حياديتها ومهنتها بشكل سلبي .
٦. اخترقت معظم النخب السياسية المؤسسات الأمنية واثرت في حياديتها ومهنتها بشكل سلبي."

أن هذا المسار، بشكل خطراً جدياً على العملية الديمقراطية الجارية في العراق ، وربما يخلق وعياً ارتدادياً رافضاً للديمقراطية ، وداعياً للديكتاتورية بأحتسابها حلاً لحالة الفوضى السائدة في البلاد .

ولكي نتلافى ذلك لابد من الأخذ بالخطوات الآتية :

١. ممارسة السلطة بعقلية الحكومة الاحتوائية لا بعقلية المعارضة الحذرة والتشكيكية .
٢. تكوين ثقافة سياسية ديمقراطية لدى النخب لأن سقوط الدكتاتور لا تعني بالضرورة سقوط الدكتاتورية . إذ أن منهج التفكير الدكتاتوري ممكن أن ينتقل إلى عقلية النخب الجديدة ما لم تمتلك وعياً حقيقية بجدوى الديمقراطية وضرورتها .
٣. ابتعاد النخب التي تتولى مقاليد الحكم عن الفئوية والحزبية الضيقة والتمسك بالحيادية .
٤. العمل على حل الميلشيات المسلحة وإعادة تأهيلها ، ودمجها في المؤسسات المدنية لا المؤسسات الأمنية ، لان دمجها بالمؤسسات الأمنية سيقويها (تدريباً و تسليحاً) خصوصاً انها ستبقى موالية لأحزابها ، الأمر الذي يشكل خطراً على الديمقراطية ، ويحول دون الوصول إلى دولة القانون .
٥. تحرير الإدارة المدنية من سيطرة السياسة والاستحقاقات الانتخابية . فالذي ينظم الإدارة المدنية هو القانون وتقاليد العمل . إذ ليس من المعقول أنه كلما جاء وزير جديد يقوم بتغيير الكادر الإداري برمته .
- أن ذلك سيحرم الدولة من تراكم الخبرات البشرية .
- ٦ - العمل على تهيئ المؤسسات الأمنية ((وزارة الداخلية ، وزارة الدفاع ، جهاز المخابرات)) . أن حيادية هذه المؤسسات ضماناً لمهنتها ، ونزاهتها ، وعدالتها .
٧. أن من يتولى موقعا سياسيا أو أمنيا يجب أن يتصرف على انه ممثل لشعب العراق كله وبخلافه يجب أن يتعرض للمساءلة القانونية .
٨. لا يسمح بتدخل المؤسسة العسكرية بالشؤون السياسية اطلاقاً .

المسألة الأمنية :

لا يمكن الشروع ببرنامج حكومي جدي بدون معالجة المسألة الأمنية المتفاقمة في العراق . وهنا يجب أن ندرك أن المسألة الأمنية مسألة سياسية لا عسكرية . وبالتالي فأن حلها يجب أن يكون سياسياً بالدرجة الأساس .

لذلك سنتبنى الخطة السياسية الآتية :

١. إطلاق مبادرة سياسية لمعالجة ظاهرة الإرهاب في العراق تسير بالاتجاهات الآتية :
أ. داخليا : محاولة استكشاف عقلية الآخر ، والتعرف على قدراته لكي نحسن التعامل معه واحتواءه .

ب. اقليمياً : التحرك على دول الإقليم ألساندة او المروجة او الممولة للإرهاب في العراق ، والعمل على طمأننتها لكي تفك ارتباطها بالإرهابيين .

٢. اتخاذ إجراءات اقتصادية فعالة ممكن أن تؤثر على الحاضنة الاجتماعية للإرهاب مثلاً : الحد من البطالة وتوسيع فرص العمل ، ورفع المستوى المعاشي للمواطن ، وتحسين البطاقة التموينية ، وتوفير المشتقات النفطية ، وتحسين الخدمات ، ومعالجة أزمة الطاقة الكهربائية وما شابه ذلك .

٣. التوظيف الإعلامي الساند الذي يعمل باتجاهين :

أ. الترويج للإجراءات المضادة للإرهاب وتبريرها .

ب. بيان مساوئ الإرهاب والتركيز على الجرائم اللانسانية التي يفترفونها بغية خلق ثقافة شعبية رافضة للإرهاب .

أن المبادرة السيامية والإجراءات الاقتصادية والتوظيف الإعلامي ستقلص من دائرة الإرهاب ، خصوصاً لدى الحاضنة الاجتماعية للإرهاب ، الأمر الذي يسهل التعامل مع بقايا الإرهابيين المدفوعين بدوافع مصلحة أو عقائدية منحرفة .

أن التعامل مع تلك البقايا الإرهابية يتم من خلال ما يأتي :

أ. تفعيل قانون مكافحة الإرهاب الصادر عن الجمعية الوطنية العراقية .

ب. اتخاذ الإجراءات الأمنية الرادعة لمن يصر على ارتكاب الأعمال الإرهابية كحل أخير في المواجهة .

المبحث السادس

رؤيتنا السياسية للمرحلة الانتقالية

المرحلة الانتقالية :

ننطلق في مشروعنا السياسي للمرحلتين الإنتقالية والدائمة من الإيمان الراسخ بأن مصدر الشرعية المطلقة لأي سلطة دنيوية هو الله سبحانه وتعالى ، بيد إن طريقة التولي الشرعية متوقفة على الأختيار الشعبي .

ومن هذا المنطلق ، نؤمن بالآليات الديمقراطية في إقامة السلطة السياسية ، بل جعل الرضا الشعبي الركن الأول في انعقاد السلطة .

وعلى هذا الأساس نعلن ما يأتي :-

١. التحفظ على التشكيلات السياسية التي أعلنتها الإدارة المدنية لقوات الأئتلاف سواء أتخذت أسم (المجلس الاستشاري) أو (المجلس السياسي) أو (مجلس الحكم) كونها :-

أ. غير منتخبة .

ب. معينة من جهة أجنبية .

ج. لا تمثل كل أطراف المجتمع العراقي وخصوصا الذين يمثلون الوزن السياسي الأكبر في العراق .

٢. ندعو إلى إجراء انتخابات عامة لتشكيل المجلس التأسيسي الذي تتبثق عنه الحكومة المؤقتة ، ويسن من خلاله الدستور الدائم للبلاد .

وفيما يأتي تفصيلات مشروعنا السياسي للمرحلة الإنتقالية :

٣. المجلس التأسيسي :

أ. تأسيسه :

أولاً. يقسم البلاد إلى (260) دائرة انتخابية .

ثانياً. يتم انتخاب مرشح واحد لكل (٢٥) ألف مواطن أي بمعدل (٤) مرشحين عن الدائرة الانتخابية الواحدة .

ثالثاً. وبذلك يكون المجلس التأسيسي من (١٠٤٠) مواطنا منتخبا .

ب. مهامه :

أولاً. يقوم بانتخاب أعضاء البرلمان المؤقت من بين أعضائه .

ثانياً. يقوم بانتخاب أعضاء الحكومة المؤقتة من بين أعضائه .

ثالثاً. يقوم بالإشراف على وضع دستور دائم للبلاد عن طريق لجان متخصصة في مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ انتخابه .

رابعاً. يحل المجلس نفسه بعد موافقة الشعب على الصيغة النهائية للدستور الدائم عبر الأستفتاء الشعبي العام .

٤. البرلمان المؤقت : ويمثل السلطة التشريعية المؤقتة في البلاد

أ. تأسيسه:

أولاً. يتكون من (260) عضواً منتخباً من بين أعضاء المجلس التأسيسي.
ثانياً. يجب أن يؤسس بمعدل مرشح واحد لكل (١٠٠) ألف مواطن بشرط أن يكون مرشح واحد لكل دائرة انتخابية .

ب. مهامه :

أولاً. إلغاء أو تعديل القوانين السارية والتي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية .
ثانياً. سن القوانين الضرورية للبلاد .
ثالثاً. مناقشة الميزانية العامة وإقرارها .
رابعاً مراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها عن طريق الاستجواب والمساءلة وحجب الثقة .
خامساً. تعيين القضاة المدنيين بناء على ترشيح وزير العدل .
سادساً. تعيين قضاة محاكم الأحوال الشخصية بناءً على ترشيح ثلاثة مراجع دينية ..

الحكومة المؤقتة : وتمثل السلطة التنفيذية المؤقتة في البلاد .

أ. تأسيسها :

أولاً. تتكون من (٢٣) وزيراً منتخباً .
ثانياً. يتم انتخابهم من بين أعضاء المجلس التأسيسي على أن لا يكونوا أعضاء في البرلمان المؤقت .
ثالثاً. يقوم الوزراء بانتخاب رئيس لهم يسمى رئيس الوزراء ويحتل منصب رئيس الحكومة المؤقتة .
رابعاً. يقوم الوزراء بانتخاب نائب لرئيس الوزراء من بينهم .
ويتم استحداث الوزارات الآتية: (١) وزارة حقوق الإنسان. (٢) وزارة السياحة. (٣) يتم دمج وزارتي الثقافة والإعلام بوزارة واحدة ..
. وبذلك تصبح الوزارات العراقية كالتالي :-

(أ) وزارة الدفاع. (ب) وزارة الداخلية. (ج) وزارة الخارجية. (د) وزارة التخطيط. (هـ) وزارة المالية. (و) وزارة العدل. (ز) وزارة الثقافة والإعلام. (ح) وزارة التجارة. (ط) وزارة النفط. (ي) وزارة الزراعة. (ك) وزارة الري. (ل) وزارة الصناعة والمعادن. (م) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. (ن) وزارة التربية. (س) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (ع) وزارة النقل والمواصلات. (ف) وزارة الإسكان والتعمير. (ص) وزارة حقوق الإنسان. (ش) وزارة السياحة .

ب. مهامها :

- أولاً. العمل على استتباب الأمن والنظام في البلاد .
- ثانياً. العمل على توفير الخدمات والحاجات الأساسية للمواطنين .
- ثالثاً. العمل على رفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعاً وبإجراءات سريعة .
- رابعاً. المحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وشعبه .
- خامساً. تحسين علاقات العراق الدولية خصوصاً مع دول الجوار على أساس مبدأ حسن الجوار والمصالح المتبادلة .
- سادساً. التنسيق مع الحكومة الأمريكية من أجل إلغاء أو جدولة الديون الخارجية المترتبة على العراق .
- سابعاً. حق اقتراح القوانين الضرورية .

نوع الانتخاب المعتمد :

- أ. يعتمد الانتخاب الفردي .
- ب. يتم الحسم في الانتخابات بالأغلبية النسبية ..
- ج. يتم إنتخاب المجلس التأسيسي بواسطة الانتخاب الشعبي المباشر .
- د. يتم انتخاب البرلمان المؤقت والحكومة المؤقتة بواسطة الانتخاب الشعبي غير المباشر .

الآليات :

- أ. يقسم البلد إلى (260) دائرة انتخابية .
- ب. تعيين لجان انتخابية في كل دائرة انتخابية .
- ج. تعيين تلك اللجان من أهالي الدائرة الانتخابية وبمصادقة الإدارة المدنية لقوات الأئتلاف دون أن يكون لها حق الاعتراض .
- د. تتكون اللجنة الانتخابية من (١٠٠) عضوا ينتخبون من بينهم رئيساً لهم .
- هـ. يشترط في عضو اللجنة الانتخابية ما يأتي :

أولاً. النزاهة.

ثانياً. الكفاءة.

ثالثاً. المعرفة الكافية بأصول الانتخابات وآلياتها ونظمها .

رابعاً. أن يكون حاصلًا على شهادة البكلوريوس أو ما يعادلها على الأقل .

خامساً. أن لا يكون متورطاً بظلم المواطنين وإيذائهم .

سادساً. أن يكون محبا للديمقراطية وكارهاً للأستبداد والمستبدين .

سابعاً. أن تكون له منزلة اجتماعية مرموقة .

ثامناً. تنحصر مهام اللجان الانتخابية بما يأتي :

- (١) تنظيم قوائم بأعداد الناخبين حسب المعلومات الواردة في البطاقة التموينية وهوية الأحوال المدنية .
- (٢) تنظيم قوائم تعريفية بالمرشحين وعرضها على الجمهور .
- (٣) تحديد المواقع الملائمة كمراكز انتخابية .
- (٤) إبداء المشورة والتوجيهات اللازمة للمواطنين بصدد العملية الانتخابية بمجملها .
- (٥) فرز الأصوات وإعلان أسماء الفائزين بالانتخابات العامة .

التوقيتات :

- أ. يتم تقسيم البلد إلى (٢٦٠) دائرة انتخابية في مدة أسبوع واحد بالاستفادة من تجارب الاستفتاء السابقة على منصب رئيس الجمهورية التي تمت في اعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ .
- ب. يتم تشكيل اللجان الانتخابية في كل دائرة انتخابية على حده في مدة أقصاها ثلاثة أسابيع .
- ج. تقوم اللجان الانتخابية بإنجاز أعمالها في مدة أقصاها ثلاثة اسابيع .
- د. يتم الإعلان عن تشكيل المجلس التأسيسي المنتخب بعد إنجاز اللجان الانتخابية أعمالها في مدة أقصاها ثلاثة أيام .
- هـ. يقوم المجلس التأسيسي بانتخاب أعضاء البرلمان المؤقت والحكومة المؤقتة خلال ثلاثة أيام من إعلان تشكيله .
- و. يقوم المجلس التأسيسي بالأشراف على سن دستور دائم للبلاد عن طريق لجان انتخابية متخصصة في مدة اقصاها سنة واحدة من اعلان تشكيله .
- ل - تنتهي مدة ولاية البرلمان المؤقت خلال سنتين من تاريخ انتخابه .
- ي - تنتهي مدة ولاية الحكومة المؤقتة خلال سنتين من تاريخ انتخابها .

٩. الجهات المشرفة على الانتخابات :

تشرف على الانتخابات العامة القوى الآتية :

- أ. الشعب العراقي : بوصفه صاحب السيادة والطرف الأساس في أي عقد اجتماعي تنبثق منه مؤسسات الحكم مستقبلا وصاحب المصلحة الأولى في أي ترتيبات سياسية محتملة في العراق .
- ب. الأمم المتحدة : كونها تمثل الشرعية الدولية.
- ج - الإدارة المدنية المؤقتة لقوات الائتلاف : كونها سلطة الأمر الواقع . ولكن بما إنها سلطة أجنبية فينحصر دورها فيما يأتي :-

- أولاً. حفظ الأمن والنظام أثناء سير الانتخابات العامة .
- ثانياً. توفير المستلزمات المادية اللازمة للعملية الانتخابية من أموال العراق وعائداته .
- ثالثاً. تقديم خبراتها ونصائحها لأبناء الوطن فيما يتعلق بتجربتها الذاتية ، أو في عموم المسألة الديمقراطية وماهية الانتخابات وأصولها وآلياتها ونظمها وما إلى ذلك .
- رابعاً. المصادقة على نتائج الانتخابات دون أن يكون لها حق الإلغاء أو التعديل أو النقض .

١٠. شروط الناخب :

الانتخاب حق مكفول لأي مواطن عراقي تتوفر فيه الشروط الآتية :-

- أ. كل مواطن أتم الثامنة عشر من عمره .
- ب. كامل الأهلية .
- ج. أن لا يكون من المجرمين الذين يشكلون خطراً على أمن المجتمع العراقي .

١١. شروط المرشح :

الترشيح لمناصب الدولة كلها مكفول لأي مواطن عراقي تتوفر فيه الشروط الآتية :

- أ. أتم الثلاثين من عمره .
- ب. كامل الأهلية .
- ج. أن لا يكون من المجرمين الذين يشكلون خطراً على أمن المجتمع العراقي .
- د. أن يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها على الأقل .

١٢. ملاحظة ختامية :

بما أن الأعلان عن تشكيل (مجلس الحكم) رغم تحفظنا عليه ، يعد خطوة باتجاه استعادة سيادة العراق ، وبما إن أغلب أعضاء المجلس من العناصر التي لعبت دوراً مهماً في العراق . لذا نأمل من هؤلاء الأعضاء تبني هذا المشروع السياسي وإنزاله إلى أرض الواقع .

(كتب في بغداد ١/٥/٢٠٠٤)

المبحث السابع

الآلية المقترحة لنقل السلطة للعراقيين

تعد مسألة نقل السلطة من سلطة التحالف إلى العراقيين في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ خطوة كبيرة على سبيل استرداد العراق لسيادته ليأخذ دوره الفعال على الساحتين الإقليمية والدولية بعد غياب قسري أمتد منذ مطلع التسعينات وحتى يومنا هذا .

إن أهمية الخطوة تقتضي تهيئة مستلزمات نجاحها على المستويين الفكري والسياسي .

فعلى المستوى الفكري ينبغي قرح الفكر السياسي العراقي ليقدم تصوراته لأفضل آلية يتم بموجبها نقل السلطة للعراقيين .

وعلى المستوى السياسي ينبغي توحيد الصفوف والاضطلاع بالمسؤولية التاريخية بهاجس وطني خالص ، وبنكران ذات لكي يعم الخير وتسود الفضيلة ربوع عراقنا الجريح .

إن هذه الآلية المقترحة تعد إحدى الخيارات الوطنية التي ستنتج أكثر من خلال الحوار الوطني البناء وعبر تلاقحها مع أي مبادرة وطنية أخرى .

التأصيل النظري :

ينصرف في الفكر السياسي العراقي في رؤيته لآلية نقل السلطة للعراقيين ، وفي تأملاته الذهنية لطبيعة الحكومة الانتقالية المناسبة والمؤهلة لتسلم السلطة في ١ تموز ٢٠٠٤ نحو الاتجاهات الآتية :

١. الاتجاه الأول

يفضل الاتجاه الأول أن تكون الحكومة الانتقالية (حكومة تكنوقراط) على أساس أن حكومة من هذا القبيل تمتلك المؤهلات الفنية التي تؤهلها لإنجاح عملية نقل السلطة للعراقيين ، وإعادة تأهيل الدولة العراقية بشكل سريع ، واجتياز المرحلة الانتقالية بكفاءة عالية.

ويسجل على هذا الخيار الملاحظات الآتية :

أ. إنه خيار لا يتناسب مع السياق التاريخي للدولة العراقية المعاصرة وتطورها السياسي . إذ أن هذه الدولة لم تعرف تصاعداً تدريجياً في بناء مؤسساتها السياسية بقدر ما شهدت نكوصاً في هذا البناء . لذلك لم تعرف هذه الدولة الاستقرار المؤسسي وسيادة القانون اللذان يعدان من مستلزمات نجاح أي حكومة تكنوقراط كما هو الحال في سويسرا والدول الاسكندنافية .

ب. انه خيار لا يتناسب مع التركيبة المتنوعة للمجتمع العراقي الذي يحفل بالتعددية السياسية والحزبية والدينية والطائفية والعرقية ، الأمر الذي يستلزم وجود حكومة تمثل أطراف المجتمع العراقي كافة .

ج. وبما أن خيار التكنوقراط لا يستلزم التمثيل العادل للأطراف المجتمع العراقي كافة ، فإن ذلك سيفضي إلى عدم الاستقرار السياسي الذي سيثقل أرواح أي حكومة تكنوقراط ، ويحول دون أدائها لواجباتها الفنية لأن صوت العدالة سيعلو على صوت الكفاءة في مثل هذه الأحوال .

٢ . الاتجاه الثاني :

يفضل أصحاب الاتجاه الثاني أن تكون الحكومة الانتقالية ((حكومة تمثيلية عادلة)) بمعنى أنها تمثل أطراف المجتمع العراقي كافة .

إن علة هذا التفضيل تكمن في اعتقادهم أن حكومة من هذا القبيل وأن كانت أقل كفاءة من حكومة التكنوقراط بيد أنها ستضمن الاستقرار السياسي الذي يعد الأساس الصالح لنقل السلطة للعراقيين ، وإعادة تأهيل الدولة العراقية ، واجتياز المرحلة الانتقالية ، وإنجاز متطلبات الاستقلال التام

. أن هذا الخيار ، وأن كان ضامنا فعلا للاستقرار السياسي بيد أنه سيأتي بحكومة تفتقد للكفاءة على غرار الحكومات الوطنية التي تسلمت مقاليد السلطة في العالم الثالث في مطلع القرن العشرين ما بعد الاستقلال . ومن هذه الزاوية قد لا تتمكن حكومة من هذا القبيل من أنجاح عملية نقل السلطة للعراقيين ، وقد تخفق في إعادة تأهيل الدولة العراقية الأمر الذي قد يوقعنا في دوامة الاحتلال مرة أخرى .

٣ . الاتجاه الثالث :

يفضل دعاة الاتجاه الثالث أن تكون الحكومة الانتقالية حكومة تزوج ما بين التمثيل العادل والتكنوقراط الكفوء .

بمعنى أوضح يفضل أصحاب هذا الاتجاه تأسيس حكومة تمثل أطراف المجتمع العراقي كافة دون أن تغفل الكفاءة التي يمثلها التكنوقراط . ففي تشكيل الحكومة متسع لتمثيل اجتماعي عادل وتكنوقراط كفوء . فالمؤسسات التشريعية والاعتبارية ((مثل الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة)) تراعى فيها السمة التمثيلية العادلة ، والمؤسسات التنفيذية ((مثل مجلس الوزراء)) تراعى فيها حسابات التكنوقراط .

أن هذا الخيار هو الخيار المفضل ، لأن التمثيل الاجتماعي العادل يفضي إلى الاستقرار السياسي ، والتكنوقراط الكفوء يفضي إلى كفاءة الاداء . وبذلك تتحقق عملية توازن تكاملية تساعد في نقل السلطة للعراقيين في موعدها المحدد ، وستنجح في إعادة تأهيل الدولة العراقية .

ثانياً: الضوابط :

ما لا شك فيه ، إن خيار الحكومة الانتقالية المنتخبة هو الخيار المبدئي المفضل لدى العراقيين . بيد أن المداخلات السياسية الداخلية والخارجية حالت دون ذلك ، الأمر الذي يقتضي البحث عن خيار عملي آخر .

إن هذا الخيار العملي يتمثل كما أسلفنا بتشكيل حكومة تزوج ما بين التمثيل الاجتماعي العادل والتكنوقراط الكفوء . مع ذلك ينبغي التنويه إلى إن هذا الخيار ليس خياراً طليقاً إنما هو خياراً محكوماً في هذه المرحلة بعدد من الضوابط السياسية والقانونية لعل أهمها ما يأتي :

١ . قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية :

أن هذا القانون سيكون نافذة احتساباً من الأول من تموز ٢٠٠٤ . هذا معناه إن هذا القانون هو الذي سيحدد شكل الحكومة القادمة وصلاحياتها خلال المرحلة الانتقالية . لذلك لا يسعنا وضع تأصيلات ذهنية خارج هذا القانون بالرغم من تحفظاتنا الجوهرية على عدد من مواده وفقراته .

٢. الإدارة المدنية لسلطة الائتلاف :

ان هذه السلطة إنما هي سلطة الأمر الواقع . وقد فرضها قرار مجلس الأمن الدولي ذو الرقم 1483 لسنة ٢٠٠٣ لإدارة شؤون العراق لغاية تشكيل حكومة عراقية ذات سيادة . وإذا كانت المصلحة العامة تقتضي عدم وضع تأصيلات ذهنية تتقاطع مع أرادة الإدارة المدنية لسلطة الائتلاف أو مصالحها في المرحلة الراهنة كون ذلك قد يعرقل نقل السلطة للعراقيين في موعدها المحدد .

فإن ذلك يحتم على سلطة الائتلاف أن تساعد الحكومة الانتقالية على تحقيق قدر من المقبولية الشعبية بمنحها الصلاحيات السيادية الكاملة ، وأن لا تكرر تجربتها الفاشلة مع مجلس الحكم الذي سلّبتة صلاحياته وأضعفته في عيون الشعب العراقي .

٣. نسب التمثيل :

بما أن الحكومة الانتقالية التي سوف تتسلم مقاليد السلطة احتساباً من ١ تموز 2004 سوف لن تكون حكومة منتخبة ، فمن اللازم أن تتم المحافظة على نسب التمثيل المعمول بها حالياً في أي تشكيلة حكومية مقبلة لضمان الاستقرار السياسي في هذه المرحلة ، وتحقيق قدر معقول من المقبولية الشعبية لهذه الحكومة . ويمكن الاستغناء عن هذه النسب عبر الانتخابات العامة التي ستجري في أعقاب المرحلة الانتقالية .

٤. قضية البعثيين :

تدور في بعض الأوساط السياسية العراقية وفي أروقة سلطة الائتلاف فكرة إشراك البعثيين في الحكومة الانتقالية ضمن سياق ما يعرف بالمصالحة الوطنية .

هنا يمكن أن نفرق ما بين نوعين من البعثيين هما :

أ. البعثيون الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب العراقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة . فهؤلاء ينبغي إحالتهم إلى القضاء العراقي لينالوا جزاءهم كل حسب جريمته .

ب. البعثيون الذين لم يرتكبوا أي جرائم بحق الشعب العراقي . فهؤلاء يجب التعامل معهم وفق المعايير الآتية :

على المستوى الإنساني يفضل أن تتم معالجة قضاياهم بالشكل الذي لا يلحق بهم أي أذى إنساني . أما على المستوى السياسي فيفضل عدم التسرع في إدماجهم في الحياة السياسية في المرحلة الانتقالية على أن تتم عملية تأهيلهم ودمجهم في الحياة السياسية بعد تجاوز المرحلة الانتقالية وبدء المرحلة الدائمة .

ثالثاً : الآلية :

إن نقطة الانطلاق الأساسية في تشكيل حكومة انتقالية قادرة على تسلم مقاليد السلطة في ١ تموز 2004 يستلزم إنشاء هيئة تأسيسية موسعة تعرف ب ((المجلس التأسيسي) ، الأمر الذي يقتضي تسليط الضوء عليه قبل الولوج في التشكيلات الحكومية اللاحقة .

المجلس التأسيسي :

١. يتم تشكيل مجلس تأسيسي موسع يمثل أطراف المجتمع العراقي كافة بما فيها الأقليات .
٢. يتكون المجلس التأسيسي من (١٠٤٠) عضوا بواقع عضو واحد لكل (٢٥) ألف مواطن . وممكن أن يزداد عدد أعضاء المجلس إذا اقتضى الحال إلحاق أو ضم أي قوة اجتماعية أو سياسية يشهد لها بالحضور السياسي عرفاً .
٣. يتم اختيار أعضاء المجلس التأسيسي وفق الحسابات الآتية :
 - أ. أن يضم رؤساء الأحزاب العراقية كافة .
 - ب. أن يضم أعضاء مجلس الحكم الحاليين .
 - ج. أن يضم الوزراء الحاليين .
 - د. أن يضم ممثلي المرجعيات الدينية .
 - هـ. أن يضم ممثلي العشائر .
 - و. أن يضم مجموعة من التكنوقراط .
 - و. أن يضم رؤساء مجالس المحافظات .
 - ز. أن يضم رؤساء المجالس البلدية المركزية.
٤. أن هذا الاختيار ينبغي أن يضمن ما يأتي :
 - أ. أن لا يخل بنسب التمثيل المعمول بها حالياً .
 - ب. أن يضم تمثيلاً نسبياً لا تقل نسبته عن (٢٠٪) حسب الفقرة (ج) من المادة الثلاثون من قانون إدارة الدولة .

٥. الجهات المشرفة على اختيار أعضاء المجلس التأسيسي هم :

أ- المرجعيات الدينية .

ب- أعضاء مجلس الحكم .

ج- رؤساء الأحزاب العراقية.

. شروط العضوية في المجلس التأسيسي هي :

- أ. أن يكون عراقيا كامل الأهلية .
- ب. أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة .
- ج. أن لا يكون ممن أسهم أو شارك في اضطهاد المواطنين .
- د. أن لا يكون قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن والمال العام .
- و. أن لا يكون محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف وأن يكون معروفا بالسيرة الحسنة .
- ز. أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها على الأقل .

- مهامه:

- (١) يقوم بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ((البرلمان المؤقت)) من بين أعضائه على أن تراعى في ذلك نسب التمثيل .
- (٢) يقوم بانتخاب أعضاء مجلس الرئاسة المؤقت من بين أعضائه .
- (٣) يقوم بانتخاب رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء من بين أعضائه.
- (٤) يشكل ما تبقى من أعضاء المجلس التأسيسي مجلسا يعرف (مجلس الشيوخ) الذي يحق له حل الجمعية الوطنية المؤقتة ، وتقديم المشورة لأجهزة الحكم المختلفة ، ويمارس الرقابة عليها نيابة عن الشعب .
- (٥) يقوم بتهيئة مستلزمات إجراء الانتخابات العامة للجمعية الوطنية الدائمة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول 2004 .
- (٦) يقوم المجلس بعد ٣٠ حزيران 2004 بتشكيل حكومة ظل معارضة .

السلطة التشريعية المؤقتة :

لجمعية الوطنية ((البرلمان المؤقت)) :

تمثل الجمعية الوطنية السلطة التشريعية المؤقتة في البلاد .

تأسيسها

١. تتألف الجمعية الوطنية من (٢٧٠) عضوا على أن يراعى في ذلك نسب التمثيل المعمول بها حاليا .

٢. في حالة الاستقالة أو الإقالة أو الوفاة لأي عضو في الجمعية الوطنية يقوم المجلس التأسيسي بانتخاب عضو بديل من بين أعضائه .

٣. يجب أن تتوفر في عضو الجمعية الوطنية نفس شروط عضو المجلس التأسيسي مع ملاحظة أن لا يكون عضوا في القوات المسلحة عند الترشيح .

٤. تحدد المادة الثانية والثلاثين من قانون إدارة الدولة النظام الداخلي للجمعية الوطنية . و تحدد المادة الرابعة والثلاثين من قانون ادارة الدولة نظام الحصانات الذي يتمتع به عضو الجمعية الوطنية .

مهامها :

تنقسم صلاحيات الجمعية الوطنية إلى قسمين أساسيين هما :

١. الصلاحيات القانونية :

أ- تصدر الجمعية الوطنية القوانين باسم الشعب العراقي. وتنشر القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بها في الجريدة الرسمية . ويعمل بها من تاريخ نشرها ما لم ينص فيها على خلاف ذلك .

ب- تنقيد الجمعية الوطنية المؤقتة بصلاحياتها القانونية المحددة في المادة الثالثة والثلاثين من قانون إدارة الدولة مع ملاحظة عدم اتخاذ قرارات أو إصدار قوانين ذات طبيعة حيوية استراتيجية في المرحلة الانتقالية . ويرجأ أمر النظر في مثل هذه القوانين والقرارات إلى أي برلمان منتخب مستقبلا .

٢. الصلاحيات السياسية .:

أ- الحق في الاستفسار والمساءلة والاستجواب وسحب الثقة من مجلس الرئاسة بالأغلبية البسيطة .

ب- الحق في الاستفسار والمساءلة والاستجواب وسحب الثقة من رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء مجتمعين أو منفردين بالأغلبية البسيطة .

ج - تقوم بالإشراف على وضع دستور دائم للبلاد عن طريق لجان قانونية - سياسية متخصصة .

السلطة التنفيذية الانتقالية

تتكون السلطة التنفيذية الانتقالية من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيسه.

مجلس الرئاسة :

تأسيسه :

١. ينتخب المجلس التأسيسي من بين أعضائه رئيسا للدولة ونائبين له يشكلون مجلس الرئاسة المؤقت.

٢. يتم انتخاب مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وبالأغلبية البسيطة . وبما إن مجلس الرئاسة سيكون غير منتخب من الشعب مباشرة ، فيجب أن تراعى نسب التمثيل العادلة في تكوينه ، أي يفضل أن يكون رئيس المجلس من الأكثرية ونائبه من الأقليات الكبيرة .

٣. في حالة وجود شاغر في مجلس الرئاسة تنتخب الجمعية الوطنية بثلاثي أعضائها بديلا له لاشغال الفراغ .

٤- للجمعية الوطنية صلاحية إقالة أي عضو من أعضاء مجلس الرئاسة بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات أعضائها لعدم الكفاءة أو النزاهة .

د. يشترط في أعضاء مجلس الرئاسة أن تتوفر فيهم نفس الشروط الخاصة بأعضاء المجلس التأسيسي ، مع ملاحظة أن تبلغ أعمارهم أربعين سنة على الأقل .

صلاحياته :

١. تكون الوظيفة الأساسية لمجلس الرئاسة تمثيل سيادة العراق ، والإشراف الاعتباري على شؤون البلاد العليا .

٢. تحدد المادة التاسعة والتلاتون من قانون إدارة الدولة صلاحيات مجلس الرئاسة ، على أن يراعي المجلس ، وهو يمارس صلاحياته أنه مجلس غير منتخب من الشعب مباشرة ، وهذا يحتم عليه عدم المبادرة لاتخاذ قرارات حيوية - استراتيجية ، ويترك ذلك لمجلس رئاسة منتخب في المستقبل .

مجلس الوزراء .

تأسيسه :

١. يقوم المجلس التأسيسي بانتخاب رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء من بين أعضائه بالأغلبية البسيطة .

٢. يجب أن تكون مؤهلات رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء هي المؤهلات ذاتها التي يجب أن تتوفر في أعضاء مجلس الرئاسة مع ملاحظة التفضيلات التكنوقراطية في تلك الاختيارات .

٣. للجمعية الوطنية الحق في الاستفسار والمساءلة والاستجواب وسحب الثقة من رئيس الوزراء أو الوزراء مجتمعين أو منفردين وبأغلبية الثلثين .

٤. تحدد المادة الثانية والأربعون من قانون إدارة الدولة كيفية وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء المؤقت .

صلاحياته :

تحدد المادة التاسعة والتلاتون والمادة الحادية والأربعون حدود صلاحيات مجلس الوزراء ورئيسه ، على أن يراعي الجميع أنهم غير منتخبين مباشرة من الشعب . وهذا الوضع يحتم

عليهم عدم اتخاذ قرارات حيوية – إستراتيجية قد تؤثر على مستقبل العراق ، ويترك ذلك لمجلس وزاري منتخب مستقبلاً .

رابعاً: التوقيعات :

- ١ _ يتم تشكيل المجلس التأسيسي في موعد أقصاه يوم ١٥ حزيران ٢٠٠٤ .
- ٢ - يقوم المجلس التأسيسي بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ((البرلمان المؤقت)) في موعد أقصاه يوم ٢٢ حزيران 2004 .
- ٣ - يقوم المجلس التأسيسي بانتخاب أعضاء مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء في موعد أقصاه يوم ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ .
- ٤ - يقوم المجلس التأسيسي بتهيئة مستلزمات إجراء الانتخابات العامة للجمعية الوطنية الدائمة في موعد أقصاه يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ .
- ٥ - على الجمعية الوطنية المنتخبة كتابة الدستور الدائم في موعد أقصاه يوم ١٥ / ٨ / ٢٠٠٥ .
٦. - عند الموافقة على الدستور الدائم بالاستفتاء الشعبي العام تجرى عملية انتخاب حكومة دائمة في موعد أقصاه يوم ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ . و تتولى الحكومة المنتخبة مهامها في موعد أقصاه يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ .

الاستاذ الدكتور نديم الجابري

الامين العام لحزب الفضيلة الاسلامي

[كتب في بغداد ١ / ٥ / ٢٠٠٤]

المبحث الثامن المشروع الوطني والانتخابات القادمة

(كتب في بغداد ١ / ١ / ٢٠١٠)

أرتكز المشروع السياسي الجديد الذي تأسس في العراق على يد الولايات المتحدة الأمريكية بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ على قواعد تأسيسية تناحرية مستمدة من أصول طائفية (سنة وشيعة)) وأصول عرقية ((عرب و كرد)).

لذلك عجز النظام السياسي الجديد عن تحويل التناقضات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية إلى حالة من التوافق الوطني . بل ساهم بتحويل التوافق الاجتماعي القائم منذ نشأة الدولة العراقية إلى تناقض اجتماعي عندما ذهب إلى الاعتماد على المكونات الاجتماعية وإستحقاقاتها كأساس للحقوق والواجبات ، وكرابطة سياسية وقانونية . وبذلك ابتعد هذا المشروع عن مفهوم دولة المواطنة المدنية التي تؤسس على المواطنة كأساس للحقوق والواجبات من جهة ، وعلى مفهوم الشعب كرابطة سياسية وقانونية للمواطنين كلهم من جهة أخرى . وأقترب بالمقدار نفسه من مفهوم الدولة البدائية التي تقوم على أساس المكونات الاجتماعية .

إن هذا البنيان التأسيسي تسبب في تراجع مفهوم المواطنة كأساس للحقوق والواجبات ، فلم يعد للمواطن حقاً حصرياً خارج أطار الطائفة أو العرق على مستوى الوظيفة العامة والمناصب السياسية والأمنية والعسكرية والأدارية . وتقدمت بموجب ذلك معايير الولاء الفئوي على معايير الكفاءة . وبذلك إنعدمت المساواة بين المواطنين .

من هنا بدأ إنتماء المواطن لوطنه بالتراجع ، وتقدم انتماءه للطائفة أو العرق الذي انحدر منه . وبذلك انقلبت المعادلة الولائية رأساً على عقب ، فتقدم الولاء للطائفة و العرق على الانتماء للوطن . وأصبح معيار الانتماء الفئوي اساساً للحقوق والواجبات بدلاً من معيار المواطنة ، الأمر الذي أحدث شرخاً جوهرياً في مفهوم المواطنة العراقية .

أن هذه المعادلة التأسيسية المقلوبة لم تكن مجرد تأصيلات تجريدية ذهنية فحسب ، إنما أرتبطت بواقع سياسي مجسد على الأرض . فهناك منظومات دولية وإقليمية تبننتها ، وهناك قوى سياسية محلية قادمة من الخارج أخذت بها ، وتحاول إن تجعلها أمراً واقعاً ، وتقاليداً سياسية لا مفر منها لمن يريد الخوض في قواعد اللعبة الانتخابية . فالولايات المتحدة الأمريكية كانت قد وضعت الطائفية والعرقية في مشروع سياسي بعد احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ عندما أسست لتقاليد سياسية جديدة قائمة على أساس المحاصصات الطائفية والعرقية . وهي الآلية التي أسس بموجبها السفير بريمر مجلس الحكم الانتقالي ، وسارت الحكومات المتعاقبة على هذا المنوال كأمر واقع .

و يبدو أن الولايات المتحدة أخذت بهذا النموذج لسببين أساسيين هما :-

أ- للحفاظ على مصالحها الحيوية في العراق عن طريق إيجاد توازن اجتماعي هش يضمن تواجدها الطويل الأمد في البلاد ، عبر التأسيس لقواعد الردع المتبادل وعدم الثقة بين المكونات الاجتماعية العراقية . وبالتالي يصبح الوجود الأمريكي الطويل الأمد في العراق بمثابة لسان الميزان للمعادلة الاجتماعية القائمة في العراق .

ب- لم تفهم الولايات المتحدة الأمريكية طبيعة المشكلة القائمة في العراق قبل ٩ نيسان ٢٠٠٣ على وجه الدقة . إذ فهمتها على أنها مشكلة اضطهاد طائفي وعرفي ، وأن حلها يقتضي إتباع سياسة المحاصصات الفئوية كاستحقاق تعويضي عن أضرار الماضي ، بينما المشكلة كانت في جوهرها مشكلة الحريات العامة والرفاهية ، وأن حلها يقتضي إقامة تجربة ديمقراطية مدنية يسودها القانون تؤسس لدولة وطنية عادلة .

وعلى المستوى الإقليمي ، وجدت إيران مصلحتها في جوهر هذا المشروع الذي فتح بوابات العراق الموصدة على مصراعيها أمام التدخل الإيراني الواسع في الشؤون العراقية، تحت ذريعة الدفاع عن ((اتباع مذهب آل البيت عليهم السلام)) وحماية المراقدين الشيعة المقدسة في العراق . وهي ذات الذريعة التي ساققتها القوات الصليبية التي اتخذت من حماية المسيحيين في الشرق وتحرير القدس شعارا لها . وسار الاستعمار الغربي على هذا النهج في القرنين الماضيين . واتساقا مع هذه الذريعة بدأت إيران تنفذ سياساتها في العراق على النحو الآتي :

أ. عقدت تحالفات إستراتيجية مع قوى سياسية محلية شيعية .

ب. تفاهمت مع الولايات المتحدة ومناغمتها بقصد توزيع مواقع النفوذ والسلطة بينهما في العراق .

ج. العمل على إثارة الفتنة الطائفية في العراق كمسوغ لتدخلاتها ، وكخطوة لتوسيع القاعدة الانتخابية لحلفائها في العراق .

وكل ذلك تم بقصد ترسيخ المشروع الطائفي في العراق بوصفه المسوغ الأصلي لتدخلها في العراق .

وبذلك التقت المصالح الأمريكية - الإيرانية حول هذا المشروع . فأيران اتخذت من الطائفية ذريعة للتدخل في العراق ، والولايات المتحدة اتخذت من التوازن الطائفي ((السني - الشيعي)) ومن التوازن القومي ((العربي - الكردي)) ذريعة للبقاء في العراق والمنطقة لأطول مدة ممكنة كضمان لمصالحها الحيوية .

وعلى المستوى المحلي، وجدت القوى الطائفية ضالتها في جوهر هذا المشروع الذي تبنته وتمسكت به بوصفه الخيار الوحيد لتأسيس قواعد انتخابية سائدة لها في البلاد . والقوى العرقية وجدت في هذا المشروع المقدمة اللازمة لتحقيق تطلعاتها القومية . من هنا نشأ تحالف إستراتيجي غير مععلن ثلاثي الأبعاد يتكون من الولايات المتحدة وإيران والقوى المحلية الطائفية والعرقية . والراجح ، إن هذا التحالف قد ارتكز على جملة من المسوغات الفكرية والسياسية ، لعل أهمها ما يأتي :

١- فشل مشروع الدولة القومية في العراق (١٩٢١- ٢٠٠٣) في تحقيق تطلعاته الوطنية والقومية .

٢- الشروع بإعادة صياغة الخارطة السياسية للشرق الأوسط على أسس مذهبية وعرقية كبديل لمشروع الدولة القومية .

٣- الأخذ بفكرة الديمقراطية التوافقية كبديل عن الأنظمة الاستبدادية التي سادت المنطقة في القرن الماضي .

٤- ترسيخ فكرة المظلومية التاريخية للشيعنة ، والاضطهاد القومي الذي تعرض له الكرد في العراق من أنظمة الحكم المتعاقبة كمسوغات سايلوجية القصد منها توسيع قاعدة القبول الشعبي للتجربة الجديدة .

٥- مخططات التفتيت الإسرائيلية التي تعمل على إعادة ترتيب الخارطة السياسية للشرق الأوسط على أسس مذهبية وعرقية كمسوغ لوجودها كدولة فئوية يهودية . ومقدمة لقيام الشرق الأوسط الجديد . أن هذه المخططات ظهرت بشكل جلي في أطروحات الرئيس الاسرائيلي ((شمعون بيريس)) في مقالته ((يوم قريب ويوم بعيد)) التي كتبها في الستينات ، وأعاد طرحها بشكل موسع في التسعينات في كتابه الموسوم بـ ((الشرق الأوسط الجديد)) .

٦- أضف إلى ذلك ، إن الرؤيا الغيبية لم تكن غائبة عن هذا المشروع السياسي الذي يراد له إن ينطلق من العراق . فالولايات المتحدة التي يحكمها اليمين الأمريكي المتحالف مع الطائفة الإنجيلية يرى أن تدمير ((بابل وأشور)) خطوة لا بد منها لظهور المسيح المخلص وقيام إسرائيل الكبرى حسب المقولات التوراتية والتلمودية . والقوى الطائفية والنظام الإيراني يرون في قيام دولة شيعية في الوسط والجنوب مقدمة لعصر الظهور أو تمهيداً لقيام الدولة المهدوية .

وضمن هذه المعطيات البراغمية والغيبية والسايلوجية بإمكان المراقب السياسي إن يتفهم لماذا لم يتم الاكتفاء بإسقاط نظام حكم البعث في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، إنما امتد الفعل العسكري والسياسي والقانوني إلى تدمير قدرات الدولة العراقية برمتها . إن هذا التدمير أمر قد توقعناه في بحثنا المنشور عام ١٩٩٠ تحت عنوان ((العراق في المنظور الإسرائيلي)) ، ولأسباب يمكن مراجعتها بين طيات ذلك البحث .

وعلى العموم ، فإن هذا المشروع السياسي الثلاثي الأبعاد تمكن من القبض على مقاليد الأمور في العراق خلال السنوات المنصرمة ، بيد أنه لم يتمكن من إدارة الحكم بشكل ناجح ، بل عجزت تلك القوى وحلفاؤها من الحصول على شرعية الإنجاز .

مع ذلك كله ، اخذ هذا المشروع بالتآكل التدريجي وذلك للأسباب الآتية :

١- بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع النسبي عن هذا المشروع ، لأنه كلفها خسائر مادية وبشرية جسيمة ، فضلاً عن تسببه في توتر علاقاتها مع عدد من الدول العربية الصديقة ، مثل مصر والسعودية .

٢- إن تجربة الحكم التي مارسها رئيس الوزراء السيد نوري المالكي قد ساهمت بتراجع المشروع الطائفي في العراق ، وذلك من زاويتين أساسيتين هما :-

أ- من الزاوية السياسية كانت فكرة تشكيل ((ائتلاف دولة القانون)) قد ساهمت بالتضييق السياسي على الائتلاف الشيعي بوصفه أحد أركان المشروع الطائفي في العراق ، ووسعت بالمقدار نفسه من دائرة القوى الوطنية .

ب- كما أن الإجراءات الأمنية التي اتخذت بموجب خطة فرض القانون قد ساهمت في الحد من العنف الطائفي ، وبذلك فقد المشروع الطائفي في العراق الوقود الذي يحركه ويغذيه .

٣- تقلص دائرة التأييد الشعبي للآلية التي أسست التجربة الجديدة بموجبها . إذ حدثت تحولات واسعة لدى الرأي العام العراقي أخذت به من تأييد المشاريع الطائفية إلى تأييد المشاريع الوطنية

٤ - ساهمت الضغوطات العربية الإقليمية هي الأخرى بتراجع المشروع الطائفي في العراق بوصفه مشروعاً يهدد الأمن الوطني للبلدان العربية من زاويتين أساسيتين هما :-

أ- الخشية من إمتداد الفتنة الطائفية التي اندلعت في العراق إلى تلك البلدان العربية ، التي تتكون هي الأخرى من طوائف متعددة .

ب- الخشية من إقامة تحالف استراتيجي عراقي - إيراني ((بعباءة طائفية)) قد يستهدف تلك البلدان بسبب الاختلاف المذهبي أو بسبب الصراع على المصالح والنفوذ والدور .

ويبدو أن هذه التحولات الجوهرية تمثل ظرفاً موضوعية مناسبة لولادة مشروع وطني عراقي بهوية عربية ليكون بديلاً عن المشروع الطائفي السائد في العراق ، وليخوض الانتخابات النيابية القادمة تحت عنوان ((التيار الوطني الموحد)) الذي يجمع الرموز الوطنية العراقية .

وبذلك ينشأ تحالف استراتيجي ثنائي الأبعاد ما بين القوى الوطنية العراقية وعدد من البلدان العربية ((مصر ، السعودية ، سوريا ، لبنان ، الإمارات ، الأردن)). فتقوم القوى الوطنية العراقية بإزاحة القوى الطائفية من المشهد السياسي عبر صناديق الاقتراع . وتقوم البلدان العربية الشقيقة بتحييد الجانب الأمريكي من جهة ، وضمان مصالحه المشروعة في المنطقة من جهة أخرى . إن هذه الفكرة تقتضي توفر المعادل البشري الذي يحملها . وهنا تتطلب الضرورة الموضوعية أن نحدد أقطاب المشروع الوطني ورموزه السياسية التي بمقدورها الاضطلاع بهذا المشروع الوطني الكبير .

لاشك أن الساحة العراقية تزخر بالعديد من الأقطاب الوطنية ، التي لم تتلوث بالطائفية ، لا فكرياً ولا سلوكاً ، يصلحون لقيادة المشروع الوطني كنواة أساسية لإستقطاب القوى و الشخصيات الوطنية الأخرى ليتشكل بذلك كتل وطني واسع ممكن أن يحصد ما بين ((٧٠- ٩٠)) مقعداً نيابياً في الانتخابات القادمة . وفي حال تحالفه مع ((ائتلاف دولة القانون)) الذي يقوده السيد نوري المالكي سيشكلان معاً أغلبية برلمانية سياسية بإمكانها أن تشكل حكومة وطنية ناجحة طبقاً لقاعدة ((ديمقراطية الأكثرية السياسية)) بدلاً من قاعدة ((الديمقراطية التوافقية الفئوية)).

إن هذه الشخصيات الوطنية بمقدورها أن تشكل محوراً وطنياً يصعب مجاراته في الانتخابات القادمة ، لأنها شخصيات تجمعها الوطنية الحقيقية ، والكفاءة السياسية العالية . فضلاً عن ما تمثله من تعددية اجتماعية وسياسية وفكرية تشكل مصدر ثراء ممكن أن يفيض خيراً على المواطن والدولة .

مصادر قوة المشروع الوطني

تكمن مصادر قوة المشروع الوطني الموحد في المعطيات الآتية :

١- قوة الفكرة الوطنية وسموها على الهويات الفرعية كافة ، وشرعيتها في مواجهة المشروع الطائفي ، بوصفها فكرة موحدة ، والطائفية فكرة مفرقة .

٢- كفاءة أقطاب المشروع الوطني ، وصدقيتهم في حمل الراية الوطنية ، بعد تجربة مريرة عاشوها إبان الضجيج الطائفي الذي ساد العراق خلال السنوات المنصرمة .

٣- التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية التي يجسدها أقطاب المشروع الوطني ممكن أن تكون إطاراً احتوائياً للقواعد الشعبية المتنوعة .

٤- الرؤية العصرية المدنية لأقطاب المشروع ستساهم في بناء الدولة الوطنية المدنية العادلة القوية ، لأنسجامها مع السياق التاريخي للدولة العراقية ، ولتناغمها مع المستوى المتمدن للشعب العراقي .

٥- التحولات الكبيرة التي طرأت على توجهات الرأي العام العراقي ، والتي أخذت به من تأييد التوجهات الطائفية إلى تأييد التوجهات الوطنية . وهذا التحول قد اتضحت معالمه إبان انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٩ . أن هذه التحولات ستشكل قاعدة إسناد من شأنها أن توسع من دائرة التأييد الشعبي للتوجهات الوطنية في المرحلة القادمة .

٦- التصدع الذي أصاب التكتلات الطائفية السنية والشيوعية بسبب سوء الأداء والفساد السياسي و الإداري والمالي ، وعدم القدرة على إعادة توحيدها مرة أخرى ، سيفتح بوابات واسعة أمام المشروع الوطني . وإذا ما قدر لهذه التكتلات الطائفية أن تستعيد جزءاً من وحدتها ، فإن ذلك لن يمكنها من استعادة قوتها السابقة ، بل إن ذلك الاحتمال قد يساهم في تقوية المشروع الوطني ، لأن الشيء يعرف بضده كما يقال .

٧- تراجع المشروع الإسلامي في العراق بسبب جنوحه نحو الطائفية ، ومقايضته المشروع الإسلامي بالسلطة ، وتقديمه الولاء على الكفاءة . كل ذلك ساهم في نمو البديل الوطني ، وشكل أحد مصادر قوته الراهنة .

٨- يعد الدعم العربي السياسي والإعلامي أحد مصادر قوة المشروع الوطني في العراق ، لأنه يساهم في الحفاظ على الهوية العربية للعراق . ويمثل بوابة لعودة العراق إلى حاضنته العربية الكفيلة بالمساعدة على التصدي للتدخلات الإقليمية الطائفية في الشؤون العراقية الداخلية .

مع ذلك كله ، فإن السبيل ليس سالكا أمام القوى الوطنية ، لأن هناك عقبات على أقطاب المشروع الوطني تجاوزها للوصول بالعراق إلى بر الأمان .

العقبات والحلول :-

هناك جملة من العقبات التي تواجه المشروع الوطني ، يمكن أن نتلمس لها حلولاً واقعية . لعل أهمها ما يأتي :-

١- **التنافس على الزعامة :** وهي عقبة قابلة للحل عبر اتخاذ الإجراءات الآتية :-

أ- تشكيل مجلس رئاسة مكون من أقطاب المشروع الوطني . وتتخذ القرارات فيه إما بالأغلبية المطلقة أو بأغلبية الثلثين .

ب- تحديد الشخصيات التي ستشغل المواقع التشريعية والتنفيذية سلفا على أساس الاحتمالات المتوقعة في الانتخابات القادمة .

ج- في الوقت نفسه ، تبقى رموز المشروع الوطني تمثل كل منها الكيان السياسي الذي تنتمي إليه ، مع التحوط لعدم شق الصف الوطني أو التعارض مع التوجهات الأساسية للمشروع الوطني .

٢- **فقدان الأطر التنظيمية** :- يمكن تجاوز هذه العقبة بتشكيل التيار الوطني الموحد كائتلاف انتخابي ومن ثم تحويله فيما بعد إلى مؤسسة تخضع لنظام داخلي واضح المعالم يضمن أوسع مشاركة ممكنة .

٣- **التمويل** : يمكن حل مشكلة تمويل المشروع الوطني عبر تجميع ميزانيات القوى المكونة للتيار الوطني الموحد ، وتوظيفها بشكل فني محسوب بدقة بما يضمن الكفاية . وهناك تصورات أخرى من شأنها فتح منافذ جديدة للتمويل على أن لا تكون مشروطة أو تمس الاستقلالية الوطنية .

٤- **العلاقة مع ائتلاف دولة القانون**:- أن العقبة الأساسية التي تواجه التحالف ما بين التيار الوطني الموحد وائتلاف دولة القانون يكمن في التنافس بينهما على الزعامة وعلى الدور . ويبدو أن تجاوز هذه العقبة أمر يسير ، بيد أنه يحتاج إلى تفصيل . فإذا كان التحالف قبل الانتخابات فيمكن البحث في خيارات واقعية تطرح على طاولة التفاوض . وإذا كان التحالف بعد الانتخابات فيمكن توزيع المناصب العليا بينهما حسب الاستحقاق الانتخابي .

وفي كل الأحوال ، ينبغي عدم التنازع بينهما على الدور الوطني ، بل أن الأمر يقتضي التعاضد والتكامل ، لأنهما من متطلبات تحقيق المقاصد الوطنية المنشودة في المرحلة القادمة .

٥- **التدخلات الإيرانية** :- يمكن تجاوز هذه العقبة بالتحالف الاستراتيجي مع البلدان العربية ، لأن من شأن هذا التحالف أن يزود العراق بالعمق الاستراتيجي ، والقدرات اللازمة للتصدي للتدخلات الإيرانية الداعمة للمشروع الطائفي . كما أن هذا التحالف قد يساهم في تفكيك التحالف غير المعلن ما بين الولايات المتحدة وإيران ، أو قد يساهم في تحييد العامل الأمريكي على أقل تقدير في الصراع الدائر ما بين القوى الوطنية والقوى الطائفية .

[كتب في بغداد ١/١/٢٠١٠]

المبحث التاسع

مستقبل التجربة العراقية الجديدة

(كتب في بغداد ١٦ / ٢ / ٢٠١٤)

يبدو أن التجربة العراقية المعاصرة ، التي انطلقت في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ قد وصلت إلى مستوى الأزمة الحرجة التي تهدد وجودها ، بل تهدد وجود الدولة العراقية برمتها .

و على ضوء البحث العلمي و تجربتنا السياسية نرجح أن التجربة قد وصلت إلى هذا المستوى من الاختناق السياسي الحاد للأسباب الآتية :

- ١- الإرث الاستبدادي الطويل للدولة العراقية .
- ٢- الأخطاء الإستراتيجية الأمريكية في العراق .
- ٣- توظيف الورقة الطائفية و العرقية في الانتخابات .
- ٤- الأداء السياسي المتدني للنخب السياسية و خصائصها السايكلوجية .
- ٥- عدم قدرة النظام السياسي الجديد على احتواء التناقضات الاجتماعية و السياسية ، و تحويلها إلى توافقات اجتماعية و سياسية .
- ٦- التدخلات الإقليمية العدائية .
- ٧- العنف و الإرهاب السائد في العراق .
- ٨- الفساد السياسي و الإداري و المالي المتفشي في العراق .

و إزاء ذلك ، بدأت القوى السياسية تضع تصورات متباينة بغية تجاوز الأزمة الحرجة ، لعل أهمها ما يأتي :

الاتجاه الأول : يراهن على صمود الوضع الراهن بسلبياته و ايجابياته لتجاوز الأزمة . لذلك نلاحظ أن هذا الاتجاه لا يقدم أي تنازلات للأطراف الأخرى .

الاتجاه الثاني : يراهن على صمود الوضع الراهن مع إجراء تعديلات طفيفة عليه مقرونة بتقديم تنازلات بسيطة للأطراف الأخرى .

الاتجاه الثالث : يراهن على تشكيل جبهة وطنية من داخل العملية السياسية تضطلع بمهمة الإصلاح عن طريق إجراء تعديلات جوهرية على العملية السياسية ، و إلزام الأطراف كلها على تقديم تنازلات جوهرية .

الاتجاه الرابع : يراهن على تشكيل حكومة إنقاذ وطني من داخل العملية السياسية و من خارجها لتضطلع بإلغاء العملية السياسية و ما ترتب عليها من نتائج ، و التمهيد لانتخابات جديدة .

و الراجح لدينا ، إن خيار تشكيل جبهة وطنية عابرة للطائفية و العرقية من داخل العملية السياسية يعد الخيار الأفضل ، و ذلك للأسباب الآتية :

١- لأنه الخيار الوحيد الذي يحافظ على آلية الانتخابات و التداول السلمي للسلطة بوصفهما الانجاز الوحيد للعملية السياسية الراهنة .

٢- لأنه الخيار الواقعي و القادر على إخراج العراق من أزمته الحرجة بأقل تكلفة ممكنة .

٣- لان هذا الخيار سوف يحظى بالمقبولية الدولية و الإقليمية لأنه يلبي طموحاتها و مصالحها في العراق من جهة ، و لا يتعارض مع الدستور العراقي النافذ من جهة اخرى .

و إذا لم ينجح هذا الخيار أو لم يرى النور فسيكون مستقبل العراق متأرجح بين الاحتمالات الآتية :

أولا : احتمال حدوث انقلاب عسكري يعيد الاستبداد إلى العراق . بيد أن هذا الاحتمال يعتمد على القبول الضمني أو الصريح من الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : احتمال حدوث ثورة مجتمعية شاملة يمكن أن نطلق عليها (ثورة الجياع) . بيد أن هذه الثورة تعتمد على توفر الظروف الذاتية المناسبة للثورة ، فضلا عن وجود طليعة ثورية جديدة تولد من رحم المعاناة .

و إذا لم تنجح هذه الخيارات كلها ، فسيتمجه البلد ، على الأرجح ، نحو التقسيم إلى ثلاثة دويلات صغيرة قائمة على أسس فئوية ، تكون الأقاليم الفئوية التي تؤسس بدون موافقة الحكومة الاتحادية مقدمة جوهرية لهذا الاحتمال .

المبحث العاشر

العراق و دائرة التحالفات

(كتب في بغداد ٢١ / ١ / ٢٠١٦)

في ظل نظام دولي احادي القطبية اصبحت التحالفات الدولية و الاقليمية ضرورة ملحة لدول العالم كافة . و بدونها يصبح من الصعب الحفاظ على الامن الوطني لأي من وحداته الاساسية ، بحكم العولمة التي افضت الى تراجع مفهوم السيادة .

و من باب اولى اصبحت هذه المسلمة ضرورة قصوى للأمن الوطني العراقي . و ذلك للأسباب الاتية :

١- ان العملية السياسية التي انطلقت في العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ قد ولدت من رحم التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة الامريكية . لذلك من الصعب ان يخرج العراق من دائرة التحالفات التي تضمن ديمومة العملية السياسية .

٢- ان حل المؤسسات العسكرية و الامنية بعد ٢٠٠٣ ولد فراغا امنيا في العراق من الصعب ملأه بدون تحالفات دولية و اقليمية .

٣- تنامي ظاهرة الارهاب في الشرق الاوسط عموما و في العراق خصوصا املى عليه ضرورة عقد تحالفات لمواجهة هذه الظاهرة العالمية .

٤- اختلال ميزان القوى في الشرق الاوسط لصالح ايران و تركيا يحتم على العراق عقد تحالفات موضوعية لتحقيق التوازن مع تلك البلدان المجاورة .

٥- حداثة التجربة الجديدة في العراق و فقدانها للخبرات اللازمة لابد ان يفضي الى عقد تحالفات تعوض البلاد تلك النواقص .

و تجدر الاشارة الى ان عقد التحالفات الدولية و الاقليمية لا يعد ترفا فكريا ، و لا تمنيات او ميولا عاطفية او مزاجية ، و لا سلوكا عفويا ، انما هو تخطيط استراتيجي يأخذ بنظر الاعتبار جملة من الحسابات التي تؤسس وفق المصلحة الوطنية العليا للبلاد ، منها :

١- مصادر التهديدات الواقعة او المحتملة للأمن الوطني العراقي .

٢- لابد ان تؤسس تلك التحالفات وفق سياسة واقعية ، و ليس وفق التمنيات او الميول العاطفية المحكومة بالمزاج او المعتقدات .

٣- لابد ان تأخذ تلك التحالفات الموقع الجيوسياسي للعراق بنظر الاعتبار . لأن ما يصلح لدولة ما ليس بالضرورة يصلح للعراق .

٤- من الضروري ان تأخذ تلك التحالفات بنظر الاعتبار مسألتي الامن و الاقتصاد بالدرجة الاساس .

٥- من الضروري ان تكون التحالفات واقعة ضمن دوائر اساسية غير متقاطعة قدر الامكان .

و يلاحظ ان الدبلوماسية العراقية قد اخفقت في تنظيم تحالفاتها الدولية و الاقليمية منذ عام ٢٠٠٣ و لحد الان ، رغم تعاضم التهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي .

اذ بقي العراق خلال المدة المنصرمة ساحة صراع بين الولايات المتحدة الامريكية و ايران من جهة و بين البلدان العربية و ايران من جهة اخرى . اذ لم يحسم العراق اتجاهات تحالفاته مع اي من الاطراف المتصارعة . حيث لم يمض في تحالفه المذهبي مع ايران للحد الذي يتقاطع به مع الولايات المتحدة . و في نفس الوقت لم توفق الدبلوماسية العراقية في التوفيق ما بين انتمائه القومي العربي الذي يشده نحو البلدان العربية و انتمائه المذهبي النسبي الذي يشده نحو ايران . لذلك اصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات لتلك الاطراف المتصارعة كلها .

عليه ، اصبح العراق منطقة نفوذ لتلك القوى . اذ نلاحظ ان الولايات المتحدة سيطرت على البلاد بالقوة الساخنة ، و ايران امتد نفوذها بالقوة الناعمة ، و البلدان العربية بالقوة الاقتصادية و المالية .

ان هذا الاخفاق في عقد التحالفات ساهم في تهديد الامن الوطني العراقي و عرضه الى مخاطر جمة اسفرت في نهاية المطاف عن احتلال داعش لأجزاء واسعة من الاراضي العراقية و اختطاف سكانها لتشكيل ما يعرف ب (دولة الخلافة الاسلامية) في المناطق الشمالية و الغربية بينما ظلت الحدود الشرقية للبلاد مجاورة لدولة (ولاية الفقيه) المناقضة ، الامر الذي يزيد من الاضرار الواقعة على العراق من جراء هذا التطور الدراماتيكي .

و في ظل هذا المشهد برزت الى السطح تحالفات جديدة تقتضي التعامل معها من جانب الدبلوماسية العراقية بمقدار واسع من الحكمة و الحسابات الدقيقة . اذ ظهر لأول وهلة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ليدخل على خط المواجهة . ثم ظهر التحالف الرباعي بقيادة روسيا ليدخل على خط المواجهة ايضا . و بعدها ظهر التحالف الاسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية ليدخل بدوره على خط الازمة و ان لم تتحدد معالمه بشكل واضح لحد الان .

و هنا ، اصبح لزاما على الدبلوماسية العراقية التعاطي مع تلك التحالفات بمقدار واسع من الحكمة لأن الصراع يدور على اراضيه و بالجوار منه . لذلك على الدبلوماسية العراقية ان تحدد اولوياتها و دوائر تحالفاتها بشكل دقيق لكي لا يكون العراق ضحية لتلك التحالفات .

اولا : التحالف الدولي :

رغم كل الملاحظات التي تسجل على التحالف الدولي نظرا لتباطئه في حسم ملف داعش ، الا انه تحالف الامر الواقع للعراق ، حيث ان التجربة الجديدة في العراق تمت برعايته و لا تزال .

اضف الى ذلك ، هناك مزايا واقعية للتعاطي الايجابي مع التحالف الدولي منها :

١- انه تحالف مع القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي الجديد و التي بمقدورها التدخل في كافة ارجاء المعمورة و حسم الصراعات فيها .

٢- هناك اتفاقية امنية بين العراق و الولايات المتحدة تقتضي مساعدة العراق .

٣- هناك التزام اخلاقي للتحالف الدولي ازاء العملية السياسية التي انشأها في العراق .

٣- للتحالف الدولي غطاء في القانون الدولي لأنه اسس وفق قرارات دولية .

٤- ان هذا التحالف يمتلك قدرات عسكرية و اقتصادية هائلة . فضلا عن قواعد المعلومات التي يمتلكها عن الجماعات الارهابية .

٥- ان هذا التحالف هو الاقدر على انهاء ملف داعش ، خصوصا :

أ- اذ احسنت السياسة العراقية التعامل مع هذا التحالف داخليا و خارجيا .

ب- اذا تم التنسيق مع التحالف الاسلامي و تحييد الدور الروسي في المنطقة .

ثانيا : التحالف الرباعي :

من الصعب الاعتقاد بأن التحالف الرباعي قادر على حسم ملف داعش ، و ذلك للأسباب الآتية :

١- ان دول التحالف الرباعي منهكة اقتصاديا و من الصعب ان تخوض حربا طويلة الامد خصوصا بعد تراجع اسعار النفط الذي يشكل تهديدا وجوديا لتلك البلدان .

٢- ان روسيا بوصفها قائدة هذا التحالف لا تعد دولة عظمى انما تعد دولة كبرى . لذلك لا تمتلك مقومات القوة العظمى التي تؤهلها لحسم ملف داعش و انتزاعه من الولايات المتحدة .

٣- ان روسيا لا تمتلك قاعدة معلومات كافية عن التنظيمات الارهابية مثلما تملك الولايات المتحدة .

٤- ان الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة ستكبح هذا التحالف و تتعبه . و ربما تلحق الضرر بأطرافه لأنه تحالف يحاول ان ينتزع الدور الامريكي في المنطقة التي تعدها منطقة نفوذها .

٥- قد يكون التحالف الرباعي مفيدا لسوريا بيد انه ليس كذلك بالنسبة للعراق .

لذلك ، على الدبلوماسية العراقية ان تتعامل بحذر مع التحالف الرباعي لكي لا تخسر الولايات المتحدة بوصفها حليف الامر الواقع . عليه ينبغي التعامل مع هذا التحالف وفق المعطيات الآتية :

١- من الضروري التعامل مع هذا التحالف من البوابة الامريكية و بالمقدار المتعلق بالمعلومات حصرا .

٢- من الضروري ان لا يدخل العراق في حالة صراع مع التحالف الرباعي .

٣- من الافضل ان تتعامل الدبلوماسية مع دول التحالف كدول منفردة و ليس كتحالف ، لأن ذلك قد يدفع الولايات المتحدة لاتخاذ مواقف قد تلحق الضرر بالأمن الوطني العراقي ، خصوصا انها تتحسس من الدور الروسي .

ثالثا : التحالف الاسلامي :

الراجح ان التعامل الايجابي للدبلوماسية العراقية مع التحالف الاسلامي قد يكون مفيدا من الزوايا الآتية :

١- لأنه يستهدف داعش بالدرجة الاساس ، لأنها دول استشعرت خطرا على انظمة الحكم القائمة فيها .

٢- لأنه تحالف متناغم مع التحالف الدولي و ربما يكون مكملا له .

٣- قد يعيد هذا التحالف العراق الى حاضنته العربية و التي تشكل مدخلا جوهريا لمعالجة قضايا الامن و الاقتصاد في البلاد .

مع ذلك ، يبقى هذا التحالف غير مجد للعراق ما لم يعمل بالتنسيق مع التحالف الدولي دون الدخول في صراع مسلح مع اي من دول التحالف الرباعي .

نخلص مما تقدم الى ما يأتي :

١- من الضروري ان تتجه الدبلوماسية العراقية نحو ترتيب اولوياتها في عقد التحالفات الدولية و الاقليمية .

٢- لا توجد اي فرصة للدبلوماسية العراقية للابتعاد عن التحالف الدولي لأنه تحالف الامر الواقع و الذي يمتلك القدرات الاكبر و الاكثر انسجاما مع القانون الدولي . فضلا عن التزاماته الاخلاقية ازاء العملية السياسية بوصفه راعيها الاساس .

٣- ان هذا التحالف سيلزم التحالف الاسلامي لأتباع سياسات داعمة للعراق لأنه تحالف مكمل للتحالف الدولي .

٤- ان عودة العراق الى حاضنته العربية سيكون افضل نتاجات التحالف الاسلامي . و ان هذه العودة تعد المدخل الاساسي لتعزيز الامن الوطني في العراق .

٥- من الضروري ان يتعامل العراق مع دول التحالف الرباعي بشكل منفرد من اجل عدم استفزاز الولايات المتحدة و التأسيس لسياسة التوازن بين تلك التحالفات .

٦- و بكل الاحوال ، لا بد ان يحافظ العراق على علاقات حسن الجوار مع تركيا و ايران . و ان لا تكون تحالفاته الدولية و الاقليمية على حسابهما لأنها دول مجاورة للعراق و مؤثرة في العمق العراقي .

المبحث الحادي عشر

تغريدات حول الشؤون العراقية

اولا : رأي في واقعة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

أن واقعة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد أفرزت معطيات إيجابية عدة منها :

١- أنها أفرزت قائدا جديدا (عبد الكريم قاسم) يتمتع بالشجاعة و النزاهة لدرجة يمكن وصفه (بالقديس) .

٢ - أنها أفرزت نمطا جديدا في التنمية السريعة التي أعطت للثوار شرعية الإنجاز بالرغم من عدم امتلاكهم لشرعية الوجود .

٣- أنها حركت الجو السياسي الراكذ فكريا و سياسيا في العراق .

٤- أنها نجحت بإلغاء الطبقيّة التي كانت سائدة في العهد الملكي .
مع ذلك ، فإنها أفرزت نتائج سلبية متعددة منها :

١- أسست لشرعية القوة بدلا عن الشرعية الدستورية التي كانت سائدة في العهد الملكي .

٢- أنها أسست لقواعد العنف السياسي ذات الطبيعة العقائدية بدلا من قواعد التسامح التي كانت سائدة في العهد الملكي .

٣- أسست لقواعد الاستبداد بدلا من قواعد الديمقراطية المنقوصة و المقبولة التي كانت سائدة في العهد الملكي .

٤ - أسست لظاهرة عدم الاستقرار السياسي بدلا من ظاهرة الاستقرار السياسي الذي كان سائدا في العهد الملكي .

٥- مهدت الطريق للنزعة القطرية بدلا من النزعة القومية التي كانت سائدة في العهد الملكي .

٦- أسست لقاعدة العزلة الدولية عن الغرب بدلا من نزعة الانفتاح على الغرب التي كانت سائدة في العهد الملكي .

٧- أسست لقواعد حكم العسكر بدلا من الحكم المدني الذي كان سائدا في العراق .

(كتب في بغداد ١٤ / ٧ / ٢٠١٦)

ثانيا : حول العيد الوطني :

لم يتوافق اهل العراق على اي مناسبة وطنية بحيث يعدونها عيدا وطنيا موحدًا يكون محل اعتزاز و احترام لدى الجميع . و يلاحظ أن الاعياد الوطنية كانت تفرض عليهم من الطرف الذي يستحوذ على السلطة و لم تكن بأرادتهم الحرة .

فلم يقبل اهل العراق بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ذكرى اندلاع ثورة العشرين عيدا وطنيا رغم تحقق الإجماع حولها لأنها وقعت قبل إنشاء الدولة العراقية الحديثة . فضلا عن اعتراض سلطات الانتداب البريطانية على تلك المناسبة لأنها كانت تستهدفهم . و انقسم اهل العراق على قبول ذكرى تتويج الملك فيصل على العراق في ٢٣ / آب / ١٩٢١ خصوصا في العهد الجمهوري منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ . و انقسم اهل العراق على احتساب تاريخ استقلال العراق و دخوله عصية الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ عيدا وطنيا لعدم إدراك أهمية هذه الخطوة التي انتجتها الدبلوماسية العراقية المحنكة . و اختلف اهل العراق على ذكرى تأسيس الحكم الجمهوري في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ لارتباطها بشخص الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم الذي حكم مدة وجيزة . ثم تكرر الخلاف حول العيد الوطني في عهد البعث . إذ لم يجر استفتاء شعبي كاشف على قبول ١٧ تموز ١٩٦٨ كعيد وطني .

و اشتد الخلاف اكثر حول احتساب يوم احتلال بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣ عيدا وطنيا كونه شهد سقوط بغداد و ارتباط الذكرى بالاحتلال الأجنبي و ما شابه ذلك . لقد عجزت أنظمة الحكم المتعاقبة عن إقناع اهل العراق بأي مناسبة لاحتسابها عيدا وطنيا .

و في الأفق يبدو أن هناك إجماعا وطنيا على احتساب يوم تحرير الموصل من هيمنة داعش عيدا وطنيا . ان هذا التوجه الوطني الموحد و النادر في التاريخ العراقي سيكون فرصة ذهبية لتحديد العيد الوطني في ذلك التاريخ . و ذلك لأسباب عدة منها :

١- جسامة الخطر الذي شكله داعش على وحدة العراق و هويته و وجوده يقتضي تخليد تاريخ التخلص من هذا الخطر و احتسابه عيدا وطنيا .

٢- حجم التضحيات التي قدمها الشعب العراقي و قواته المسلحة تقتضي تخليد يوم التحرير و احتسابه عيدا وطنيا .

٣- هناك إجماع وطني واسع على قبول تلك الذكرى و الذي نادرا ما يحدث . انها فرصة ذهبية لا تعوض لتحديد عيد وطني للبلاد يحظى بالقبول الشعبي الواسع .

(كتب في بغداد ٢٦ / ٦ / ٢٠١٧)

ثالثا : حول الإحتجاجات الشعبية في جنوب العراق :

لا شك في شرعية الإحتجاجات الشعبية في العراق . و لكي ترتقي إلى مستوى الهدف و الطموح ، و تضمن مستلزمات نجاحها لابد أن تتخذ الخطوات الآتي :

١- لابد أن تنتقل من المستوى العفوي الى المستوى التنظيمي بحيث تكون لها قيادة وطنية واعية و ذات خبرة و كفاءة مشهودة . و هذه القيادة تشرف على قيادات المحافظات و التي بدورها تشرف على قيادات الاقضية و النواحي .

٢- من الضروري أن يتم اختيار ناطق رسمي لتلك الإحتجاجات تتوفر فيه مؤهلات القيادة و سرعة البديهة و اللباقة .

٣- من الضروري أن تتجاوز حركة الإحتجاجات الطابع المحلي لتنتقل الى الطابع الوطني الذي يجمعها مع محافظات العراق كافة لان المشكلة واحدة و المصير واحد .

٤- من الضروري أن تتجاوز الإحتجاجات الطابع المطلبي و تنتقل إلى المطالب الإصلاحية الشاملة بحيث تكون مطالبها ذات سقف عال من شأنه وضع البلاد في الطريق الصحيح لكي لا تتكرر المأساة بين الحين و الآخر .

في ضوء ذلك ، ينبغي أن تتمحور مطالب الإحتجاجات حول الخطوات الفورية الآتية :

١- إلغاء نتائج الانتخابات كليا نظرا لما شابها من خروقات او مقدمات منحازة سياسيا . إذ أن أزمة الشرعية سوف تبقى تطارد اي حكومة و برلمان يتشكل بموجبها . ثم الاتفاق على موعد جديد للانتخابات أقصاه ١ / ١ / ٢٠١٩ مع وضع قانون انتخابات جديد يقوم على الانتخاب الفردي و الدوائر الصغيرة (١٠١) دائرة انتخابية . و تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات تتكون من شخصيات عراقية مستقلة من فقهاء القانون الدستوري أو العلوم السياسية أو الادارة ، و ممثل عن جامعة الدول العربية و ممثل عن الأمم المتحدة ، مع استبدال كافة الكوادر الإدارية المتحزبة او الفاسدة .

٢- إلغاء مجالس المحافظات كافة و الاستعاضة عنها بمحافظ تختاره الجماهير المنتفضة و يعاونه مدراء وحدات إدارية على غرار ما كانت عليه الدولة العراقية منذ ولادتها . ان هذه الخطوة ستوفر سرعة في الأداء و تقليص كبير في النفقات التي كانت تصرف على مجالس المحافظات بلا جدوى . و ممكن تحويل تلك المبالغ لمعالجة مشكلة الكهرباء و الماء في المحافظات كلها .

٣- تقليص عدد أعضاء مجلس النواب الى ١٠١ عضوا لكي يكون مجلس نوعي فعال ، و لكي تقلص النفقات التي تصرف عليه و تحويلها إلى معالجة مشاكل الكهرباء و الماء في المحافظات كافة .

٤- إلغاء عدد من الهيئات المستقلة عديمة الجدوى و تحويل تخصيصاتها الى معالجة مشكلة الكهرباء و الماء في المحافظات كافة .

٥- تقليص عدد الدرجات الخاصة (وكلاء وزارة و مدراء عامين و من بدرجة وزير و رؤساء هيئات مستقلة) الى الثلث لان اغلبها وضع ضمن حسابات حزبية لا جدوى منها . و تحويل تخصيصاتها الى معالجة مشكلة الكهرباء و الماء في المحافظات كافة .

٦- اتخاذ قرارات فورية لاسترجاع الأموال المسروقة عن طريق الفساد السياسي و الإداري و المالي من الأحزاب و الأشخاص و حسب قاعدة (من اين لك هذا) . و هي أموال طائلة ممكن ان تستخدم في معالجة الكهرباء و الماء في المحافظات كافة .

٧- الإقالة الفورية لكافة القيادات الإدارية التي تم تعيينها من اتباع الأحزاب على ان ترشح الجماهير المنتفضة بدلاء عنهم من كفاءات العراق المستقلين من ذوي الخبرة و التخصص .

٨- تعطيل عدد من مواد الدستور التي تعرقل تطبيق تلك المطالب الفورية ريثما يتم تعديله من اهل الخبرة و الاختصاص .

٨- في مرحلة لاحقة سنطرح عدد من الإصلاحات ذات الطبيعة الاستراتيجية و في مقدمتها إجراء تعديلات جوهرية على الدستور و معالجة آليات الحكم العقيمة و سوء الإدارة و زيادة الوعي العام عن طريق إصلاح التربية و التعليم و الثقافة و الصحة و معالجة قضايا الأمن و مكافحة الفساد و الطائفية و الإرهاب و بناء أحزاب وطنية حقيقية لا ترتبط بأي جهة خارجية . مع وضع برنامج طموح لإعادة هيكلة الدولة و معالجة قضية الإسكان و البطالة و حقوق المرأة و التنمية الشاملة و معالجة الاختلالات الاقتصادية و المالية و بناء علاقات خارجية طبقا لمصالح العراق قبل اي حساب آخر وصولا لبناء الدولة المدنية الرصينة التي يسودها العدل و الأمان و العزة .

(كتب في بغداد ٢٠ / ٧ / ٢٠١٨)

رابعاً : العقل السياسي العراقي :

يتسم العقل العراقي في بعده السياسي بجملة من الخصائص ربما تكون عاملاً أساسياً يجعل العراقي منفذاً للاجندات و ليس صانعاً لها منها :

١- العقلية الإسقاطية التي تلقي بتبعية الأشياء على الغير و لا تحمل نفسها مسؤوليتها . و على سبيل المثال لا الحصر درجت العقلية العراقية القديمة على تحميل الغيب او الطبيعة مسؤولية اي كارثة في البلاد . و العقلية العراقية في العهد الملكي تلقي بتبعية الأشياء على الاستعمار البريطاني . و العقلية العراقية في العهد الجمهوري تلقي بتبعية الأشياء على الاستعمار الصهيونية . و العقلية العراقية بعد ٢٠٠٣ تلقي بتبعية الأشياء على ما يسمونه ازام النظام السابق و من ثم دخلت القاعدة و داعش في خط التفسير دون البحث عن دواعي ولادة تلك الظواهر .

٢- يتسم العقل العراقي بثقافة الندم الناجم عن الوعي المتأخر بالأشياء . لذلك تراه يندم على مقتل الإمام الحسين عليه السلام ، و يندم على تصفية رموز النظام الملكي ، و يندم على اغتيال الرئيس عبد الكريم قاسم و الخ

٣- تتحكم عقدة ازدواجية الشخصية التي شخصها المفكر علي الوردي في الكثير من المواقف التي تتشكل في العقل العراقي و هو بصدد التعاطي مع الأحداث . لذلك نراه يؤيد الاتجاهات القومية و يناؤها في الوقت نفسه . و يؤيد القوى المذهبية و يناؤها في الوقت ذاته . و يؤيد الأنظمة الثيوقراطية و يسعى للعيش في بلاد الغرب العلماني . و يؤيد الأحكام الإسلامية لكنه يلتزم بالأحكام العشائرية حتى اذا تعارضت مع الأحكام الإسلامية .

٤- يتسم العقل العراقي بالصيغة النمطية التي تتشكل لديه من الواقع المعاش لدرجة يصعب تغيير تلك النمطية عن الأشخاص أو الأحداث حتى اذا ظهرت وقائع جديدة تدحض تلك الانطباعات الأولية . و هناك أمثلة كثيرة على ذلك .

(كتب في بغداد ٢٧ / ٨ / ٢٠١٧)

خامسا : ملاحظات حول وثيقة الشرف و السلم الاجتماعي :

رغم ايجابية وثيقة الشرف و السلم الاجتماعي التي وقع عليها اغلب ساسة العراق ، بيد انه يمكن أن نسجل عليها الملاحظات الآتية :

١- لم تكن المبادرة موفقة من حيث التوقيت . إذ أن طرحها قبل الانتخابات اضعف من مصداقيتها . حيث أن التوقيت المناسب لتلك المبادرة ينبغي أن ينطلق في أعقاب الانتخابات و ليس قبلها .

٢- لم تكن المبادرة موفقة في تحديد طبيعة المشكلة العراقية ، حيث أنها فسرت المشكلة على أنها مشكلة اجتماعية . لذلك أكدت على أن السلم الاجتماعي غايتها ، بينما المشكلة العراقية مشكلة سياسية و ليست اجتماعية ، فالمجتمع و مكوناته لا تعيش حالة احتراب إنما القوى السياسية هي التي تعيش حالة الاحتراب من اجل السلطة و النفوذ .

٣- لم تميز المبادرة بين مشروع الإصلاح السياسي و وثيقة الشرف . فالمشروع السياسي الإصلاحي يقتضي اعتماد خطوات عملية للإصلاح بينما وثيقة الشرف تتكفل بوضع قيم اجتماعية أو دينية أو سياسية تنظم عملية الصراع السياسي و لا تلغيه لكي لا يتصاعد إلى مستويات خطيرة تهدد الأمن الوطني . فالوثيقة التي اقراها ساسة العراق لا تقترب من مستوى وثيقة للقيم إنما هي برنامج سياسي قاصر . إن وثيقة الشرف ينبغي أن تتضمن مجموعة من القيم التي تنظم عملية الصراع السياسي لتكون مدخلا للمشروع ببرنامج الإصلاح الشامل منها :

- على جميع أطراف الصراع السياسي عدم الاستقواء بالقوى الخارجية .

- على جميع الأطراف عدم اللجوء إلى المس بالحرمان الشخصية .

- الامتناع عن الاستهداف السياسي عن طريق الإرهاب أو العنف أو حرب الملفات و التصفيات الجسدية .

- المصلحة الوطنية تعلو على أي مصالح فئوية أو حزبية أو شخصية .

- على الجميع الالتزام بالحوار بوصفه الطريق الوحيد لحل المشاكل العالقة .

- لا بديل عن المصالحة الوطنية الحقيقية و غير المشروطة . الخ الخ الخ .

٤- لم تتمكن المبادرة من إقناع أطراف مهمة داخل العملية السياسية و خارجها . لعل أهمها حركة الوفاق برئاسة الدكتور أياد علاوي و جبهة الحوار برئاسة الدكتور صالح المطلك و التيار الصدري برئاسة السيد مقتدى الصدر .

و خلاصة القول أن المبادرة لكي تكون ناجحة كان لزاما أن تتخذ الخطوات الآتية :

١- يجب وضع ميثاق شرف لتأطير الصراع السياسي و تحويله من صراع غير منضبط إلى صراع منضبط بمنظومة وثيقة الشرف القيمية و ليست السياسية .

- ٢- الاعتراف بالفشل احد أسس الانطلاق الصحيحة .
- ٣- بعد الاعتراف بالفشل ينبغي أن تتم مراجعة العملية السياسية بشكل جوهري من حكماء العراق و مفكره بمساعدة الساسة .
- ٤- الشروع بالمصالحة الوطنية بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية .
- ٥- الشروع بالمصالحة الوطنية بين القوى السياسية المشاركة بالعملية السياسية و المناوئين لها ضمن مراجعة واسعة لا تقصي أحدا .
- ٦- الراجح أن تلك الملاحظات راجعة إلى عدم استعانة ساسة العراق الذين وضعوا الوثيقة أو وقوعها بكفاءات العراق و مفكره حسب نظرية الاستعلاء السياسي التي تؤمن بها القوى الإسلامية النافذة .

(كتب في بغداد ١٩ / ٩ / ٢٠١٣)

سادسا : وجهة نظر حول المجلس الأعلى لمكافحة الفساد :

لا شك أن الفساد يمثل اهم معوقات التنمية و الاستقرار في البلاد . لذلك لابد من معالجته بشكل جذري . و قد جاءت مبادرة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي لتأسيس المجلس الأعلى لمكافحة الفساد كمحاولة لمكافحة الفساد بيد انها محاولة قاصرة يسجل عليها جملة من الملاحظات ، لعل أهمها ما يأتي :

الملاحظة الأولى:

- لم يكتسب هذا المجلس الصفة القانونية و ذلك لأنه :
- أ - لم يؤسس بتشريع قانوني و لا بناء على أي تشريع .
- ب - يمثل تكوين المجلس تجاوزا على مبدأ الفصل بين السلطات الدستوري .
- ج - السلطة التنفيذية لا تراقب نفسها سياسيا انما تراقبها سلطة كابحة (مجلس النواب مثلا) .
- د- ان مكافحة الفساد يحتاج إلى ارادة سياسية قوية و ليس الى مؤسسات رقابية جديدة تكلفنا المزيد من الأعباء المالية و بلا جدوى .

الملاحظة الثانية :

- أن وجود مثل هذا المجلس سيفضي الى النتائج المحتملة الآتية :
- أ- قد يضعف من دور مجلس النواب الرقابي و ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة .

ب- قد يستخدم كأداة لتصفية الخصوم السياسيين .

ج - قد يستهدف هذا المجلس عددا من الفاسدين لأغراض دعائية بيد أنه لن يتمكن من مكافحة ظاهرة الفساد بسبب التلازم ما بين الفساد السياسي الذي أصبح جزءا من المنظومة السياسية من جهة و الفساد الإداري و المالي من جهة أخرى .

الملاحظة الثالثة :

إذا كانت هناك ضرورة ملحة لتشكيل هذا المجلس فأن الافضل ان يؤسس بالشكل الآتي :

أ - يجب أن يتشكل المجلس بموجب قانون صادر عن مجلس النواب و ان لا يتعارض مع المؤسسات الرقابية الأخرى .

ب - ان يتولى رئاسته رئيس مجلس النواب او من يخوله بوصفه يمثل السلطة الكابحة لمؤسسات الدولة كافة اذا مارست الفساد بأشكاله الثلاثة السياسي و الإداري و المالي .

(كتب في بغداد ٤ / ٢ / ٢٠١٩)

سابعا : رئيس الوزراء المقبل...!!

يسأل الكثير عن رؤيتنا حول المرحلة المقبلة ، ويمكن ان نوجز اهم مؤشراتنا في الاستشراف السياسي " بانها ستكون الهم او الاقسى على البلد" خصوصا اذا ما أسئ الاختيار . "مملفات كثيرة ما تزال معلقة وهي شائكة ومترامية الاطراف " فالنازحون ، والاعمار، وحتى فرص ظهور الارهاب مجددا والفساد " و الطائفية و الفقر و البطالة ستبقى تحديات كبرى يمكن ان تشكل قلقا للعراق برمته .

بعيدا عن توقعاتنا لتشكيل الحكومة او ما آلت اليه نتائج الانتخابات ، ينبغي ان نضع تصوراتنا حول مواصفات رئيس الوزراء الجديد ، او ريان السفينة القادم ، فمتطلبات المرحلة المقبلة تتطلب مواصفات خاصة لهذا الشخص ، ابرزها :

١- أن يكون بعيدا عن العقلية الثأرية ، و ميالا نحو العقلية الاحتوائية .

- ٢- أن يكون شخصية مستقلة لا تنتمي إلى أي من الأحزاب الحاكمة و من التكنوقراط السياسي المحترف.
- ٣- أن يمتلك الكاريزما الشخصية التي تؤهله لقيادة المرحلة .
- ٤- أن لا يكون تابعا لأي من الدول الأجنبية و متأثرا بحساباتها و مصالحها .
- ٥- ان يكون نزيها و غير ملوث بالفساد او متهم بالطائفية و يبصر العراق من عين الوطنية لا عين الحزبية و المذهبية و التكتل و الرؤية الضيقة .
- ٦- ان يؤمن بالمصالحة الوطنية الشاملة منها و برنامجا و تكون لديه رؤية صريحة عن ابرز الخطوات التي يمكن ان يبدأ بها لأتمام هذا الملف من خلال جمع القوى السياسية كافة على التسوية التاريخية . و تحديد أطراف الصراع بشكل واضح .
- ٧- ان يمتلك استراتيجية اقتصادية ناضجة لها بعدا تنمويا و انمائيا في الاعمار و البناء . فالمرحلة المقبلة ستكون "اقتصادية ..تنموية .. اعمارية " صرفة .
- ٨- ان يكون غير مختلف عليه بشكل حاد عربيا او اقليميا او دوليا .
- ٩- ان يمتلك القدرة على ادارة الازمات المتوقعة التي من الممكن ان تحدث في الاصعدة كافة و يفضل خبرته في ادارة الازمات .
- ١٠- ان يؤمن ايمانا كاملا بتحويل العراق الى دولة مواطنة بدلا من دولة المكونات .
- ١١- ان يكون متفاعلا مع المطالب الشعبية الوطنية بالاصلاح السياسي و الاصلاح الاجتماعي و الاصلاح الاقتصادي و اصلاح الدولة و الحكومة من متلازمة الفشل و الفساد و الطائفية و ضعف الكفاءات .
- ١٢- ان يتعهد بتعزيز المؤسسات العسكرية و الامنية و المخابراتية بما يضمن مؤسسات عسكرية و امنية و مخابراتية محترفة مختصة .
- ١٣- ان يتفهم مطالب المؤيدين و المعارضين لسياساته و بما لا يخرج عن الوحدة الوطنية .
- ١٤- أن يتعهد بحصر السلاح بيد الدولة مع إنهاء المظاهر العسكرية الصارخة .
- ١٥- أن يتعهد بترسيخ الدولة المدنية بأبعادها الثلاثة .
- ١٦- أن يسعى إلى إجراء تعديلات دستورية جوهرية مع العمل على إنهاء الأحكام الدستورية الانتقالية لتقادم الزمن عليها و انتفاء الحاجة .
- ١٧- أن يتوقف عن سياسة قضم رواتب الموظفين و المتقاعدين و عدم الغلو بفرض الضرائب و الرسوم على المواطن .

١٨- ان يتجاوز تحديات " الحالة العراقية" من خلال جلب الاستثمار وتوظيف الاعداد و تنشيط القطاع الخاص لكل العراق من خلال خطة استراتيجية وتنفيذية تكون مشروعا وطنيا للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ .

(كتب في بغداد ٢٢ / ٥ / ٢٠١٨)

ثامنا : مشروع الدولة الكردية و الاعتراف الدولي :

بعد إجراء الاستفتاء في كردستان العراق ستعمل القيادة الكردية على الحصول على الاعتراف الدولي عن طريقين هما :

أولهما: اعتراف الدول ذات السيادة بها كل على حدة . و هذا يعتمد على لغة المصالح و مهارة الدبلوماسية الكردية و العراقية من عدمها .

و ثانيهما: اعتراف الامم المتحدة بها عن طريق قبولها عضوا في منظمة الأمم المتحدة . و هذا الانضمام لن يتم الا عبر استخدام الإجراءات الآتية :

١- تقدّم الدولة طلبًا إلى الأمين العام ورسالة تتضمن تصريحًا رسميًا بأنها تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق .

٢- ينظر مجلس الأمن في الطلب . ويجب أن تحصل أي توصية بقبول الانضمام على أصوات إيجابية لـ ٩ أعضاء في المجلس من أصل ١٥ عضوًا ، بشرط ألا يصوّت أي من الأعضاء الدائمين الخمسة - الاتحاد الروسي، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية - ضدّ الطلب .

٣- في حال توصية المجلس بقبول الانضمام، تقدّم التوصية إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها . ويجب الحصول على أغلبية الثلثين في تصويت الجمعية العامة لقبول دولة جديدة .

٤- تصبح العضوية نافذة بتاريخ اعتماد قرار القبول .

(كتب في بغداد ٢٨ / ٩ / ٢٠١٧)

تاسعا : مقال (نديم الجابري : الوزارة ام الموت و الانسحاب) :

سهر العامري (الحوار المتمدن في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦)

تظل كتلة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) هي الكتلة المؤهلة بحكم الدستور لترشيح شخص من بين الأحزاب والحركات المنضوية تحت جناحها . وذلك من أجل تسنم منصب رئيس وزراء الحكومة القادمة في العراق .

وقد طرحت للآن أسماء ثلاثة أشخاص ممن يدور الجدول حولهم ، سواء أكان هذا الجدل داخل تلك الكتلة نفسها ، أم داخل الكتل الأخرى الفائزة في الانتخابات ، والتي ستلعب دورا حاسما في تنصيب أحد هؤلاء الثلاثة على اعتبار أن قائمة الائتلاف العراقي الموحد لم تحصل على أغلبية مطلقة في البرلمان العراقي الجديد ، فهي بحاجة الى عشرة مقاعد أخرى ، كي تبلغ تلك الأغلبية . كما انها لم تحز ، هي وحليفتها السابقة ، كتلة التحالف الكردستاني في الدورة السابقة للبرلمان العراقي المؤقت على أغلبية الثلثين . تلك الأغلبية التي تمكنهما من حسم ما يعرض على البرلمان من مشاريع قوانين جديدة أو تعديل نصوص قوانين شرعت من قبل . وهذا ما يجعل الائتلاف أو التحالف بحاجة الى أصوات كتل وأحزاب أخرى تربع ممثلوها على كراسي البرلمان الجديد بمباركة من خليل زادة السفير الأمريكي في العراقي ، وربان السفينة العراقية ، ومن قبله بابتهاالات السيد بوش .

الشخصيات الثلاثة هي كل من : إبراهيم الاشيقر (الجعفري) عن شق من حزب الدعوة ، عادل عبد المهدي عن المجلس الأعلى ، نديم الجابري عن حزب الفضيلة ، ويقال إن هناك مرشح رابع لم يظهر اسمه للآن ، ولكن أشارت بعض المصادر الخيرية الى أنه حسين الشهرستاني ، وهو قريب من السستاني .

يحاول كل واحد من هؤلاء الثلاثة أو الأربعة الفوز بمنصب رئيس وزراء العراق . ولهذا يطرح كل واحد منهم حججه في أنه هو المرشح الأفضل ، وهو الجدير بأن يصبح رئيسا للوزارة القادمة في العراق . هذا في وقت ظهرت فيه بعض مقالات الرأي التي يقف وراءها في أغلب الأحيان جماعة الجعفري أو القريبون منه . فهم حين يتحدثون عن نديم الجابري ، وحزب الفضيلة يقولون : إن حزب الفضيلة وسكرتيره العام هو من مواليد ما بعد تاريخ سقوط صدام ونظامه ، فهما ، والحال هذه ، لا يملكان تاريخا كتاريخنا .

ويرد حزب الفضيلة على ذلك بالقول : إننا أبناء الداخل ، ولم نأت محمولين على ظهر دبابة أمريكية ، مثلما جاء الآخرون من خارج العراق . ثم إننا من الأحزاب التي لها أنصار كثير ، ويشهد على ذلك عدد المقاعد التي فزنا فيها من ضمن قائمة الائتلاف ، والتي تفوق نسبتها نسبة أحزاب أخرى يضمها الائتلاف ذاته . ويضيفون الى ذلك قولهم : إنهم عراقيون - عرب المحتد والهوية ، لا تربطنا أي صلة بإيران ، ولا نخضع لاملأاتها في هذا الأمر الذي يخص

العراق أو ذلك . فمرجعية الحزب عند أية الله الشيخ محمد اليعقوبي ، وليس لدينا إيمان ، بعد ذلك ، بولاية الفقيه علي خامنئي مرشد الجمهورية الإيرانية ، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للمجلس الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم ، هذا المجلس الذي عزت عليه هو ، وأحزاب شيعية أخرى ، المشاركة في تشييع جثمان جندي عراقي سقط شهيدا برصاص الجنود الإيرانيين المشاركين في تهرب النفط العراقي في شط العرب . ذلك التشييع الذي شارك فيه أهل البصرة ، وبحشود كبيرة ، كان في مقدمة هذه الحشود محافظ البصرة (محمد مصبح الوائلي ونائب المحافظ وأعضاء مجلس المحافظة من أعضاء حزب الفضيلة فقط بينما رفض أعضاء من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ومنظمة بدر المشاركة بالتشييع لانه ينتقد إيران .) . وقد بدأ التشييع ذلك من بناية المحافظة . وكان البصريون يريدون من خلال مشاركتهم الواسعة في التشييع ذلك توجيه رسالة لإيران ، يعبرون فيها عن رفضهم للتصرفات الإيرانية غير المسؤولة في مناطق الحدود المشتركة ، مثلما نقلت بعض وكالات الأنباء .

هذه الحادثة تبرهن على عراقية و وطنية الناس في البصرة ، مثلما تشير الى الفرق البين بين تنظيمات تدعي أنها تمثل الشيعة في العراق ، بينما هي في حقيقة الأمر تعمل في العراق من أجل المصلحة الإيرانية وليس من أجل العراق وشعب العراق . وهذه الحقيقة بدأت الناس تدركها في العراق شيئا فشيئا ، وربما لا يمر الوقت الكثير حتى تكتشف جموع كبيرة من العراقيين ، وخاصة الشيعة ، أن هؤلاء الذين يدعون الحديث بلسانهم ، ما هم إلا أوراق ضغط تريد من خلالها إيران تقاسم المصالح في العراق مع قوات الاحتلال الأمريكي-الانجليزي فيه .

وعلى أساس مما تقدم ، فإن إيران ستسعى جاهدة ، وبالتفاهم مع قوات الاحتلال الأمريكي ، على تنصيب رئيس وزراء الحكومة القادمة في العراق ، وبشرط رئيس واحد هو أن يكون الرئيس هذا من أصول غير عراقية - عربية . وإن يكون مباركا ليس من الشعب العراقي ، وإنما مباركا من الولي الفقيه في إيران . وبذا يكون ترشيح السيد نديم الجابري ، سكرتير حزب الفضيلة لمنصب رئيس الوزارة القادمة مناقضا للشرط الرئيس الذي تطرحه إيران ، وهو عدم عربوية العراقي .

أما الثلاثة الآخرون فهم من الفئة التي ينطبق عليها الشرط الرئيس ذلك ، ولكن هناك تباينات بينهم ، فالجعفري مثلا أمضى تجربة في رئاسة الوزارة ، ولكن حكومته فشلت بأداء مهماتها من جميع الوجوه ، فالعراق في ظل تلك الحكومة ظل يهبط في كل يوم درجة في السلم نحو الهاوية ، رغم التبريرات الكثيرة التي حاول أنصار الجعفري أن يقدموها لأسباب الفشل ذلك . والتي لا تقنع أيا من العراقيين الذين عود الجعفري البعض منهم على (العيديات) ، بعد أن كان صدام قد عودهم على (المكارم) . وفي حركات لا تعدو كونها ضحك على ذقون الناس في العراق ، وإلا فما قيمة عيدية مقدارها مئة ألف دينار ، تشمل الموظفين دون سواهم ، والتي لا تعادل في قيمتها غير قيمة شراء عشرة كيلوغرامات من السمك ؟ .

أما عادل عبد المهدي فيرى فيه جماعة الجعفري أنه ضعيف الإيمان ، فقد بدأ حياته السياسية بعثيا ، ثم انقلب شيوعيا ماويا ، ثم صاروا رجلا بلحية يطوف في حضرة الولي الفقيه قبل أن تحمله الدبابة الأمريكية الى العراق . أما حسين الشهرستاني الذي قفز اسمه للترشيح فجأة فهو

من أعمدة البيت الإيراني ، وربما جاءت به إيران بدلا من الجعفري لفشل الأخير في مهماته الحكومية ، مثلما أسلفت . وبدلا عن عادل عبد المهدي الضعيف الإيمان ، وبدلا من نديم الجابري العراقي – العربي كذلك ، والذي لا ينطبق عليه الشرط الإيراني الرئيس . ولهذا يتوجب عليه ، أي الجابري ، الانسحاب من منافسة تدير فصولها إيران ، وإلا سيكون الموت هو المصير الذي ينتظره على أيادي جند بدر الميامين ، أو على أيادي جهاز المخابرات الإيرانية (اطلاعات) العامل بنشاط تحت ظلال المدافع الأمريكية التي تطوف الشوارع من بلد الديمقراطية العراق الجديد .

خلاصة القول أن السيد نديم الجابري ، سكرتير حزب الفضيلة ، يسعى بأرجله نحو القبر ، معتقدا أنه بترشيحه لمنصب رئيس الوزراء ، إنما يمارس حقا مشروعا ، وفقا للعبة الديمقراطية الجارية في العراق ، لكنه (ربما) نسي سياسة الكواليس التي تضع هذا الشخص ، وترفع ذاك ، وبعيدا عن كل القيم الأخلاقية ، وقريبا من قيم المصالح الدولية ، ولكنني مع هذا أتمنى للسيد الجابري أن يكون ربانا ماهرا لسفينة العراق التي تتقاذفها أمواج طوفان مصالح دول عديدة ، هذا إذا كنت أنا استطعت تكذيب ظنوني السوداء ، المتشائمة ، رغم أنني أحفظ القول الكريم (إن بعض الظن إثم) ، تلك الظنون التي منشأها بعض الكتابات التي اطلعت عليها ، وبأقلام محسوبة على قائمة الائتلاف الموحد ، حيث أشارت تلك الأقلام الى أن الشيخ محمد اليعقوبي ، ومن بعده السيد نديم الجابري وحزب الفضيلة يمثلون جميعهم خروجا واضحا على الخط الشيعي الخاضع لمشيئة الدولة في إيران . وهم بعد ذلك ظاهرة تفريق لصفوف الشيعة في العراق الذين يجب عليهم أن يتوحدوا تحت الوصاية الإيرانية . هذه التهمة الخطيرة التي يسوقها خصوم الشيخ اليعقوبي ومن ثم خصوم حزب الفضيلة والسيد نديم الجابري تجعلني أظن تلك الظنون التي تحدثت عنها قبل قليل ، والساعات القادمة كفيلة بفضح ما طوي وخفي ! .

عاشرا : مقال منشور في جريدة الصباح (بيت الجابري نواة الأمين)

(كتب في ١٢/١٠/٢٠١٥)

عبد الكنانى

توجه النازحون من الكوت الى «الأمين الثانية» تزامنا مع تأسيس «الثورة - الصدر حاليا» و«الشعلة» اللتين نزحت اليهما مجاميع بشرية من العمارة والناصرية ، ناقلين تقاليدهم إليها . كل عشيرة سكنت شارعاً.. «البوجابر» ، توزعت بين زقاق رقم ٤٠ و الأزقة القريبة منه ، ومنزل رئيس فخذ بيت «دخيل» عبارة عن مضيف تمارس فيه نفس عادات المضيف في الكوت ، من احتساء القهوة والشاي و الحديث عن المشاكل العشائرية أو العائلية ، لكنه اختفى..

رويدا رويدا ، بحكم المشاكل التي تقع فيه ، والتي تحولت إحداها إلى شجار بالأيدي ، ونظرا لتطبع أهل العشيرة بعادات المدينة الجديدة التي تحكمها التقاليد البغدادية .

هذا المكان نشأ به البروفيسور نديم الجابري.. عضو مجلس النواب في دورته الأولى . وترعرع فيه يافعا ، برغم ولادته في الكرادة الشرقية غي ١٧ آب ١٩٥٩ ، إلا أن عائلته إنتقلت إلى «الأمين الثانية» العام ١٩٦٣..

قائلا بأن المدينة كانت عبارة عن مزارع «خس» حتى مطلع الستينيات ، بدءا من مدخل الزقاق الذي نسكنه الى نهاية سدة نهر ديالى لتشكل ثروة غذائية تأكلت مع تنامي حركة العمران ، واختفى اللون الاخضر ، من المكان، بمرور الزمن حيث تحولت الى دور سكنية ، رقمت بحسب تكويناتها فأصبحت (الامين الاولى و الثانية وثم الثالثة) لتعبرالى ما بعد سدة ديالى ، إنما حرم الطلبة من امكنة مثالية للدراسة في ايام الامتحانات ، توفر ثمارا تشبع الجوع .

عندما إنتقلوا إليها لم تكن فيها سوى بضعة بيوتات متناثرة ، وشارعنا ليس فيه غير بيت فرحان.. أبو عبد الحسن ، الذي ما تزال ذريته وأحفاده يسكنون الدار نفسها ، متذكرا أول مدرسة افتتحت في الستينيات.. «التحرير» الابتدائية، دخلها طالبا عام ١٩٦٦ عن عمر سبع سنوات، متفوقا.. الأول على الصف ، وافتتحت مدرسة «أسوان» الإبتدائية المختلطة ، التي قضى أربع سنوات فيها .

تلتها «أنطاكية» النموذجية التي فيها كفاءات لا تنسى . ساهمت مدرسة اسوان الابتدائية المختلطة بخلق جيل متعلم لا ينسى المعلم الفاضل حسين ؛ لأنه مربٍ يتقن فنون التعليم وشخصية محببة ، دمث الأخلاق ، والست نعيمة و المديرة الفاضلة ست بتول .

تعيش مئابات الطفولة والصبا معه ، يشناق اليها بين الفينة والآخرى ، يستذكر زوايا وأنحاء أسهمت في تكوين حياته ، ومنها متوسطة «الطليعة» ذات السياقات العلمية والتربوية المتقدمة.. فيها مختبرات ومتابعة وإشراف .

الفصل الرابع

حوارات وخطب سياسية

المبحث الأول الخطب السياسية

اولاً : [كلمة في مؤتمر قوى الداخل عام ٢٠٠٥]

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ))

صدق الله العلي العظيم

الحضور الكرام..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفي عليكم أن حزب الفضيلة الإسلامي يتعامل مع السياسة في بعدين أساسين هما :-

١- **البعد الشرعي** : إذ إنه يسعى لتشكيل دولة وطنية عادلة في العراق عن طريق إكمال القناعات لدى الشعب العراقي المسلم ، وذلك بإعتماد الوسائل والأساليب الديمقراطية المتحضرة دون أي شكل من أشكال القسر والاكراه والتسلط ، لنضع حداً لما عرف في الأدب السياسي بالملك العضوض وشرعية القوة .

٢- **البعد العملي** : في حالة عدم إكمال القناعات لدى أبناء شعبنا بأهداف الحزب الشرعية فأننا سوف لن نلجأ الى تكفير المجتمع والدولة وقسرهما على قناعتنا . انما سنقوم بعملية مراجعة ذاتية لأساليبنا ووسائلنا لكي نحسن من أدائنا ، ونعصرن من خطابنا لنرتقي الى مستوى تطلعات الشعب وطموحاته .

إن هذا البعد قد وسع من دائرة تحالفاتنا . إذ نقلها من الدائرة الإسلامية الأيديولوجية إلى الدائرة الوطنية . فمن لم يجد موقفاً في دائرة تحالفاتنا الأيديولوجية فسيجد له موقفاً في دائرة تحالفاتنا السياسية الوطنية ، التي تبنى على أساس جلب المنافع ، ودفع الأضرار عن الدين والبلاد والعباد . أن الدائرة الوطنية لتحالفاتنا تقتضي التعامل بروح إيجابية بناءة مع أي تيار سياسي مؤمن بألية الانتخابات ضمن جو تعددي حر تراعى فيه الحقوق والواجبات المتعارف عليها .

وتعد التيارات الإسلامية البعيدة عن التطرف والتيارات القومية البعيدة عن التعصب في صلب دائرة تحالفاتنا الوطنية . لذلك أكد آية الله سماحة الشيخ محمد اليعقوبي على (الحوار والعمل المشترك مع كل من ترتبط به بقواسم مشتركة سواء أكانت دينية أو وطنية أو إنسانية ،

فأنه أدعى لتحقيق الرفاه والسعادة وتجنب المشاكل والأخطار وحماية الأمة من الكوارث والويلات ، والألتزام بهذا الاسلوب ما وجد اليه سبيلاً فإنه يريح البال ، ويوفر الدعة والأمان والسلام للرعية و يوفر الفرصة للأعمار والبناء عكس لغة العنف والمواجهة والأحتراب) .

إن دائرة التحالفات الوطنية لا يمكن أن تحقق مقاصدها ما لم تبنى على عقلية وسطية معتدلة تحترم الرأي والرأي الآخر .

عليه ، فإن حزبنا سيتعامل بأيجابية ، ويتحاور مع أي تيار سياسي وطني يحمل السمات الآتية :-

- ١- يؤمن بالانتخابات والتداول السلمي الدوري على السلطة .
 - ٢- ينبذ العنف والأرهاب وكل ألوان التفرقة الطائفية والعنصرية .
 - ٣- يؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية .
 - ٤- أن تكون المحافظة على إستقلال العراق و وحدة أراضيها من المسلمات لديه ، ومما يسعى له في عمله ، بعيداً عن التأثيرات الخارجية .
 - ٥- يؤمن بدولة المؤسسات و سيادة القانون .
 - ٦- ينبذ الفكر الشوفيني و الطائفي و السلفية التكفيرية .
- أيها الأخوة والأخوات الكريمات :-

إن مشروع الوفاق الوطني يجب أن لا يقف عند أعتاب الماضي وأطلاله ، بل عليه أن يتعامل مع الحاضر ويؤسس لمستقبل زاهر لهذا البلد المعطاء .

أن هذا المنهج يقتضي منا جميعاً مراجعة التجربة الديمقراطية التي شيدت في العراق منذ التاسع من نيسان ٢٠٠٣ . إن هذه المراجعة لا يقصد منها القرح بهذه التجربة إنما الأرتقاء بها وتقويمها لكي تسير بخطوات أسرع وأقوى . وعلى هذا السبيل يمكن الأخذ بما يأتي :-

١- تطوير الثقافة السياسية للنخب السياسية العاملة في العراق عن طريق :

- أ- الأخذ بالسياسة العلمية لا السياسة العفوية .
- ب- ادراك المنصب على أنه تكليف لا تشریف .
- ج- احترام الرأي والرأي الآخر .
- د- العمل على القضاء على ظاهرة الأستغلال لا تبادل مواقع الأستغلال .
- هـ- تذويب الأنانيات الشخصية أو الحزبية أو الطائفية والعرقية .
- و- الأخذ بمبدأ الشورى لأستخلاص الرأي الاصوب والأنفع للأمة .

ز- الصراحة مع الازمة وإشراكها في تحمل المسؤولية.

٢- تحرير الادارة من هيمنة السياسة و الأستحقاقات الانتخابية . أذ ليس من المعقول أنه كلما تولى رئيس وزراء أو وزير يغير الكادر الأداري برمته . إن ذلك سيحرم الدولة والمجتمع من الخبرات البشرية المتراكمة .

٣- على أهل الشيعة أن لا يجنحوا الى ما يسمى بدكتاتورية الأغلبية . وعلى أهل السنة أن يتخلوا عن إدعائهم بأحقيتهم في السلطة بزعم الكفاءة والحق التاريخي ، وعلى الكرد أن يتجاوزوا المطالبة الكردية الضيقة الى المطالبة الوطنية الواسعة .

إن طموحات الجميع تتحقق عبر تجاوز التركيبة الطائفية والقومية المجحفة للدولة العراقية وتأسيس الدولة الوطنية العادلة التي يجد الجميع مواقعهم فيها بلا تهميش أو أقصاء أو إبادة.

أن الجميع مطالبون بالأرتقاء الى مستوى المشروع الوطني القائم على التوافق والعقلية الوسطية وروح التسامح . وليردد الجميع قوله تعالى على لسان ابن آدم عليه السلام :

((لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين))

صدق الله العظيم

ومن هنا ندعو الجميع الى تبني ميثاق شرف يقوم على الأسس الآتية :

- ١- نبذ العنف والارهاب .
- ٢- نبذ سياسات التشهير والتسقيط .
- ٣- نبذ سياسات التهميش والأقصاء والأبادة .
- ٤- إعتدال الحوار و القانون أساساً لحل المشكلات العالقة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستاذ الدكتور نديم الجابري

الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي

٢٠٠٥ / ١٠ / ١٧

ثانياً : كلمة في مؤتمر التيار الوطني المستقل ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

(كلمة الدكتور نديم الجابري)

(المؤتمر التأسيسي للتيار الوطني المستقل)

أخواني وأخواتي الأفاضل.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

لقد كان من دواعي قلقنا في السنوات المنصرمة تحول الدولة العراقية من دولة المواطنة الى دولة المكونات الفئوية ، التي أقتضت إتباع سياسة المحاصصات .

وعلة هذا القلق مفاده أن سياسة المحاصصات التي إرتكزت عليها التجربة الجديدة لا تتسق تاريخياً مع عملية بناء الدولة العراقية ، ولا تتسق مع عملية إعادة بنائها من جديد ، لأن هذه السياسة ستكون على حساب المواطنة والكفاءة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، وربما ستفضى الى التفريط بالوحدة الوطنية .

وفي ظل الضجيج الطائفي الذي ساد السنوات المنصرمة كان من الصعب الحديث عن الوطنية العراقية وعلويتها على الهويات الفئوية كافة ، لذلك تداخلت المفاهيم ، ورتبت الأولويات بشكل مقلوب . وكانت تكال التهم اللاذعة لكل من يضع الوطنية فوق الفئوية لدرجة تصل فيها الاتهامات الى حد التكفير .

مع ذلك ، تحمل رواد الوطنية المعاصرة من بناء هذا المشروع المبارك أو من خارجه تلك الصعاب والتعقيدات بصمت ودأب وصمود قل نظيره من أجل نشر الفكرة الوطنية وترسيخها ، وترتيب الأولويات المفاهيمية بشكل صحيح ما بين الوطنية والقومية والدين والمذهب .

أن هذا الجهد الدؤوب لرواد الوطنية المعاصرة قد ساهم بشكل ملموس في ترسيخ الفكرة الوطنية ودحض مضاداتها من طائفية وشوفينية وتكفيرية ، لدرجة أصبحت هي الثقافة السائدة في الوسط السياسي والشعبي .

بيد إن هذا الانتشار الفكري لم يحظ بأطار سياسي يحتضنه ، ويعبر عنه إلا بشكل محدود ومبستر لا يصل الى حد التأثير الفاعل في وضع السياسات الوطنية العامة . فالفكرة إن لم نضعها ضمن إطار منتظمي ستتحوّل الى ترف فكري لا طائل منها .

لذلك قرر وراة الوطنية المعاصرة المؤتمرون في هذا المؤتمر الشروع بتأسيس تيار سياسي يؤطر الفكرة الوطنية ، ويعبر عنها ، ويضعها فوق المصالح الفئوية كافة .

عليه ، أنخذنا من مقولة (العراق فوق الطوائف والأعراق) ، شعاراً . وجعلنا من نشر فكرة الوطنية العراقية مسعى لنا .

وكل ذلك ، ضمن اطار دولة المواطنة المدنية العصرية المؤسساتية القانونية القائمة على الانتخابات والتداول السلمي الدوري للسلطة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(كتب في ٢٤ / ١ / ٢٠٠٩)

ثالثاً : كلمة أعدت في مؤتمر أنتلاف منظمات المجتمع المدني ٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات و السادة الأكارم ...

الاخوة الأفاضل في انتلاف منظمات المجتمع المدني الثقافية...

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .

نبدأ كلمتنا بقراءة آيات الدلالة على الموضوع من القرآن الكريم :

بسم الله الرحمن الرحيم :

((اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)) .

صدق الله العظيم

(اقرأ) اول كلمة نزلت من القرآن الكريم . و هي كلمة الله الصريحة التي تعني أن القراءة هي بداية المعرفة . فالإنسان القارئ يستطيع أن يحاور العقول كافة بالحجة والبرهان و الدليل لأنه يثق بقدراته .

وهنا يجب ان تكون القراءة نوعية اي تركز على اختيار العناوين العلمية التي تغذي فكر الانسان و ثقافته ، اذ ان هناك فرقا شاسعا ما بين العلوم النقلية و العلوم العقلية . للأسف لا تزال أمتنا العربية تدور حول العلوم النقلية ، بينما العالم الغربي ارتقى منذ اللحظة التي ركز فيها على العلوم العقلية .

ان القراءة تنتج نوعين من الثقافة هما (الثقافة النخبوية) رفيعة المستوى . و (الثقافة الشعبية) متدنية المستوى . مع ذلك ، يكمل احدهما الآخر بحكم اللغة المشتركة بينهما .

لقد مثل شعار المؤتمر (للعراق نقرأ) الثقافة جميلة من انتلاف منظمات المجتمع المدني الثقافية لأن القراءة مفتاح المجتمع الفاضل . والرافد الحقيقي لثقافة الإنسان ، وأن اي شخص لا يقرأ لا بد أن يكون غير مثقف . فمهما حاول الشخص أن يصقل شخصيته ، فلن يستطيع الا اذا كان قارئاً .

فالقراءة من اهم ما يميز ما بين الافراد (مثقف و جاهل) ، و من اهم ما يميز ما بين المجتمعات و الدول (متقدمة و متخلفة) .

و القراءة ضرورة علمية وضرورة ايمانية . فالقراءة اساسا للعلم و مفتاحاً له من جهة ، و القراءة اساسا في معرفة الله سبحانه و تعالى و الايمان به من جهة اخرى . فضلا عن كونها اساسا للتنمية و اعمار البلدان ، و اساسا للانفتاح على العالم و تبادل الثقافات معه . و اساساً لنقل نتاج العقل البشري و منجزاته ، و اساساً للإبداع والابتكار و الاستدلال العلمي .

ان القراءة تمثل المدخل الوحيد لولادة ما يعرف ب (الانتليجنسيا) العراقية التي سبقتنا بها بولنדה ثم روسيا ثم اوربا . و عدم القراءة يمثل سببا من أسباب عدم ظهور (الانتليجنسيا) العراقية . فضلا عن ان العراق لم يشهد ثورة علمية تمهد لظهور هذه الطبقة . كما انه لم يشهد أي ثورة برجوازية تحررية مثلما حدثت في اوربا ضد الإقطاع و الكنيسة و الاستبداد ، و كل الذي حدث في العراق لا يتعدى الاتجاه الاصلاحى التوفيقي الذي سعى الى المواءمة ما بين التراث العربى الاسلامي و الثقافة الغربية .

وقد ترتب على ذلك، ولادة طبقة مثقفة لا تمتلك ثقافة (الانتليجنسيا) الأوروبية و لا عمق التزامها و لا مستوى تفكيرها الا ما ندر .

و من هنا تبدو مهمة المثقف القارئ عسيرة جدا و غاية في التعقيد في مجتمع لم يوفر مقدمات الثورة الثقافية ، و في سلطة لا تكثرث بالمثقف في اقل الفروض ، و من هنا ستبقى حالة الصراع قائمة ما بين المثقف القارئ و السلطة السياسية لأن كلاهما يمثل نوعا من انواع السلطة . فالمثقف القارئ يمتلك سلطة العقل ، و السلطة تمتلك سلطة القوة .

و من أجل تفعيل دور المثقف القارئ ازاء السلطة و المجتمع لابد من توفر مستلزمات أساسية منها :

١- لابد من توفر الاكتفاء المادي للمثقف لكي يكون اكثر فاعلية ازاء السلطة ، و بدون ذلك قد يسقط المثقف في وحل المثقف الذرائعي .

٢- لابد من تنمية الطبقة الوسطى و توسيعها لأنها تمثل الحاضنة الاجتماعية لولادة (الانتليجنسيا العراقية) الفعالة ، . ان هذه الطبقة الوسطى لا يمكن أن تنتعش بدون القراءة و التعليم المنهجي الرصين

- ٣- لا ينهض المثقف بدوره الفعال ازاء السلطة الا اذا تمتع بمقدار واسع من حرية الفكر و الرأي و التعبير بدون اي رادع من سلطة سياسية أو سلطة دينية او سلطة مجتمعية .
- ٤- و في حالة الفوضى و فقدان الأمن و النظام قد يحتاج المثقف الى تأسيس حركة اجتماعية أو سياسية لحماية نفسه او للتعبير عن رؤيته .
- ٥- على المثقف أن يمارس النقد البناء و الواقعي لكافة انواع السلطات بشكل يساهم في طرح الإشكاليات و الاجابة عنها .
- ٦- و ازاء حالة تدني الوعي العام يحتاج المثقف الى المساهمة بثورة ثقافية وفكرية و دينية ، و بدون ذلك سيبقى دور المثقف هامشيا ازاء سلطة المجتمع و ازاء السلطة السياسية و ازاء سلطة رجال الدين .
- وفي الختام اجدد لكم تحياتي .

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

الاستاذ الدكتور نديم الجابري

المستشار السياسي لرئيس مجلس النواب العراقي

(٢٠١٩ / ٤ / ٦)

رابعاً : كلمة الأستاذ الدكتور نديم الجابري :

في احتفالية يوم المرأة العالمي الذي نظمه ائتلاف العراق في ٨ / آذار ٢٠١٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

أيتها الأخوات أيها الأخوة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بأسم قيادات إئتلاف العراق نتقدم بالتهنئة الحارة و الأمنيات الصادقة إلى نساء العراق الصابرات و إلى نساء العالم اجمع بمناسبة يوم المرأة العالمي . ذلك اليوم الذي يحمل بين طياته تأكيداً دورياً على التمسك بحقوق المرأة و حرياتها الأساسية على وجه البسيطة كلها .

السيدات و السادة :

يطل علينا الربيع في كل عام حاملاً مناسبات حافلة بالمسرات ، و من أولها اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف في الثامن من آذار ، حيث يحتفل العالم بمرته بالانجازات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و العلمية للمرأة .

و تجدر الإشارة إلى قدم هذا الاحتفال السنوي . إذ بدأ الاحتفال به عام ١٩٠٩ تخليداً لخروج مظاهرات نيويورك النسوية التي حملت شعارات (الخبز و الورود) . ثم تبعها الدول الأوروبية التي أخذت تحتفل بهذا اليوم الرائع . و رغم أن الأمم المتحدة كانت قد اتخذت قراراً دولياً عام ١٩٧٧ يقضي بتبني الاحتفال بهذا اليوم ، إلا أنها خولت دول العالم حرية اختيار أي يوم آخر يتناسب مع خصوصيتها للاحتفال بيوم المرأة ، لكن اغلب دول العالم اختارت يوم الثامن من آذار يوماً للمرأة .

عليه ، أدعو نساء العراق الماجدات إلى اختيار يوم جديد للاحتفال بالمرأة العراقية يتناسب مع الخصوصية العراقية ، و يتسق مع تاريخ الحركة النسوية في العراق . و مستوحى من التراث العربي _ الإسلامي لكي نعطي لهذه المناسبة نكهة عراقية مطعمة بأريج المرأة العراقية و ألق التراث العربي – الإسلامي .

أيتها السيدات ... أيها السادة :

مع أن الأمم المتحدة أصدرت قراراً دولياً عام ١٩٩٣ نص على احتساب حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان العالمية . و مع أن الباب الثاني من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ قد كفل الحقوق و الحريات الأساسية للمرأة العراقية . و مع أن الكتب السماوية كلها أكدت على حقوق المرأة الأساسية ، القرآن الكريم ساوى بين الرجل و المرأة في الاستخلاف و العمل و الدور (المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر ...) سورة التوبة : آية ٧١ . و العهد القديم (أعطوها من ثمر يديها) الأمثال ٣١ : ٨ . و العهد الجديد (فأنت كامرأة عليك أن تدركي قيمتك الحقيقية كأُنسان لك مطلق الحقوق الإنسانية) رسالة كورنثوس الأولى ١١ : ١١ - ١٢ رسالة بطرس الأولى ٣ : ٧ .

أقول مع ذلك كله ، لا زالت المرأة العراقية تعاني من الكثير من التقاليد و العادات الموروثة البالية التي تحط من قدرها و مركزها في المجتمع و الدولة . حيث توجه العديد من الانتهاكات و الإساءات و العنف في جميع أشكاله و صورته ضد المرأة العراقية مثل العنف الجسدي و اللفظي و التحرشات الجنسية و العنف الجنسي و الطلاق التعسفي و الزواج التعسفي إلى جرائم الشرف و الحرمان من التعليم و عدم تكافؤ الفرص في العمل أو في تولي المناصب الرسمية .

تأسيساً على ذلك ، نغتنم هذه الفرصة لنجدد دعوتنا للمحافظة على حقوق المرأة و حرياتها الأساسية . إذ ينبغي أن لا تبقى الاحتياجات و المطالب النسوية حبرا على ورق ، و يجب أن لا يطوي هذه الاحتياجات الإهمال و النسيان . من هنا ندعو إلى ما يأتي :

١ - وضع التشريعات المناسبة للقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله كافة .

٢ - وضع التشريعات المناسبة لضمان مشاركة المرأة الواسعة في صنع القرار .

٣ - نشر الوعي المجتمعي بحقوق المرأة و حرياتها الأساسية .

٤ - الاهتمام بصحة المرأة ، و التركيز على تعليمها لأنها شكلت على مر العصور حجر الزاوية داخل الأسرة لما تمثله من دور فاعل في تماسك الأسرة كنواة للمجتمع و في استمرار البشرية و تعاقب الأجيال .

و ختاماً ، لا يسعنا إلا أن نحیی المرأة العراقية علی صبرها و علی دورها و علی رسالتها فی ظل الظروف الصعبة التي يمر بها عراقنا الجریح . و نقول لها صبراً أختاه فأن رجال العراق الاصلاء سيكونون عوناً لك و سنداً للخروج من هذه المحنة و الوصول بالجميع إلى بر الأمان .

و السلام علیکم و رحمة الله و بركاته.

الأستاذ الدكتور

ندیم عیسی الجابری

(٢٠١٤ / ٣ / ٨)

المبحث الثاني

الحوارات السياسية

أولاً : حوار مع مجلة الوطن العربي العدد (١٥٠٦) في ٢٠٠٦/١/١٣

على الرغم من أن حزب «الفضيلة» ظهر بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق وأسسهُ مجموعة من أتباع المرجع الشيعي المعروف محمد صادق الصدر ، إلا أنه استطاع خلال أقل من عامين أن يثير الانتباه ويتردد اسم أمينه العام الدكتور نديم الجابري كواحد من أهم ثلاث شخصيات مرشحة لموقع رئاسة الوزراء إلى جانب الدكتور إبراهيم الجعفري وعادل عبد المهدي . ولهذا الحزب أطروحات سياسية جديدة لتفعيل العملية السياسية في العراق عرضها على الوطن العربي الدكتور الجابري . وتحدث أيضا عن تفاصيل مهمة بشأن ما جرى من محادثات مهمة شمال العراق بين الكتل السياسية الكبرى في المعادلة السياسية العراقية الراهنة . وفيما يلي نص الحوار:

س : أعلن حزب الفضيلة عن نيته الانسحاب من الائتلاف قبل الانتخابات بأيام قلائل ثم عاد وتراجع عن هذا القرار فجأة. هل هناك ضغوطا مورست عليكم بهذا الاتجاه ؟ أم أن حصولكم على مكاسب سياسية هو الذي أبقاكم في الائتلاف ؟

- أود التأكيد هنا على أن الائتلاف العراقي الموحد تأسس وفق رؤية سياسية تقدم بها حزب الفضيلة نفسه ، والشارع العراقي يعرف صعوبة تكوين ائتلاف بهذا الحجم وبهذه الخصوصية وسط المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها المشهد السياسي في العراق . و رغم ذلك فإن اختلافنا في بعض وجهات النظر بيننا وبين الأحزاب الأخرى داخل الائتلاف كاد ان يؤدي فعلا إلى خروجنا منه قبل الانتخابات ، لكن الجميع اقتنع في نهاية المطاف بضرورة تلافى الاختلافات التي كانت حتما ستضعف الائتلاف لو أخذت فترات أوسع ،

أما ما يشاع عن نيتنا الانفراد في العمل السياسي أو التحالف مع كتل برلمانية أخرى فهو غير مطروح نهائيا في الوقت الحاضر باستثناء إذا ما تجاوز الائتلاف المصالح الوطنية في هذه المرحلة الخطيرة . فبالإضافة إلى أن هذا الأمر سيفرض علينا اتباع سياسة وطنية خالصة بعيدة كل البعد عن المكاسب السياسية ، وللأمانة فإن هذا الاحتمال بعيد جدا عن حقيقة الأفكار التي يتبناها الائتلاف العراقي الموحد . إذ إن نجاح العملية السياسية وإشراك كل الأطراف في قيادة البلاد هي الخط الذي نسير عليه جميعا في هذه المرحلة . وبالمناسبة كان آية الله محمد اليعقوبي

داعماً أساسياً لبقائنا في الائتلاف بعد أن طلب منا تقديم كل التوضيحات الممكنة في سبيل إنجاح العملية السياسية . أما التجاوب الذي لقيناه من السيد عبد العزيز الحكيم والدكتور همام حمودي أثناء تشكيل الائتلاف وبعده فقد كان مميزاً ومؤثراً في تفعيل عمل الائتلاف العراقي الموحد الذي فاز منفرداً بنصف مقاعد البرلمان العراقي تقريباً .

س : ماذا عن ترشيحك لمنصب رئيس الوزراء ودخولكم حلبة الصراع مع الدكتور إبراهيم الجعفري وعادل عبد المهدي على هذا المنصب؟ وهل ترى أن حظوظك في النجاح ستكون أكثر من منافسيك ؟

- الأمر أبعد من أن يكون صراعاً حول منصب رئيس الوزراء بل هو ببساطة محاولة تغيير المعادلة الخاطئة التي فرضت على الواقع السياسي الجديد . إضافة إلى فتح آفاق جديدة لحل معضلات سياسية ولدت احتقاناً مدمراً يعاني منه الشارع العراقي بأسره .

ان قرار ترشيحي لمنصب رئيس الوزراء اتخذته المكتب السياسي لحزب الفضيلة والرؤية التي تم من خلالها طرح مسألة ترشيحي لهذا المنصب مبنية على أساس القبول الذي يحظى به الحزب لدى الكرد والسنة العرب و مجموعة كبيرة من الكتل السياسية الشيعية . وهذا الأمر يساعد كثيراً في إزالة مخاوف الكثير من الفرقاء السياسيين ويؤدي بالتالي لنجاح عملية تثبيت نظام ديمقراطي في العراق . إضافة إلى ذلك فإن حزب الفضيلة هو الوحيد الذي يشترك مع تيار السيد مقتدى الصدر في حقيقة كونهم من الداخل العراقي . وهذا ليس انتقاصاً من الأحزاب العريقة التي واصلت عملها من خارج العراق ، ولكنه تأكيداً لحقيقة أن أبناء الداخل هم الأقدر على فهم الأوضاع التي تسود الآن في البلاد . نحن أقرب إلى نبض الشارع العراقي من غيرنا . ونحن أدرى بالصعوبات التي باتت تخنق الإنسان العراقي كلما ازدادت أخطاء الحكومات المتعاقبة .

س : هل يعني هذا أنك تحمل أجندة خاصة للعمل في حال حصولك على منصب رئيس الوزراء وهو الحاكم الفعلي للبلاد في ظل النظام البرلماني المتبع حالياً في العراق؟

- من المؤكد أن هناك خطة عمل متكاملة أعدناها لهذا الغرض . قد يكون الوقت مبكراً لعرضها في هذه المرحلة لكنها تحمل في طياتها حقيقة الأزمة العراقية . الجميع يعرف أن ما يعانيه العراق حالياً يرتبط بعوامل داخلية وخارجية ضاغطة ، الدول العربية تبحث عن تطمينات وهي قلقة بالتأكيد من كل ما يجري في العراق ، ودول الجوار أيضاً لها ثقلها في المعادلة الجديدة ، والدول الكبرى كلها تمتلك أجندات خاصة تتعلق بالشأن العراقي .

أما في الداخل فنحن ندرك حجم التعقيد الذي يسود الملفات الساخنة كالأمن والاقتصاد ومعالجة تركة الماضي . الإنسان العراقي متعب وقلق و كل ما يريده في هذه المرحلة تثبيت وضع متوازن يسمح بالقضاء على الإرهاب والحصول على استقرار داخلي يساعدنا في الحصول على السيادة الكاملة . ورغم صعوبة النجاح في تجاوز كل هذه الأزمة المتشعبة ، لكن الأمر ممكن على أية حال ، بل إن كل ما يجري يدفع باتجاه إيجاد الحل الحقيقي للأزمة العراقية .

س : المفاوضات التي تجري حاليا بين أربيل والسليمانية وبغداد هل تأتي في إطار رسم ملامح الحكومة القادمة ؟ أم أنه الخروج من أزمة رفض النتائج من قائمة التوافق و قائمة إياد علاوي ؟

- لن أكشف سرا إذا ما قلت بأن مسألة تشكيل الحكومة مستبعدة تقريبا في الوقت الحاضر ، والظروف التي أحاطت بتشكيل حكومة الدكتور الجعفري كانت أقل تعقيدا بكثير مما يجري الآن . ورغم ذلك فقد تطلب الأمر ثلاثة أشهر لتشكيلها . الآن نحن نتحدث عن مخاض لولادة حكومة ستقود العراق لأربع سنوات قادمة ، وأكثرنا تفاؤلا يعرف أن تشكيل الحكومة الجديدة سيتطلب أشهراً عديدة . وهذا جزء من ضريبة النظام الديمقراطي وربما يحدث حتى في بلاد عريقة في التجربة الديمقراطية .

س : إذن ماذا يجري في كواليس اللقاءات التي التحق بها الجميع في كردستان ؟

- نستطيع أن نسميها اتفاقاً على ثوابت سياسية أو تقريبا لوجهات النظر بين كل الفرقاء السياسيين . وهذه اللقاءات عموماً تأتي وسط الحاجة الملحة لقراءة الأوضاع بصورة صحيحة بعيدة تماما عن التشنج والتعامل وفق معطيات المصالح الخاصة ، الحوارات حاليا تشمل الجميع وهي مستمرة على مدار الساعة بين كل الأطراف السياسية بدون استثناء تقريبا . فنحن نتحدث عن مصير وطن بكامله ، ولا مجال أبدا لارتكاب أي خطأ قد ينسف العملية السياسية برمتها .

س : هل يشمل ذلك تكوين تحالفات برلمانية جديدة ؟

- التحالفات القائمة تمثل خلاصة التوجهات الموجودة في العراق ، والجميع الآن بات ممثلا في البرلمان دون غياب أي عنصر فاعل في المجتمع العراقي . فالتحالف الكردستاني يمثل الكرد ، و جبهة التوافق تمثل السنة العرب الذين غابوا عن الانتخابات الأولى ، أما الائتلاف العراقي الموحد فهو يمثل شيعة العراق الذين يشكلون غالبية سكان البلاد . والمعادلة كما ترى مفهومة من المجتمع و الأطراف كلها تقر بأن النسب التي حصلت عليها القوائم الرئيسية هي حقيقة

المكونات العراقية و التحالفات التي تتحدث عنها أفرزتها العملية السياسية التي لم يعد يخفى على أحد كيف اتخذت مسارها الحالي .

س : هل يعني هذا أن مسألة تشكيل الحكومة من جميع القوائم الكبرى الفائزة بات محسوما ؟ وما مدى جدية التحالف بين الائتلاف والقائمة الكردية ؟

- التحالف بيننا وبين الكرد لا سبيل إلى تغييره ، هناك تاريخ من الظلم ومحاولات الإبادة تعرضنا لها سويا طوال القرن الماضي على أقل تقدير . وهذا الأمر كما ذكرت أصبح في عداد الحتميات التاريخية . أما مشاركة الجميع في تشكيلة الحكومة وقيادة البلاد فهو ما يتفق عليه كل الأطراف . ليس بوسع أحد أن يلغى أحداً من المعادلة الجديدة . لكن مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية قد يفسر أحيانا بالخروج عن قاعدة الاستحقاق الانتخابي . وهذا أمر خطر بالتأكيد إذ إنه يؤسس لجعل العراق نموذجا مشابها للبنان في توزيع السلطات على الطوائف والأعراق ، وهو تثبيت للمحاصصة التي يدعي الجميع رفضهم لها . حكومة الوحدة الوطنية كما نراها قائمة على الأخذ بالاستحقاقات الانتخابية إضافة إلى تفعيل الاستحقاق الوطني هذا ما نطمح إليه . وهذا ما نسعى مخلصين إليه .

س : ما زالت المناصب السيادية تمثل العقبة الأكبر في تشكيل كل حكومة عراقية جديدة ، هل ستكون هذ المرة أكثر تأثيرا مما مضى ؟ أم أن اتفاقات محدودة تم التوصل اليها في هذا الشأن ؟

المناصب السيادية لم تحسم أمرها حتى الآن . هناك رغبة واضحة من الجميع في بقاء جلال طالباني على رأس مجلس الرئاسة ومنصب رئيس الوزراء وفق الدستور والاستحقاق الانتخابي سيكون من حصة الائتلاف العراقي الموحد بلا جدال ، و رئاسة البرلمان ستكون للسنة العرب . الوزارات السيادية أيضا أمرها شبه محسوم إذ تبقى تقريبا على نفس التقسيمات . قد نتلمس ضغوطاً من هنا وهناك وربما صراعات إعلامية متلاحقة من كل الأطراف ، لكن الحقيقة التي نعرفها جميعا تتلخص في إعطاء المكونات الرئيسية للعراق تمثيلها الحقيقي في الحكومة القادمة وفق ضوابط تحقيق المصلحة الوطنية .

س : رأيكم هل خروج إباد علاوي وقانمته من اللعبة السياسية بعد أن فقد قدرته على الأستمرار ككتلة سياسية بارزة وفق نتائج الانتخابات ، خصوصا بعد أن شكلت عملية طرده من النجف من الجماهير تأييدا لحالة رفضه شيعيا ؟ .

ليس هناك أحد يمكنه الخروج من العملية السياسية . هناك أفكاراً متعددة لآلية بناء العراق مؤسساتياً ، قائمة بإياد علاوي تحوي الكثير من التكنوقراط العلمانيين وهؤلاء لهم دورهم في كل ما يجري . إن الدكتور علاوي ما زال ضمن القوائم الرئيسية الأربعة الفائزة في الانتخابات ، صحيح أنه فقد الكثير من وزنه السياسي وفق المعطيات البرلمانية الجديدة لكنه بالتأكيد سيحظى بمكانة توازي حجم قائمته في البرلمان العراقي القادم .

س : هل سيكون شكل الحكومة القادمة شاملاً لكل التوجهات في البلاد حتى تلك التي تتناقض معكم في الأطروحات حول الملف الأمني والعمليات المسلحة التي احرقته الشارع العراقي ؟

- حكومة وحدة وطنية لا تعني على الإطلاق تخريب مشروع بناء البلاد . نعم هناك احتقانات سياسية تعرقل الحل المطلوب في العراق ، لكن هذا لا يعني إطلاقاً قبول أن يشترك في الحكم أناس يدعمون الإرهاب . وأظن أن الجميع متفق على أن من سيدخل الحكومة يجب أن يقر بمبدأ واضح وصريح وهو محاربة الإرهاب . ونعرف جيداً أن من يقود الإرهاب في العراق حالياً هم مجموعة من التكفيريين الذين يريدون إعادة المعادلة الظالمة وترسيخ الدكتاتورية من جديد ، وهؤلاء ينظرون إلى الإنسان العراقي كعبد يجب فرض الوصاية عليه والتحكم بمصيره وفق الاطروحات المريضة التي يحملونها والإجراءات الرادعة هي الحل الوحيد للقضاء على هذا الفكر المنحرف .

س : ما تصوركم وانطباعكم الشخصي عن تشكيل الحكومة ووعي الكيانات السياسية في البلاد ؟

- بصراحة أن التجربة أكدت أن الشعب أكثر ثقافة ووعياً ونكران ذات وبصيرة من النخب السياسية ، ولولا هذا الوعي لانجرفت البلاد إلى منزلقات خطيرة أبسطها الاقتتال الطائفي . وسيبقى ذلك صمام الأمان في التجربة العراقية و السبيل لإجبار النخبة للتعلم من الشعب ... لقد شهدنا ظلماً حقيقياً في تشكيل الحكومات العراقية بعد سقوط نظام البعث أصاب أصحاب الداخل من الكفاءات المميزة ، التي عانت من التعسف والحرمان و التهميش من أهل الخارج الذين استحوذوا على أبرز المناصب بما فيها مناصب الوكلاء والسفراء والمدراء ورغم الوعود بتصحيح المعادلة بين الطرفين لمصلحة البلاد لكن الوضع استمر كما كان عليه . ، ولكننا لن نسمح أن يستمر ذلك في ظل الحكومة القادمة . ولا بد من إيجاد توازن دقيق جداً يضمن حقوق الكفاءات لأن البلد بحاجة ماسة لخبراتها أكثر من حاجته للمحاصصة ، ولا بد من الفصل

ما بين السياسة والإدارة و ما بين متطلبات إدارة الدولة والحاجة لإرضاء الآخرين . فالمصلحة العليا يجب أن تكون أولاً.... فمثلاً نحن نرى ضرورة إسناد وزارة الداخلية لحزب الفضيلة لأنه يمتلك وضوحاً كافياً لمسارات الملف الأمني و لا يمتلك مليشياً مسلحة ولن ينحاز طائفاً... وله قبول في الشارع العراقي .

س : وماذا عن الحديث بشأن تعديل الدستور وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية؟

علينا أن نتوقع في ظل طبيعة النظام الدستوري البرلماني الجديد في العراق أن الشعب بإمكانه أن يحدد أو يستبدل كل الآليات المرتبطة بحياته السياسية ، وشكل نظام الحكم والصلاحيات الممنوحة لأطراف العملية السياسية استناداً لإرادة الشعب . و نعتقد بإمكانية توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وتحويل العراق إلى نظام يشابه ما هو معمول به في الكثير من أنظمة الحكم شبه الرئاسي والاقتراب من النموذج المقارب للنموذج الفرنسي الذي يمنح صلاحيات قوية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على حد سواء .

س : وكيف تحل مشكلة الفيدرالية واعتراض الأطراف السنية على الفيدرالية في

الجنوب والوسط ؟

- النظام الفيدرالي أقره الدستور وهذا يمثل إرادة الشعب العراقي الذي أكده الدستور ولا اجتهاد في النصوص الواضحة . وليس من حق أي شخص أو كتلة سياسية أو كيان اجتماعي أو زعيم سياسي أو ديني أو قبلي أو كائناً من يكون إلغاء مواد في الدستور لأن هذا الحق حصري للشعب وإرادته الحرة . ولذلك من حق العراقيين اختيار أي تكوين فيدرالي ينظم حياتهم بطريقة أفضل في إطار وحدتهم الوطنية والنظام الاتحادي . و من حق الآخرين الاعتراض على الفيدرالية والاحتكام للشعب واللجوء للتصويت والاستفتاء الشعبي لتعديل أو إلغاء الفيدرالية . وعليهم إقناع الكرد أو أهالي الوسط والجنوب بالتخلي عن الفيدرالية واعتماد المركزية لكن إذا الشعب قد اختار فلا مجال لتغيير إرادته بغير الطريق الديمقراطي لأنه هو الحكم ورغبته هي الفيصل .

س : كلامكم جميل وموضوعي ولكننا لاحظنا وتكرر ذلك على مدى عامين رفع

لافتات وسط بغداد وفي الأماكن العامة تندد بما يجري في احتفالات رأس السنة وتهدد

المسيحيين وتدعوهم للإسلام . بماذا نفسر هذا ؟

- لا إكراه في الدين . ولا نؤمن بوسائل القمع الفكري لأننا نمتلك القدرة على الحوار مع الآخرين ومعالجة الانحرافات الاجتماعية بطرق سلمية وإننا نرفض أساليب زرع العنف وإرهاب الآخرين وهذه الظاهرة مرفوضة وهي مدسوسة علينا من أطراف معادية لنا وللبلاد

لنشويه سمعة التيارات الإسلامية، وإثارة الفرقة بين طوائف المجتمع العراقي التي كانت ومازالت متأخية وستبقى إلى الأبد ...

ثانياً: حوار مع جريدة الفضيلة ، العدد ٦١ في ١٠/٦/٢٠٠٦

س : بداية كيف تقرأ الأوضاع التي تعيشها محافظة البصرة خلال الأسابيع الماضية والتوتر الذي بدى واضحا ؟ .

لو كانت البصرة فعلا أوضاعها متردية الى هذا المستوى العالي اقول ان هذه الإجراءات صحيحة ، لكن بما ان الوضع في البصرة نسبيا أفضل من الوضع في بغداد وافضل من الوضع في ديالى والموصل والرمادي هذا يدعونا إلى التساؤل : لماذا هذا التضخيم الإعلامي ؟ لان هذه الجهود المكثفة من الحكومة بما يجري في البصرة دون ان الغي حقيقة ما يجري في البصرة ، كمدن العراق الأخرى توجد عمليات اغتياالات وعمليات تفلق الامن لكن ما اريد قوله ان ما يجري في البصرة هو اقل مما يجري في بغداد .

س : هذه التساؤلات التي تطرحها هل حاولتهم ان تجدوا إجابة إلى هذا التساؤلات؟ .

انا أتصور ان هذا هو برنامج استهدفت فيه بالأساس مرجعية الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله) كان هناك مخططا بالحقيقة بسبب الصراعات السياسية الجارية في بغداد . كان هناك مخطط لتجيم هذه المرجعية والحد من نفوذها ، خصوصا وان نفوذها بالسنتين الماضيتين بدأ يتسع ويشمل الساحة السياسية العراقية . وبدأت مؤامرة لضرب أجنحة هذه المرجعية . وابتدأت في بغداد في محاولة للتأثير على مركز الحزب في الحكومة . كان هنالك منهجا منظما لأقصاء الفضيلة من الحكومة بأحتسابه الجناح السياسي لهذه المرجعية . وبدأ التشخيص و البحث : اين هي نقاط القوة لهذه المرجعية ؟ فكان من نقاط القوة لهذه المرجعية هو الجناح السياسي وهو حزب الفضيلة الإسلامي . وكان التشخيص الآخر لقوة هذه المرجعية هو التواجد المكثف والقاعدة الجماهيرية لمرجعية الشيخ اليعقوبي في البصرة وبالتالي بدأت العملية منظمة تمت بطريقة أو بأخرى للتأثير علينا من الداخل . وأيضاً تم تهميش حزب الفضيلة الاسلامي

بالحكومة التي شكلت مؤخراً . وبالتالي بدأت صفحة جديدة الا وهي محاولة مكثفة للإطاحة بالإدارة المحلية في البصرة . لذلك هي عملية تصفية حسابات سياسية ليس الا ، هذا واضح جدا من ان الاوضاع في محافظات اخرى هي اسوأ من البصرة .

س : *دكتور من قبل من هذا التصرف ؟ .

اقول انها اطرافا سياسية ربما السيد محافظ البصرة في مؤتمر صحفي في الفترة الأخيرة كشف عن بعض الاتجاهات . و قال ان هنالك اطرافا اقليمية ودولية ومحلية تسعى بهذا الاتجاه . ولذلك اتصور ان هذا الاتجاه خطير . لحزب الفضيلة والشيخ يعقوبي قوة نافذة في الشارع العراقي و ربما يكون لهذه المواقف العدائية مردودات سلبية على العملية السياسية ، وربما افضت الى عدم مشاركة حزب الفضيلة في الحكومة الاخيرة . تصحيح أن قرار الانسحاب جاء من الفضيلة لكن القرار لم يكن بشكل عفوي ربما عملية التهميش والإقصاء التي تعرض لها هي السبب وانا كثيرا ما قلت ان هناك منهجا في الائتلاف يحاول ان يهمل الفضيلة ويقصي الفضيلة و قلت انه اتجاه خطير وربما يؤدي الى تفكيك وحدة الائتلاف وارباك العملية السياسية . و للأسف لم اجد اذنأ صاغية للاستماع الى ما قلت بل لاحظ ان العمل مستمر بهذا الاتجاه لدرجة كبيرة . بدأنا نتعرض الى مضايقات وحصار واضح ولعل معركة البصرة هي جزء من تصفية الحسابات السياسية وغلفت بهذا الغلاف الامني الكبير .

س : *ما وصفته بمعركة البصرة ، يجري الحديث عن وجود صراعات بين

فصائل مختلفة من بينها حزب الفضيلة على السلطة .كيف تردون على هذا ؟ .

نعم . الحقيقة أن التوصيف الذي ذكر في وسائل الإعلام ، بعض المسؤولين كانوا يذكرون بصراحة ان هنالك اطرافاً تريد ان تزيد حصتها في الحكومة المركزية وهذه اشارة واضحة ، المقصود فيها هو حزب الفضيلة ، باحتساب ان الفصائل التي تتصارع في البصرة كلها قد حصلت على نصيبها في الحكومة القائمة وربما حصلت على اكثر من استحقاقها الانتخابي في الحكومة الا الفضيلة . اقول لك الكثير من القوى السياسية تسعى الى ازاحة الفضيلة من ادارة هذه المدينة لأن الفضيلة حقق نجاحاً في الانتخابات الماضية في مجلس محافظة البصرة كانت النتائج ملفتة للنظر ، وعلى ضوءها تم استلام المحافظة واصبح محافظ البصرة الوائلي من حزب الفضيلة الإسلامي . و لذلك يبدو ان ادارة البصرة من حزب الفضيلة لما يتمتع به من استقلالية و وطنية بدأت تقلق بعض الأوساط السياسية في الداخل وربما بدأت تترك بعض

المخططات ، التي تريد ان تؤسس فيدرالية في البصرة لتنتقل الى محافظات اخرى وتضمها الى هذا المد الفيدرالي و ربما ان حزب الفضيلة لديه موقف من الفيدرالية فلا هو رافض لها ولا هو مشجع لها ، وانما يترك الخيار الى ابناء المحافظات هم من يقررون .

س : * ربما الاخطر بأن الحديث يجري عن ان هناك مجاميع تسيطر على صادرات النفط الموجودة هناك والقطاعات التجارية الاخرى وتحتجزها ، وهذه المجموعات يقال عنها بأنها غالبا ما تنتمي الى حزب الفضيلة ؟

- اولاً حزب الفضيلة حزب منضبط ، و ربما منبع انضباطه انه الحزب السياسي الوحيد على الساحة العراقية يعمل تحت راية مرجعية حركية . وبالتالي حزب الفضيلة وقواعده تؤمن بفكرة المرجعية الحركية التي تراقب حركة الأمة ، وتقومها عندما تصل الى مرحلة الانحراف عن المسار السياسي . فقطعا اذا كانت هناك بعض الهفوات برزت من هنا او هناك فهذه لا تعبر بالضرورة عن رأي المرجعية وقيادات حزب الفضيلة ، ربما تعبر عن اراء شخصية او احتجاجات اجتماعية لدى بعض الاخوة . اما الموقف الرسمي لحزب الفضيلة فهي لا تتبنى مثل هذه المنهجية ولا تسمح بمثل هذه القرارات التي تقوم على أساس قطع صادرات النفط او ما شابه ذلك . لكن احيانا في ظل الظلم الذي يقع على هذه المحافظة وفي ظل النقص الذي يعاني منه المواطن وانعدام الخدمات بكل هذه الأوضاع تكون ضاغطة على الجماهير . وحزب الفضيلة دائما يتعاطف مع الجماهير . لذلك ما يحصل تتحمله الحكومة ولا تتحمله الفضيلة ولا مجلس المحافظة . الحكومة السابقة امتنعت حتى الأشهر الأخيرة عن اعطاء مجالس المحافظات ومجلس محافظة البصرة استحقاقاته المالية المقررة بموجب القانون . وظلوا يعملون حتى دون ميزانية . و بالتالي على الحكومة المركزية ان تأخذ الاحتجاجات الجماهيرية بنظر الاعتبار لانه ربما تصل الى مرحلة نحن ايضا لن نستطيع ان نضبط الجمهور فيها . وهذا الكلام لا يعني انه لا توجد مشاكل في البصرة .

اقول ان هنالك مشكلات امنية في البصرة لكن ليست بهذه الحدة التي تصورها القيادات السياسية ووسائل الاعلام . صحيح هنالك ميليشيات تقوم بدور في البصرة ، هنالك تدخلات اقليمية في البصرة ، هنالك تدخلات دولية فيها ، ودور عشائري في البصرة وبعضها مسلح بأسلحة اكثر من اسلحة الدفاع الشخصي . وكذلك الميليشيات لديها من التسليح اكثر من مستوى الدفاع الشخصي ، وحتى الاجهزة الحكومية الامنية الشرطة والحرس بنيت على اسس غير صحيحة . هذا ربما كان قرار السفير بريمر . هذا كان من الاخطاء الكبرى للادارة الامريكية فلا يمكن ان يستقيم الأمن مع وجود الميليشيات .

س : * ماذا عن التجاذبات الإقليمية ؟ الا تعتقدون بأن التدخلات الخارجية قد عقدت الموقف اكثر ومن بين ما لمحت له موجود في مدينة البصرة من مجاميع مسلحة وغيرها . كيف لهذه القوى الداخلة من الخارج ان تعمل وتصل وتجول كما تشاء ؟ .

تعرف ان البصرة منطقة حدودية ومنطقة واقعة على حدود مائة وبرية ، والاثنين كبيرة بالنسبة الى البصرة . اضافة الى تلميحه بأستخدام قبضة من حديد لمن يريد العبث بأمن البصرة .

س : كيف تتابعون خطى السيد المالكي في معالجة الموقف في تلك المدينة ؟ .

انا اجد في ذلك مقدارا من المبالغة . نحن مع استتباب الأمن في المدينة ، لكن تخصيص السيد رئيس الوزراء البصرة بهذه الاجراءات انا ارى فيه بعداً سياسيا اكثر مما هو بعداً امنيا . وانا اعيد النظر في مسألة حل مشكلات العراق . انا في كثير من الحوارات حذرت من هذا المنهج ، قلت ان مشكلة العراق الامنية لا تحل بالإجراءات الامنية لوحدها فهي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى . وبالتالي حلها يجب ان يكون بالطرق السياسية عبر اطلاق مبادرة سياسية شاملة تحتوي كل الأطراف العراقية الوطنية وتأتي بها الى العملية السياسية . اما اللجوء فوراً الى اجراءات امنية رادعة فهذا منهج مغلوط ويؤدي الى المزيد من العنف ، لأن العنف لا يولد الا عنفاً . وبودنا ان تطرح الحكومة مثل هذه المبادرة لكي تحل المشكلات السياسية ، وبودنا ان نتصرف الحكومة بشكل موضوعي وحيادي ، لا نتصرف مع محافظة هكذا لانها يقودها الحزب الفلاني و المحافظة الاخرى يقودها الحزب الاخر . وانما نتصرف بحكم المسؤولية الوطنية الملقة عليها .

س : حزب الفضيلة اعلن عدم مشاركته في الحكومة العراقية الجديدة طبعاً

اسباب عدم اشتراكه بالحكومة اجملها بجملة اسباب من بينها ، ما قاله احد قياديين الفضيلة بوجود قوى تود ان تضع عراقيل امام دور حزب الفضيلة بهذه الحكومة . من هي هذه القوى ؟ ولم برأيكم ؟ .

حصلت خلافات بدون شك بيننا وبين اطرافا عديدة من الائتلاف العراقي الموحد ، ليس الان وانما حتى في تشكيلة الحكومة الماضية سواء في تشكيل الائتلاف نفسه او في تشكيل الحكومة الماضية ولم يسوى هذا الخلاف لحد الان . وهذا المنهج كبير كثيرا ولم يصح بل بالعكس سار بالاتجاه الذي يستهدف الفضيلة و يحاول ان يحجمه . و بالتالي ابتعدت اطراف الفضيلة عن التشكيلة الحكومية لانه كانت هنالك عملية لا تليق بالفضيلة في طريقة توزيع المواقع الوزارية

او ما شابه ذلك . فضلا عن اعتراضنا المبني على طريقة المحاصصات الطائفية والعرقية التي تشكلت بموجبها الحكومة الحالية وكل الحكومات السابقة . نعتقد ان هذا النهج سوف لن يؤدي بأي شكل من الاشكال الى انجاح العملية السياسية او استتباب الأمن . فهذا الأمر سيزيد من توتر وتردي الحالة ، لأنه جعل المحاصصات الطائفية مقننة سياسياً . قلم يقول الدستور العراقي يجب ان يكون مجلس الرئاسة مكون من ثلاثة واحد كردي واخر سني واخر شيعي . لكن القادة السياسيين جعلوا من ذلك تقليداً سياسياً ، وهذه آلية عقيمة في بناء الدولة ولا يمكن ان تؤدي الى بناء دولة صحيحة .

س : كنتم من بين مرشحي تولي منصب رئاسة الوزراء . ماهي اسباب ابتعادكم عن هذا المنصب او استبعادكم ان صح التعبير ؟ .

بدون شك نحن كنا الاقرب الى موقع رئاسة الوزراء من بين كل المرشحين الاخرين ، لأننا قرأنا مع سماحة الله العظمى الشيخ اليعقوبي (دام ظله) المشهد السياسي قبل ان يتشكل . وقرأنا ان المشهد السياسي يسير باتجاه معين ، كان هنالك مرشحين للانتلاف هما السيد عادل عبد المهدي والسيد ابراهيم الجعفري . وتوصلنا الى استنتاج أن المرشحين سوف لن يتمكنوا من تشكيل حكومة . وبالتالي سندخل في مآهات سياسية يزداد فيها الاحتقان الطائفي وتزداد فيها اعمال العنف وربما نصل الى مرحلة من الاحتقان السياسي .

وعلى هذا الاساس تم ترشيحنا من الشيخ اليعقوبي (دام ظله) لهذا الموقع ،لنتلاني مثل هذه المطبات الخطيرة التي ربما يتعرض لها الشعب العراقي . و قراءتنا السياسية كانت في غاية الدقة . وفعلا مثل ما تصورنا النتيجة اتت بشكل مطابق لقراءتنا اذ لم تستطع الشخصيتين المرشحتين من تشكيل الحكومة . وبالتالي رشحنا كحل انقاذ وطني نظراً لما نحظى به من مقبولية واسعة لدى الأطراف العربية السنية والاطراف الكردية ولدى جزء من مكونات الانتلاف الموحد ، لكن توازنات الأمور والضغوطات الخارجية والتهديدات التي تعرضنا لها ، ربما حالت دون وصولنا إلى هذا الموقع .

س : * فيما يتعلق بمسألة عزلكم عن الأمانة العامة لحزب الفضيلة كثير من فسر الأمر بان هناك خلافاً بينكم وبين سماحة الشيخ محمد اليعقوبي ؟ ما صحة هذه الأنباء وهل فعلاً بأن هناك ثمة خلاف بينك وبين سماحة المرجع ؟ .

هذا كلام عارٍ عن الصحة . العلاقة التي تربطنا مع الشيخ اليعقوبي اكبر من علاقة سياسية هي علاقة ممتدة لفترات ما قبل عام ٢٠٠٣ . وبالتالي ما يربطنا بالشيخ اليعقوبي رابطة

عميقة ورابطة واسعة ونحن أسسنا سوية حزب الفضيلة الإسلامي ، وربما انا اكثر شخصية متفهمة لاطروحة مرجعية الشيخ يعقوبي وترجمتها بشكل دقيق على الساحة السياسية .

ولذلك اكتسبت نجاحاً واسعاً . وبالتالي لا يوجد اي خلاف في الحقيقة . والذي جرى في احد جوانبه هو لتمشية العملية السياسية ، لأن العملية السياسية وقفت . والكثير من الاخوة كانوا يراهنوا على ان هنالك خلافات ستتصاعد بيننا وبين مرجعية الشيخ . فهؤلاء لا يعرفون طبيعة العلاقة التي تربطنا مع مرجعية الشيخ يعقوبي بل بالعكس عملية التغيير التي حصلت ربما كانت تنطوي على درس سياسي لم تألفه الاحزاب حتى الأحزاب المرجعية . اذ لا يوجد الان تغيير سياسي يحصل على مستوى الامين العام دون ان يرافقه مشاكل بين المرجع والامين العام . وهو ليس عزل انما ترتيب سياسي .

س : في خضم هذه الأحداث كيف تنظرون الى مستقبل التجربة الديمقراطية في العراق ؟

انا لازلت اتصور ان العراق لحد الان انتقل من حالة الدكتاتورية الشمولية الى حالة ربما البعض يسميها الديمقراطية ، انا اتصور اننا انتقلنا الى مرحلة الفوضى وليس الى مرحلة الديمقراطية . اتصور ان الذي يفصل بين الديمقراطية والفوضى خيط رفيع واعتقد ان هذا الخيط قد قطع ودخلنا في أتون الفوضى .

الديمقراطية تعني الأمن تعني الحرية . كيف انت كمواطن تصبح حراً في اختيار الرأي ووضعك الامني غير وارد ؟ ممكن اذا طعنت في حزب معين يقتلك الحزب الاخر ، اذا طعنت بهذه الشخصية تطعنك جهة أخرى . وبالتالي المواطن لا يملك الحرية الكافية لإبداء رأيه بسبب تدهور الوضع الأمني .

ولذلك انا اتصور ان الوضع الان وضع الفوضى وليس وضع الديمقراطية . وكما يقول افلاطون : من رحم الفوضى تولد الدكتاتورية . ولذلك احذر ابناء الشعب والنخب السياسية من ان هذه الفوضى ربما تؤدي الى الدكتاتورية وليس العكس . وعلى ذلك يجب اجراء عملية مراجعة صحيحة لوضع الديمقراطية في نصابها الصحيح قبل ان تأتينا الدكتاتورية بشروها .

ثالثاً: حوار مع جريدة آفاق الكرد ، العدد ٩٦ في ٢٠٠٧/٩/١٨

آفاق الكورد / حسن ناصر

العملية السياسية في العراق تسير بصورة بطيئة ومشروع المصالحة الوطنية يفتقر الى الكثير من المحاور والنقاط . قال الأستاذ الدكتور نديم الجابري عضو مجلس النواب العراقي عن حزب الفضيلة أن الأوضاع الحرجة والصعبة التي يمر بها العراق أثرت و بشكل سلبي على سير العملية السياسية مما جعلها تسير بصورة بطيئة . وأن المواطن العراقي لم يلمس اي تغيير إيجابي يشعر به ، الأمر الذي جعل اليأس يتسرب اليه . مشيراً الى أن مشروع المصالحة الوطنية وللأسف يفتقر الى الكثير من المحاور والنقاط الرئيسية . صحيفة آفاق الكورد التقت بالسيد الجابري وكان لها معه هذا اللقاء ..

س: كيف سننظر إلى العملية السياسية في العراق؟

ج: بصراحة شديدة انها تعرف من مقدمتها . الرجوع الى مقدمتها من ناحية الأوليات التي بنيت عليها ، من ناحية أخرى وللأسف الشديد أوليات العملية السياسية كانت مبنية على ارضية هشة وضعيفة حيث بدأت بالاحتلال الأجنبي . ولا يمكن بناء عملية سياسية سليمة وصحيحة في ظل وجود الاحتلال ، لأنه غير ملم بأطراف الشعب العراقي ويجهل تطلعات واحلام و أفكار ورؤى الشعب العراقي . فنحن نجد أن بناء العملية السياسية كان وفق بدائيات لا تتناسب مع دولة عصرية عريقة لها ابعادها وتاريخها . الدولة العراقية دولة بنيت منذ آلاف السنين كان المفروض الأخذ بنظر الاعتبار هذه النقطة الجوهرية المهمة .

نلاحظ أن التجربة وللأسف الشديد بنيت على أسس طائفية وليس على أسس المواطنة ، وهذا بالتأكيد سبب رئيسي ومباشر على عيوب التجربة الجديدة التي توعد الأمريكان على انطلاقتها ، وهذا من البديهي ان يعطي الانطباع والمفهوم السيء نحو التطلع لآفاق جديدة مشرعة ومستقبلية في العراق الجديد . لذلك نحن نرى أنه من اجل الخروج من المأزق السياسي وسير العملية السياسية بصورة صحيحة لابد من مراجعة جدية وشاملة لكافة مقومات العملية السياسية ، فنحن نرى انها تسير بصورة بطيئة ويجب أن تكون هناك حلول ومحاولات لأنفاذها من الجمود .

س: كيف تقيمون اداء حكومة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي؟

ج : حكومة السيد نوري المالكي حكومة عراقية منتخبة من الشعب العراقي الا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الحكومة هي التحديات والمعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق الكثير من المشاريع التي تخدم سير ومنهج المشهد السياسي من ناحية ، وافكار المواطن العراقي الذي ينتظر من الحكومة الشيء الكثير وفق التطورات التي تشهدها البلاد من ناحية اخرى . كما أن هناك اسبابا خارجة عن ارادة المالكي حالت دون تحقيق ما يمكن تحقيقه فمثلا الرجل ينادي بوضع ديمقراطي جديد يسود البلاد والوزارات فهو عازم على انشاء وزارات بعيدة عن المحاصصة وترشيح وزراء تكنوقراط وأن يكون الولاء اولا وأخيرا لبلدنا العراق وليس الولاء للحزب والولاء الشخصي أو الطائفي هذا مرفوض رفضا قاطعا . فنحن نؤكد دائما وابدأ على أن يكون المنهج يشمل الولاء المطلق للعراق ، العراق اولا وأخيرا وليس الولاء الشخصي أو الطائفي لأن ذلك سوف يؤثر بشكل سلبي وبشكل مباشر على نهج الوزارة وعملها ومن ثم ما تحققه من نجاح أو فشل . ونلاحظ النتائج وللأسف الشديد دون المستوى المطلوب . وهناك الكثير من الهفوات والفراغات ، لذا نجد ولاء الكثير وللأسف الشديد للأحزاب أو للطائفة التي ينتمي اليها وهذا بالتأكيد خطر كبير يهدد سير منهج الوزارات العراقية . نحن نؤكد على أن يكون الولاء للوطن الواحد فقط .

س: كيف تنظرون وتقيمون مشروع المصالحة الوطنية؟

ج : مشروع المصالحة الوطنية مشروع وطني من الدرجة الأولى ألا انه يفتقر الى الكثير من المحاور والنقاط الرئيسية . وكان عليه أن يتبنى محاور عديدة منها فتح حوار مباشر وغير مشروط مع القوى المتصارعة ، وفتح حوار مباشر مع الاطراف المتصارعة والمتنازعة لمناقشة كافة القضايا المختلف عليها ، والمحور النهائي هو طرح مشروع سياسي شامل تراجع فيها كل الاختلافات . وبالتالي يتم تثبيت النقاط والمحاور المختلف عليها وحلها بصورة صحيحة الامر الذي يجعل مشروع المصالحة الوطنية يرى النور وبجاح يضمن سير ومنهاج العمل السياسي في العراق .

س: كيف تنظرون إلى تعليق وانسحاب بعض الكتل السياسية سواء من البرلمان أو الحكومة؟

ج : انسحاب وتعليق بعض الكتل السياسية ظاهرة صحية نحن نجد أن الانسحاب يعد احتجاجا على الأوضاع الراهنة في العراق . فنجد بعض الكتل السياسية تعلن انسحابها أو تعلق

عضويتها ما لم يتم تنفيذ شروطها وكل انسحاب يأتي وراءه جملة متطلبات . هذه المتطلبات يجب أن تؤخذ مأخذ الجد من الحكومة أو البرلمان . وأن تنفذ بوقت سريع خدمة للمواطن العراقي . فنحن نرى أن انسحاب الكتلة السياسية أو تعليق عضويتها أمر يجب أن يدرس بصورة صحيحة وجادة لكي نضمن سير العملية السياسية نحو الأفضل . علينا الاستماع الى كافة مطالبها ومن ثم تقرير ما يضمن بقائها من انسحابها ..

س: كيف تقيمون اداء مجلس النواب العراقي؟

ج: قبل أن نقيم اداء مجلس النواب العراقي علينا أن نقول و بوضوح بأن البرلمان العراقي له وظائف تشريعية ورقابية . في الوظائف التشريعية والعمل وفق القوانين المهمة وسن مشاريع عديدة وحجب الثقة والتصديق على الكثير من المشاريع باختصار البرلمان في هذا الجانب يؤدي عمله وبصورة صحيحة إلا أن المشكلة تكمن في الوظائف الرقابية هناك تقصيرا واضحا وهناك فشل ايضا وعلينا أن نعترف بذلك .

س: كيف تنظرون الى مستقبل العراق السياسي ؟

ج : مستقبل العراق السياسي بخير أنشاء الله . وأن الكثير من المساعي الخيرة التي تطالب بسير المنهاج والعملية السياسية في العراق نحو آفاق جديدة ورؤى جديدة ، المشهد السياسي ربما يتحول بفضل التغييرات الحاصلة بالمشهد والساحة العراقية . فالجميع مطالبون بطرح وجهة نظر ورأي يخدم سير وتقدم العمل السياسي في العراق نحو الافضل وتحريك العملية السياسية من الجمود . نحن متفائلون بغدٍ مشرق جديد يحمل بين طياته شمس الحرية الجديدة وآفاق جديدة تلوح في الأفق .

رابعاً: حوار مع جريدة الجمهورية ، العدد ٩ في ٢٢/٢/٢٠١٠

سبع سنوات عجاف قد انتهت وها نحن اليوم ننتظر من خلال الانتخابات المقبلة ان يلتبس المواطن أن سنوات الأنتظار الممل للسنوات السمان ستصبح أن شاء الله آتية من خلال القادة الحقيقيين الذين هم من سيمثلون الشعب العراقي عبر انتخابات اصبح وعي الناخب العراقي فيها كبيراً ودخل مرحلة التجارب العديدة السابقة . واليوم سيدخل الامتحان الصعب عندما يدلي بصوته للمرشح الكفوء - الامين - العملي- المتواضع - المثقف - الصادق والبعيد عن النهج الطائفي الشوفيني .

نقف في هذا التحقيق وقفة استذكار للسنوات الماضية والتي كانت حافلة بالأحداث والتقلبات المتعددة . جلس من جلس على كرسي مجلس النواب وهي السلطة التشريعية الأولى والرقابية هناك من كان جديراً بحمل هذه المسؤولية وأعباء المرحلة . وهناك من كان فاشلاً من البداية حتى أن البعض دخل البرلمان وهو لا يمتلك شهادة الإعدادية فكان المشروع الطائفي حاضراً و المشروع العرقي وغيرها من المشاريع . في المقابل كان هناك اعضاء مجلس النواب من نجل لهم كل التقدير والاحترام .. وعلى سبيل التجربة وليس بالمفهوم المطلق . ومن بين الاسماء التي كان لها أرادة التغيير وعدم الأنجرار للمشاريع الطائفية والتقسيمية وكانت له صولات وجولات في الحرب على الفساد وعدم التخندق الطائفي اضافة الى أنه الرجل تكنوقراط ويحمل شهادة الدكتوراه انه الاستاذ الدكتور نديم الجابري الأمين العام للتيار الوطني المستقل والعضو المرشح للانتخابات النيابية ضمن ائتلاف وحدة العراق .

في البداية رحب بفريق عمل جريدة الجمهورية الشعبية التي يهتما أن تعكس حقيقة المرشحين الاصلاء والذين نتوسم منهم كل الخير فكان حديثه معنا مفتوحاً وصادقاً وصريحاً.

اشكركم جداً لهذه الفرصة لكي نتحدث عبر المنبر الشعبي لجريدة الجمهورية الشعبية .. و ننتذكر بذات الوقت مؤسس الجمهورية الشعبية العراقية أبو الفقراء وزعيم الأمة الشهيد عبد الكريم قاسم ، وحقيقة ان الخيرة من القديسين والرهبان قلما نجد هكذا شخصية تمثل مفهوم النزاهة والعدالة وبناء الدولة العصرية ، وللأسف فإنه لم يستطيع اكمال مشواره وذلك للأسباب المعروفة .

في بداية حديثنا معكم تعرفون ان الواقع السياسي والتجربة السياسية بعد نيسان ٢٠٠٣ وبمرور الزمن سجلت سيطرت الأحزاب الإسلامية وبلونيتها الاجتماعية الشيعي والسني على مقاليد الأمور بالبلد .. وهذه الأحزاب والتيارات بالواقع لم تقدم النموذج الاسلامي الحقيقي العصري والفكري بل انحرفت عن المسار الصحيح و قدمت نموذجاً ضعيفاً وأدائها كان ضعيفا واعتمدت على قواعد لا تمت للإسلام بصلة لكي تبني لمؤسسات الدولة ، لذلك أعتمدت على الآليات والقواعد السابقة وهي (قاعدة الولاء للحزب والمذهب بدلا من الكفاءة) .

وحقيقة الأمر أن الحركة الاسلامية أصبحت لديها أخطاءً عديدة ومنها أعتمدت على الدين كسلاح للوصول للسلطة . وكأن الدين والمذهب هو الوسيلة الوحيدة ، بينما الاسلام لديه العديد من الوسائل للوصول للغايات النبيلة .

ولذلك أصبح مشروع مقايضة المشروع الإسلامي بالسلطة ، وعند الاختيار اختارت الحركة الإسلامية السلطة وهذا خطأ استراتيجي . و بذلك تهاوى المشروع الاسلامي الوطني - لأن للسلطة مستلزمات غير تلك المستلزمات التي يحملها المشروع الاسلامي . هذا خطأ أفسد الكثير من المصادقات وانحسرت قاعدة التأييد الشعبية لها . تلاها الخطأ الآخر عندما ضيقوا المفهوم الإسلامي باتجاه الطائفية - حيث بدأت عملية الانتقال من الطائفة الأخرى ، وهكذا كان هذا الخطأ قد أضعف كثيراً من مصداقية المشروع الاسلامي ، و إزاء تلك المعطيات دفعت كل الأحزاب الاسلامية الثمن حتماً وأن لم تشترك بتلك الأخطاء . و كان للمواطن الحق في أن يسأل ما الفرق بين هذا الحزب والحزب والآخر ، فهناك أخطاء استراتيجية . نحن منذ البداية كان إيماننا واعتقادنا بالفكر الوطني والمشروع الوطني - كان ادراكنا يختلف عن بعض الإدراكات الأخرى والنخب - فكان مشروعنا الوطني الذي يقف على ثلاثة أعمدة هي :

العمود الأول الوطن و علينا المحافظة عليه .

العمود الثاني العروبة بأحتسابها النسب والهوية الاجتماعية التي تميزنا .

العمود الثالث الاسلام لأنه ديننا الحنيف و الرسالة السماوية السمحاء والعقيدة والتاريخ والحضارة .

لذلك فإن مفاهيمنا متلازمة مع العروبة والاسلام . وبما إن الحركة الاسلامية انحسرت ضمن إطار الطائفة فأنها لا تستطع تغطية المساحة الوطنية . فالأحزاب الشيعية انحسرت ضمن بيئتها مما انعكست تلك المفاهيم سلبا على الشارع ، وهذا ما حصل بالذات

في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ . نحن من جهتنا أستلهمنا عمق التسامح الديني والمسؤولية التاريخية ولكي نعطي للأخرين درسا في كيفية البناء و التجديد للفكر الاسلامي من خلال تأسيسنا للتيار الوطني المستقل .

معلوم للجميع أن الدكتور نديم الجابري اسلامي اصولي شيعي وان الدكتور محمود المشهداني اسلامي سلفي سني - فكانت لدينا ايجابيات في هذا الملتقى ، الفكرة وانجاح التجربة التي التف حولها الكثيرين . وأردنا بذلك ان نكسر حساسية الطائفية . من الممكن أن يتم مستقبلا تكوين جبهة اسلامية من رحم المجتمع ، ولادة خالية من الطائفية ليظهر للوجود اولاد أصحاب ، ونفرح أيضا عندما نسمع أن هناك حالة وعي وقفز للأفراد الذين بدأوا بتشكيل كيانات توافقية ومستقبلا ممكن نندمج .

وعندما وصلنا الى موضوع الانتخابات واستعدادات التيار لها والاتفاق مع ائتلاف وحدة العراق والدخول معه في الانتخابات وبعض من الأسئلة أجاب سيادته :

- أن الانتخابات حالة وطنية لمفهوم التداول السلمي للسلطة يقره الشعب عبر صناديق الاقتراع . وبالتأكيد أن له مستلزمات مادية ومعنوية ولا يمكن ان تكون اشخاص حاملين بأن الانتخابات تسير بلا امور مادية .. نحن بدورنا وفرنا قدرا معقولا من الأمور المادية ولكن ليس بمقدار الاستعدادات للأحزاب التي تحصل على التمويل الخارجي أو التي تستفاد من نفوذها بالسلطة . أعدنا مقدارا معقولا من الاستحضارات للانتخابات ولاننا نعول على أخلاقيات المجتمع وإن الشعب سيلاحظ أن هناك حملات صرف عليها الملايين من الدولارات ، وهناك حملات صرف عليها بصفة من الدولارات ولكن وعي الناخب هو الفيصل في الأختيار الحقيقي لأنه بدأ يدرك ووعيه بدأ يتصاعد حقا سيسأل من أين جاءت تلك الأموال ولربما كانت الدعاية المكثفة والتمويل الكبير ليس لديها مردود الا بالشكل المعقول .

وسيتلمس المواطن أن الأحزاب الوطنية التي ليس لها دعم خارجي وحملاتها معقولة ومتواضعة لها ميزة يحسب لها عند المواطن الواعي . نحن لدينا بالتأكيد مركز دراسات واستطلاعات تشير بأن الناخب لا يميل للمرشح الطائفي أو الشوفيني او التكفيرى أو من أفسد من خلال عملة بالدولة ومن عم تجربته لسنوات ولم يقدم الخدمة للشعب . نحن نعول على وعي يتجاوز نطاق المناطقية والطائفية ، والاحزاب السنوية انحسرت أيضا بمناطقها وضمن .

الاطار الطائفي الاجتماعي .

إذا فكل حزب له مكون محدد . إزاء ذلك لم تعد الحركة الاسلامية قادرة على تغطي المساحة الوطنية كاملة . فكان لابد من أن نعيد صياغة للمشروع الوطني المرتبط بالإسلام والعروبة . فكانت فكرة التيار الوطني المستقل . فكرة اعادة تغطية المساحة الوطنية بالعروبة لتي ت غطى ٨٠% من المساحة الاجتماعية . وفي المرتكز الإسلامي تغطي ٩٠% من المساحة . لذلك أعدنا صياغة المشروع الاسلامي صياغة وطنية بتوجيهات وتصحيح للتجربة الاسلامية . فليس صحيحا ان نقول إن الاسلام والحركة الاسلامية لا سامح الله خاطئة وغير مرنة وليست عصرية ، بل أن الخلل في الاسلاميين وكل من يدعي الفكر الاسلامي وبالتطبيق ومن يدعون أنهم يمثلون هذا الخط .

السؤال عن سؤالكم حول تأسيس جبهة اسلامية موحدة ، أقول إن القضية أصبحت أكثر تعقيداً من السابق . قد تكون الفكرة ناجحة في عام ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤ ولكن بعد كل هذه التراكمات من الاقتتال الطائفي نجد الان صعوبة في تشكيل تلك الجبهة ، نظرا لكثرة تلك الأحزاب وعدم وضوح الوانها ورؤيتها . و أصبح هناك تلازما بذهن المواطن – لكي تكون اسلامياً يجب أن تحدد ما هو مذهبك حتى ندخل في هذا الحزب . وهذا المبدأ تم تغذيته من الأحزاب الطائفية . ورغم تراجع الفتنة الطائفية أو الحرب الطائفية الا اننا لا نجد من أي فريق حزبي اسلامي مذهبي يقبل بقيادة شخص من المذهب الآخر عليه . فمعروفة اذا الهوية المذهبية لا تجد في أي حزب شيعي قائدا سنيا .

ان تلك الحساسيات الطائفية ليست من أفكار أو بناء المجتمع الاسلامي . بل من افكار السياسيين وتصرفاتهم . فالإسلام بريء من تلك التخندقات . لنعطي مثلاً على ذلك فالسنة الأولى وبعد نيسان ٢٠٠٣ ولغاية حكومة رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي ، كان العراق بلا جيش و لا شرطة أو أجهزة أمنية ، ولكن لم تحصل عمليات تهجير طائفي او احتقان مذهبي . ولكن بعد ٢٠٠٥ ومجيء الأحزاب الطائفية للسلطة و وجدت لها المساحة الكبيرة في البرلمان ولكلا التكوينييين وجدت صعوبة في التوافق فيما بين الناخبين مع الدعاية المعقولة من التمويل الوطني .

وعن سؤالنا عن الالتزامات الأخلاقية والمبدئية التي يحملها الناخبون على المرشحين للانتخابات بعد الفوز أجاب سيادته :

أصبح قانون الانتخابات الجديد ملزماً ضمن القائمة المفتوحة أن يكون للمرشح التزام اخلاقي

في تقديم الخدمات والامتيازات والوعود التي تعطى للناخبين وللمؤيدين الذين أعطوا أصواتهم عكس ما كان سابقا في القائمة المغلقة . فأنها نمط غير واعي . نحن في التيار عملنا قاعدة بيانات للشخصيات والجماهير التي توثق اسماء المؤيدين ، ونعمل وفق نظام الديوانيات في استقبال السادة الناخبين فمن حقهم علينا أن ندافع عنهم ونحمي مصالحهم وفق السياقات القانونية . وسنمد يدنا لكل من يمد يده لنا . أما عن تحالفنا مع ائتلاف وحدة العراق أعتقد أن هنا التحالف يلبي جزءاً من طموحنا ، لأننا نعلم ان العراق يعيش أزمة و يحتاج الى انقاذ وإن المسار ليس كله صحيحاً . بعض الأوجه صحيحة والأخرى غير ذلك . الانتخابات وجدت للتداول السلمي للسلطة . لذا نؤكد على الايجابيات في التحالفات الانتخابية ، وتثبيت البرنامج الوطني اذا نفذ الائتلاف هذا البرنامج . واذا ما علمنا أن تنظيمنا ما سيدخل مع ائتلاف وحدة العراق سنحترمه . لأنه بالتأكيد تكون هناك رؤى عديدة فأن لكل تنظيم سياسي له برنامج وعلى الجميع تقديم التنازلات .

وعن البرنامج الاقتصادي الشامل الذي وضعه التيار اجاب سيادته :

- لدينا برنامج كامل مع وجهات نظر لكل القضايا فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية حسب المذهب الاقتصادي . واذا ما علمنا أن الدولة العراقية ومنذ سنوات لم يتضح للعيان ما هو مذهبها الاقتصادي . نحن نرى ان الاقتصاد الحر الشامل الذي حل بالعراق بعدما كان في ظل النظام السابق الاقتصاد الشمولي يعد اقتصادا فاشلا أيضا ويؤدي إلى مشاكل اقتصادية و اجتماعية كبيرة . فليس من المعقول أن نقفز سريعا نحو عوالم اقتصاد حر . فالاقتصاد الحر لا يصلح لكل المجتمعات . أنا أعتقد أن ما يخدم العراق هو نظام الاقتصاد المختلط . وحتى لا نقع في أخطاء شعوب سبقتنا في استلهاهم القفز السريع للاقتصاد الانفتاحي الشامل الحر بعدما كان هناك اقتصادا اشتراكيا فيها ، وخير دليل مصر وما حدث من أحداث في عام ١٩٧٧ نظرا التحول المفاجئ نحو الاقتصاد الحر .

ان للعراق اقتصاد راكد يجب أن نعمل كيفية معالجة هذا الركود . ونركز على الأولويات في اختيار القطاع الذي يحرك كل القطاعات ، . عليه يكون قطاع الإسكان هو المحور المحرك الأول لكل القطاعات . وهذه المشكلة لا تستطيع أن تحلها الدولة العراقية لوحدها لأن ذلك يكلف ٥٠ سنة لبناء أربع ملايين وحدة سكنية . المشكلة يجب أن نحلها عن طريق الاستثمارات العقارية الوطنية في بناء مجمعات اسكانية واطئة الكلفة وبأقساط و يكون البنك المركزي العراقي هو الضامن . علما أن المستثمر الأجنبي يبيعها للمواطن لذلك على الدولة تخصيص

قطع أراضي لبناء المدن يتم توفير تصاميم معينة ، وتوفير الخدمات وبيع الأراضي لغرض الاستثمار العقاري حسب المواصفات . علما بأننا يجب أن نغادر عملية توزيع الأراضي العشوائية فهي ليست ذات فائدة . أن تنشيط سياسة الإسكان سيوفر الفرص لجميع القطاعات من عمال بناء ، نجارة ، حدادة..... الخ . يساهم ذلك في تنشيط الاقتصاد ، علما بان سياسة التوظيف و ارهاق الدولة بالرواتب أحد أسباب المشاكل الاقتصادية (ما عدا في مجال النفط فأننا ضد السياسية النفطية الحالية التي تسمى عقود التراخيص ، لأنها عقود لا تناسبنا وسوف تأكل أموال الشعب لأن الشركات تأخذ حصة كبيرة من النفط . الوسيلة المناسبة هو الاستثمار المباشر .

أما عن باقي القطاعات الزراعية والصناعية فهي حاليا منهارة . وكما تعلمون أن كلفة إنتاج المواد الزراعية لا تنافس مثيلاتها من الدول المجاورة . وان الدولة أصبحت مستهلكة و غير منتجة . أما عن الواقع الصناعي فهناك اكثر من ٢٠٠ مصنع منهار ومتوقف عن العمل يجب اعادة تشغيلها مثل مصنع البتروكيماويات و الحديد و الصلب و الفوسفات . علما أن الاستيراد بلا ضوابط لا جدوى منه . كما ونطالب الشعب أيضاً بالتقليل من سياسة الاستهلاك وان يكون المستهلك راشداً .

أجرى الحوار:

سلام الطائي رئيس التحرير التنفيذي

خامساً: حوار مع جريدة النهار ٢٠١٨ :

أحد أبرز السياسيين ، شغل عدة مناصب ابرزها عضو الجمعية الوطنية وعضو مجلس النواب ورئيس حزب الفضيلة الإسلامي . من مواليد ١٩٥٩ دكتوراه في العلوم السياسية وبروفسور في الفكر السياسي انه الدكتور نديم الجابري ، ضيفنا عبر هذا الحوار :

[جريدة النهار، العدد ١٩١١ في ١٥/١١/٢٠١٨]

- السبب في عدم ترشيحك للانتخابات الاخيرة ؟

• x حقيقة مقاطعة الانتخابات لم يكن عن ردة فعل ولا في لحظة انفعال . جاء بعد دراسة الواقع السياسي العراقي ، ودراسة التجربة الديمقراطية العراقية ، والتنبؤ بالمستقبل ما بعد الانتخابات . وعندما درسنا الأمر بهذه الطريقة لاحظنا ان نتائج الانتخابات محسومة سلفاً . وانا في اكثر من مكان تحدثت عن مجموعة من الأحزاب التي سوف تحصل ما بين ٨٠ - ٩٠ % من مقاعد مجلس النواب قبل الانتخابات . وعندما انتهت فعلا حدث كما توقعت ولاحظنا عدم إعطاء المجال للشخصيات الوطنية الأخرى لكي تدخل هذا الميدان وان تحقق شيئاً . وان حققت شيئاً لكن لم يوضح عملها ، مجرد أفراد قلة هنا وهناك . وقتها مسبقاً بان نسبة التغيير تكون بحدود ١٠٪ بشرط أن تكون متفرقة حتى لا تشكل كتلة ومركز ضغط .

ولذلك شاهدنا العملية الانتخابية منذ البداية حيث تهيأ المسرح للتلاعب بالنتائج وقانون الانتخابات فصل على مقاسات الأحزاب الموجودة في البرلمان بحيث يضمن وجودها وكيف يبعد القوائم الصغيرة . وكيف يغلق الأبواب أمام المستقلين . وكل هذا في القانون . وايضا بدأت عملية تشكيل المفوضية والتي كانت عبارة عن محاصصات تارة فئوية وتارة سياسية والذي لديه مفوض في الانتخابات قطعاً سيفوز . ولذلك وصفتها بالمسرح وقتل أعد المسرح لعملية التلاعب بنتائج الانتخابات . اذن الخوض في تجربة وهمية تعطي شرعية لتجربة هي حقيقة تفتقر للكثير من الشفافية والنزاهة والمصداقية . ولهذا لم نكن شهداء زور على هذه العملية عبر المشاركة الانتخابية . وكذلك ان مستوى الوضع العام مازال متدني و لا يتعاطى مع كفاءات العراق و مازال متأثراً بالولاءات الحزبية والشخصية والمعيار المناطقي والعشائري .

وايضا يبيع صوته . هذه مداخل لا تخلق تجربة ناجحة . ولاحظنا بأن اليد الخارجية لها تأثير وان نتائج الانتخابات يجب أن تتوافق مع ارادات إقليمية ودولية ، ونحن كشخصيات وطنية نعتبر ذلك ليس ملائما لنا وسوف تعطي شرعية ونتحمل وزرهما بدون ان تكون لنا فرصة للنجاح . فقلنا علينا النأي بأنفسنا عن هذه المسؤولية . لذلك انا قلت بان تيار المقاطعة هو التيار الذي انتصر بالانتخابات الأخيرة ، لأنه حصل على ٨٠% من أصوات الناخبين ، وتيار المشاركة حصل على ٢٠% .

وهذه نسبة تم التلاعب بها ايضا ، أذن الذين فازوا هم الذين لم يشاركوا في الانتخابات ، هذا تأسيس المستقبل . والمقاطعة عبارة عن موقف وليس عدم اكتراث . نريد أن نثبت حقيقة و موقف وهذا ما اعلناه ولم نخفيه حتى في المستقبل نقول بأننا قاطعنا الانتخابات ، وعندما تأتي انتخابات نظيفة من حقنا المشاركة فيها .

- لم تتسلم منصبا كوزير او غير ذلك منذ تشكيل الحكومات المتعاقبة ؟

• ... شاركت ضمن مسميات قوائم التحالف الشيعي مثل القوائم (٥٥٥ ، ١٦٩) وكنت احد اقطابها السبعة . و كان ترشيح المناصب بأيدينا باحتسابنا القائمة الأكبر ، لكن منذ البداية شاهدت الحكومات التي تتشكل فاشلة وكرئيس لحزب الفضيلة ليس من الصحيح ان اعمل تحت قيادات مستواها متدني وغير لائق بالخوض في هذا المجال . وأصبح لدي قناعة أن الذي يتولى منصب تنفيذي لا يمكن أن ينجح . واذا حاول أن ينجح سيجد نفسه في السجن بسبب تصديه لعمليات الفساد . وبالتالي تترتب عليه ملفات . ولكي ابقى قويا يجب الابتعاد عن نقاط الضعف ، والمنصب التنفيذي هو نقطة الضعف . لذلك نلاحظ سلوك بعض النواب ومواقفهم تختلف عندما أصبحوا وزراء .

- المشهد العراقي لم يستقر منذ تشكيل الحكومات ؟

• X هذا شي طبيعي وله أسباب عديدة ، منها مقدمة العملية السياسية التي تأسست على احتلال أجنبي من الصعب أن تنجح . فالاحتلال الأجنبي لا يمكن أن يكون مقدمة صحيحة لتجربة حكم ناجحة ، لان الاحتلال لديه رؤيا ومصالح ولا نصدق عندما جاء المحتل ليقول جننا لنشر

الحرية وحقوق الإنسان . إذ انهم انتهكوا الحريات وحقوق الإنسان . وفي حوار مع السفير زلماي ، قلت له : إذا أردت منك ان تؤسس دولة دينية إسلامية هل تنجح ، فقال : كلا ، فقلت له : لماذا ؟

قال: لان انا لست إسلاميا ، فقلت له: كيف تريدون ان تعملون الديمقراطية وتجلبون أحزابا شمولية تدير العراق . والأحزاب الإسلامية أحزابا شمولية ، اذن يوجد شك في مشروعكم . والاحتلال ليس مقدمة سليمة لتجربة ناجحة وخصوصا في بلدان العالم الثالث .

وان الاحتلال الذي قدم لنا كان احتلالا أحمقا لا يمتلك نضجا سياسيا كافيا وليس لديه عقلية تأسيسية ناضجة . امريكا غير بريطانيا ، بريطانيا حاملة عقل سياسي ناضج أسست دولة في العراق . وأصبحت أفضل دولة في المنطقة . والأمريكان لم يؤسسوا دولة . الامريكان هدموا دولة ونظام . وعندما بدأوا بالإعادة أعادوا السلطة ولم يتم اعادة الدولة . هذه المفارقة أبقوا الدولة محطمة لكن بنوا سلطة . والسلطة أصبحت مجموعة سلطات ، سلطة العشيرة و سلطة رجل الدين و سلطة الجماعات المسلحة . وهذا ليس بناءً سليماً . بنيت هذه التجربة على منظومة سياسية اعتمدت على آليات حكم عقيمة لا يمكن ان تنتج لنا نجاحا . هذه الطريقة في صنع القرار وتشكيل الحكومة و في بناء المؤسسات آليات عقيمة لا يتوقع منها النجاح . مثلا مكافحة الفساد تستهدف وزير شيعي فاسد يقولون هذا استهداف طائفي . نذهب الى السني يقولون استهداف طائفي ، نذهب للكردي يقولون استهداف عرقي . أصبحت منظومة بها آليات وقننت في الدستور . فالدستور نجح نسبيا في تنظيم العملية السياسية منذ عام (٢٠٠٥-٢٠١٠) . ومنذ عام (٢٠١٠) صعودا لم يعد ناجحا . يجب أن تطرأ عليه تغييرات جوهرية وأليات هذا الحكم العقيمة لا تنتج نجاحا . والقيادات عملة نادرة ليس من السهل للمجتمع أن ينتج قائدا . والأحزاب التي تولت الحكم في العراق ليست مؤهلة لإدارة البلد ، ولا تمتلك مشاريعا سياسية ناضجة . اذ قامت في السير على خطى الأمريكان . وهناك اخطاء منها حل الجيش العراقي السابق الذي يعد من اكبر اخطاء الأمريكان ، ويرتقي الى مستوى الجريمة ، وترتب عليه اراقة دماء كثيرة من العراقيين . وهذه الأحزاب احتسبها تكتلات انتخابية أقصت كفاءات البلد من اهل الداخل ، من الذين لم يغادروا العراق . وهذه سببت شرخا كبيرا . والدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ لم تعتمد على الاقصاء والتهميش كانت دولة مواطنة لذلك ابرز وأفضل وزير مالية هو ساسون حسقيل اليهودي .

- في عام ٢٠٠٥ كنت على مقربة من تسلم رئاسة الوزراء ما السبب في ابتعادك فجأة ؟

• ... حقيقة الأمر كان المنصب محسوما لنا ، لكن اصبح لدينا مشاكل بالأساس ، منها التدخل الإقليمي الذي احبط المشروع . وايضا غموض الموقف الأمريكي . اذ انه كان يتظاهر

بالقبول وكانت ايران تعتقد انني لست مرشحا لها وكنت أقول أن مصلحة العراق وأمن العراق واقتصاد العراق لن يتحقق الا بحاضنته العربية . وتم إقصائي بعقد صفقة و كان معي من المرشحين عادل عبد المهدي و ابراهيم الجعفري وجاءوا ببدل غير مرشح هو نوري المالكي .

- هل انت مع النظام البرلماني ام الرئاسي ولماذا ؟

... في وقت مبكر ، كتبت عن هذا في عام ٢٠٠٤ كتابا اسمه (نظام الحكم المناسب في العراق) . ناقشت فيه هذا الموضوع ، أخذت الأنظمة الناجحة مثلا النظام الرئاسي ناجح والنظام البرلماني ناجح ، انا لم ابحت من هذه الزاوية بل ابحت بما يلائم العراق ، العراق ارض خصبة لولادة الاستبداد بمجرد ان تضع نظام رئاسي سيتحول الى استبداد . وكان امننا ان ينجح النظام الديمقراطي في العراق والنظام البرلماني لم يفشل وإنما أفضل من الطبقة السياسية . ولذلك تشوه النظام البرلماني في العراق ، لأنه افتقر الى عنصر أساسي من عناصر النظام البرلماني هو التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

- الدورة البرلمانية الرابعة القادمة هل هي بشارة خير ؟

* لوكانت مبنية على انتخابات حقيقية بالتأكيد سوف تكون بشارة خير لكن تبقى قضية الشرعية تطارد مؤسسات الدولة .

-مارأيك بخطوة الدكتور عادل عبد المهدي . في تشكيل مرشحي حكومته الوزارية عبر الموقع الالكتروني ؟

• x لدي ملاحظتان عن هذا : الاولى : الاستهانة بعقلية المواطن والفجوة واسعة بين الطبقة السياسية وبين الشعب فيجب أن نخاطب الشعب بشيء من المصداقية . وثانيا : هي طريقة غير مناسبة لاختيار الوزراء هي ليست وظيفة هي قيادة وهل يوجد قائد عن طريق الإلكترون -

دكتور نديم الجابري اين انت الان؟ .

* هناك جهود لتشكيل جبهة معارضة وتوجد مفاوضات ودعوات نريد ان نقول هذه الانتخابات مشكوك في صحتها ويجب ان نصحها .

سادساً: حوار مع جريدة الهدف الرياضية ٢٠١٤ :

بعيداً عن السياسة قريباً من الرياضة.

عندما تسأله اي سؤال وفي اي مجال يظهر الجواب فجأة . ولد في بغداد عام ١٩٥٩ متزوج وأب لأربعة اطفال ، ودكتوراه في العلوم السياسية . حاصل على درجة الاستاذية (بروفيسور اختصاص الدقيق الفكر السياسي) . استاذ جامعي منذ عقد الثمانينات في جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية . انه الاستاذ الدكتور نديم عيسى الجابري . صحيفة الهدف الرياضي رحبت به حيث كانت في منزله واجرت معه الحوار التالي :-

اجرى الحوار محمد رشيد الدفاعي - تصوير كريم الدفاعي :

(جريدة الهدف الرياضي، العدد ٢٦ في ١٦/آذار ٢٠١٤)

- دكتور سلام عليكم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته اهلا بكم وبصحيفة الهدف الرياضي .

ممكن ان تحدثنا عن سيرتك العلمية ؟

تدريس مواد متعددة في الفكر السياسي في الدراسات الجامعية الأولية والدراسات الجامعية العليا (الماجستير والدكتوراه) . والاشراف على خمسة عشر اطروحة دكتوراه وماجستير . و مناقشة اكثر من عشرين اطروحة دكتوراه وماجستير ايضا . والمشاركة في العديد من المؤتمرات العلمية داخل العراق وخارجه .

حدثنا عن مؤلفاتك العلمية ؟

• الفت العديد من الكتب منها (الأصولية اليهودية ، الفكر السياسي لثورة العشرين ، النظام السياسي الاسرائيلي ، الفكر السياسي والقانوني لأسامة بن منقذ ، الامام والرئيس : قراءة في اشكالية العلاقة ، دار الحاخامية في اسرائيل ، نظام الحكم المناسب في العراق ، المصالحة الوطنية في العراق : العقد معالم الطريق ، جدلية الإرهاب بين الأطروحات الغربية والاسلامية ، المرجعية الشاهدة ويوم الفرقان ، الأطروحة الاسلامية الوطنية ، بحث حول الية انتقال

السلطة ، البرنامج السياسي لحزب الفضيلة الإسلامي ، البرنامج السياسي للتيار الوطني المستقل ، خمس حلقات وثنائية حول القضية الفلسطينية ، اكثر من عشرين بحثا علميا منشورا في الدوريات العلمية المعتمدة ، عشرات المقالات الصحفية) .

* وماذا عن سيرتك السياسية ؟

- تأسيس منظمة الهدى السرية عام ١٩٩٠-١٩٩١ . تأييد حركة السيد الشهيد محمد صادق الصدر . تأليف مطبوع سري وزع في بغداد في الرابع من شهر شباط ١٩٩٨ للدفاع عن مرجعية السيد الشهيد محمد صادق الصدر بعنوان (الامام والرئيس : قراءة في اشكالية العلاقة . الشروع في تأسيس حزب الفضيلة الاسلامي عام ٢٠٠٠ . تنظيم المؤتمر التأسيسي الاول لحزب الفضيلة الاسلامي في التاسع عشر من شهر حزيران / ٢٠٠٣ . تنظيم تظاهرة مليونية في الثامن والعشرين من نيسان عام ٢٠٠٣ طالبت باستقلال العراق و نقل السلطة الى العراقيين عبر تشكيل حكومة عراقية مؤقتة . الامين العام الأسبق لحزب الفضيلة الاسلامي . الأمين العام للتيار الوطني المستقل . عضو لجنة كتابة الدستور العراقي الدائم . نائب في المجلس الوطني المؤقت . نائب في الجمعية الوطنية الانتقالية . نائب في مجلس النواب العراقي / الدورة الانتخابية الاولى . رئيس كتلة الفضيلة في المجلس الوطني المؤقت . رئيس كتلة الفضيلة في الجمعية الوطنية الانتقالية . رئيس كتلة الفضيلة في مجلس النواب العراقي / الدورة الانتخابية عام ٢٠٠٦ . ناشط ضد المشاريع الطائفية والشوفينية والتكفيرية . مرشح لرئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦ .

* ماذا تعني لك الرياضة كسياسي ؟

* انا اعتبر الرياضة الثالث المخصص لبناء الشخصية . فاذا كان العلم يغذي العقل ، فإن الموسيقى والفنون تغذي الروح و أن الرياضة تغذي البدن . فالرياضة حاجة اساسية للإنسان و قد مارسها البشرية منذ الأزل بالفطرة ، كالفروسية و السباحة و غيرها . فالرياضة ضرورية جدا و لا يستطيع الانسان التخلي عنها . فتبقى الرياضة هواية واحتراف في الحياة المعاصرة .

* هل لك دور في دعم الرياضة ولو معنويا أي حضور مباريات او نشاط رياضي ؟

- انا اصلا من متابعي الرياضة ، خصوصا كرة القدم . وقد شاهدت العديد من المباريات خاصة على ملعب الشعب الدولي وملعب الكشافة . اما بالنسبة للنشاط فقد قمت بأقامة دورات شعبية وشجعنا الكثير من الرياضيين بهذا الصدد .

*** وراء كل انتصار لمنتخبنا الوطني نشاهد الشعب العراقي متوحدا لماذا لم يتوحد السياسيون
لحد هذه اللحظة ؟**

- الرياضة ربما أقرب الى القلوب من السياسة ، لان الرياضة تعتمد على الكفاءة والمقدرة .
اما السياسة في الوقت الحاضر فتبني على اسس مغايرة ، وغالبا ما تقوم على المحاصصة
الطائفية . بينما مباراة واحدة قادرة على توحيد مكونات الشعب العراقي عند فوز المنتخب .

*** عند طفولتك كنت تمارس الرياضة ؟**

- نعم كنت امارس كرة القدم في المناطق الشعبية . وكان زملائي يعتقدون أنني مؤهل للعب في
صفوف الدرجة الأولى ، لكن الظروف الدراسية والعمل في آن واحد حال دون الاستمرار
بممارسة اللعبة .

*** لو استلمت منصبا في الحكومة العراقية ماذا تقدم للرياضة ؟**

نحن غير راضين عن وضع الرياضة في الوقت الحالي . اعتقد من الضروري إعادة البريق
على المستوى الاقليمي والدولي . والعراق كان رقما صعبا في البطولات الدولية . وكما تعلم
ان العراق بطل آسيا و بطل الخليج لأكثر من مرة . و وصل الى الأولمبياد والى نهائيات
كأس العالم عام ١٩٨٦ . فانا اعتقد ان معالم التقدم للبلد يكمن في احياء الرياضة و احياء الفنون
والآداب . هذه المظاهر العامة للحضارة المدنية . و من الضروري أن ننتشل رواد الرياضة
العراقية من حالة البؤس الاقتصادي الذي يعاني اكثرهم منه في الوقت الحالي . ومنحهم المكان
المناسب كرواد مثل اي رواد في المجالات الاخرى .

سابعاً : حوار مع جريدة الراية ٢ / ٤ / ٢٠٠٦

حاوره في بغداد : مازن الشمري :

يمكن اعتبار اللقاء بشخصيات مثل الدكتور نديم الجابري أحد الوجوه التي رشحت لرئاسة
الوزراء داخل قائمة الائتلاف العراقي الموحد ، نوعا من البحث عن الحلقة المفقودة . فيما

ظهر من تداعيات تمثلت في اعتراضات ثلاث قوائم برلمانية «التحالف الكردستاني، جبهة التوافق، العراقية الوطنية» على اعادة ترشيح الدكتور ابراهيم الجعفري .

في منزله المتواضع القريب من كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، التي مازال يعمل فيها استاذاً للفكر السياسي ، استقبل «الرأية» ، وبرغم حرص الجابري على عدم البوح بكل التفاصيل ، الا ان ما قاله بين سطور الكثير من الحقائق في هذا الحوار . :

هناك الكثير من الملاحظات حول اعادة ترشيح الدكتور ابراهيم الجعفري بفارق صوت واحد ، هل انسحبت في اللحظة الاخيرة ؟ وهل سيعيد حزب الفضيلة ترشيحك مرة اخرى ؟

- لم يسحب حزب الفضيلة مرشحه لرئاسة الوزراء برغم عرض منصب نائب رئيس الجمهورية عليه ، ولكن اعادة الحديث عن ترشيح قائمة الائتلاف مرشحا اخر لرئاسة الوزراء تجعل لكل حادث حديثاً .

ما هي التفاصيل في هذه الملاحظات ؟

- الكثير من الامور الخاصة بترتيب عملية انتخاب مرشح الائتلاف العراقي الموحد عبر آلية التصويت ، تبقى ضمن دائرة كواليس العملية السياسية ، التي لا يمكن لنا تناولها الان . وكنا نحذر من بروز مثل هذه الاعتراضات التي توقعناها ، ولكن جرت سفينة الائتلاف نحو الانتخاب بالشكل الذي جرى .

هل يعني ذلك انك سترشح مرة اخرى لهذا المنصب ؟

- يحترم حزب الفضيلة عملية التصويت ونتائجها ، غير ان اي بديل اخر يمكن ان يطرح كخيار داخل قائمة الائتلاف العراقي الموحد يعني العودة الى طرح المرشحين الاربعة او غيرهم لاختيار من تتفق قائمة الائتلاف عليه مرشحا لها لرئاسة الوزراء .

ولكن هناك حملة اعلامية واسعة ضد شخصك بل وطالت حتى مرجعية حزب الفضيلة المتمثلة في اية الله الشيخ محمد اليعقوبي ؟

- يبدو ان تلك الهجمة المغرضة قد تمت ضمن حسابات سياسية ضيقة لتحقيق جملة مآرب . منها اجبارنا على سحب ترشيحنا لمنصب رئيس الوزراء والتصويت لمرشح آخر بعينه . وقد خيرت من جهات معينة ما بين امرين ، اولهما : الرضوخ للابتزاز السياسي والسير في هذا الطريق الذي نعتقد انه سيلحق ضرراً فادحاً بالملة والدين والوطن ، لانه يؤسس لقواعد غير

شرعية في السياسة والحكم مقابل حصولنا على منصب نائب رئيس الجمهورية . وثانيهما التعرض لحملة تشهير . وعندما توكلنا على الله ورفضنا هذا الابتزاز ، تصاعدت حدة الهجمة الاعلامية ضدنا ، بل ان الامر تصاعد الى مرحلة اخطر مما نتصور . ولكني لا اريد ان اصرح بالتفاصيل حفاظا على وحدة الصف والكلمة واعتقد بان المقصود قد اتضح لديكم بهذا التلميح ردا على هذا السؤال .

نسب اليك التحذير من بروز تكتل برلماني اكبر من تكتل قائمة الائتلاف في البرلمان العراقي وامكانية انضمام حزبك اليه ولكن هناك تضارباً في التصريحات حول هذا الموضوع ؟

- سئلت من الصحفيين عن تشكيل كتلة نيابية اكبر من الائتلاف ، فأجبت باني سمعت بذلك . وسئلت عن رأيي بذلك ، فأجبت هذا شأنهم . وسئلت ثالثا ، هل سينضم حزب الفضيلة لهذه الكتلة؟، فأجبت بان حزب الفضيلة جزءا من الائتلاف ولا يوجد مسوغ حاليا لانتقاله الى كتلة اخرى ، خصوصا انه مؤسس الائتلاف وراعي المشروع الاسلامي الوطني .

ما ابرز البدائل التي يمكن ان تطرح داخل الائتلاف لتلافي الاعتراضات على ترشيح الجعفري لرئاسة الوزراء ؟

- هناك الكثير من البدائل المطروحة . وتعتمد على آليات العمل داخل الائتلاف . اما اذا طرحت المسألة للتصويت داخل البرلمان فهذه مسألة اخرى .

إذا ما طرح موضوع ترشيح الجعفري للتصويت داخل قبة البرلمان ، ما الضمانات بأن كل الاعضاء " ١٢٨ " من قائمة الائتلاف يمكن ان يصوتوا له ؟

- لا اجابة لي على هذا السؤال ، ولكن الموضوع مازال في مجال البحث عن مرشح يقبل من القوائم كلها . وكان مقترحنا بأن نأخذ المرشحين الاربعة للائتلاف "عادل عبد المهدي ، ابراهيم الجعفري ، نديم الجابري ، حسين الشهرستاني" ونطرحهم على نواب البرلمان المنتخب ، ليفوز من يحصل على اكثرية الاصوات ، ولم يؤخذ بهذا الرأي مع كل أسف.

كيف تفسر ظهور هذه الاعتراضات القوية على ترشيح الجعفري ؟

- حاول حزب الفضيلة اصلاح الائتلاف من الداخل ، والارتقاء بأدائه السياسي ، بعد ان لوحظ انه قد تحكمت في تصوراته للادارة والحكم عقلية المعارضة الحذرة والتشكيكية. لذلك تفوق

على الذات والطائفة خوفا من الاختراق لانه حبيس عقلية المعارضة ، بما انعكس سلبا على ادارته للحكم والادارة خلال السنة الماضية . وحاولنا الارتقاء بالائتلاف لدرجة تؤهله لقيادة المجتمع والدولة برمتها ، لقناعتنا بان ديمومية الائتلاف رهن بنجاحه في ادارة الدولة وليس رهنا بالتمنيات . لذلك ابتدأنا بنقد عقلية المعارضة التي تحكمت بسلوكنا السياسي خلال السنة المنصرمة ، ومطالبة الائتلاف بادارة الدولة والمجتمع وفق العقلية الحكومية والاحتوائية الواثقة والقوية ، والتخلي عن عقلية المعارضة .

ولكن ما تقوله يتناقض مع تصريحات قياديين في حزبك في محافظة البصرة ، حول قطع امدادات النفط عن الوسط والشمال ، والسعي لفيدرالية الجنوب ؟

- انقل عن لساني ان ما برز من تصريحات تمثل اراء فردية وشخصية ولا تمثل رأي الحزب او قياداته او مرجعيته الرشيدة المتمثلة بأية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي ، ولا يمكن احتساب مثل هذا التصريح يمثل وجهة نظر الحزب باي حال من الاحوال . اما موضوع الفيدرالية فمتروك لرأي الشعب ، فقد انتهى الوقت الذي يمكن لجهة ما ان تفرض منهجها السياسي على العراقيين . بل لا بد لكل من يدعو او يخالف الفيدرالية ان ينزل الى العراقيين ويتحدث معهم لاقتناعهم بوجهة نظره سلبا ام ايجابا حول موضوع الفيدرالية ، بعدها للعراقيين الحق في تقرير ما يجدونه مناسباً لهم ، ولا شيء غير ذلك .

تبدو هناك عدة اختلافات ما بين قائمة الائتلاف وبقية القوائم حول تشكيل مجلس للامن القومي او ما شابه ، ما موقفكم من ذلك ؟

- مطلوب نتيجة تجربة السنة الماضية من الحكم ايجاد صيغة تنسيقية بين مختلف أركان الدولة ، حتى لا تترك الوزارات كل على هواها ، تطبق ما تشاء ، والمقترح بحد ذاته ، حالة ممكنة التطبيق وبحاجة الى مشاورات اكبر لإرضاجه .

ما تصوراتك للخطوات المقبلة في المشهد السياسي العراقي ؟

- اي توافق مع المبادئ التي يحملها مشروع حزب الفضيلة يمكن التعامل معها في المرحلة المقبلة ورفض ما سواها . مشددا بالقول ان «هذا المشروع الوطني الاسلامي ، بإمكانه ازالة الاحتقان الطائفي ، لاسيما ذلك الذي برز بسبب تفجير المرقد الشريف في سامراء . وصولا الى انجاز مشروع الدولة الوطنية العادلة التي تحفظ فيها مصالح الجميع بدون تمييز طائفي او

عراقي او ديني . ولكن للاسف الشديد تعرض هذا المنهج الى التشويه المقصود من المنافقين وفهم على غير مقصده ، لانه عراقي وطني اسلامي ، يتجاوز المصالح الحزبية الضيقة والاعتبارات الشخصية البحتة ويتجاوز نظرية «البيوتات» ودورها في صنع التاريخ ، كونها من النظريات «الجاهلية» .

ثامناً : حوار صريح مع الاكاديمي والمفكر السياسي البروفسور نديم الجابري

كتب | نهاد الحديثي

عرفته منذ كنا طلابا في الجامعة مطلع الثمانينات . تجمعنا صروح العلم والمحبة وروح الطيبة والصداقة العميقة الاخوية ، لم تلوثها كما الان شجون الحياة وماسيها .

- انه الاكاديمي والمفكر السياسي الدكتور البروفسور نديم الجابري . كان متعبا وهو يدخل مثلي عامه الستين . هو حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية - استاذ في جامعة بغداد لمدة ٢٠ عاما . أشرف على اكثر من ٢٠ رسالة وأطروحة دكتوراه . ألف عدة كتب من بينها : الفكر السياسي لثورة العشري ، الأصولية اليهودية ، النظام السياسي الاسرائيلي ، المرجعية الدينية العليا في إسرائيل ، جدلية الارهاب بين الاطروحات الغربية والإسلامية ، نظام الحكم المناسب في العراق ، اشكالية المقاومة والاحتلال ، ملاحظات جوهرية حول قانون ادارة الدولة . ونشر العديد من البحوث في الدوريات العلمية .

نديم عيسى الجابري ، أكاديمي و سياسي عراقي تولى عام ١٩٥٩ . عضو لجنة صياغة الدستور . شغل مناصب مختلفة منها معاون العميد في كلية العلوم السياسية ، ومدير مركز الدراسات الفلسطينية ومدير إدارة جريدة النور وجريدة الفضيلة وعضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية .

. نديم الجابري مؤسس منظمة الهدى السرية . وكذلك شارك في تأسيس حزب الفضيلة الإسلامي . وعضو مجلس النواب العراقي - الدورة الاولى ؛ وكان رئيسا لكتلة الفضيلة النيابية حتى عام ٢٠٠٧ . ورشح عام ٢٠١٤ ضمن ائتلاف العراق . كما رشح لمنصب رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦ . وعن ذلك يقول (لم تتحسن علاقتنا مع الجانب الإيراني أثناء رئاستي لحزب الفضيلة لقناعتنا بأن العراق لن يستقر إلا وفق المعادلة السياسية(التحالف الاستراتيجي مع الدول العربية و علاقات حسن الجوار مع إيران و تركيا) . لو اتاحت لنا فرصة استلام السلطة عام ٢٠٠٦ لكان وضع العراق مختلف تماما .

ويؤكد ان تحالف الشمعة الشيعي كان خطأ استراتيجي لانه كان قائم على الانتماء المذهبي و ليس على الرؤية و البرنامج . و بذلك اسس لدولة المكونات التي أفضت إلى الاحتراب الطائفي

. كما ان رؤيتنا للاحتلال قامت على المسلمة الآتية (اذا كان الاستبداد اغتصاب للسلطة فأن الاحتلال اغتصاب للدولة) . عليه لا يمكن الوقوف مع اي دولة أجنبية في حالة حرب مع العراق مهما كان نوع النظام السياسي الحاكم . نعم هذه ثقافتنا الوطنية السامية .

واضاف | في كتابي لسنة ٢٠٠٤ الموسوم (نظام الحكم المناسب في العراق) تبين النظام البرلماني بوصفه النظام السياسي المناسب للعراق . و ان نظام ولاية الفقيه لا يمكن أن يطبق في العراق ، لكن تبقى له مساحة في إطار الفكر و الفتوى .

ويضيف / الامريكان لازال لهم الدور الحاسم في الشأن العراقي . لذلك فأن الحديث عن اخراج القوات الأمريكية من الأراضي العراقية يعد حديثا غير واقعي . علما ان اغلب القوى الداعية لإخراج القوات الأمريكية من العراق كانت قد صوتت لصالح الاتفاقية الامنية العراقية الأمريكية باستثناء التيار الصدري و خمسة نواب مستقلين كنت من ضمنهم صوتنا ضد الاتفاقية .

هناك مصالح أمريكية إيرانية مشتركة تحكمها (نظرية التبادل المتبادل) . لذلك قد لا تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على اجتياح ايران كما فعلت مع العراق ، إنما قد تستهدفها بطرق أخرى . و يعد العراق الضحية الأكبر للصراع الأمريكي الإيراني خصوصا ان السياسة الخارجية العراقية لم ترتق إلى مستوى الحدث . واستدرك قائلا|| مع اننا نتمنى خروج القوات الأجنبية كلها من العراق ، بيد أن اخراج القوات الأمريكية من البلاد في هذا التوقيت قد يلحق اضرارا فادحة في العراق ان لم يدرس بعناية و موضوعية بدون حسابات عاطفية أو تأثيرات أجنبية أخرى .

الاحزاب لم تتقن فن ادارة الدولة بل اتقنت اللعبة السياسية ولا تؤمن بدولة المواطنة وتؤمن بدولة المكونات !!

وعن عدم وجود كتلة اكبر بعد الانتخابات البرلمانية الاخيرة --- قال/ أن عقدة عدم تبلور الكتلة النيابية الاكبر يرجع الى اسباب متعددة منها : عدم اهلية هذه الاحزاب لأنها لا تمتلك خططا استراتيجية ، وانما تمتلك مواقف آنية لا ترتقي الى مستوى ادارة الدولة. و العامل الثاني هو ان هذه الاحزاب بدأت تشكل الكتلة النيابية بادوات لا تؤمن بها ، فهي لا تؤمن بدولة المواطنة بل تؤمن بدولة المكونات . والان تحاول ان تستخدم هذه الورقة التي لا تجيدها . مشيرا الى أن العامل الاخر الذي يحول دون تشكل الكتلة الاكبر هو انها لم تحظ بقبول الراعي الدولي لحد

الان . فالراعي الدولي لا يتدخل بشكل تفصيلي في العملية السياسية ، وانما يمسك العملية السياسية من رقبته ، ولا تعنيه التفاصيل كثيرا . ولكن يتحكم بأشياء منها لديه القدرة على التحكم بنتائج الانتخابات . والقدرة على التحكم بتشكيل الكتلة النيابية الاكبر ---- ||

وأضاف الجابري : أن تشكيل الكتلة الاكبر محصور بالقوى الشيعية الخمس . وهي احيانا تسمع انها تتحدث عن فضاء وطني او كتلة عابرة للمكونات او اغلبية سياسية او اغلبية وطنية . وفي الحقيقة هذه الاطروحات طرحت للاعلام فقط وليس للتطبيق ، وهي في نهاية المطاف تؤمن بدولة المكونات ، وبالنتيجة النهائية تعود الى دولة المكونات مع تغيير في التكتيكات والاولويات . مؤكدا أن القوى الشيعية اليوم منقسمة قسمين هما : محور يمثل ائتلاف سائرون والنصر وآخرون . ومحور يمثله دولة القانون والفتح و آخرون . وكل تحالف من هذين التحالفين لديه مزايا وعليه ملاحظات .

وتابع الجابري: بالنسبة لمحور دولة القانون والفتح ، فهو لم يتقن فن ادارة الدولة في سنوات حكمه ، ولكنه يتقن فن اللعبة السياسية . ولذلك يكون هو الاقرب الى تشكيل التحالف الاكبر لان لديه المرونة ولديه التكتيكات و لديه القدرة ايضا على تقديم الوعود حتى وان لم يف بها . وايضا بدأ يدغدغ مشاعر الكتل السنية والكردية بأننا سنقي دولة المكونات ويقال للمكون السني انه ستتحصر الحصة السنية من السلطة بكم . والاكراد ايضا ستتحصر الحصة الكردية في السلطة بكم .

ولذلك انا اعتقد من حيث القدرة دولة القانون والفتح هي الاكثر قدرة على عقد التحالف الاكبر ، لكن بما ان قضية الكتلة الاكبر ذات صلة بترشيح رئيس للوزراء فهنا العقدة الاساسية التي تحول دون نجاح دولة القانون والفتح في تشكيل الكتلة النيابية الاكبر . ومرشحوها لرئاسة الوزراء لا يحظون بقبول من الراعي الدولي أي الولايات المتحدة الامريكية . وهذا معوق اساسي، ، مؤكدا أن الترشيح لا يسير بدون موافقة الولايات المتحدة الامريكية التي لها دور الحسم في هذه القضايا ، لكن دول الاقليم لديها قدرة التأثير كإيران والسعودية وتركيا ، ولكن ليس لديهم القدرة على الحسم . وايضا هنالك قدرة على التأثير في هذا الملف من المرجعية الدينية العليا . وهذه المحاور لحد الان لم تتضح وجهتها بشكل كافي - .

وتابع الجابري : أن الاحزاب الاسلامية أصبح جزءا من تقاليد الوصول الى السلطة . ولذلك لا تستطيع ان تهضم مسألة المعارضة ، فهي مارست المعارضة سنوات طويلة ، ولكن اليوم

عندما شاركت بالسلطة اصبح من عرفها ان تكون ضد الخروج من السلطة بأي شكل من الاشكال . ولذلك لا اتوقع ان أي من الكتل الشيعية الخمس ستكون بالمعارضة . وعندما تشعر بانها ستخسر رئاسة الوزراء والقدرة على تشكيل الكتلة الاكبر ، عند ذاك ستلتحق بالكتلة الاكبر وستكون جزءا من الحكومة .

- وعن رؤيته للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي اسسه عبد المهدي قال : لا شك أن الفساد يمثل اهم معوقات التنمية و الاستقرار في البلاد . لذلك لابد من معالجته بشكل جذري . و قد جاءت مبادرة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي لتأسيس المجلس الأعلى لمكافحة الفساد كمحاولة لمكافحة الفساد ، بيد انها محاولة يسجل عليها جملة من الملاحظات، لعل أهمها ما يأتي :

الملاحظة الأولى : لم يكتسب هذا المجلس الصفة القانونية . و ذلك لأنه :

أ - لم يؤسس بتشريع قانوني و لا بناء على أي تشريع .

ب - يمثل تكوين المجلس تجاوزا على مبدأ الفصل بين السلطات الدستوري .

ج - السلطة التنفيذية لا تراقب نفسها سياسيا انما تراقبها سلطة كابحة (مجلس النواب مثلا) .

د . ان مكافحة الفساد يحتاج إلى ارادة سياسية قوية و ليس الى مؤسسات رقابية جديدة تكلفنا المزيد من الأعباء المالية و بلا جدوى .

الملاحظة الثانية : أن وجود مثل هذا المجلس سيفضي الى النتائج المحتملة الآتية :

أ - قد يضعف من دور مجلس النواب الرقابي و ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة .

ب - قد يستخدم كأداة لتصفية الخصوم السياسيين .

ج - قد يستهدف هذا المجلس عددا من الفاسدين لأغراض دعائية بيد أنه لن يتمكن من مكافحة ظاهرة الفساد بسبب التلازم ما بين الفساد السياسي الذي أصبح جزءا من المنظومة السياسية من جهة ، و الفساد الإداري و المالي من جهة أخرى .

الملاحظة الثالثة : اذا كانت هناك ضرورة ملحة لتشكيل هذا المجلس فأن الافضل ان يؤسس بالشكل الآتي :

أ - يجب أن يتشكل المجلس بموجب قانون صادر من مجلس النواب . و ان لا يتعارض مع المؤسسات الرقابية الأخرى .

ب - ان يتولى رئاسته رئيس مجلس النواب او من يخوله بوصفه يمثل السلطة الكابحة لمؤسسات الدولة كافة اذا مارست الفساد بأشكاله الثلاثة السياسي و الإداري و المالي .

وحول رؤيته المستقبلية : . قال // إنه ربما يكون وضعاً اقتصادياً صعباً جداً ، وربما حتى الجانب الأمني أيضاً، يكون صعباً . مشيراً الى أن السياسة المتبعة اليوم من الحكومة ستؤدي الى اشاعة الفقر والجوع في العراق . وهذا يعني مأزقاً كبيراً . واطافة الى ذلك ستكون هنالك ازمات أمنية . فالسلاح منفلت و هنالك مؤشرات على احتكاك بين فصائل الحشد والحكومة ، وهنالك عشائر ايضاً مسلحة بشكل يعتد بها . فضلاً عن مشكلة كركوك التي اعتقد انها ستنفجر بشكل عنيف في اي لحظة . ، اضافة الى الحركات المتطرفة التي ظهرت في بعض المحافظات الشمالية والغربية .

وابدى السياسي المستقل الدكتور نديم الجابري استغرابه من إلزام عبد المهدي نفسه بمدة الـ ١٠٠ يوم ، لافتاً الى ان هذه المدة غير كافية لمعايير التقييم . واطاف ان حكومة عبد المهدي لاتستطيع ان تنفذ ١٠% من برنامجها خلال ٤ سنوات . وكان يفترض بالحكومة عدم تقديم مدة زمنية حتى لا تخرج نفسها . وايضاً طرح مشاريع قادرة على تحقيقها، .

و أوضح الجابري ان "ما يعيشه العراق الآن ليس فتنة طائفية بل فتنة سياسية ، اتخذت من الطائفية صبغة لها" . مشيراً الى ان "التعايش بين مكونات الشعب العراقي ليس امراً جديداً او غريباً ، بل هو نتاج حضارة شعب تمتد الى ما يقارب من سبعة آلاف سنة .

واختتم حوارياً بالقول ان الدكتور البروفسور نديم الجابري من ارقى وأنبل وأشرف الشخصيات في الساحة العراقية الحالية ، وذلك لوطنيته وحبه للعراق وترتبة العراق .

تاسعاً : مناظرة فكرية بين الأستاذ الدكتور نديم الجابري و السيد اياد السماوي
حول حكومة الأغلبية السياسية :

(تاريخ المناظرة ٨ / ١ / ٢٠١٧)

_ الدكتور نديم الجابري : إن حكومة الأغلبية السياسية التي طرحها السيد المالكي و أن كانت صحيحة بذاتها بيد انها لم تعد مناسبة للنظام السياسي العراقي . و ذلك للأسباب الآتية :

١ - لأنها طرحت في التوقيت غير المناسب . ربما لو أنها اعتمدت في مرحلة التأسيس الأولى لكان لها فرصة في النجاح .

٢ - لا يوجد المعادل البشري الذي يحملها و يطبقها من بين الطبقة السياسية الحاكمة . إن مجمل هذه الطبقة السياسية النافذة تدور في فلك المذهبية أو العرقية .. لذلك ليس بمقدورها تطبيق هذه الفكرة .

٣- فلسفة العملية السياسية التي تركز على دولة المكونات و المحاصصة لا تتسق مع هذا النموذج في الحكم . ربما يمكن تطبيق هذه الآلية في توقيت آخر ، و في ظل طبقة سياسية مدنية جديدة تؤمن بدولة المواطنة .

السيد اياد السماوي :

في تعليق له على دعوة زعيم تحالف القانون نوري كامل المالكي وتبنيه لشعار حكومة الأغلبية السياسية كمخرج وحيد لا بديل عنه للأزمة والمشكلات التي تعصف بالنظام السياسي القائم ، قال الدكتور نديم الجابري (أن حكومة الأغلبية السياسية التي طرحها السيد المالكي وإن كانت صحيحة بذاتها ، بيد أنها لم تعد مناسبة للنظام السياسي العراقي ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : لأنها طرحت في الوقت غير المناسب ، وربما لو أنها اعتمدت في مرحلة التأسيس الأولى لكان لها فرصة النجاح .

ثانياً : لا يوجد المعادل البشري الذي يحملها و يطبقها في الطبقة السياسية الحاكمة ، وإن مجمل الطبقة السياسية النافذة تدور في فلك المذهبية أو العرقية كذلك ليس بمقدورها تطبيق هذه الفكرة .

ثالثا : فلسفة العملية السياسية التي تركز على دولة المكونات والمحاصصة لا تتسق مع هذا النموذج في الحكم ، ربّما يمكن تطبيق هذه الآلية في توقيت آخر ، وفي ظل طبقة سياسية مدنية جديدة تؤمن بدولة المواطنة (... انتهى .

هذا هو نص تعليق الدكتور نديم الجابري على دعوة الزعيم نوري المالكي بحكومة الأغلبية السياسية . وقبل الردّ على الدكتور الجابري ، كنت اتصوّر أنّ دعاة الدولة المدنية ومنهم الدكتور الجابري أول من سيحمل هذه الدعوى ويتبنّاها ، ليس فقط لأنّها البديل الوحيد للخروج من مأزق النظام السياسي القائم في العراق فحسب ، بل لأنّ دولة المواطنة التي ينشدها الدكتور الجابري ومعه كل دعاة الدولة المدنية ، لا يمكن وضع لبناتها بغير حكومة الأغلبية السياسية . وحكومة الأغلبية السياسية هي الخطوة الأولى نحو بناء دولة المواطنة و تحقيق الإصلاح الشامل للنظام السياسي القائم في العراق ، والدكتور الجابري لم يوضح في تعليقه لماذا الوقت غير مناسب لطرح شعار حكومة الأغلبية السياسية ؟ وما هو البديل الأنجع عن حكومة الأغلبية السياسية كمخرج للمأزق الذي يمرّ به النظام السياسي القائم في العراق ؟ وهل أنّ عدم طرحها في مرحلة التأسيس سببا وجيها لعدم العودة إليها وتبنيها مجددا وتصحيح مسار العملية السياسية الذي بني خطأ على نظام المحاصصات الطائفية والقومية والحزبية ؟ ومن جانب آخر كيف يفترض الدكتور الجابري عدم وجود المعادل البشري الذي سيحمل هذه الدعوة و زعيم أكبر تحالف سياسي في العراق هو من يدعو لهذه الحكومة . وتقف معه كل فصائل الحشد الشعبي والأحزاب والقوى السياسية التي يمثّلها تحالف دولة القانون ؟ .

أمّا كون فلسفة العملية السياسية الجارية قائمة على دولة المكونات والمحاصصات فهذا صحيح ، وحكومة الأغلبية السياسية هي الفلسفة الصحيحة المقابلة لفلسفة المحاصصات ، ودستور العراق الدائم لا يتعارض مع تشكيل حكومة الأغلبية السياسية وإنهاء فلسفة المحاصصات التي قامت عليها العملية السياسية الجارية . ومحاولة ربط الدعوة لحكومة الأغلبية السياسية بظهور طبقة سياسية مدنية جديدة تؤمن بدولة المواطنة ، فهذا غطاء للترويج والإبقاء على حكومات المحاصصة والنظام السياسي القائم . فبدون حكومة أغلبية سياسية لا يمكن الحديث عن طبقة سياسية مدنية ستضع لبنات الدولة المدنية ودولة المواطنة . ومن كان حقا مع الدولة المدنية ودولة المواطنة ، فالسبيل الوحيد لهذه الدولة التي ننشدها جميعا يمرّ فقط عبر حكومة الأغلبية السياسية . وقد آن الأوان لأن يقف دعاة الدولة المدنية مع هذه الدعوة وتبنيها كشعار وكهدف لا بديل عنه للوصول بالشعب العراقي إلى بر الأمان .

الاستاذ الدكتور نديم الجابري :

السيد اباد السماوي المحترم : أسعد الله صباحكم . لا يسعني إلا أن أحييكم على ملاحظتكم القيمة حول تعليقنا على أطروحة حكومة الأغلبية السياسية و نود توضيح ما يأتي :

١ - رغم أن حكومة الأغلبية السياسية خيار ناجع في الأنظمة البرلمانية ، بيد أنه لا يسعنا قبول رأيكم القائل (لا بديل عن حكومة الأغلبية السياسية) و (الأغلبية السياسية كمخرج وحيد لا بديل عنه للأزمة و المشكلات التي تعصف بالنظام السياسي القائم) . و ذلك لوجود خيارات أخرى ربما تكون أفضل . و لأن الخيارات الوحيدة تضيق من دائرة الحل .

٢ - أن خيار الدولة المدنية لا يقتصر على حكومة الأغلبية السياسية ، إنما ممكن أن يتمثل في النماذج الأخرى من أنظمة الحكم بما فيها الأنظمة الاستبدادية .

٣ - ان توقيت طرح الفكرة ليس مناسباً لأن الطبقة السياسية الحاكمة أسست تقاليداً سياسية قائمة على المحاصصة و دولة المكونات ، و عززتها بسياسة التخويف الطائفي الممنهج . و أن أي تحول عن المحاصصة في ظل نفس الطبقة السياسية سيؤدي إلى مزيد من العنف نتيجة لشعور المكونات الأخرى بالتهميش و الإقصاء .

٤ - ان خيار حكومة الأغلبية السياسية يقتضي وجود طبقة سياسية مدنية لا تثير أي اشكالات نابعة من انتماؤها الديني أو المذهبي ، و تؤمن بالديمقراطية و الدولة المدنية . بينما نلاحظ ان الانتماعات المذهبية أو الطائفية للطبقة السياسية الإسلامية الحاكمة بذاتها مثيرة للتحسس لدى المكونات الأخرى . فضلا عن كونها طبقة سياسية لم تأخذ بالديمقراطية قناعة إنما فرضا من قوات الاحتلال و لازالت تحن إلى نماذجها الإسلامية التي تتراوح ما بين الخلافة الإسلامية و ولاية الفقيه .

٥ - ثم لاحظ أن دعوة السيد المالكي لحكومة الأغلبية السياسية تتعارض مع دعوته السابقة للحكم الرئاسي ، لأنها دعوة لترسيخ الحكم البرلماني رغم أنه لا يؤمن بهذا و لا بذلك ، إنما يتبنى نموذج حزب الدعوة الذي يتراوح ما بين الشورى و ولاية الفقيه أو الجمع بينهما . و هذا ما تجده في كتاب (ثقافة الدعوة) المكون من ثلاثة مجلدات و الذي يعبر عن فكر الدعوة و تأصيلاته الأساسية . مع فائق الاحترام

السيد اياد السماوي :

مرة أخرى مع الدكتور نديم الجابري في ردّه على مقالنا الموسوم (لا بديل عن حكومة الأغلبية السياسية) :

ولأهمية الحوار الدائر بيني وبين الدكتور الجابري حول الدعوة لحكومة الأغلبية السياسية التي دعا إليها زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي ، أنقل للقارئ الكريم النص الكامل لرد الدكتور نديم الجابري قبل الردّ عليه :

السيد اياد السماوي المحترم ... أسعد الله صباحكم : لا يسعني إلا أن أحييكم على ملاحظتكم القيمة حول تعليقنا على أطروحة حكومة الأغلبية السياسية و نود توضيح ما يأتي :

١ - رغم أن حكومة الأغلبية السياسية خيار ناجح في الأنظمة البرلمانية ، بيد أنه لا يسعنا قبول رأيكم القائل (لا بديل عن حكومة الأغلبية السياسية) و (الأغلبية السياسية كمخرج وحيد لا بديل عنه للأزمة و المشكلات التي تعصف بالنظام السياسي القائم) . و ذلك لوجود خيارات أخرى ربما تكون أفضل ، و لأن الخيارات الوحيدة تضيق من دائرة الحل .

٢ - أن خيار الدولة المدنية لا يقتصر على حكومة الأغلبية السياسية إنما ممكن أن يتمثل في النماذج الأخرى من أنظمة الحكم بما فيها الأنظمة الاستبدادية .

٣ - ان توقيت طرح الفكرة ليس مناسباً لأن الطبقة السياسية الحاكمة أسست تقاليداً سياسية قائمة على المحاصصة و دولة المكونات ، و عززتها بسياسة التخويف الطائفي الممنهج . و أن أي تحول عن المحاصصة في ظل نفس الطبقة السياسية سيؤدي إلى مزيد من العنف نتيجة لشعور المكونات الأخرى بالتهميش و الإقصاء .

٤ - ان خيار حكومة الأغلبية السياسية يقتضي وجود طبقة سياسية مدنية لا تثير أي اشكالات نابعة من انتمائها الديني أو المذهبي ، و تؤمن بالديمقراطية و الدولة المدنية . بينما نلاحظ ان الانتماءات المذهبية أو الطائفية للطبقة السياسية الإسلامية الحاكمة بذاتها مثيرة للتحسس لدى المكونات الأخرى . فضلاً عن كونها طبقة سياسية لم تأخذ بالديمقراطية قناعة إنما فرضاً من قوات الاحتلال . و لازالت تحن إلى نماذجها الإسلامية التي تتراوح ما بين الخلافة الإسلامية و ولاية الفقيه .

٥ - ثم لاحظ أن دعوة السيد المالكي لحكومة الأغلبية السياسية تتعارض مع دعوته السابقة للحكم الرئاسي ، لأنها دعوة لترسيخ الحكم البرلماني رغم أنه لا يؤمن بهذا و لا بذاك . لأنه يتبنى نموذج حزب الدعوة الذي يتراوح ما بين الشورى و ولاية الفقيه أو الجمع بينهما . هذا ما تجده في كتاب (ثقافة الدعوة) المكون من ثلاثة مجلدات و الذي يعبر عن فكر الدعوة و تأصيلاته الأساسية . مع فائق الاحترام) ... انتهى .

أولا / بالرغم من اعتراف الدكتور الجابري أنّ خيار الأغلبية السياسية خيار ناجح ، إلا أنّه يرفض هذا الخيار الناجح كمرج وحيد لا بديل عنه للأزمة التي تعصف بالنظام السياسي القائم ، ويؤكد على وجود خيارات أخرى أفضل ، من دون أن يبين لنا خيارا واحدا من هذه الخيارات الأفضل .

ثانيا / يستطرد الدكتور الجابري ويؤكد أنّ خيار الدولة المدنية لا يقتصر على حكومة الأغلبية السياسية ، إنّما ممكن أن يتمثل في النماذج الأخرى من أنظمة الحكم بما فيها الأنظمة الاستبدادية . وبدورنا نقول أنّ خيار الأغلبية السياسية ليس هدفا بذاته ، وإنّما خطوة نحو الدولة المدنية ودولة المواطن ، أمّا الأنظمة الاستبدادية فلا ينطبق عليها مفهوم الدولة المدنية .

ثالثا / لا زال الدكتور الجابري مصرّا على أنّ توقيت الدعوة لحكومة الأغلبية السياسية غير مناسب بسبب كون الطبقة السياسية الحاكمة قد أسست لتقاليد سياسية قائمة على المحاصصة ودولة المكونات . وعززتها بسياسة التخويف الطائفي الممنهج . وإنّ أي تحوّل عن المحاصصة في ظل نفس الطبقة السياسية سيؤدي إلى مزيد من العنف نتيجة لشعور المكونات الأخرى بالتهميش والإقصاء . وبدورنا نردّ على الدكتور الجابري ، إنّ ما تسوقه عن تمسك الطبقة السياسية الحاكمة بنظام المحاصصة ، يستوجب منك الوقوف مع أي دعوة تسعى لإنهاء نظام المحاصصة ، خصوصا حين تكون هذه الدعوة متبناة من زعيم أكبر كتلة سياسية في العراق . وهذا يضيف عليك واجبا إضافيا للوقوف مع هذه الدعوة ومساندتها ، وليس الوقوف ضدّها من خلال تخويف الناس منها بذريعة التهميش والإقصاء ، وهذا النوع من التخويف يصب في صالح نظام المحاصصة والطبقة السياسية المتمسكة بهذا النظام .

رابعا / يفترض الدكتور الجابري أنّ خيار حكومة الأغلبية السياسية يقتضي وجود طبقة سياسية مدنية لا تثير أي إشكالات نابعة من انتمائها الديني أو المذهبي وتؤمن بالديمقراطية والدولة المدنية . و ردنا أنّ حكومة الأغلبية السياسية لا تحتاج إلا لأغلبية برلمانية متفقة على برنامج

سياسي فيما بينها ، ولا تحتاج لأكثر من الأغلبية البرلمانية . ومن الخطأ الفادح تصوير حكومة الأغلبية السياسية أنها تمثّل لونا واحدا أو طيفا واحدا أو مذهباً واحداً أو قومية واحدة . .

خامساً / إنّ دعوة السيد المالكي السابقة للنظام الرئاسي ، كانت في معرض المقارنة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني وإيهما أصحّ للعراق . والدكتور الجابري يعلم أن الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي يحتاج إلى كتابة دستور جديد للبلاد . وهذا محال في الوقت الحاضر ، أمّا فيما يتعلّق بدعوة السيد المالكي لحكومة الأغلبية السياسية فهي ليست وليدة اليوم ، بل أنّ السيد نوري المالكي قد دعا لحكومة الأغلبية السياسية قبل انتخابات عام ٢٠١٠ ، ولكنّ ظروف البلد آنذاك لم تسعفه في تحقيق حكومة الأغلبية السياسية . كما أنّ السيد المالكي لم يحكم البلد خلال فترة حكمه بنظرية حزب الدعوة في الحكم ، بل كان يحكم البلد بموجب دستور العراق الذي أقرّه الشعب العراقي .

في الختام أقول للدكتور الجابري .. أنّ ما طرحه من مبررات لعدم قبول دعوة السيد نوري المالكي لحكومة الأغلبية السياسية ، إنّما يصبّ في مصلحة الإبقاء على نظام المحاصصات ودولة المكوّنات ، بالرغم من كونك تدعو ظاهراً للدولة المدنية ودولة المواطنة ، وأي تبرير أو دعوة بأن الوقت غير مناسب لحكومة الأغلبية السياسية ، تبقى ضمن دائرة الشكّ إذا لم تدعم بمثال واقعي عن واحداً من الخيارات التي تحدّثت عنها .

عاشراً : مداخلة الأستاذ الدكتور نديم الجابري في ملتقى النبا للحوار حول (العشائر و الدولة في العراق)

ناقش ملتقى النبا للحوار موضوعا بعنوان (العشائر والدولة في العراق) من ٧ الى ١٠ كانون الأول عام ٢٠١٦ . و شارك في الحوار مجموعة من الناشطين والسياسيين .

(اجرى الحوار : : مدير الملتقى الكاتب الصحفي علي الطالقاني)

الدكتور نديم الجابري :

لا شك ان مشروع قانون العشائر يعد نكوصا عن عملية بناء الدولة المدنية المنشودة . و لعله احد نتاجات الديمقراطية البدائية المطبقة في العراق . و التساؤل الذي يطرح : لماذا تمت العودة لهذا التشريع الذ قضى نحبه ابان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

و يبدو ان هناك جملة من الاسباب التي افضت الى هذه العودة الارتدادية منها :

١ – اوشكت اللعبة الطائفية على الانتهاء . و لذلك لا بد من لعبة جديدة للقوى السياسية تحل محلها . لتكون اداة جديدة للقبض على السلطة مثلما كانت اللعبة الطائفية .

٢ – ان العودة الى قانون العشائر نتاج الديمقراطية البدائية المطبقة في البلاد ، و التي تقاد من الشارع و ليس من نخبة راشدة .

٣ – ان العودة الى قانون العشائر نتاج عدم اهلية الطبقة السياسية الحاكمة او المؤثرة و عدم امتلاكها لأدوات عصرية لادارة الدولة .

٤ – ان العودة الى قانون العشائر لا يبتعد عن مخططات تفتيت الدولة العراقية ، و لكن هذه المرة من خلال الضرب على المرجعية الاجتماعية للمواطن بعد ان اخفقت عملية العودة الى المرجعية المذهبية .

٥ – ان هذه العودة تتسق مع الرؤية البريطانية الرامية الى اعادة تركيب الدولة العراقية على اسس عشائرية .

عموماً ، يبدو ان مشروع قانون العشائر يمثل مساساً بثلاثة ركائز اساسية هي :

أ - يمثل مساساً بالعشائر نفسها ، لأنها نتاج تطور طبيعي و تحت سقف الدولة . بينما هذا المشروع يضعها تحت هيمنة القوى السياسية و الدينية .

ب - يمثل مساساً بأحد اسس الدولة المدنية (ابعاد النزعة العشائرية عن السياسة) .

ج - يمثل تراجعاً عن الخيار الديمقراطي بشكل نهائي .

د - انه يمثل مدخلاً لصراعات عشائرية أكثر ضراوة من الصراعات المذهبية .

هـ - انه يمثل تهديداً لوحدة الدولة العراقية .

و - انه سيخل بأمن المنطقة لأن العشائر منتشرة في كافة البلدان .

احد عشر : جريدة الزوراء العراقية تنشر نص الحوار الذي أجراه الأستاذ الدكتور نديم الجابري مع (ملتقى الحوار الوطني) :

مرشح سابق لرئاسة الوزراء يتحدث بصراحة . و يكشف خفايا تعرضه لـ«مضايقات» .. نديم الجابري يلوم «الإسلام السياسي» ويحذر من «إفلاس» الدولة وظهور تطرف أخطر من «داعش» .

بغداد/ الزوراء:

احتسب السياسي نديم الجابري أن الانتخابات «ظاهرة وافدة» في العراق . زرعت في أرض غير مناسبة . مشيراً الى أن «الإسلام السياسي» لم يعد صالحاً لحكم البلاد . واصبح جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل . فيما لفت الى تعرضه لـ «مضايقات وصلت لحدود خطيرة» اثناء ترشحه لرئاسة الوزراء . فيما حذر من ظهور حركات أكثر تطرفاً من «داعش» ، كون «الدولة مفلسة ووضعها الاقتصادي محطم» .

وقال الجابري في حديث لـ «ملتقى الحوار الوطني» بمشاركة الزوراء: إن الانتخابات في العراق ظاهرة وافدة وعانت من مشكلة اساسية كونها زرعت في ارض غير مناسبة ، لأنها تحتاج الى بيئة مؤسسات وقوانين وهي غير موجودة في العراق . مبيناً أن الخيار الانتخابي يعد جزءاً من العملية الديمقراطية التي فرضت فرضاً على البلاد . ولو تركت الاحزاب تقرر لوحدها ان تقرر ادارة الحكم في العراق لما اختارت النظام الانتخابي .

وأضاف الجابري: كأي فكرة وافدة ومفروضة من الخارج سوف تصطدم بالواقع السياسي و الاجتماعي في العراق . وقد اصطدمت بثقافة الاحزاب الاسلامية الشمولية . وايضا بمجتمع لا يميل الى الخيار الديمقراطي ، وإنما يعيد صياغة الاستبداد . معتبراً أن «ارض العراق ارض خصبة لولادة الاستبداد ، ولولا الفرض الخارجي لما وجدنا اي تجربة ديمقراطية او انتخابية في العراق» . و تابع الجابري: أن الاشكالية التي رافقت هذا الفرض للخيار الانتخابي ظلت تصطدم مع ثقافة الاستبداد والتقاليد الاجتماعية المضادة للخيار الانتخابي و الديمقراطي ، مبيناً أن الخيار الديمقراطي جزء من الدستور العراقي ومن الضروري الحفاظ عليه و من الممكن ان يكون آلية مفضلة في تولي الحكم و تداول السلط و اذا تهيأت المقدمات السليمة .

وقال الجابري : أن الخيار الديمقراطي بدأ يفرغ من محتواه وخصوصا آلية الانتخابات التي لم تعد فعالة لوجود تدخلات وهيمنة . مشيرا الى ان القوى والشخصيات الوسطية والمعتدلة سوف تكون لها القدر المعلى فيما اذا تمت السيطرة على نزاهة الانتخابات . بمعنى انه تجرى بشكل شفاف وعن طريق الانتخابات الالكترونية وتعرض النتائج أول بأول على شاشات التلفاز عند ذلك ستشهد تغيير في خارطة السياسة في العراق .

وقال الجابري: من الضروري ان نتوقف في موضوع الانتخابات بشكل اجمالي كون اصبحت فيها كلفة اقتصادية عالية . ولم تأت بنتائج كونها لم تنظم السلطة ، و لم تنظم التداول السلمي للسلطة ، و لم تحدث تغييرات في المجتمع العراقي . واذا ما اردنا التعامل مع الانتخابات فمن الضروري ان تلغى مفوضية الانتخابات ويصار الى احد الحلين اما اشراف دولي بمساعدة قضائية او انتخابات الكترونية شفافة .

وقال الجابري: إن الاسلام السياسي لم يعد صالحا لأدارة البلاد . واصبح جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل . والحديث عن البدائل وكانما لا يوجد بدائل هو امر غير صحيح لان اصل الاسلام السياسي لم يبرز الا بعد ان توفرت له ظروف معينة دولية فتحت له ابواب السلطة ليدخلها بقوة . واعتقد ان القوى المدنية لو سمحت لها فرص المنافسة العادلة لتفوقت عليها ، لافتا بالقول “تعرضنا لمضايقات كثيرة وصلت لحدود خطيرة اثناء ترشحنا لرئاسة الوزراء . وكان لدينا مشروع انقاذ وليس مشروعا سلطويا حيث كنا ندرك بان البلد سائر باتجاه خطر قد يحطم مرتكزات هذه الدولة . وقد بدأت حملة شرسة ضدنا من بعض حلفائنا ضد هذا الترشيح ، لان فيه شيئا من الخصوصية كوننا من داخل العراق فضلا عن تحصيلنا العلمي والاكاديمي .”

واكد الجابري: أن حكومة التكنوقراط هي الافضل ، لكن في ظل المعادلة السياسية القائمة والتوازنات السياسية ستكون حكومة التكنوقراط هي الاضعف في تأريخ الدولة العراقية ، كون عناصرها يكونون مكشوفين ولا توجد قوى سياسية تحميهم وتدافع عنهم ، وسيعرضون للمساءلة بشكل مستمر . ويحتاج لهم ظروف غير الظروف الحالية . مضيفا “لايمكن ان يكون هنالك رئيس وزراء للعراق دون موافقة اطراف دولية واقليمية وهي ليست قضية انتخابية محلية صرفة . وبالفعل تعرضنا لضغوطات اقليمية وليس دولية .”

واعتبر الجابري: أن العملية السياسية فشلت بامتياز . واسباب الفشل متعددة ولا يمكن ان

نعزوها الى عامل واحد . ومن تلك العوامل الاحتلال كمقدمة لهذه العملية ، والاسلام السياسي ، عازيا السبب الى اعتماده على الولاء وليس على الكفاءة . واعتقد ليس الاشخاص الذين فشلوا وانما الاسلام السياسي كنظرية ومفهوم قد تهاوى ، ولم يعد له ذلك البريق الذي كان يحظى به في الثمانينيات والتسعينيات .

ورأى الجابري: أن الوضع الامني بعد داعش مرتبط بالوضع السياسي المرتبط اساسا بالوضع الاقتصادي . وهنا يجب ان نقر بأن "الدولة مفلسة ووضعها الاقتصادي محطم وقدرتها على الاداء السياسي وصنع السلام ضعيفة للغاية . ولذلك اخشى ان تظهر حركات اكثر تطرفاً ما بعد داعش ، كون المواطن سيشعر باليأس وبالتالي اذا كان داعش لم يحظ بتأييد من الحواضن الاجتماعية ، فبالنالي ان المتطرفين الجدد سيحصلون على هذا الدعم اذا لم نتدراك هذا الامر ."

وبخصوص التحالفات السياسية ، قال الجابري : إن دائرة التحالفات لم تأخذ منحى وطنيا وكل الاحزاب تدور بالفلك الطائفي . مؤكدا أنها لا تملك الفرصة و لا النية و لا القدرة على القفز على التحالفات المذهبية . و لا تستطيع ان تنطلق الى الفضاء الوطني ، لا في هذه الانتخابات و لا في غيرها . و بالامكان ان تجد تلك الافكار عند بعضهم ولكن عند التطبيق لا تجدها تقترب من ذلك في اي شكل من الاشكال .

وانتقد الجابري الاعلام الرسمي، مبينا أنه "يخاطب نفسه . وليس لديه مساحة من التأثير ربما كونه مؤسسة حكومية تقوم على اساس التوظيف . ولا يمتلك الاحترافية والتأهيل مثل وسائل الاعلام المستقلة التي تعد اكثر احترافية من الاعلام الرسمي .

اما فيما يتعلق بورقة التسوية ، قال الجابري : انها "ولدت مينة" لأنها تبنت موضوعا اعادة ترانجية المحاصصات الفئوية . واعتقد انه مشروع فيه مخاطبة للخارج وليس للداخل . مشيرا الى أن ورقة التسوية المقدمة من الاطراف الشيعية او السنية ارتكزت على مفهوم التسوية المجتمعية وليس السياسية ، وهي دعوات لاعادة انتاج نفس القوى التي كانت موجودة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، كونها اصبحت قلقة من تفتت التحالف الشيعي والتحالف السني والتحالف الكرد .

أما فيما يتعلق بقضية استقلال كردستان ، قال الجابري : أنها كانت نتيجة قرار دولي قضى بوجود دولة كردية مستقلة ، معتبرا أن حكومة بغداد غير قادرة على إيقاف هذا المشروع كونه ينتظر الضوء الأخضر من الجهات الدولية وليس من بغداد . واعتقد من الأفضل ان يتم التفاهم بين بغداد واربيل .

وتابع الجابري: أن مشروع الدولة الكردية يندثق مع مشروع الشرق الاوسط الكبير . وقد يسبقه بخطوات قليلة . والبيئة الداخلية نضجت بالاعتراف بالدولة الكردية ، ولايوجد تشنج لا على المستوى الاجتماعي ولا على المستوى السياسي . والاقليم الجغرافي تهشمت ارادته حيث ان سوريا والعراق لا يستطيعان إيقاف هذا المشروع . وايران لا تستطيع كون لديها مواجهات دولية لا تسعفها في هذا المجال . اما تركيا قد تتبع معها سياسة الترغيب تطرح عليها اما اتحاد كونفدرالي مع الدولة الكردية ، او اعتماد كردستان كعمق اقتصادي لتركيا او ضم تركيا للاتحاد الاوربي كئمن للاعتراف بالدولة الكردية .

اثنا عشر : حوار مع شبكة رووداو الإعلامية في ٢٢ / ٥ / ٢٠١٩

رووداو - أربيل

أكد أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد والنائب السابق نديم الجابري أن "القائمين على الحكم في العراق غير مؤهلين لإدارة الدولة ، لأنهم يديرونها بأليات حكم عقيمة. والحكومة الحالية مؤقتة لأنها غير دستورية ، ولم تأت عن طريق الكتلة النيابية الأكبر"، مشيراً إلى أن "التدخلات الخارجية كانت الجزء الأساسي في عرقلة حل المشاكل ما بين المركز والإقليم ، لأننا نحتاج إلى إرادة سياسية ورسائل تطمين بين الطرفين ."

وقال الجابري في لقاء أجرته معه شبكة رووداو الإعلامية : إن "نسبة اندلاع الحرب بين أمريكا وإيران لا تتعدى الـ ٥٠% . وأكثر بلدين سيتضرران في حال اندلاع الحرب بين الطرفين هما العراق والسعودية ، لأن العراق سيتعرض إلى ضربات أمريكية والسعودية ربما تتعرض إلى ضربات إيرانية ."

رووداو: ما هي حال العراق الآن ، أو كيف تصف حال العراق في ظل الظروف الحالية ؟

نديم الجابري: وضع العراق وضع لا يحسد عليه . فهو صعب جداً سواء على مستوى التجربة القائمة التي أخفقت لسببين هما : لأن القائمين عليها غير مؤهلين لإدارة الدولة ، ولأنهم يديرون البلد بأليات حكم عقيمة . ولا يمكن لهذا الأليات أن تنتج لنا نجاحاً مهما بذلنا من جهد . ولذلك التجربة بدأت تتراجع ، حيث فقدت الكثير من قواعد التأييد الشعبية . و اليوم الرأي العام الشعبي أصبح بعيداً عن العملية السياسية . كما أن الانتخابات السابقة كشفت عن توجهات الشارع العراقي تجاه النظام السياسي . والمقاطعة الواسعة التي وصلت إلى حدود ٨٠% تعطينا انطباعاً أن هذا النظام قد فقد الكثير من قاعدة تأييده الشعبية .

رووداو: هل يجب أن تخشى السلطة ومن هم في السلطة في العراق من انتفاض الشعب في وجههم فجأة بالتظاهر . وقد يؤدي الأمر إلى ثورة ، ولماذا لا يتوفر في العراق أشخاص يمثلون الثمانين في المئة التي قاطعت الانتخابات والعملية السياسية ؟

الجابري : أصبحت هناك سياسة ممنهجة لإقصاء كفاءات العراق من المشهد الإداري والسياسي . وكما أنه أصبحت هناك قدرة على التلاعب بنتائج الانتخابات مسبقاً . لذلك كفاءات العراق إن دخلت إلى الانتخابات لن تكسب بسبب التزوير والتلاعب الذي يبدأ من سن قانون الانتخابات

التي يناسب الأحزاب الحاكمة . ويبدأ من تشكيل مفوضية معبرة عن إرادة الأحزاب الحاكمة وليست مفوضية مستقلة . ولذلك كفاءات العراق ابتعدت عن المشهد . والحكومة الحالية في تقديري أنها مؤقتة بسبب أنها غير دستورية وستطاردها الشرعية ولم تأت عن طريق الكتلة النيابية الأكبر ، أي لدينا آلية منحرفة والتوافقات السياسية لدينا تعلق على النص الدستوري .

رووداو: يقال أحياناً إنه ينبغي أن يكون الوزراء أو رئيس الحكومة أو ذوو السلطة مستقلون وغير منتمين لجهة ، هل هذا غير دستوري ؟ وهل طلب الدستور بأن يكون الذين يديرون البلاد منتمين إلى أحزاب وكتل ؟

الجابري: الدستور لم يتحدث عن نوع الوزراء إلا بالشروط العامة . ولم يشترط أن تكون الوزارة من أعضاء مجلس النواب . والحكومة ليست دستورية لأنها يجب أن تتشكل وفق الكتلة النيابية الأكبر . ولم تسمى الكتلة النيابية الأكبر لحد اليوم . واصبحت هناك تحالفات وهمية وهي الإصلاح والبناء . ولذلك توافقت الكتل السياسية على ترشيح مرشح معين .

رووداو : أنتم تريدون أن تقولوا للشعب العراقي لا تتعاونوا مع حكومتكم هذه فهي لا تستطيع شيئاً و تستطيع المضي بالبلد إلى الأمام ، ويجب توقع المزيد من الأزمات في العراق ؟

الجابري: إقرارنا بأن الحكومة غير دستورية لا يعني أنه على الشعب أن يخرج ضدها ، لكننا نسميها حكومة الأمر الواقع . و يجب أن تتعاطى معها بالمقدار الذي يحفظ الأمن والنظام ، لأن بديله هو الفوضى وهو أسوأ الخيارات . أي حكومة غير دستورية أفضل من الفوضى . والعراق اليوم هو أقرب للفوضى ، وبين الفوضى والديمقراطية خيط رفيع . إذا أسسنا ديمقراطية بدون ضوابط وثقافة ورجال ديمقراطيين نتحول إلى فوضى . والآن نحن أقرب إلى الفوضى حيث لم ننجح في تأسيس دولة دستورية مدنية بل بقيت المشاكل تسبقنا .

رووداو : ما هي المشاكل المتوقعة في العراق وخاصة في الصيف القادم ، وبالأخص في جنوب ووسط العراق ؟

الجابري: هنالك توقعات قد لا تكون وردية للصيف القادم . حيث هناك أكثر من احتمال أوله أن تتكرر حركة الاحتجاجات الشعبية ، خصوصاً في جنوب العراق و في الفرات الأوسط ، وهذا الاحتمال الأكبر ، خاصة أن الحكومة لم تقدم إجراءات حقيقية تتلافى بها أخطاء الحكومة

السابقة . وهناك احتمال أن يدفع العراق ثمن الصراع الإيراني الأمريكي . وهو احتمال وارد جداً ، خصوصاً إذا تصرفت أطراف من الحكومة بطريقة لا تتناسب من المصلحة الوطنية العراقية .

رووداو : فما هي الأمور المحتمل حدوثها في مناطق السنة خاصة وأنهم يعانون الآن من مشاكل كثيرة في ما بينهم ؟

الجابري: المنطقة السنية بدأت تتغير نوعاً ما ، خاصة أصبح هناك مقدار من التفاهم بينهم وبين الأمريكيان ، لأن قواعدهم الآن في المنطقة السنية وجولات القادة العسكريين الأمريكيان في الموصل وفي الفلوجة لها دلالة . فهي أكثر منطقتين ملتهبة والقيادة العسكرية الأمريكية تتجول بها دون أن تتعرض إلى أي مقاومة أو أي اعتداء .

رووداو : منذ بدء عملية تحرير العراق في ٢٠٠٣ وقف السنة ضد أمريكا ، فهل أن تركز الأمريكيين في مناطق السنة حالياً ناتج عن اتفاق السنة والأمريكان أو عن خشية الأمريكيان من السنة ؟

الجابري: الأمريكيان اقتربوا في بداية العملية السياسية من القوى الشيعية والكوردية . وأصبح هناك تحالف أقرب إلى الاستراتيجي بين القوى الشيعية والكوردية . وهذه الآلية الأمريكية وهذا التحالف الشيعي الكوردي همش المكون السني ، و دفعه أو بعض قواه إلى استخدام السلاح أ ضد الاحتلال . وربما خرجت أيضاً اتجاهات تكفيرية بدأت تكفر المكونات الاجتماعية المختلفة . لكن الآن حصل نوع من التفاهم . أي أن الأمريكيان يلوحون لهم بتشكيل حرس إقليم قبل أن يتشكل الإقليم . ويتفاوضون مع بعض الشخصيات على هذا الخيار ، هم في تصوراتهم أن هذه المناطق بالنتيجة ستكون إقليم أي إقليم . لذلك المناطق السنية الآن تراجعت عن خط الصدام بأحتساب ان القوى الشيعية أصبحت تتصادم مع الطبقات الشعبية الشيعية . وأيضاً في كوردستان صار أيضاً صراعات كوردية كوردية . لذلك هم ابتعدوا عن دائرة هذا الصراع العرقي مع الكورد أو الطائفي مع الشيعة . لذلك أوضاعهم الآن بدأت تتحسن أفضل من السابق .

رووداو : كيف للعراق مع مشاكله هذه أن يتفاهم مع إقليم كردستان ، وكيف له أن يحل المشاكل العالقة منذ سنوات بينما يعاني هو من كل هذه المشاكل ؟

الجابري: هذا يعتمد على الطرفين . وعلى فهمنا لطبيعة المشكلة بين المركز والإقليم والتي هي ليست قضية كركوك ولا علم ولا النفط بل تكمن في التنافر بين اتجاهين هما : اتجاه قومي كردي ساعي نحو تشكيل الدولة الكوردية المستقلة ، ومن الطرف الآخر بغداد تسعى إلى مركزة السلطة ، أي لا ترغب أن تمنح لأقاليم ولإمحاظتاي سلطة حقيقية . وهذه علة المشكلة بين الطرفين .

رووداو : إذن ليس لنا أن نتوقع نهاية قريبة لهذه المشاكل بين أربيل وبغداد ؟

الجابري: أعتقد أن هذه الطبقة السياسية غير قادرة على تسوية هذه المشاكل ، لأنها تحتاج إلى أفق واسع وإلى اعتدال وإردة سياسية مسؤولة ناظرة للوطن وليس للطائفة والعرق .

رووداو : هل يرتبط هذا بعدم قدرة السياسيين على ذلك أم بغياب الثقة بين الكورد والعرب ؟

الجابري: العملية متكاملة ، جانب منها القيادات التي تعد جانباً أساسياً في حلحلة المشكلة ، وعدم الثقة تبلورت من الأساس لأن كلا الطرفين يعتقد انه مهما عمل من اتفاقيات سينقض عليها الطرف الآخر ، أي أنه بمجرد تقوية المركز ينقض على الاتفاق مع الكورد . وعندما يقوى الكرد ينقضون على هذا الاتفاق ويريدون الدولة المستقلة ، ولذلك تتلكأ الاتفاقات بين الطرفين .

رووداو : هل هناك حاجة إلى طرف ثالث يحكم في الاتفاقيات ؟

الجابري: كلا، الطرف الثالث يعقد المشكلة ، وخاصة أن التدخلات الخارجية كانت الجزء الأساسي في عرقلة حل المشاكل ما بين المركز والإقليم ، بل نحتاج إلى إرادة سياسية ورسائل تطمين بين الطرفين .

رووداو : من الذي يجب أن يوجه رسائل الطمأنة ببغداد أم الإقليم؟

الجابري: ببغداد يجب أن تبعث هي الرسالة أولاً باعتبار هي الأم ، وتتضمن أننا نحترم إقليم كردستان بالنصوص الدستورية . والمواطن الكوردي مواطن من الدرجة الأولى ، ويأخذ حقوقه كافة ، وما نتفق عليه يطبق ، ونبعد عن النفس الاستبدادي في بغداد ، أي نحترم

الاستقلالية واللامركزية . كما يجب أن تبعث رسالة اطمئنان من الجانب الكوردي تتضمن بأنهم لا يرغبون بأن يفكك العراق . بل نريد حقوقنا ووضعنا الطبيعي في الدولة العراقية . أي نريد أن نحل مشاكلنا معكم في بغداد .

رووداو : يعيش العراق الآن في وضع مواجهة حرب تنفخ إيران وأمريكا في أبواقها وتلوحان بها وتحدثان عنها ، ماذا يجب أن يكون موقف العراق ؟ و كيف يمكن أن ينأى بنفسه عن هذه الحرب بدون أن تحرقه نارها ؟

الجابري: الحراك على الأرض يعطينا انطباع أن الحرب قادمة ، لكن الجانب الآخر لا تعطينا نفس القناعة . أي توجد نظرية التخاذم بين أمريكا وإيران ، ونسبة اندلاع الحرب بينهما لا تتعدى الـ ٥٠% ، وأكثر بلدين ربما سيتضرران من جراء الحرب هما العراق والسعودية بعد إيران .

رووداو : ما السبب الذي يؤدي إلى تضرر هذين البلدين أكثر من غيرهم من تلك الحرب ؟

الجابري: العراق سيتعرض إلى ضربات أمريكية ، والسعودية ربما تتعرض إلى ضربات إيرانية ، لأن كل أحد في ذهنه فكرة معينة .

رووداو : كيف للعراق أن ينأى بنفسه من التضرر من الحرب وأن يقف في الوسط بينهما بأقل الأضرار ؟

الجابري: عندما اندلعت الحرب العراقية الأمريكية ، فإن إيران حينها لم تقف مع أي طرف من الطرفين . قالوا هذا صراع بين الظالم والمتسلط . لكن العراق الآن دائرة تحالفاته مع من ؟ أي من مصدر التأثير في العراق . إيران مؤثرة في الشأن العراقي وأمريكا حاسمة بالشأن العراقي ، والذي يحسم هو الذي يؤثر ، وبما ان القرار لا يزال بيد الولايات المتحدة فتصبح الولايات المتحدة حليف الضرورة . أي أن العراق ليس مخيراً ، لكن أن يكون كطرف في الحرب ضد إيران هذا غير صحيح لوجود جغرافيا بين الطرفين وحدود مشتركة .

ثلاثة عشر : تعليق المفكر العراقي عز الدين البغدادي حول حوارنا في قناة الشرقية الفضائية :

الاستاذ الدكتور نديم الجابري سياسي معروف واكاديمي محترم يعتبر أحد أهم اساتذة العلوم السياسية في العراق

في لقاءه أمس على قناة الشرقية أشار إلى نقاط كثيرة هامة وواقعية ، منها : اشارته إلى اخطاء سياسية ودستورية كبيرة من قبيل استعمال تعبير الشعب الكردي في الدستور ، واستعمال لفظ المناطق المتنازع عليها . كما تحدث عن عمل الاحزاب الكردية على الأرض مقابل التنديد من حكومة بغداد أو وصفها بعض تصرفات الأحزاب الكردية باللا قانونية . وهو ما لا يغير شيئاً على أرض الواقع . فضلا عن تجاهل الحكومة المركزية لما لا يحصى من التجاوزات القانونية لمسعود والاحزاب الكردية عموما (ومنه وضع هوشيار زيباري أول وآخر وزير خارجية في العالم يعمل ضد دولته) . وايضا انتقاده للرد الضعيف من قبل الحكومة المركزية التي لم تقم بأي تصرف بمستوى الحدث لا سيما وأن وزير خارجيتها الجعفري غائب تماما عن الحدث الكبير .

إلا أنّ هناك جانباً آخر في وجهة نظر الدكتور الجابري ، حيث ظهر الأمر بحسب طرحه وكأن كل الأوراق هي عند الجانب الانفصالي ، والغى التأثيرات الأخرى فمثلا :

١- الغاء الدور الايراني : حيث يرى بأن ايران يمكن أن تتدخل عسكريا إلا أنها تخاف من رد فعل امريك . وبرأيه أن هذا خطأ ، فالايرانيين ببغض النظر عن علاقتهم السيئة بالامريكان- منذ انتهت حرب الثمان سنوات لم يدخلوا في أي حرب ، وكل النزاعات المسلحة التي دخلتها فقد حصلت عن طريق الوكالة لجهات تتفق معها أيديولوجيا .

كذلك فإن ايران وهذه نقطة هامة لا تخاف من قيام دولة كردية بسبب وجود قومية كردية كبيرة في ايران فقط ، بل لأنها تعتقد أن قيام دولة كردية في شمال العراق معناه أن اسرائيل حصلت على قاعدة كبيرة في كردستان ، وهذا ما لا يمكن أن يكون مقولا أبدا .

٢- الغاء الدور التركي : من الغريب أنّ د. الجابري ذكر بأن الدور التركي وهو الأهم في الممانعة ضد قيام دولة كردية قابل للتغيير مقابل اغراءات منها قيام دولة كردية كبيرة تدخل في اتحاد كونفدرالي مع تركيا ، ولا ادري كيف اعتبر د. نديم وجود دولة كردية كبيرة عرضا جيدا للاتراك ، مع ما هو معروف من الحساسية القومية عند الاتراك من القضية الكردية ، وقد رأينا

رد فعل الاتراك القوي ضد وجود مسلحين اكراد على حدودها مع سوريا رغم ان سوريا يحكمها نظام سيء بالنسبة للاتراك .

وأما العرض الآخر الذي افترض د. الجابري امكان تقديمه للاتراك فهو دخولهم الاتحاد الاوربي . رغم ان الاتراك اليوم هم أبعد ما يكونون عن تحقيق هذا الحلم ، والاوربيون لا يمكن بحسب قيمهم السياسية القبول بتركيا لأجل ضغط أمريكي . مع ان دخول الاتراك للاتحاد الأوربي ليس أهم عندهم بأي حال من وأد المشروع الكردي الانفصالي .

نعم يمكن القول هنا ، بأن الطبيعة المتذبذبة لاردوغان تجعل من الصعب الاتكال على مواقفه ؛ لكن أرجع وأقول بأن الحساسية القومية من المطالب الكردية وهبوط شعبية اردوغان لصالح القوميين الاتراك أمر لا يمكن تجاهله .

٣- الغاء دور الحكومة المركزية ، وذلك أن من الخطأ تصوير الحكومة المركزية وكأنها لا تملك أي أوراق على الأرض ، فاحتمال وقوع اشتباكات في المناطق المتنازع عليها كبير فعلا ، والدولة الآن تملك قوات تملك كفاءة قتالية كبيرة من الجيش والحشد والاتحادية وغيرها . فضلا عن العرب السنة لا سيما في كركوك وحتى الموصل . وهي يمكن أن تغير كثيرا من الواقع لا سيما مع دعم ايراني وربما روسي .

ولهذا فأنا اعتقد أنه لو نظرت من وجهة نظر كردية أو بتعبير أدق برزانية ، فإن مسعود البرزاني لم يختر أفضل الأوقات لتحقيق طموحه ، بل كان الأفضل له من حيث فرص النجاح لو أنه أعلن الاستقلال في حكم المالكي حيث كانت القوات المسلحة بأضعف ما يكون. أما الآن فالأمر مختلف كثيرا .

٤- بل حتى الدور السوري لا يمكن تجاهله لا سيما بعد الانتصارات الكبيرة جدا للجيش العربي السوري وحلفائه ، ومعروف أن الحكومة السورية تتحسس اكثر من كل دول الجوار من القضية الانفصالية الكردية .

هذا من ناحية التحليل السياسي . وأما من ناحية الخطاب السياسي فاعتقد أن الوضع الحرج الذي يمر به بلدنا يجعل من الخطأ مع كل التقدير الكبير للدكتور الجابري- طرح الموضوع بهذه الطريقة التي تحبط أي أمل عند مواطنينا وتحرق كل أوراق الجانب العراقية وتغيّب حضوره .

أربعة عشر : حوار مع جريدة الشرق الاوسط في آيار ٢٠٠٦

بغداد: نعمان الهيمص

برز الدكتور نديم عيسى الجابري ، الامين العام لحزب الفضيلة الاسلامي في العراق ، كإحد الشخصيات المرشحة بقوة لرئاسة الحكومة الجديدة . بعد تأكيده عدة مرات انه يصر على الترشح على رغم من وجود مرشحين آخرين من قادة «الائتلاف العراقي الموحد» هما رئيس الحكومة الحالي ابراهيم الجعفري ، الذي يقود حزب الدعوة ، وعادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية والقيادي في «المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق»، اقوى الاحزاب الشيعية.

ويقول اعضاء المكتب السياسي لحزب الفضيلة ان زعيمهم يحظى بتأييد كبير داخل «الائتلاف»، مشيرين الى ان حزب الفضيلة احد فروع التيار الصدري « ولا توجد عليه خطوط حمراء من أي من اطراف الائتلاف » . اما خارج الائتلاف فان الجابري ، حسب تأكيداتهم ، تدعمه جبهة التوافق العراقية (السنية) . وانه - حسب ما يفيدون - يعد الخيار الثاني لقائمة التحالف الكردستاني ، وان القائمة العراقية الوطنية (بقيادة اياد علاوي) تفضله على المرشحين الآخرين .

وفي لقاء مع «الشرق الأوسط» قال الجابري «ننتقل في برنامجنا السياسي لإدارة الحكومة من تصحيح مسار العملية السياسية والأداء السياسي للحكومة الذي سجلت عليها بعض الملاحظات ، حيث انها تدار بعقلية المعارضة لا بعقلية الحكومة . وعقلية المعارضة تكون حذرة وتشكيكية بينما عقلية الحكومة تكون احتوائية . و لا بد ان يتم الحكم طبقا لعقلية الحكومة حتى نستطيع ان نحتوي كل مكونات الشعب العراقي » .

وشدد الجابري على «ضرورة التخلص من العقلية الاستبدادية والتحول الى العملية الديمقراطية» . وأضاف «ان الذي حصل بعد ٩ نيسان (ابريل) ٢٠٠٣ في تقديرنا هو سقوط الدكتاتور وبقاء الدكتاتورية المتمثلة في الفكر والسلوك السياسي ، لأن العقلية التي اسقطت الدكتاتور ربما تأثرت بشكل او بآخر بذات العقلية . لذلك استنكر دائما اطروحات الشهيد محمد باقر الصدر الذي يفرق ما بين نوعين من الثوريين ، الاول يثور من اجل تغيير مواقع الاستغلال ، وبدلا من ان يكون مظلوما يصبح ظالما ، وهذا مطب خطير . والثاني يستهدف إلغاء ظاهرة الاستغلال ذاتها ، وهذه هي الثورة الحقة . لذلك سنعمل على إلغاء ظاهرة الاستغلال وليس تبادل مواقع الاستغلال بحيث سننصر اي مظلوم في المرحلة الحالية مهما كان

انتماؤه السياسي او الاجتماعي ، ويجب ان نتخلص من عقلية الاستبداد ونتبنى العقلية الديمقراطية .

وأشار الجابري الى «تدخل السياسة والاستحقاقات الانتخابية في الادارة المدنية (للدولة) . واصبح كل من يأتي يغير الكادر الاداري برمته . وكأنه أتى من بلاد اخرى » . و اضاف « هذا نفسه حصل في المؤسسات الأمنية بحيث فقدت حياديتها ومهنتها لتصبح ممالك لمن يشغلها » . واكد « نعتقد ان هذه الطريقة في الادارة والحكم ستحرم الدولة من تراكم الخبرات البشرية . وعلى هذا الاساس سنتبنى سياسة مفادها تحرير الادارة المدنية من السيطرة السياسية والاستحقاقات الانتخابية . اذ ان ما ينظم الادارة المدنية هو القانون وتقاليد العمل » . واحتسب الامين العام لحزب الفضيلة ان ادارة الحكم في الفترة الماضية « اتسمت بالفنوية والحزبية الضيقة ولم تفسح المجال للآخرين . وأتصور ان هذا المسار السياسي يشكل خطرا كبيرا على الديمقراطية في العراق ، وربما يخلق وضعا ارتداديا رافضا للديمقراطية ، وداعيا الى تبني الدكتاتورية كحل لحالة الفوضى السائدة في البلاد .

ومن هنا تأتي اهمية تصحيح المسار السياسي لأن بدونها لا يمكن ان تتحقق خطوات ناجحة . وان يجري الانتقال الى معالجة الملف الأمني ، وبدون حل مشكلاته فان الحديث عن برنامج حكومي يصبح غير مجد » . و اضاف « لا بد من تشخيص الحالة الأمنية في العراق بشكل صحيح ، ونحن نعتقد انها مشكلة سياسية وليست عسكرية . وبالتالي حلها لا بد ان يكون سياسيا . وضمن هذا السياق نحتاج الى مبادرة سياسية تتحرك باتجاهين : الاول داخليا و يكمن في معرفة عقلية الآخر وقدراته واطروحاته لكي نحسن التعامل معه ونعالج حالاته . والثاني خارجي باتجاه دول الاقليم ، بان نحمل رسائل تطمين من اجل ان تحكم الحدود وتغلق تماما بوجه المتسللين . كما ان المبادرة السياسية تحتاج الى اجراءات اقتصادية لأن جزءا كبيرا من اسباب الجريمة المنظمة يعود الى عوامل اقتصادية . و يجب تخليص المواطن من الازمات المتمثلة بشح النفط والكهرباء من اجل خلق حاجز بين الشعب ومرتكبي الاعمال الارهابية . مع التركيز على خطة اعلامية تسير باتجاهين هما : اتجاه يسوغ اجراءات السلطة ويضفي المشروعية عليها . والآخر يبين الفئات غير الانسانية للارهاب لكي يخلق وعيا شعبيا رافضا للارهاب » .

واعتبر الجابري ان «المقاومة حق للشعوب كافة كما نص عليها ميثاق الامم المتحدة . وتختلف مستوياتها بين المسلحة والسلمية . وهي تجربة لمعظم شعوب الارض . وبالتالي اغلب الكيانات السياسية في حالة مقاومة» ، وشدد على ان «الارهاب لا يعد مقاومة» .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة قال الجابري : ان تجربة كتابة الدستور اظهرت وجود «اتجاهين في الربط او الدمج التام ما بين الدين والدولة او الفصل التام بينهما ، والظروف التي يمر بها العراق لا تجعل ايا من الاتجاهين عمليا . لذلك وضعنا حلا وسطا بين الاثنين، ووقفنا الى حد ما في ذلك . وبما ان الدستور كتب بطريقة توافقية فأن الكل لديه ملاحظات ويطمح الى التعديل ، لكن على ان لا يتم التعديل على حساب افراغه من محتواه الحقيقي ، ولدينا أجندة لبعض القرارات التي تصب في صالح تعزيز الدستور وليس إضعافه» . وبخصوص الفيدرالية قال الجابري : « انها أقرت في الدستور ، وبالتالي لا اجتهاد في موضع النص . وهناك آلية الاستفتاء الشعبي لإقامة اي اقليم . ونحن سنحترم خيار الشعب ولا نقف ضد اي استفتاء ناجح . وبالتالي القرار عائد للمواطن» .

وانتقد الجابري قانون مكافحة الارهاب ، وقال انه « تعوزه الدقة في الصياغة والمفاهيم ، وقد انسحبنا من قاعة الجمعية الوطنية عند التصويت عليه . وفيه ثغرة تتبنى المفهوم الغربي للارهاب ، بأحتسابها ان استخدام العنف او التلميح له يعد إرهابا ، والدول الاوروبية أرادت تمرير ذلك من خلال الأمم المتحدة ، والعمل الارهابي يجب ان يقترن بالعنف ، اما التلويح اذا عد ارهابا فان القرآن سيدخل في عداد الكتب الارهابية . والإعداد تلويح و ليس عنفا ، لكن لا ينطوي على عمل ارهابي وإنما يعني الردع . وهي نظرية معروفة في العلاقات الدولية . اما الارهاب فيقترن بالعنف الفعلي . كما ان المأخذ الآخر في تحديد انواع الاسلحة ، وربما تبرز أسلحة غير مصنفة ضمن هذا القانون» .

وعن ترشيحه لرئاسة الحكومة قال : « لم يجر حوار جدي داخل الائتلاف حول هذا الموضوع ، وتوجد اتصالات ثنائية ، وكل مرشح له مقبولية لدى بعض القوى السياسية ، لكن الصورة غير واضحة ، خصوصا وإنما نتوقع ان تحدث تطورات في الايام القادمة وعلى الاغلب ستكون لصالحنا . أما خارج الائتلاف فهناك قسم من الاطراف المحسوبة على الوسط السني اعلنت التأييد لترشيحنا ، ومن لم يعلن لا يعارض . وكذلك القائمة العراقية ، رغم ان رئيسها خارج العراق ، لكن هنالك مؤشرات غير رسمية من المرجح ان تكون لصالحنا ، وهم لديهم اجندة

معينة . أما التحالف الكردستاني فهم لا توجد لديهم اعتراضات على ترشيحنا، لذلك نعتقد ان الامر لو عرض على مجلس النواب الجديد ستكون كفتنا هي الراجعة « ، وتوقع ان يستغرق تشكيل الحكومة القادمة شهرين او ثلاثة اشهر .

خمسة عشر : حوار مع جريدة (الصباح) عام ٢٠٠٧ :

نص الحوار:-

* كيف يمكن قراءة مشروع المصالحة ، ورأيكم في تقييم المراحل السابقة منه ، وتوقعاتكم عن مدى النجاح الذي يمكن ان يحققه ؟

- ان مبادرة المصالحة هي موقف يحسب لرئيس الوزراء بعد ان توصل الى ان المشكلة الامنية تحتاج الى حلول سياسية وليست عسكرية . و ان هذه الخطوة تمثل وضع القدم على الطريق الصحيح . ونحن في البرلمان وحزب الفضيلة مستعدون لدعم السيد المالكي في هذا المشروع فيما لو كانت هناك جدية في تطبيقه بالشكل الصحيح . ولدينا رؤية دقيقة ومتكاملة عن مكامن الخلل والمعالجات الكفيلة بانجاحه . فالمصالحة مازالت تفتقر الى نقطة هامة وهي وجوب تحديد الاطراف المعنية بالتصالح ، فضلا عن عدم وضوح مبادئها ومضامينها والياتها . اذ كان من المفترض ان تبدأ المصالحة بعد تحديد اطراف الصراع . بفتح حوار غير مشروط تطرح وجهات نظر هذه الاطراف والوصول الى تفهم متبادل للخطوط الحمراء لكل طرف ليكون هناك تصور واضح لمطالب الجميع . ليصار بعد ذلك الى تبني مشروع الاصلاح السياسي الكبير وفق الرؤية المشتركة ، واعادة النظر بكل التجربة السياسية ومواد الدستور والالية التي قامت عليها العملية السياسية . ونحن نعتقد ان هذا هو الطريق الصحيح والمراحل الدقيقة لضمان نجاح المبادرة ولذلك نرى ان المراحل السابقة من المشروع لم تحقق الاهداف .

اما بشأن وثيقة مكة ، فالبرغم من احتواء الوثيقة على نصوص شرعية ، الا انها لم تدعم بما فيه الكفاية . ولو طبقت هذه النصوص لحلت مشكلة اي تدهور امني في البلاد . فالوثيقة اكتفت بالالتزام الاخلاقي وليس القانوني بحيث التزمت بها بعض الاطراف دون اخرى ، وبقيت على انها مناقشة دينية دون تفعيل ودون وجود نصوص قانونية تلتزم الاطراف بتطبيقها . وكانت تحتاج الى آلية تطبيق لاننا مقبلون على مبادرة سياسية يراد منها الوصول الى اتفاق سياسي ، فالمناشآت العامة لا تكفي ، هذا ناهيك عن عدم مشاركة اطرافا معينة بالتصالح في هذه الوثيقة .

* انتم ذكرتم ان اطرافا معينة في التصالح لم تشارك في وثيقة مكة ، فهل ان هذه الاطراف لم تستجب لمبادرة المصالحة ام انها لم تستدع اصلا ؟

- باعتبارنا انه لم يتم توجيه دعوة لهذه الاطراف ، وانها لم تدخل في اي نقاش مع الحكومة ، فمعظم الاطراف المشاركة في العملية السياسية لم تختلف اساسا ولا تحتاج الى مصالحة .

* ما هي الحلول والمقترحات التي تسهم برايكم في انجاح المشروع ؟

- عندما تكون هناك اطرافا معارضة تحمل السلاح ، فأن ذلك يستوجب احد ثلاثة طرق : اما أن تسلمها السلطة وتنسحب وهذا غير ممكن لان الحكومة جاءت بطريقة ديمقراطية وانتخابية ولا يمكن استبدالها باخرى غير منتخبة . والطريق الثاني هو التصدي ، وتصفية هذه المعارضة المسلحة . وهذا ايضا غير منطقي لانه يكلف المزيد من اراقة الدماء . واما الحل الثالث فيمكن في ايجاد تسوية مناسبة ، فعلى الحكومة ان تختار حسب امكاناتها وقدراتها اي القرارات يمكن اتخاذها والنجاح بها من بين هذه الحلول . ولذلك على الحكومة ان تتخذ استراتيجية واضحة ورؤية لحسم الموقف . وان هذه المشكلة رافقت التجربة السياسية منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم ، ولم تملك اي حكومة استراتيجية ورؤية واضحتين في بناء الدولة واعادة بناءها .

* هل ان خطوة اجراء تغييرات وزارية كفيلة بالارتقاء بمستوى الوزارات وادائها ؟

- التغييرات الوزارية المرتقبة جاءت حسب اعتقادنا لأمتصاص النقمة الشعبية . فالحل لا يكون بتغيير الاشخاص ، انما بتغيير البنية السياسية والمقدمات والاسس التي قامت عليها العملية السياسية . ونرى الوزراء لم يحققوا اي انجازات في ظل الحكومات التي تعاقبت بعد سقوط النظام . ويجب الاعتراف بالاطعاء من خلال وقفة شجاعة وجريئة وستبقى النتيجة نفسها ما لم نتخلص من آلية المحاصصة التي بنيت على اساسها العملية السياسية برمتها .

* من يتحمل المسؤولية في هذا الصدد؟

- الجميع كانوا الخلل الاساسي ، كل الكتل التي قامت على اساس طائفي وعلى اساس عرقي هي التي تتحمل هذه المسؤولية . واقولها بالاسماء الائتلاف يتحمل بالدرجة الاولى ، والتوافق يتحمل مسؤولية ، كذلك التحالف الكردستاني . وسوف يتكرر المشهد في اي حكومة مقبلة ما لم تكن مبنية على أسس وطنية عراقية بعيدا عن الانتماءات الحزبية والطائفية والقومية والعرقية .

* ما هو دور مجلس النواب وكيف تقيمون ادائه ؟

- المجلس التشريعي قد يكون مقصرا في هذا المجال امام التشريعات التي سنها . ويجب عليه ان يصدر تشريعا يحظر به تشكيل كتلات نيابية طائفية او عرقية ، و يشترط بها الصفة الوطنية . بمعنى لا يجوز بموجب هذا التشريع تشكيل كتلة من لون واحد . فمن اجل تطوير الواقع السياسي والوعي السياسي لا بد ان يصدر البرلمان قانونا يحظر به على الاحزاب ان تكون من لون واحد ، ولا يجوز للقيادات السياسية لاي حزب من الاحزاب ان تكون من طائفة واحدة . فتوضع للاحزاب نسب على سبيل المثال تكون ٢٥% من السنة ونسبة ١% من الاكراد وكذا بالنسبة لباقي الطوائف والقوميات . فالبرلمان عندما يشرع قانونا معيناً او يصدر قانونا فإنه سوف يصطدم بهذه التكتلات التي تعيق القرار او التصويت . فمن اجل ان تنطلق العملية السياسية يجب ان تصدر قوانين تمنع تشكيل مثل هذه التكتلات مستقبلا .

* الا تتقاطع هذه التشريعات مع حرية التكتلات ومواد الدستور في هذا الشأن ؟

- الدولة مسؤولة من الناحية القانونية عن سلامة المواطن . ومطلوب من الدولة ان تحفظ امن المواطن . فوزير الداخلية و وزير الدفاع و رئيس الوزراء هم المسؤولون عن العملية الامنية . وبما ان هكذا تكتلات وهكذا آلية تسببت بأرارة دماء الاف العراقيين ، فيجب حل هذه التكتلات والا سيبقى نزيف الدم يسيل بلا عوارض . فحتى الشرع وحتى الفقيه في بعض الاحيان يعطل احكاماً معينة في مقابل احكام اخرى تأتي في ظروف غير مناسبة .

* ما هي السياسة التي يجب ان يبني عليها البلد ؟

- امامنا مشروع اصلاح سياسي من الداخل ، نحن نعتقد لا تزال هنالك امكانية لأنقاذ البلاد من الداخل . وهناك فرصة لان تبني مجموعة من النخب السياسية مشروع اصلاح سياسي كبير تهدم به الاسباب التي قامت عليها العملية السياسية ، وتبني البلد على اسس صحيحة وهذا الامر

يمكن ان يتحقق . نحن بحاجة الى مشروع وطني ، الذي عرفناه لحد الان هو المشروع الطائفي وانا من خلالكم اوجه دعوة الى كل من يحرص على العراق ووحدة العراق ان ينخرط في صفوف المشروع الوطني بأي صيغة من الصيغ المطروحة ، ويتخلى عن المشروع الطائفي او المشروع العرقي ، لان الطائفية بدون العراق لا قيمة لها والقومية بدون العراق لا قيمة لها .

ان المشروع الوطني بدأت مساحته تكبر عند النخب السياسية وعند ابناء شعبنا الان . الذين بدأوا يرفضون الطائفية ويحملون السياسيين الطائفيين مسؤولية ما حدث في العراق . لذلك فإن

مساحة المشروع الوطني بدأت تكبر في الوسط الشعبي . وبدأت تكبر في الوسط السياسي .
واعتقد ان هذا المشروع هو الذي سيكون المشروع الرابع في العراق . وستخفق المشاريع
العرقية والمشاريع الطائفية الاخرى .

الخاتمة :

في ضوء ذلك كله ، يمكن تدوين الملاحظات الآتية :

أولاً : أن هذه المذكرات الفكرية و السياسية لا تمثل سردا كاملا لمذكراتنا ، إنما تمثل جانبا محدودا من تلك المذكرات . إذ يوجد في جعبتنا الكثير من المذكرات المهمة و الحساسة عن الاسلام السياسي و الشؤون العراقية و السياسية المختلفة ربما نبادر إلى نشرها في الوقت المناسب .

ثانياً : أن هذه المذكرات و الوثائق كتبت في ظرف زمني و مكاني محدد بالظروف الأمنية و السياسية و الدينية . لذلك اضطررنا أحيانا إلى طرح بعض القضايا بشئ من التحفظ و الاحتراز . عليه من الضروري أن يتفهم القارئ الكريم تلك الأطروحات في إطارها الزمني و المكاني .

ثالثاً : ربما تولدت لدينا مراجعات فكرية و سياسية لاحقا لعدد من الأطروحات الفكرية و السياسية الواردة في هذا الكتاب ، بحيث تم تعديل بعض الأطروحات في السنوات الأخيرة بحكم التجربة و تصاعد الوعي و العقل المنفتح و التخصص الأكاديمي .

رابعاً : لم نلتزم في هذا الكتاب بالتسلسل الزمني للأحداث ، إنما راعينا التقييد بوحدة الموضوع على قدر المستطاع .

خامساً : نأمل أن تكون هذه المذكرات مدخلا لمراجعة العملية السياسية التي وصلت إلى طريق مسدود . و نأمل أن تكون مادة أولية مفيدة للباحثين و أهل الاختصاص .

سادساً : و من الضروري ان نلفت نظر القارئ الى ان هناك عددا من المذكرات قد فقدت . لذلك لم ترد في هذا الكتاب .

ملحق :

السيرة الشخصية للمؤلف :

- الاسم : نديم عيسى الجابري
- التولد : بغداد ١٧ / ٨ / ١٩٥٩
- الحالة الاجتماعية : متزوج و اب لولدين و بنتين
- التحصيل الدراسي : دكتوراه في العلوم السياسية
- التخصص الدقيق : الفكر السياسي
- الدرجة العلمية : حاصل على درجة الأستاذية (بروفسور) عام ٢٠٠٠
- المهنة : أستاذ جامعي منذ عقد الثمانينات ثم نائبا في البرلمان العراقي
- رسالة الماجستير (الفكر السياسي لثورة العشرين)
- أطروحة الدكتوراه (الأصولية اليهودية)
- محل العمل : جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية ، ثم مجلس النواب العراقي

السيرة الإدارية :

- معاون العميد في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد ١٩٩٨ / ٢٠٠٢
- معاون العميد في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤
- مدير مركز الدراسات الفلسطينية بالوكالة .
- مقرر قسم الفكر السياسي في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
- عضو مجلس كلية العلوم السياسية
- مدير إدارة جريدة النور
- مدير إدارة جريدة الفضيلة

السيرة العلمية :

- تدريس مواد متعددة في الفكر السياسي في الدراسات الجامعية الأولية .
- تدريس مواد متعددة في الفكر السياسي في الدراسات الجامعية العليا (الماجستير و الدكتوراه)
- الإشراف على خمسة عشر أطروحة دكتوراه و ماجستير .
- مناقشة أكثر من عشرين أطروحة دكتوراه و ماجستير .
- المشاركة في العديد من المؤتمرات العلمية داخل العراق و خارجه .

المؤلفات العلمية :

- ١- الأصولية اليهودية
- ٢ - الفكر السياسي لثورة العشرين
- ٣ - النظام السياسي الإسرائيلي
- ٤ - الفكر السياسي و القانوني لأسامة بن منقذ
- ٥ - دار الحاخامية في إسرائيل
- ٦- الإمام و الرئيس : قراءة في إشكالية العلاقة
- ٧ - نظام الحكم المناسب في العراق
- ٨ - المصالحة الوطنية في العراق : العقد و معالم الطريق
- ٩ - جدلية الإرهاب بين الأطروحات الغربية و الإسلامية
- ١٠ - المرجعية الشاهدة و يوم الفرقان
- ١١ - الأطروحة الإسلامية الوطنية
- ١٢ - بحث حول آلية انتقال السلطة إلى العراقيين
- ١٣ - فكرة الجمهورية في العراق

١٤ - البعد الفكري و السياسي في كتابة الدستور العراقي الدائم

١٥ - البرنامج السياسي لحزب الفضيلة الإسلامي

١٦ - البرنامج السياسي للتيار الوطني المستقل

١٧ - خمسة ملفات وثائقية حول القضية الفلسطينية

١٨ - أكثر من عشرين بحثا علميا منشورا في الدوريات العلمية المعتمدة

١٩ - عشرات المقالات الصحفية

٢٠ - مذكرات في الفكر و السياسة (قيد الطبع)

السيرة السياسية:

- تأسيس منظمة الهدى السرية ١٩٩٠ - ١٩٩١

- تاييد حركة السيد الشهيد محمد صادق الصدر

- تأليف مطبوع سري وزع في بغداد في ٤ شباط ١٩٩٨ للدفاع عن مرجعية السيد محمد صادق الصدر عنوانه (الإمام و الرئيس : قراءة في إشكالية العلاقة) .

- الشروع في تأسيس حزب الفضيلة الإسلامي منذ عام ٢٠٠٠ .

- تنظيم المؤتمر التأسيسي الأول لحزب الفضيلة الإسلامي في ١٩ حزيران ٢٠٠٣

- تنظيم اول تظاهرة مليونية في ٢٨ نيسان ٢٠٠٣ للمطالبة بأستقلال العراق . و نقل السلطة إلى العراقيين عبر تشكيل حكومة عراقية مؤقتة .

- الأمين العام الأسبق لحزب الفضيلة الإسلامي

- الأمين العام للتيار الوطني المستقل

- عضو لجنة كتابة الدستور العراقي الدائم

- نائب في المجلس الوطني المؤقت

- نائب في الجمعية الوطنية الانتقالية
- نائب في مجلس النواب العراقي / الدورة الأولى
- رئيس كتلة الفضيلة في المجلس الوطني المؤقت
- رئيس كتلة الفضيلة في الجمعية الوطنية الانتقالية
- رئيس كتلة الفضيلة في مجلس النواب العراقي / الدورة الانتخابية الأولى
- ناشط ضد المشاريع الطائفية و الشوفينية و التكفيرية
- مرشح لرئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦ .
- المستشار السياسي لرئيس مجلس النواب العراقي .

المحتويات

المقدمة

الفصل الاول : افكار حول الاسلام السياسي ٢ - ٦٣

المبحث الاول : اركان المشروع الاسلامي الناجح

المبحث الثاني : حوارنا مع الشهيد الصدر الثاني

المبحث الثالث : الثورة الحسينية و التسويق العالمي

المبحث الرابع : ردنا على مقالة الكاتب سليم الحسني

المبحث الخامس : وثيقة تاريخية

المبحث السادس : القوى الاسلامية و السلطة و الزمن

المبحث السابع : حوارنا مع السيد مقتدى الصدر

المبحث الثامن : تغريدات حول الاسلام السياسي

المبحث التاسع : حول حركة حماس

المبحث العاشر : القوى الاسلامية السياسية في العراق

المبحث الحادي عشر : عقيدة المسيح المنتظر و أثرها في فكر اليمين الامريكي

المبحث الثاني عشر : حوارنا مع المرجع علي السيستاني

المبحث الثالث عشر : اطروحة الاسلام الوطني

الفصل الثاني : افكار حول الشؤون السياسية ٦٤ - ١٣٤

المبحث الاول : اسرائيل و ازمة الخليج

المبحث الثاني : قراءة في اطروحة صدام الحضارات

المبحث الثالث : الصراع العربي الاسرائيلي في اطروحة صدام الحضارات

المبحث الرابع : ايران و الجمهوريات المستقلة في اسيا الوسطى و القوقاز

المبحث الخامس : اشكالية العلاقة بين المثقف و السلطة

المبحث السادس : قراءة في الاستفتاء البريطاني

المبحث السابع : تأصيلات في العلاقات العراقية التركية

المبحث الثامن : موقفنا من الفدرالية

المبحث التاسع : التطبيع العراقي الاسرائيلي

المبحث العاشر : مصر و شرعية الحكم في مصر

الفصل الثالث : أفكار حول الشؤون العراقية ١٣٥ - ٢١٩

المبحث الاول : قراءة في المشكلة العراقية

المبحث الثاني : رؤيتنا لمشروع الانتخابات المقدة الى لجنة حسين الشهرستاني

المبحث الثالث : خلاصة حول انتخابات ٢٠٠٥

المبحث الرابع : رؤيتنا حول الائتلاف العراقي الموحد

المبحث الخامس : مواقفنا السياسية :

اولا : موقفنا من الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية

ثانيا : موقفنا من الاحزاب الفئوية

ثالثا : مع المرجع الشيخ محمد اليعقوبي

رابعا : مقترحنا لتأسيس المجلس السياسي للامن الوطني

خامسا : برنامجنا السياسي المختصر اثار ترشحنا لرئاسة الوزراء

المبحث السادس : رؤيتنا السياسية للمرحلة الانتقالية

المبحث السابع : الآلية المقترحة لنقل السلطة للعراقيين

المبحث الثامن : المشروع الوطني و الانتخابات القادمة

المبحث التاسع : مستقبل التجربة العراقية الجديدة

المبحث العاشر : العراق و دائرة التحالفات

المبحث الحادي عشر : تغريدات حول الشؤون العراقية :

اولا : رأي في واقعة ١٤ تموز ١٩٥٨

ثانيا : حول العيد الوطني

ثالثا : حول الاحتجاجات الشعبية في جنوب العراق

رابعا : العقل السياسي العراقي

خامسا : ملاحظات حول وثيقة الشرف و السلم الاجتماعي

سادسا : وجهة نظر حول المجلس الاعلى لمكافحة الفساد

سابعا : رئيس الوزراء المقبل

ثامنا : مشروع الدولة الكردية و الاعتراف الدولي

تاسعا : مقال سهر العامري (نديم الجابري : الوزارة ام الموت و الانسحاب)

عاشرا : مقال (بيت الجابري نواة الأمين)

الفصل الرابع : حوارات و خطب سياسية ٢٢٠ – ٢٩٥

المبحث الاول : الخطب السياسية :

اولا : كلمة في مؤتمر قوى الداخل ٢٠٠٥

ثانيا : كلمة في المؤتمر التأسيسي للتيار الوطني المستقل ٢٠٠٩

- ثالثا : كلمة اعدت لمؤتمر ائتلاف منظمات المجتمع المدني ٢٠١٩
- رابعا : كلمة في احتفالية يوم المرأة العالمي ٢٠١٤
- المبحث الثاني : الحوارات السياسية :
- اولا : حوار مع مجلة الوطن العربي ٢٠٠٦
- ثانيا : حوار مع جريدة الفضيلة ٢٠٠٦
- ثالثا : حوار مع جريدة افاق الكرد ٢٠٠٧
- رابعا : حوار مع جريدة الجمهورية ٢٠١٠
- خامسا : حوار مع جريدة النهار ٢٠١٨
- سادسا : حوار مع جريدة الهدف الرياضية ٢٠١٤
- سابعا : حوار مع وكالة الحدث الاخبارية ٢٠١٩
- ثامنا : حوار صريح مع الاكاديمي و المفكر العراقي البروفسور نديم الجابري (اجرى الحوار نهاد الحديثي) .
- تاسعا : مناظرة فكرية مع الكاتب اياد السماوي
- عاشرا : مداخلة مع ملتقى النبا للحوار حول العشائر و الدولة ٢٠١٦
- احد عشر : حوار مع ملتقى الحوار الوطني المنشور في جريدة الزوراء ٢٠١٧
- اثنا عشر : حوار مع شبكة رووداو الاعلامية ٢٠١٩
- ثلاثة عشر : تعليق المفكر عز الدين البفداوي حول حوارنا مع قناة الشرقية الفضائية
- اربعة عشر : حوار مع جريدة الشرق حول خلاف الداخل و الخارج ٢٠١٣
- خمسة عشر : حوار مع جريدة الشرق الاوسط ٢٠٠٦
- سته عشر : حوار مع جريدة الصباح ٢٠٠٧
- الخاتمة
- ملحق : نبذة مختصرة عن المؤلف

